آثار الزعيم سعد زغلول

عهد وزارة الشعب

جمعها ورتبها

محمد ابراهيم الجزيري

الجزء الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

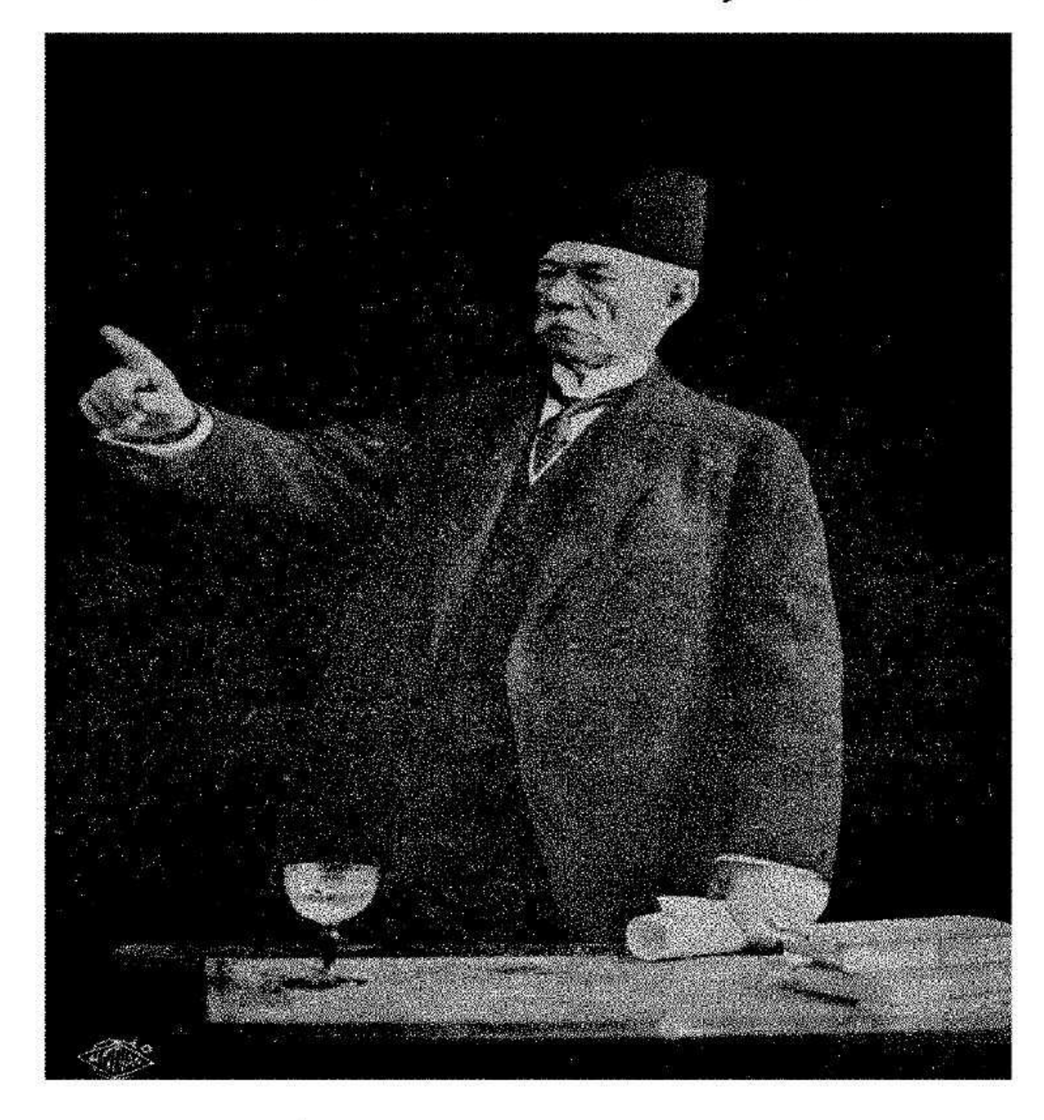
[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٦ هـ — ١٩٢٧ م

الثمن ٣٠٠ مليم

وكانَتْ فى حياتِكَ لِىْ عظاتٌ   وأنت اليومَ أَوْعَظُ منكَ حَيًّا



"هذا الزعيم الفلاح، الذى تحدّى جميعَ القوى، وظلّ يواصل سعيه وجهادَه، حتى فاز بجمل الدولة التى استقرت فى مصر أربعين عاما على أن تعترف لمصر بالاستقلال الذى فقدته منذ ألفين وخمسمائة عام" . (جريدة التيمس)

آثار الزعيم سعد زغلول

عهد وزارة الشعب

جمعها ورتبها

محمد ابراهيم الجزيري

الجزء الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٦ هـ — ١٩٢٧ م

الى أم المصريين

لقد كنتِ بجوار سعد، فى عِزّة الحياة وعظمة المجد، فى أُنس فرد هو عالَمٌ فى فرد . فليست تعزّيك فيه دموعُ هذه الأمة الباكية ، بعد ما زَهَتْكِ به بسماتُها الحالية ؛ وليست تسلّيك عنه جوانحُها الدامية، بعد ما شركتْكِ فى محبته قلوبُها الحانية .

وهذه آثار سعد المحبوب الأعزّ : هذه أحاديثُه الطريفة، وكلماته الحكيمة، وخطبه الرائعة ؛ هذه سيرتُه العاطرة ، وشخصيتُه الساحرة القاهرة ؛ هذه عظمتُه الخالدة، وعبقريتُه الراشدة ؛ هذه حكمتُه البالغة، وسياسته الغالبة ؛ هذا يقينُه الذى اقتحم به كلَّ قلب دون استئذان ، وهذا إخلاصه الذى أشعّ نورا فى نفس كل انسان .

هذه روحُ سعدٍ العظيمةُ ، فى قوتها وعافيتها وأنضر حياتها ؛ فهل يغيب عنك من سعد إلا رسمُه وشخصُه؟ وما كان سعد إلا معنًى روحيا ، و إيمانا قُدسيا ، تُشرق به القلوبُ ، و إن لم تعرفه العيون !

أحيِّ سعدا فى روحه ، وطالِعيه فى آثاره ؛ فكذلك أحبه و يحبه أبناؤه الطائحون فى نواحى الوطن، ولم يروا منه شخصا أو يسمعوا له حسا .

يا أم المصريين :

هذان عزاءٌ وسلوان، كتبهما لك اللهُ بردا وسلاما م

خادم سعد

محمد ابراهيم الجزيرى



[عن المصوّر]

أم المصريين تحمل الأزهار الى قبر الزعيم

To: www.al-mostafa.com



[تصوير شارل]

الزعيم فى رياسة وزارة الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكرى سعد

بعد أن وقعت المصيبةُ العظمى، واحتسب هذا الوطنُ فى سعد قائدَه الأمين، وبطلَه المرجَّى، وزعيمَه المفرد، فكر الناس فى تخليد ذكراه بشتى الوسائل؛ ورأيت أن الصلة التى وفقنى الله اليها بحياته فى سنيها الأخيرة، منذ تفضل رحمه الله باختيارى سكرتيرا خاصا له فى رياستيه للوفد المصرى ولمجلس النوّاب، تمهّدُ لى ما لا تمهّدُ لغيرى من جمع آثاره القوليـة فى مختلف عهوده: فقد كان رحمه الله يخصّنى من زيادة المعرفة بهـذه الآثار، وقرأت عليه منذ سنتين جميعَ مقالاته التى نشرها بغير إمضاء فى الوقائع المصرية، أيام كان محررا بها، فأرشدنى اليها واحدة واحدة، ونشرت بعضها باذنه فى مجلتى التى أُصْدرها "مجلة القضاء الشرعى"؛ وكذلك له رحمه الله مقالات قيمة عديدة، كان يبعث بها فى أيام الانتخابات الى "البلاغ" كثيرا والى "كوكب الشرق" أحيانا، فتُنشر بغير إمضاء أو بامضاء مستعار، وقليلٌ منها كان يترجمه عن كتب أجنبية لما فيه من الحكمة الطريفة التى كانت تروقه. وهناك بعض مقالات أخرى، كان يُوحِى إلىّ بفكرتها مختصرة، ويترك لى تفصيلها وكتابتها فى مقال واف، أعرضه عليه قبل نشره، ثم أنشره بإمضائى أو بغيره ... الى كثير من آثاره فى الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، والجمعية التشريعية، والجامعة المصرية، ومجلسى النوّاب والشيوخ ... الخ .

رأيت أن أجمع ذلك كله، إلهـامَ الرئيس ووحيَه وعنوانَ مجده، وأن أضيف اليه ما تقتضيه المناسباتُ مما كتبته فى مذكراتى عنه رحمه الله ؛ فذلك أجلُّ ذكرى نُقيمها للزعيم، وما تُقام الذكريات إلا ابتُغِاءَ فيها عظمة العظيم .

وأخذًا للعمل فى إبّانه ، شرعتُ فى تنفيذ هذه الفكرة بدارًا عقب الوفاة . غير أن العمل كبير، ويحتاج الى زمن طويل لإخراجه جملة، والتريّثُ فيه لا يسدّ شوقَ الناس اليه؛ فاعتزمت أن أخرج تلك الآثار فى أجزاء متتابعة، لا ألتزم فيها الترتيب الزمنى اطّرادًا أو انعكاسا، بل أبدأ بالأهم فالمهم من عهود الرئيس، بحيث أصدر كل جزء فى المناسبات التى تقتضيه .

وقد كان عهدُ الرئيس رحمه الله، وهو على رأس وزارة الشعب، خيرَ ما تُبدأ به سلسلةُ عهوده الذهبيـة : لأنه وضّح القضية المصرية فيه رسميـا، فوق ما وضّحها شعبيا، ورسم طـريق الوفد فى المفاوضات رسمـا ينفعنا أجلَّ نفـع فى العصر القريب الذى سـندخله؛ ثم هو قد أعطى فى ذلك العهد أحسنَ المثل للحكومة الديموقراطية، وأدقَّ التنفيذ للنظم الدستورية، وأعدلَ الحُكْم للحياة النيابية ؛ وكان فيـه رجلَ الأمة والحكومة، مجتمعةً فيه كلُّ القوى، صادرًا فى نطقه عن العرش والبرلمـان والأمة .

على أن هذا العهد النفيس كان كلُّه دفاعًا عن الحق والدستور وسلطات الأمة، وكان أوضحَ منار وأبينَ هدى يُعين المؤتلفين اليوم على نهج السـبيل القويم للخـدمة الوطنية المشتركة . ولم يكن الحِوار البرلمـانى، الذى كَثُر فيه بين الرئيس الجليل رحمـه الله وبين كرسىّ أو كراسىّ فى المعارضة، إلا منزّهًا عن المطاعن الشخصية، خالصًا للمصلحة العامة، وإلا منتهيا بالتسليم للحق، وبالتصافى والتصافح .

واتخذتُ سبيلى أن أقدّم كل أثر من "آثار الزعيم سعد زغلول" بما يمهّدُ له ويشرح الظرف الذى قيل فيه ، حتى يتمّ البيان ، ويكون للقارئ إلمام بمقام الكلام، وليمكن أن يكون الجزءُ من هذه السلسلة تاريخًا للعهد الذى تضمنه .

واخترتُ لطبع هذه الآثار الجليلة "مطبعة دار الكتب المصرية" : لأنها خير مطبعة بمصر تُخرجُ الكتب، ولأن الرئيس رحمه الله كان يُعجَبُ دائما بكتبها التى تطبعها ، وكان فى عامه الأخير يشغل فراغَه بالقراءة فى كتب "نهاية الأرب، والتاج، والأغانى" وهى كتبٌ طبعتها الدار، وكثيرا ما أثنى على حسن طبعها، وكان يقول : "إن الجمالَ والعنايةَ فى طبع الكتب، تحبِّبُ الى الناس قراءتَها، وتكون خيرَ إعلانٍ ونشرٍ لفائدتها" .



وقد يحسن بى أن أمهِّد لهذه العظمة الخالدة ، وهذا النور الفياض على أرجاء البلاد ، بوصفٍ موجزٍ مما وعته ذاكرتى عن حياة الرئيس القلمية واللسانية، تَضِحُ منه حالاُته فى التفكير والكتابة والمطالعة والخطابة، وغير ذلك مما يتعلق بالقلم واللسان اللذين هما قُرصُ هذه الشمس المنيرة .

لم يكنْ رحمه الله فى أوقات العمل يعرف للتعب اسما أو معنى! فكثيراً ما عمل فى الظروف العصيبة الى ما بعد منتصف الليل! وكثيرا ما كان يملى علىّ ساعات متوالية ، يلتفت فى أثنائها فيقول : "لا تؤاخذنى! أنا جبار" ثم يأذن لى فى الانصراف حينا، لأستريح وأسترد نشاطى .

وما كان أشقّ على نفسه أن يمنعه الأطباء فى أيام مرضه من القراءة والكتابة، ولكنه يُحلُّ رأيهم فوق كلِّ رأى له ، ويحترمُهم، ويحبُّهم .

وقلَّ أن ينام قبــل الساعة الحادية عشرة مساء، وينام فى حالاته العادية ثلاث ساعات أو أربعا كل ليلة؛ وفى أيامه الأخيرة، كان يتحايل على النوم نصفَ ساعة بعد الغداء، وساعةً أو اثنتين فى الليل .

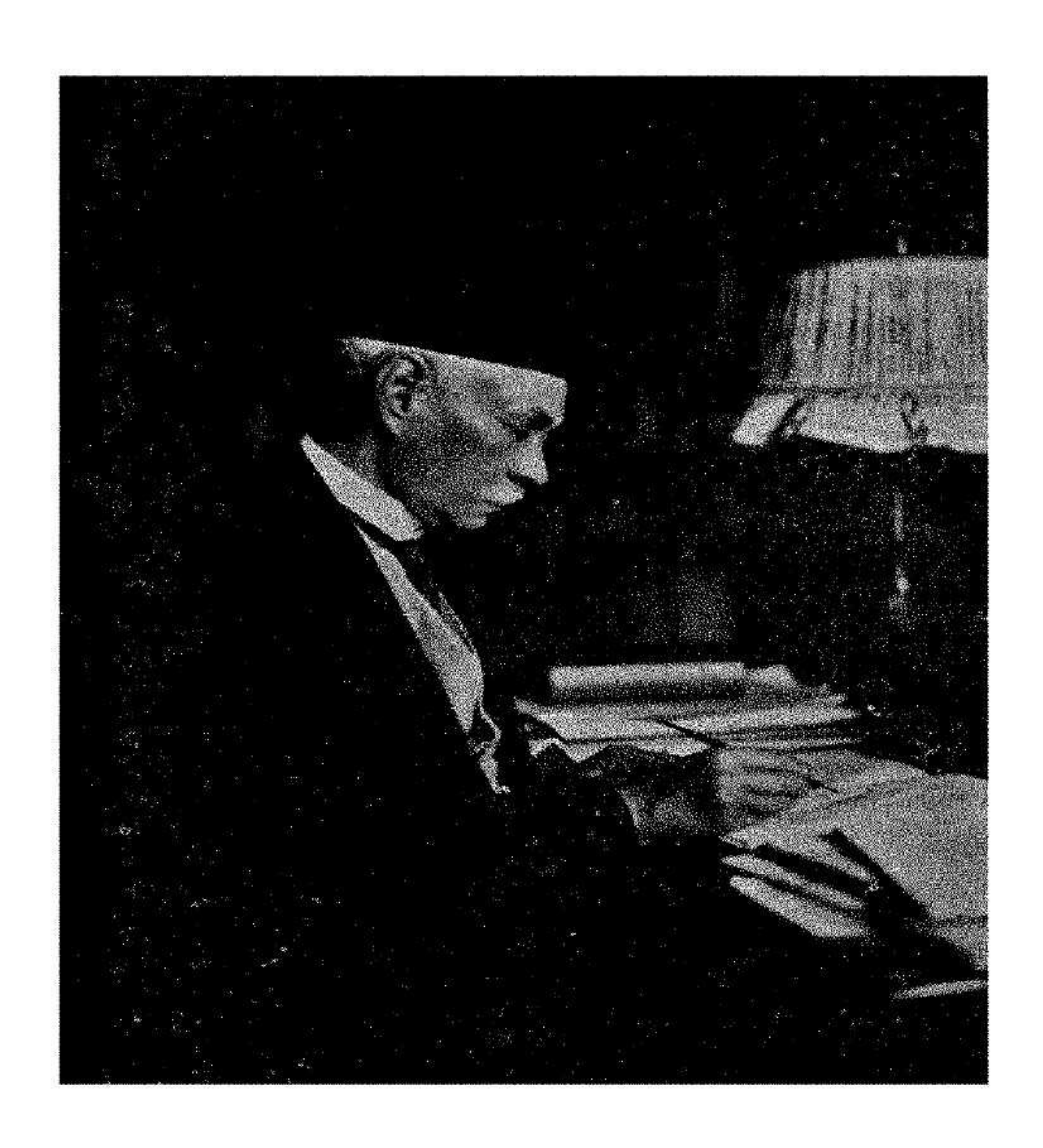
كان يستيقظ مبكرا، ويتناولُ طعامَ الإفطار؛ ثم يحلق ذقنه بنفسه، وبينا هو يحلقها، يملى علىّ مقالا أو خطابا، أو يصغى الى ما أتلوه من الرسائل، أو يتناقش مع جلسائه . وكذلك يفعل وقت الأكل أيضا .

وأولُ ما يعمل فى الصباح أن يقرأ الصحف العربية : فيبدأ بالمعارضة منها، ويراجعُ فيها ما يختص بالسياسة المصرية أولا وآخرا، وقلما يعطى مثل هذا الوقت لغيرها؛ ثم يتناول سائر الصحف : فيقرأ فيها ما يختصُّ بالوفد المصرى، ثم يلْقِى نظرةً على الأخبار الأخرى؛ واذا كان لديه متَّســعٌ من الوقت، قرأ الصفحاتِ الأدبيــةَ والعلميــة، والمقالات عن أحوال البلدان الأجنبيــة . وكان يتصفَّح يوميا جريدة "الاچيبشان غازيت" الانكليزية، ولا يتصفَّح من الفرنسية بانتظام إلا "البورص اچيبسيان" و "لِسْبوار" أيامَ ظهوره . وقليــلا ما كان يقرأ "الجورنال دى كير" . أما "الليبرتيه" فأمسك عنها منذ أصبحت لسانَ حزب الاتحاد .

بيدَ أنه رحمه الله كان يملؤه الزهد فى قراءة الصحف المعارضة حين تقصر مقالاتها على المطاعن العقيمة، فلا يعطيها تلك العناية الكبيرة . وتجلَّى هذا الزهــد فى أيامه الأخيرة، حيث رغب عن الصحف المعارضة جميعا .

وكان يميــلُ عادةً الى الكتابة بعد قراءة الجرائد، فيرجو من جلسائه أن يتركوه وحدَه، ويعكفُ على كتابة خواطره — وكان يكتب بالقلم الرصاص أكثر مايكتب، فإذا كان على مكتبــه كتب بالحــبر — ثم يملى علىّ ما كتب : فيكون حينًا مقالا

انتخابيا ، أو قانونيا ، وحيناً ردّا على خصومه السياسيين ، أو شرحًا لنظرية وفدية ، وأحيانا قليلةً قطعةً يترجمها عن كتاب أجنبيٍّ ؛ فيكلّفني بارسال ما أَملَى الى "البلاغ" ، أو الى "كوكب الشرق" ، أو يحفظه بين أوراقه .



الرئيس يكتب

أما مذكراته فكان يكتبها بالحبر بخطه ، وقد حَظيتُ عنده رحمه الله مرات كثيرة ، فأسمعنى أبوابًا شتى منها فى وقت فراغه أو أثناءَ بحثٍ أو ترتيبٍ لأوراقه .

وكان خَطُّه غيرَ مستقيم الرسم ، لايكاد يقرؤه إلا من مرن على قراءته ، ولم يكن يتَّضح من كتابته غيرُ إمضائه ، فإنه يكتبه مُبيِّنا قريبًّا الى الجمال الخطِّى . وكان يشهد لنفسه بقلة الجودة فى الخط : أرسلت اليه احدى شركات الأقلام الكاتبة مندوبًا ، ليهدى اليه نموذجا من أقلامها ، بديعَ الصنع دقيقَ التركيب ، و بعد أيام جاء هذا المندوب ، ورجا أن يتفضل الرئيس الجليل فيخطَّ جملةً بذلك القلم ، يردفها بإمضائه ، لتتخذها الشركةُ شهادةً لقلمها واعلانًا عنه ، فكتب رحمه الله وهو يمازح المندوب هذه الجملة : "خَطُّ هذا القلم جميلٌ فى غير يدى" .

"جملة جاءت فى ذيل خطاب أرسله الرئيس الجليل رحمه الله من جبل طارق الى حضرة الدكتور حامد محمود بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ، وفى آخرها امضاؤه (سعد) ."

"صورة امضاء الرئيس الجليل"

وكان رحمه الله من قوة الذاكرة وحضورِ البديهة فى غايةٍ لا غايةَ وراءَها !

فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، زار "بيت الأمة" لفيفٌ من المحامين بمدينة الاسكندرية ، وفى مقدّمتهم نقيبهم الأستاذ حسين والى ، وكان الرئيسُ الجليل فى رياضته المعتادة ، فترقبوه ، حتى اذا عاد تلقّوه على رأس السلم

من آرائكم، ووعدت باحلالها محل الاعتبار، ولم تجد

غضاضة في الأخذ بها. وهكذا سار المجلس سير المتزن المعتد الواثق

الرقيب المنصف
~~الواثق الحذر~~، لا ~~المتعسف~~ الظنون، وسارت هي

الشريك والمنفذ الحازم
سير ~~المنفذ~~ الأمين ~~الحاكم المتعالي~~ .. وتولد عن هذا

نوع من الحكم، لطيف في أسلوبه، عادل في موضوعه،

جملة من خطبة الرئيس الجليل التي ختم بها الدورة البرلمانية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وهو رئيس مجلس النواب. وأصلها مكتوب بخط سكرتيره (الجزيري) في دور تحضيرها، والتغيير والشطب فيها بقلم الرئيس رحمه الله.

„GRAND HOTEL PUPP"
KARLSBAD

190 في ٢٣ يوليو ٩٠٦

عزيزي حضرة الفاضل عبد الله بك اباظة

[illegible]

”خطاب أثرى بخط الرئيس الجليل، أرسله بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٦ من كرلسباد الى حضرة صاحب العزة عبدالله بك أباظة عضو مجلس الشيوخ. واتصال البك بالرئيس قديم يرجع الى ما قبل ذلك التاريخ ؛ وكان الرئيس رحمه الله يقدر صداقته ووفاءه له ، ويقرّبه فى مجلسه ، ويرتاح الى سمره وأنسه . والحادثة التى يشير اليها الرئيس فى هذا الخطاب هى حادثة دنشواى“ .

بالتحية، وقدمهم الأستاذ النقيب بأسمائهم، ثم تقدمَ هو باسْمه، فما أسرع ما مرت ببال الرئيس رحمه الله ذكرياتٌ متدافعة، استوقف إحداها فقال، وهو لا يزال على رأس السلم معتمدًا على عصاه : " أتذكر أنك (مخاطبا الأستاذ النقيب) ترافعت أمامى ... فى سنة ١٩٠٤ ... فأعجبت بمرافعتك ... وعزمت على أن أهنئك ... ولا أدرى هنأتك أم لا ... وانى أتذكر جيدا موضوع القضية ووجهَ دفاعك ... "، وطفق رحمه الله يقصُّ عليهم، وهم فى دهشة بالغة وإعجاب حائر، حديثَ ذلك الظرف، كأنه يقصُّ شيئا من حوادث الأمس ! !

وقد كان اذا أراد كتابة مقال هام أو نداء خطير، أكثر فيه من التبديل والتحوير، وربما غيَّر بعضَ جُمَله أو غيره كلَّه ثلاث مرات أو أربعا . على أن كلَّ صورة من هذه الصور المتعددة بلاغةٌ وحدها ، قلَّ أن يجد فيها الذوق منفذًا للنقد . وكان رحمه الله يتحرّى الأسلوبَ الصحيح والكلمات العربيةَ الفصيحة، جهد البحث؛ والى جانبه دائما معجمُ "أقرب الموارد"، وندر أن بحث فى "لسان العرب" .

ووزنُ الجمل والمقاطع عنده جزءٌ من كتابته، فقد كان يُعْنَى جدَّ العناية بالمطالع والمواقف، ويقرأ الجملةَ مرات ليتذوَّق نغمها فى سمعه، وليعرف ان كانت نابية عما قبلها و بعدها فى الانسجام والاتزان .

وقال عنه خصومه فى بعض الأحايين انه متشبثٌ برأيه، متعصبٌ لفكرته ! ! فوالله ما كان أحبَّ اليه أن تُساق أمامه الملاحظاتُ على ما يكتب ويقول . غير أن ذلك الظاهر، الذى سمّوه استبدادا ، انما كان منه فى الفكرة التى فتاها بحثا وقلّب فيها وجوهَ الرأى جميعا؛ فاذا جادله عليها مجادلٌ، كان رحمه الله فى رسوخ اليقين ، ومجادلُه صاحب رأيٍ فطير وبحث قصير .

لقد كان شغوفا بأن يُطلع أعضاءَ الوفد وأصدقاءَه المقربين على ما يكتبه قبل نشره، فكثيرا ما كان يستدعيني، لأقرأ عليهم ما أَعَدَّه، ويسمع منهم ملاحظاتهم، أيا كانت، من حيث الأسلوب أو المعنى أو المناسبات . ولا يدهشك أنه رحمه الله كان يستدرُّ هـذه الملاحظات، ويتقبَّلُ صوابها بصدر رحب، ولو كانت من شخصى الصغير ! بل كان يقول لى دائما عند البدء فى الإملاء : "لا تتأخر أن تنبهنى الى ما ترى من النقد" .

وكان رحمه الله قويَّ الارتجال، تنحدرُ الخطبة من فيه على الناس، بأسرع مما تنحدَّرُ المقالة من قلمه على القرطاس ! ولم يُعدّ من خطبه إلا الرسمية، أو شبهها ؛ فيكتبها ويراجعها مرارا على النحو الذى قدّمتُـه، ثم يتلوها مكتوبة ؛ وكان ذلك منه قليلا نادرا، حيث كان الأكثر العظيم من خطبه ارتجالا .

وقد كان تعبيرُه فى الارتجال أقوى من تعبيره فى الروية، ولاحظت ذلك كثيرا فصارحتُه رحمه الله مرة به، فأجابنى : "صحيح . أنا أجد ذلك فى نفسى" .

أما أوقات فراغه، وهى نادرة جدا، فكان رحمه الله يقضيها بالمطالعة فى كتب عربية، لاعلاقةَ لها بالسياسة، ولها كلُّ العلاقة بالقلم والخطابة . وكان فى السنتين الأخيرتين يرتاح الى القراءة فى كتب "نهاية الأرب، والتاج، والأغانى" .

وكثيراً ما كان يقرأ كتباً فرنسية أو ألمانية أو انجليزية، ولكنها دائما قانونية أو تاريخية أو فلسفية .

تعلَّم رحمه الله الفرنسيةَ من قديم ؛ وتلقَّى مبادئَ الانجليزية فى "عدن" على المرحوم محمد عاطف بركات باشا والأستاذ وليم مكرم عبيد، وهم فى طريقهم الى منفى سيشل ؛ وتعلَّم الألمانيةَ منذ عام ١٩١١ — ١٩١٢ بمساعدة "مدموازيل فريدا".

وكان يقرأ عليها كتبَ اللغتين الألمانية والانجليزية فتصحّح نطقَه وتساعده على فهم الأسلوب . وكان دائما حفيا بقصاده الذين لا يعرفون إلا الألمانية أو الانجليزية، فكان يقابلهم مهما كان لديه من العمل، ويحادثُهم قدر امكانه بلغتهم، ليستزيد من المران عليها، ولا يجدُ غضاضةً فى أن يخطئ التعبير الصحيح أو ينبهه أحد اليه . وما كان أبرعَه رحمه الله حين يمزج كلامه فى هاتين اللغتين بالنكات الطريفة والمداعبات التى تُجمِّل خطأه فيهما وتملأ نفسَ محدثه بالسرور ! !

كان رحمه الله يرقب باهتمام وعناية ما يُنشر من الكتب الحديثة بمصر، فيكلّفنى بشرائها، ويقرأ منها ما تسمح الفرصة به . وقرأتُ له كتاب "الإسلام وأصول الحُكم" للشيخ على عبد الرازق، وأدلى إلىّ برأى فيه قيدته عندى . وكذلك قرأتُ له كتاب الأستاذ مصطفى صادق الرافعى فى "إعجاز القرآن"، وكتاب الدكتور طه حسين "فى الشعر الجاهلى"، وردّ الأستاذ محمد فريد وجدى عليه، ومحاضرات المرحوم الشيخ محمد الخضرى بك فى نقده .

***

وبعد، فذلك موجزٌ صغير أقدّم به "آثار الزعيم سعد زغلول" . وإن رجلا ملأَ الأبصارَ نورا، والأسماعَ ذكرًا، والأفواه ثناء، ليس فى شأنه نكرةٌ فتُعرَّف، ولا مجْهَل فيُعلَم؛ وإنما الكلامُ عنه لتَبين طرائقُ التأسّى به، والاستمساك بأسباب عظمته . وقد كان الرئيسُ الجليل رحمه الله مؤرّخَ نفسِه، وناشرَ مجده وسؤدده بلسانه، لا تحتاج فى معرفة حياته وحوادث أيامه، إلا الى قراءة كلامه . وأنت تعلم أن الرئيس مصرٌ، شعورُها وإرادتُها ولسانُها؛ وأنه صفّى روحَه وأخلص عملَه لمصر، أحوجَ مايكون الى رعاية جسمه المتهدم بالأدواء، وقواه الفانية بالشيخوخة . فاقرأ اذن فى آثار

الرئيس تاريخَ الوطن ، مصره وسوادنه ؛ واقرأ فيها ارادةَ شعب النيل ؛ واقرأ وحىَ الوطنية ، وإلهامَ الاخلاص ، ونو ّ الله نشره على كنانته الأمينة .

هذه هى الذكرى الخالدةُ التى يجب أن نقيمها لسعد ، هى عظمتُه وزعامتُه والروحُ الكبرى لجسم الوطن . فلنُحْيِ هذه الذكرى ، وليقرأ كل مصرى صحفها البيضاء ؛ فسنكون يومئذ أدنى الى البر والوفاء ، وسيكون سعدٌ فى كل قلب ، ونورُه فى كل بيت ؛ ولن تنال منا وحشةُ فقدِه إلا أن تحفِزَنا الى ترسم مجدِه ، والى إحياء تعاليمه الحكيمة ، ومبادئه القويمة .

⁂

أيها الرئيس المحبوب :

لقد أحللتَنى منك فى مكان النجوى ، وقرَّبتَنى اليك زُلفى ، فتقلبتُ فى حياطتك ، وزَهَوتُ فى نَعمائك ، وخدمتك فَنَبهَ ذكرى ، وارتفع قدرى ، وفاض علىّ عطفٌ من حبِّ الأمة لك ؛ فأىُّ رُزءٍ أتقيه بعدك؟ وأية فاجعة أَقْنى لها الدموع ؟

لقد بكت الأمةُ فيك مناحىَ شتَّى ، وبكيت معها فيك هذه المناحى ؛ ولكنى بكيتُ فيك أكثر مما بكت ... بكيتُ فيك أبًا برا رحيما ، لم تسمع منه أُذناى إلا الرضا والحنان والعطف ... بكيتُ فيك أستاذى ، مَنْ لَقَّننى أعلى دروس الحياة وأغلى آيات الوطنية ... بكيتُ فيك مهذبَ روحى ومصفِّىَ نفسى ... وبكيتُ فيك واهبَ فخرى وولىَّ نعمتى .

هذه روحُك أنْشرُها على الوطن العزيز ، ولعلَّ الله الذى وَسِعَتْكَ رحمتُه ، وظللتك جنتُه ، قد وفَّقنى الى مرضاتِك فى رضوانك ، والى الوفاءِ ببعض إحسانك ؟

خادمك الأمين

محمد ابراهيم الجزيرى

ميـــلاد الحيـاة النيـابية

بعـــد انتخابات ١٢ يناير سـنة ١٩٢٤

من الرئيس الجليل الى الأمة

أعلنوا حرب الانتخاب ، وحددوا ميدانها ، واختاروا بأنفسهم زمانها ، وانتخبوا بأيديهم أسلحة القتال ! فلم نتردد فى نزالهم ، بل أقدمنا واليقين بالنصر يملأ قلوبنا ، والاخلاص للوطن العزيز يقودنا ، والاعتماد على الله يسـندنا . وما زلنا بهـم حتى انكسر غاربهم ، واندحر جانبهم ؛ ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه ، ولا تأويل تعسفوه ؛ ولا نفعتهـم قواعد ابتكروها ، لدرجات فى الانتخاب عددوها ، ولا قيود لخنق حرية الاجتماع فتـلوها ، ولا خطب ألقوها بالقـذف والسباب ، ولا صحف نشروها بالكذب والضلال ! بل ارتد كل هذا عليهـم نكرا ، ولم يزدهم الا خذلانا وخسرا ! وما أكسبهم التحالف مع الحاقدين إلا ضعفا ، ولا الأموال التى طافوا بهـا على المعدمين من الناخبين إلا فقرا ! اذ أبوا أن يغتنوا بها على حساب الوطن ، وفضلوا الإعدام على بيع الذمم ! ! روحٌ من الله زكاها فى نفوسهم ليرد بها كيد المفسدين ، وعصمة خصهم بها ليتم الفوز للمخلصين .

ان علينا ، بعد تلك الضربة القاضية ، وهذا النصر العزيز ، أن نتوجه الى الله بقلوب خاشعة ، ونسجد لعزته شاكرين ؛ ثم نستغفر الله لنا ، وللذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا ، واتبعوا غير سبيل المخلصين ، ونرحب بعدولهم عنه الى الصراط القويم ، صراط الذين اهتدوا وأخلصوا لله وللوطن الكريم .

وبعد ، فانا نتقـدم بأخلص عبارات التهانى الى أمتنا الكريمة ، على تلك النظرة الصائبة ، وعلى ذلك الإجماع المهيب ؛ ونرفع الى جلالها الأسمى آيات الشكر الأوفى ،



الوفـــد المصـــرى فى ســنة ١٩٢٤

" ويلاحظ أن معالى فتح الله بركات باشا ليس فى الرسم لأنه كان مريضا يومئذ"

على هذه النعمة الكبرى، التى فاقت كل النعم، ولم يسبق لهـا نظير فى سائر الامم، نعمة الثقة الغالية التى خصتنى مع أصحابى بها . وكلنا يجدّد العهد الوثيق لهـا، بأن نحيا لخدمتها،ونفنى فى رغبتها، ولا نتخذ لنا من دونها وليا، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا، وأن نجاهد فى استقلالها ما استطعنا، ونرى هذا الجهاد أقدس واجب علينا.

إن الاتحاد قاعدة أعمالنا، والاخلاص أكبر قواعدنا، ومجلس نوابنا هو مركز العمل الخطير، وقد وفق الله الأمة أن تختار أعضاءه من أكرم أبنائها، وهذا أحسن فأل على أنه تعالى قدر النجاح لسعيها، إذ هم فى هذا المعنى متحدون، يشعرون بشعور واحد، ويمثلون ارادة واحدة، وينطقون بلسان واحد، وما يكون الاختلاف إلا على ما دون ذلك من الشؤون . والله المستعان فى كل الأمور ما

بيت الأمة فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

الرئيس الجليـــــل

يصرح، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات، أنه يجب على الوزارة الابراهيمية التخلى عن الحكم

طلب مراسل روتر فى يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ من الرئيس الجليل سعد زغلول باشا أن يصرح له برأيه فيما يمكن أن يترتب مباشرة من النتائج على الانتخابات التى اكسبته الأغلبية الساحقة، فقال :

اذا اتبعت القواعد الدستورية، وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه، والثانية أن رئيس الوزارة قد هُزم فى الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد .

فقال مراسل روتر : ان المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل اليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة، فهـل تقبلون فى هذه الحالة رآسـة الوزارة؟ فأجاب الرئيس : سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحو الأمة .

حديث آخر للرئيس الجليـــل

نشرت جريدة الأهرام الغراء فى تلغرافاتها الخصوصية أن جريدة (دايلى تلغراف) نشرت بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ تلغرافا من مكاتبها فى القاهرة جاء فيه ما يأتى :

" . . . أما زغلول باشا فانه يرتاح الآن من عناء الأعمـــال التى تراكمت عليه فى الأيام الثـــلاثة الأخيرة . وقد استقبلنى مساء اليوم ببشاشة عظيمة ، ورحب بى ترحيبا قلبيا ؛ ولكنه رفض رفضا باتا أن يبحث فى الخطط التى يتخذها أو سيتخذها . وقال لى ما يأتى :

إن الانتخابات لم تنته كلها بعد ، فما زال ينتظر ظهور النتائج فى أربعين مركزا ، وما زال أصدقائى منهمكين فى الأعمال ، فلم أستشرهم جميعا بعد .

ثم قال زغلول باشا مبتسما :

لا فائدة من توجيه الأسئلة إلىّ ، لأنى صممت على ألا أقول شيئا .

فسألته : هل يريد أن يجاوب على بعض ماوجه اليه من الأوصاف التى وردت فى مقتبسات من بعض صحف لندن أرسلت تلغرافيا الى القاهرة ؟

فهز زغلول باشا كتفيه قائلا :

تريد منى أن أقول انى لست مهيجا ! ولكننى أريد أن أتجاهل هذه الحملات ! ... اذا كان المهيج هو الشخص الذى يقول رأيه ، فأنا فى مقدمة مهيجى العالم ! ولكننى أظن أن كل واحد فى بلادكم حرّ فى إبداء رأيه الذى يعتقـــده ... اقرأ جميع خطبى ، تجد أنى لم ألق كلاما على عواهنـــه ، بل جعلت لكل كلمة مستندًا ، فقررت وقائع وقدّمت أدلة .

وقال زغلول باشا انه تعلم من اللغة الانجليزية فى المنفى مايكفيه لمطالعة الجرائد ، ولكنه لا يستطيع أن يتحدث بها بسهولة . على أنه ختم حديثه قائلا لى بلهجة انجليزية فصيحة : مساء الخير ، أشكرك " .

الرئيس الجليـــل فى قصر عابدين

فى الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤، حظى الرئيس الجليل عليه رحمة الله بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك فى قصر عابدين، واستمرت المقابلة الى الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥، أى ساعة ونصف ساعة، وكان الرئيس الجليل فيها محل العطف والرعاية، ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات ومسئلة الوزارة الجديدة، ثم أجل البت فى مسألة الوزارة الى ما بعد عودة جلالة الملك من رحلته فى القنال وسينا .

هل يقبل الرئيس الجليل تأليف الوزارة ؟

شغلت الأمة بعد ظهور النتيجة الباهرة للانتخابات بمسئلة تأليف الوزارة الجديدة التى ستفتتح أول برلمان مصرى بعد الدستور، وترسم للبلاد طريق النجاح فيما تقدم من مُثل صالحة فى الحياة النيابية الجديدة .

وقد زاد اهتمام الناس بهذه المسئلة بعـد مقابلة الرئيس الجليل لحضرة صاحب الجلالة الملك، وامتلأت أعمدة الصحف بالآراء فى هـذا الموضوع الخطير، مابين راغبة وكارهة . فرأينا توضيحا لهذا الحين وللظروف السياسية التى ستليه، أن ننقل جانبا له خطره من هذه الآراء، مكتفين به فى شرح وجهة النظر بين المتخالفين .

***

رأى محمد سعيد باشا

نشرت البلاغ الغراء فى عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة سعيد باشا فى الموقف السياسى الآن، وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتى نصه :

أهم المسائل التى تشغل الرأى العام فى هـذا الوقت هى مسألة الوزارة، وهل يقبل سـعد باشا رياسة الوزارة أو لا؟ ولا تزال الآراء منقسـمة فى هذا الموضوع : ففريق يفضل أن يبقى سعد باشا نائبا فى مجلس النوّاب و بعيدا عن الوزارة، وفريق

يرى أنه يجب على سعد باشا أن يحمل عبء الوزارة، وألا يدع هذه الفرصة السانحة لخدمة بلاده .

ولهـذا أردنا أن نستطلع فى ذلك رأى رجل من رجال مصر المعروفين بطول التجربة وبعد النظر وصواب الرأى، وهو صاحب الدولة محمد سعيد باشا . فانتهزنا فرصة وجوده هنا فى القاهرة، وعرضنا عليه فكرتنا، فقابلها بالترحاب .

وحينئذ سألناه : ماهو رأيه فى الموقف السياسى الحاضر ؟

فقال : ان الموقف حرج ودقيق ؛ فمن جهة توجد أعباء ثقيلة تركتها بعض الوزارات السالفة، والحالة التى نشأت عن الحرب وما تقلب على مصر بسببها ؛ ومن جهة أخرى أن البلاد دخلت بفضل جهادها وجهاد الوفد فى عهد جديد، هو عهد تمتع الأمة بسلطتها، أى عهد انشاء نظام حكم لم تألفه البلاد بعد ؛ وهذا عبء يضاف إلى الأعباء الأخرى .

س — اسمحوا لى اذن أن أسألكم : هل ترون أن يقبل سعد باشا رياسة الـــوزارة ؟

ج — نعم، أرى ذلك، بل أرى أن القبول لامناص منه فى الأحوال التى نحن فيها الآن، لأن الأمة وضعت فى سعد باشا كل ثقتها لكى يتولى حل قضيتها السياسية . فالآن، وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية، أرى أنه يجب عليه أن يخوض هذا الميـدان، لأنه يكون فيه أقدر على خدمة القضية منه اذا كان بعيـدا عنه ؛ فقبوله للوزارة الآن هو استمرار منه فى تأدية المهمة التى وكّلت الأمة فيها الوفد، ولكنه استمرار فى ظروف أفضل للنجاح .

س — ولكن بعض الناس يحبون ألا يقبل رياسة الوزارة .

ج — نعم، أن بعض الناس يحبون ذلك ، ولكنهـم فى اعتقادى منساقون فى رأيهم هذا بشعورهم لا بعقلهم . والسبب فى تكوّن شعورهم هذا، هو أنهم ألفوا منذ عام ١٨٨١ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزى، فمن الطبيعى

To: www.al-mostafa.com

أنهم لايحبون أن تكون وزارة برياسة سعد باشا خاضعة لهذا النفوذ . ولكنهم لو فكروا بعقولهم قليلا لوجدوا أن الوزارة الجديدة، وخصوصا اذا كانت برياسة معالى سعد باشا، ستكون وليدة ارادة الأمة ، مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها؛ وحينئذ ينتفى السبب الذى كان منشأ الخوف من الوزارات فى الماضى ، ولا يبقى إلا شىء واحد هو أن الوزارة مصرية وطنية، تمثل ارادة الأمة، وتعمل لخدمتها معتمدة عليها، تحقيقا للاستقلال التام .

س — اذن أنتم ترون من المصلحة للقضية المصرية أن يقبل سعد باشا رياسة الوزارة ؟

ج — نعم . أرى أن قبوله ضرورى لمصلحة القضية المصرية ، وهو كذلك ضرورى لمصلحة البلاد من كل الوجوه الأخرى؛ اذ كفاءته ، وصفاته ، والثقة التى وضعتها الأمة فيه، تجعله الوحيد الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليده الصالحة . ثم ان وجوده فى رياسة الوزارة ينشر فى البلاد جو اطمئنان ترتاح له النفوس، ومن شأن هذا الاطمئنان أن يعود على البلاد بالخير والبشر . ولهذا كله أعتقد أن قبوله رياسة الوزارة واجب عليه، لا بل أعتقد أنه اذا تأخر عن تأدية هذا الواجب يحمل نفسه مسؤولية تضييع فرصة سانحة الآن قلَّ أن تسنح فرصة مثلها فى كثير من الأحيان؛ فان وجود سعد باشا فى رياسة الوزارة المصرية ومستر رامسى مكدونالد فى رياسة الوزارة البريطانية — كما هو منتظر — هو فأل حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع .

وبالاجمال، ان على سعد باشا فى اعتقادى أن يتقدم لرياسة الوزارة ليواصل جهاده . ومثله فى ذلك كمثل الغازى مصطفى كمال وفنزيلوس وموسولينى، وكل الزعماء الذين قادوا النهضات : فان هؤلاء الزعماء لم يحجموا عن تقلد الحكم فى الوقت المناسب ، ولم ير واحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك ، بل رأوا بالعكس أن تقلدهم الحكم استمرار للواجب الذى أخذوه على أنفسهم ووكلت اليهم أممهم أن يقوموا به لخدمتها .

واذا تقلد سعد باشا رياسة الوزارة، كما هو رأيى، فسيجد من تأييد البلاد له، ثم من العطف الذى يعرف الخاص والعام أن صاحب الجلالة الملك يخص به أمته ونهضتها وزعيمها، ما يساعده على العمل لابلاغ مصر فى عهدها هذا الجديد ما يتمناه لها المخلصون الصادقون .

***

رأى محمد توفيق نسيم باشا

ونشرت البلاغ الغراء فى عدد ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة نسيم باشا فى الموقف السياسى الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتى نصه :

نشرنا أمس فى هذا الموضوع حديثا لصاحب الدولة محمد سعيد باشا . وقد أردنا بعد ذلك أن نحادث فى الموضوع نفسه صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا، لما هو مشهور به من دقة الحكم على الحوادث، ومتانة الاخلاص وحسن العقيدة . فقابل دولته ما عرضناه عليه بالايجاب؛ وحينئذ سألناه رأيه فى هل يقبل سعد باشا رياسة الوزارة أو لا يقبل؟ فقال :

تسألوننى رأيى ان كان يقبل معالى سعد زغلول باشا رآسة الوزارة ؟ ويجدر بكل سائل ومسئول أن يرجع الى نفسه يستشيرها فيمن هو الأصلح لها، والأقدر على هذا الأمر، وفيمن هو الراجح فى ميزان الكفاءة ليتبوأ مقعد الحكم . وحسبى أن أقول لكم انه، وقد وجد للبلاد نظام جديد وكيان عظيم، وهى تجتاز الآن دورا من أصعب أدوارها فى حياتها السياسية، وموقفا من أدق مواقفها؛ فليس فى معتقدى من هو أقوى من زعيم الأمة على تولى زمام حكمها، فى عهدها الجديد الذى وصلت اليه بمجهوداتها، وبرعاية صاحب عرشها المعظم، وبهدى زعيمها الجليل ومرشدها الحكيم . لقد كان سعد باشا فى طليعة الأمة وعلى رأسها، فأحيا نهضتها القومية؛ فليكن كذلك فى طليعة حكومتها، وعلى رأسها، ليسير بها الى خدمة الوطن والعرش، يضىء بين أيديها مناهج الصواب، ويهديها الى خير العمل .

واذا كان حميدا منه أنه تحمل فى إنهاض البلاد والدفاع عن قضيتها ما تحمل من عناء وآلام ، فأحمد منه أن يتابع خدمتها فى ظروف جديدة وعلى صورة أخرى ، بعزيمته الصادقة ، لا تثنيه المصاعب عن النهوض بتلك الخدمة فى كل آن وعلى أية حال .

واذا خيف أو اعترض بأن للحكم ظروفا قد توجب على متوليه الابتعاد عن التصادم ، فهو اعتراض أو خوف لا تبرره الأحوال الحاضرة . وإن سعد باشا الذى خدم أمته بجهده ، ووقف مواقفه المعروفة وهو خلو من كل قوة وسلطان غير قوة الحق وسلطان الأمة ، لأقوى على تلك الخدمة وأشدّ ثباتا فى مواقفه عند ما يجمع بين قوة الحق وقوة الحكم ، ولأقدر على تصريف الأمور فى مناهج الصواب وتمشيتها فى سبيل الرشاد . ولو جدَّ الأمر شدّت الأمة أزرَه ، وكان هو مرجعها كلما عزّ الرأى . كلنا يعرف أن سعد باشا ليس بالرجل الذى تغره المناصب ، ويستفزه فضل يناله منها ، أو حول يختص به فيها ؛ وليس هو الذى تخيفه المخاوف فيتهيبها ، فقد كان فى جميع أعماله على بينة من أمره ، ويقين من ربه . وقد بلغت به الكرامة من الله له مالم تبلغ الآمال اليه به ؛ فهو لا يرتقب بعد ذلك جزاء على عمله ، بل ليس هو الذى يرغب فى منصب لا يدوم هناؤه وليس فيه هناء ، ولا ينقضى عناؤه وكله نصب وعناء . ولقد لحقه فى سبيل خدمة أمته ، التى يطلب لها الحياة سعيدة ، من الأذى ما لحقه . فاذا قبل الحكم مع الزعامة ، وكان حقا عليه قبوله ، لارتباطهما ، فانما يضحى بشىء كثير من راحته وصحته ، ويحمل من المسئولية أضعاف ما حمل ؛ ولا سيما أن المشاكل التى تستعرضها البلاد عويصة ، والعقد التى ستتكلف بحثها وحلها وثيقة ، والاصلاحات التى تنتظر البلاد اجراءها كبيرة ؛ فهو إذن الرجل الذى يجب عليه أن يتبوأ مجلس الحكم عند الملمات وحين البأس . نسأل الله أن يهيئ له من أمره رشدا ، ويقوى عزيمته ، ويسدد خطواته فى طريق اسعاد أمته ونصرة حقها .

س — ولكن بعض الناس يرون أن يتنحى عن رياسة الوزارة .

ج — ان الظروف التى نحن فيها الآن وتحيط بنا ، لا تسمح بالتضارب الفكرى والمجادلات فى أمر اذا استقبل الانسان وجوه الآراء فيه لا يرى غير الذى قدمته لك . نعم أن فريقا من الناس يستخرج من مختلف القول عللا وأسبابا ، ليس للحق ولا للواقع فيها من مجال . فانكم تعلمون أن الأساس فى الحكم هو الثقة ، وقد بلغ سعد باشا فى أمته المقام الأوفى ، فنال ثقتها وثقة مليكها ، وكتبت له صك وكالته ، وتثبتت فيما كتبت بما أبدته فى الانتخابات من الآراء ، لا عن رغبة مائلة بها ، ولا عن رهبة قاهرة لها . وكذلك حباه مولاه بعطفه ورعايته ، جزاء إخلاصه وأمانته . ومن كان هذا شأنه ، لا ينبغى له أن يتردّد فى قبول الحكم ، وهو أصدق ما يكون إيمانا بحق أمته ، وأصح ما يكون عزيمة فى الجهاد الوطنى والكفاح فى سبيل القضية المصرية . واذا اجتمعت له القوتان : مؤازرة الأمة ، وقبضه على زمام الحكم ، كان ذلك بادرة الخير وطليعة التوفيق المبشر بمستقبل حسن ، مبناه استقلال البلاد استقلالا صحيحا كاملا ، فى عهد يعتبر اليوم أنه خاتمة الماضى وفاتحة المستقبل .

ان سعد باشا ليس بالرجل العادى الذى لا يهتم الناس بقوله أو عمله ، بل هو ذلك الزعيم العظيم والوزير الكبير ، الذى اذا تكلم أنصت له خصمه قبل صاحبه ، وهو الذى عرف الملأ أنه لسان مصر الناطق الذى يحسن الإعراب عن مطالب أمته ، بل هو ذلك الذى يقف موقف الصابرين الذين أعدّوا أنفسهم للدفاع عن حقوقها ، فلا خوف عليه من عنت يرهقه فيقعد به عن أداء الأمانة ، ما دام معتمدا على ثقة الأمة ومليكها به ، وتكاتفها معه .

فلا ينبغى إذن أن نذعن لوهم مموّه ، ولا ظن مرجّم ، ولسوف يزول هذا الوهم ويعلم الذين ذهبوا الى هذا الرأى أنهم كانوا فيما ذهبوا اليه خاطئين .



رأى أحمـــد مظـــلوم باشـا

ونشرت البلاغ القراء أيضا فى عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ تحت ذلك العنوان ما يأتى نصه :

بعد الحديثين اللذين نشرناهما لصاحبي الدولة محمد سـعيد باشا ومحمـد توفيق نسيم باشا، فى الموقف السياسى الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة، أردنا أن نعرف رأى صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا، رئيس الجمعية التشريعية سابقا، والنائب الآن عن قسـمى الرمل ومحرم بك بالاسكندرية . ولمعالى مظلوم باشا دائمـا رأى كبير القيمة، لمـا اشتهر عنه من الاخلاص والصدق والصراحة، ولذلك يكـون رأيه فى الموضوع الذى يشغلنـا الآن رأى الرجل المجرب الواقف على دقائق الأمور . وهذا هو رأيه الذى أفضى به الينا، قال :

رأيي هو أنه يجب على معالى سـعد زغلول باشا أن يقبـل رآسـة الوزارة اذا كُلف بتشكيلها، لأن عمـله فيها إنمـا يكون استمرارا للجهاد الذى قاد فيه الأمة من سنة ١٩١٨ الى اليوم . ومن البديهى أن عمله وهو فى الحكم يجب أن يكون أقوى من عمله وهو مجرد منه . وها قد عينت وزارة العمال فى لندرة، وتولى مستر مكدونالد رآستها، وأنا أعرف العلائق الحسنة التى بين سعد باشا ومسـتر مكدونالد، وأعتقد أنها لا بد أن تعود على مصر بالخير، ولكن لا بد لحصول هـذا أن يكون سعد باشا فى رآسة الوزارة .

* * *

رأى الأمير الجليل عمر طوسون

ونشرت الأهرام الغراء فى عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ أنها أوفدت أحد محرريها لمقابلة حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فى الاسكندرية، والوقوف على رأيه فى مسئلة الوزارة الجديدة، وسؤاله : هل يرى مصلحة البلد فى قبول الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها، أو فى بقائه بعيدا عن الحكم الى أن يجتمع البرلمان؟ فقابل سموه مندوب (الأهرام) بما عهدته فيه الأمة من اللطف وكرم الأخلاق، ودار بينهما الحديث الآتى :

س — استقالت وزارة يحيى إبراهيم باشا، فاختلفت الآراء فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الأهرام أن تطّلع على رأى سموكم فى هذا الموضوع الخطير، الذى أصبح شغل الأمة الشاغل، وتنقل هذا الرأى الجليل الى الجمهور .

ج — رأيى هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س — أليس من رأى سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد باشا الوزارة الجديدة؟

ج — إن الحيطة تقضى على معالى سعد باشا، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان، أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل .

س — ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج — نعم، هذا صحيح ووجيه فى غير بلادنا، وأما عندنا فان الأمر يحتاج الى إنعام النظر والتفكير . وعلى أى حال فان برلماننا لم يجتمع بعد، وهذه المسألة، مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية، لا تكون إلا بعد انعقاده، وهى الآن سابقة لأوانها .

س — وما السبب فى أن سموكم ترون هـذا الرأى وتريدون أن تحرموا على وّاب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج — ان السبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير ؛ فأنتم علمون أن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة ، وأنها غير معترفة به الى الآن ؛ فتأليف ـزارة من نواب الأمة — ونحن لا نزال فى ظل هـذا التصريح — يكون اعترافا به منهم ، يؤدّى الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه . وأما الحصول على إلغـاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة ، فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س — ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة ، بأن تعمل الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل استلامها زمام الحكم ؟

ج — ان التحفظات فى هذه المسألة لا تغنى شيئا ، ولا سيما أنها تكون صادرة من الفريق الضعيف ، ولا يحتمل أن يصدق الفريق القوى على هذه التحفظات .

س — ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول فى مفاوضـات سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج — كلا ! فليس لأحد الآن حق التفكير بالدخول فى مثل هذه المفاوضات ، وإنما الحق فى ذلك للبرلـان فقط ، فهو الذى يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأيى الذى لا أحيد عنه ، فهو ما قلته لكم آنفا ، وهو أن يترك تأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة الى من يقبل تأليفها من غير نواب الأمة ، وبدون تدخل النواب .

كلمة الرئيس الجليل

فى حفلة تجار القاهرة

دعا تجار القاهرة الى حفلة يقيمونها فى مساء الخميس ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرتى التاجرين الشهيرين حامد الماوردى بك وعبد الغنى سليم عبده بك بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس النواب . وقد شهد الرئيس الجليل هذه الحفلة ، فتقدّم اليه مدعووها بالرجاء أن يلقى عليهم خطابا فى الظروف الحاضرة يتبينون منه رأيه فى مسئلة الوزارة . فألقى عليهم رحمه الله هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

ليس فى الوقت متسع للكلام ، وما تشرفت بالحضور لأتكلم ، ولكنى تشرفت به لأشاركم فى الابتهاج بانتخاب حضرتى النائبين الجليلين عبد الغنى سليم عبده بك وحامد الماوردى بك . أشكركم على دعوتى لهذا الاحتفال ، وانى مبتهج مرتين : مرة بانتخاب هذين الفاضلين ، ومرة بأن للوفد دخلا فى هذا الانتخاب . (تصفيق) .

أقابل بكل سرور ذلك الترحاب الذى قابلتمونى به ، ولكنى أبدى لحضراتكم أن الوقت لم يحن بعد للنظر فى تلك الأمنية التى أبديتموها ، فان الوزارة الحالية باقية الى الآن فى مراكزها ، ولم يكن عندى علم رسمى بأنها قدمت استعفاءها ، وكذلك لم أكلف رسميا بتأليف الوزارة . واذا استقالت الوزارة الحالية ، وقُبلت استقالتها ، وكُلفت رسميا من قبل جلالة الملك ، فعند ذلك أستشير إخوانى ونفسى وصحتى ، وأسائل جميع الظروف التى تحيط بى ، ثم أقبل ما تمليه علىّ مصلحة البلاد . (تصفيق حاد) .

وسواء قبلت أم بقيت بعيدا عنها ، فانى قد عاهدتكم فيما نشرت عليكم وفيما أعلنته للأمة أنى وزملائى سنفنى فى خدمة البلاد ، وقد آلينا على أنفسنا ألا نتخذ من دون الأمة لنا وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا . (تصفيق حاد) .

وأختم كلمتى بالشكر لكم ، كما بدأتها ، والله يكون فى عونى وعونكم على الوصول الى ما نبتغى من الاستقلال التام . (تصفيق حاد) .

حفلة النوّاب لتكريم الرئيس الجليل

عقب أن ظهرت نتيجة الفوز الباهر الذى ناله الوفد فى انتخابات ١٢ ينـاير سنة ١٩٢٤ ، تنـادى النواب بتكريم الرئيس الجليل ، وحدّدوا موعدا لذلك مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير بفندق شبرد بالقاهرة . وما وافت الساعة السابعـة حتى أقبل النوّاب يحيى بعضهم بعضا ، وعلى وجوههم أمارات الاغتباط بهذا المظهر الجديد من مظاهر الحياة المصرية .

ولسنا نعرض هنا لوصف هذه الحفلة الكبرى ، فشأنها الجليل مفصّل فى صحف ذلك الحين ، ولكننا ننقل للقرّاء نص الخطبتين النفيستين اللتين ألقاهما فيها حضرتا صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا وصاحب الدولة محمد سعيد باشا عضوا المجلس ، ثم نتبعهما بالخطبة الجليلة التى ألقاها بعدهما الرئيس .

***

خطبة أحمـــد مظـــلوم باشـــا

ســادتى :

باسم الله أفتتح هذا الاحتفال ، وبحمد الله أبدأ المقال ، حمدا كثيرا على ما أولانا من نعمة الفوز ، وما توج به جهادنا من اكليـل النصر . انى لأقلب نظـرى فى الحـاضرين ، فلا أرى إلا وجوها طالمـا عهدتها فيما كنا نعقد قبـل اليوم من الاجتماعات ، ونقيم لمختلف المناسبات من الحفلات . فاذا كنتم ، بعد أن ذهبتم الى الأمة ، فجدّدت عهد الثقـة بكم ، ووثّقت مناط الأمانة فى رقابكم ، قد عدتم ثانيـة الى الاجتماع ، ففى هذا دليل ساطع و برهـان جديد على أنكم لا تزالون لسان الأمة الناطق ، وترجمانها الصادق ، عن ارادتها المقدّسة تعربون ، ولمطمحها الأسمى تنزعون .

ولئن كان الفضل فيما وصلتم اليه يرجع الى شدة تمسككم بمبادئ الوطنية الحقة ، فلا يعزبن عن البال أن الفضل كل الفضل فى انتصار هذه المبادئ يرجع الى الأمة ،

الأمة التى أظهرت فى جميع مواقفها من آيات الثبات والحكمة الوطنية والنضج السياسى ما أصبح مضرب الأمثال بين شعوب الأرض .

سادتى النواب :

لست أخفى عليكم أن المهمة أمامنا شاقة، والمسئولية علينا هائلة؛ ولكن أملى الوطيد أننا بفضل ما فطرتم عليه من نصح واخلاص، وما تظهرون من حكمة واتحاد، سوف نوفق الى تذليل ما يعترضنا من العقبات، حتى نصل برعاية مليكنا المعظم وبحسن تعهده لهذه النهضة المباركة، الى استخلاص حقوق الوطن موفورة.

سادتى :

ان الغرض من هذه الحفلة هو تكريم الرئيس الجليل، وزعيم الأمة، حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا . ولقد جرت العادة فى أمثال هذه المواقف أن يعمد الخطيب الى تعداد مناقب المحتفل به، والإشادة بمآثره . ولكن ماذا عسى أن يقول القائل، ولو كان أبلغ الخطباء، اذا كان كل جهد هو باذله كجهد المَعْنِيِّ بأن يضيء الضياء ؟! كلا ! لن أحاول أيها الرئيس احصاء محامدك ، فحسبك أنها قد كتبت لك فى سجل التاريخ صفحة زهراء ! وكفاك بالتاريخ الخالد ممجدا ، وهو أصدق الممجدين .

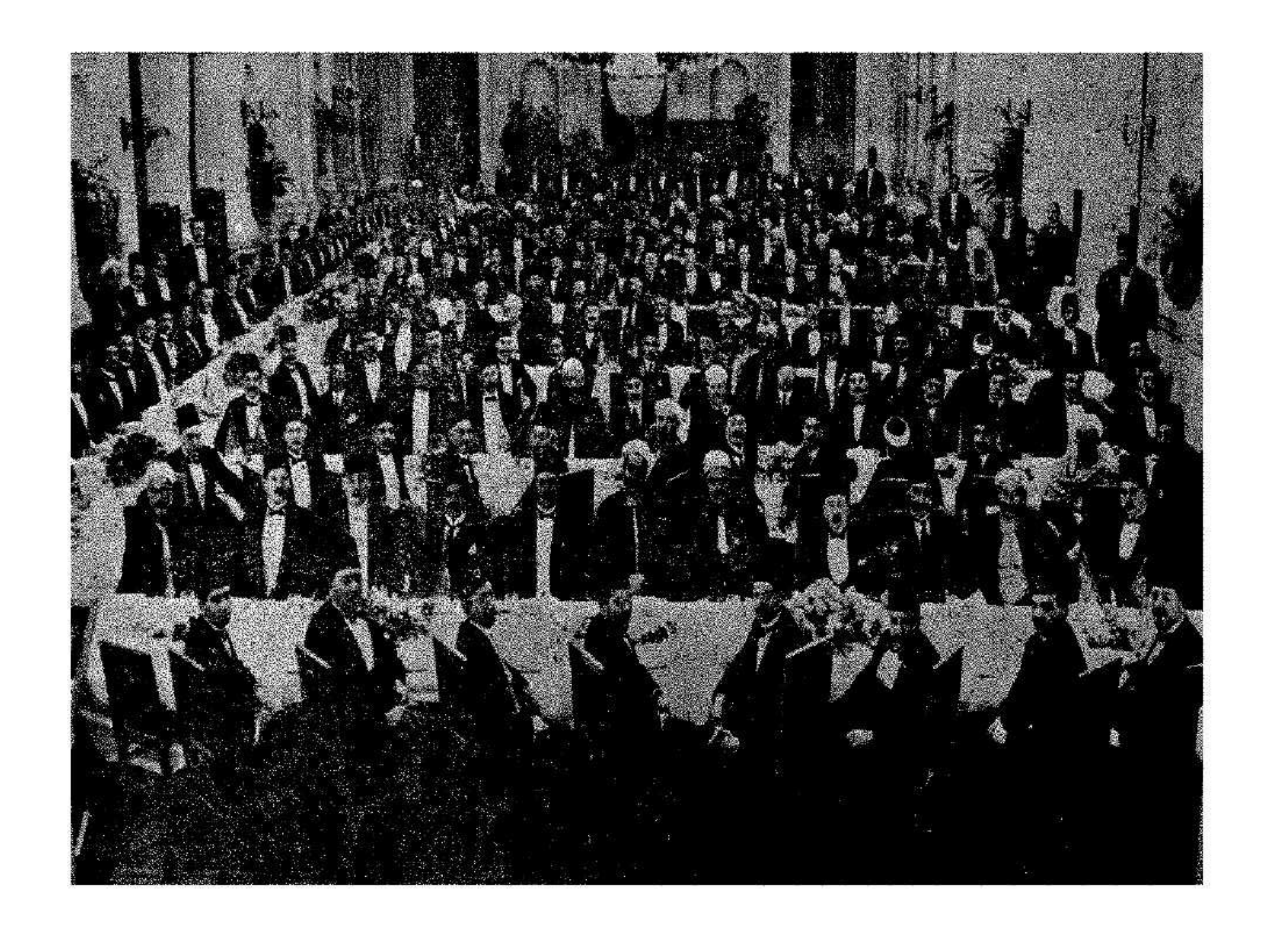


خطبة محمد سعيد باشا

أيها الزعيم الجليل، أيها النواب المحترمون :

لى الشرف كل الشرف أن أقف اليوم فى هذا الاجتماع، الذى هو أول اجتماع للنواب المصريين، مترجما عما يجول فى صدورهم، معبرا عن آرائهم وأمانيهم .

إن هذا الاجتماع ثمرة من ثمار الحركة الوطنية المباركة، التى قادها معالى سعد باشا منذ عام ١٩١٨ قيادة الربان الماهر ، فلم يبال المتاعب بتحملها ، ولا الأخطار



الحفلة الكبرى التي أقامها النواب بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ تكريما للرئيس الجليل

يصادمها، ولم يزل يسعى لها ويغذيها من روحه ومن تضحياته، حتى بلغ بها هذا النجاح العظيم، الذى رفع ذكر مصر فى كل بلاد العالم، واضطر خصومنا أنفسهم ليعترفوا به ويحترموه.

وجدت مصر فى ابنها البار سعد باشا قائدا صادق العزم، فوثقت به، وأعطته كل جهودها، ووثق هو بها وبقوتها، فأعطاها كل جهوده، وخاض بها غمرات الكفاح، رافعا علمها، مطالبا بحقوقها، فكان لا بد لهذه الثقة المباركة بينه وبين أمته، ولهذه الشجاعة منه ومنها، ولهذه التضحيات من جانبه ومن جانبها، أن تكلل بمثل هذا النجاح الذى نرفع الآن به رؤوسنا، مباهين مفاخرين. ولا عجب بعد ذلك اذا أعطت الانتخابات، لا أقول أغلبية سعدية، وانما أقول، والواقع يؤيدنى، مجلس نواب سعديا! أعطت الانتخابات مجلسا سعديا، أى مجلسا وطنيا، يدين بما يدين به سعد من المبادئ، ويطلب ما يطلبه سعد من المطالب، ولا يدين سعد إلا بالاستقلال التام، ولا يطلب سعد غير الاستقلال التام.

فالمجلس السعدى، الذى سنجتمع فيه غدا ان شاء الله، هو مجلس الاستقلال التام.

وهذا هو النجاح الصحيح للحركة الوطنية، هو النجاح الذى نرجو أن يستمر بعناية الله ورعاية جلالة مليك البلاد، حتى تحقق الأمة كل ما تصبو اليه من الآمال.

وإنها لغبطة لنا نحن النواب أن اجتمعنا هذه الليلة لنقدم لرئيسنا سعد باشا، باسم الأمة، تحية الشكر والتكريم، اعترافا بالفضل الذى له على الحركة الوطنية.

ولعلى أنطق باسم زملائى النواب جميعا، اذا أنا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه ألا يتردّد فى قبول رياسة الوزارة، ليقود البلاد فى عهدها هذا الجديد بنفس الحزم الذى قادها به الى اليوم فأوصلها الى هذا النجاح.

نسأل الله تعالى أن يحقق آمالنا، إنه سميع مجيب.

*
* *

خطبـــة الرئيس الجليـــل

سادتى، زملائى :

ما تهيبت القول فى محفل تهيبى منه فى هذا الاحتفال، ولعل السرّ فى ذلك أنه أول احتفال تمثلت فيه الأمة تمثيلا صحيحا، وظهرت فيه وحدتها أكمل ظهور. ولاتحاد الأمم خشية تملأ النفوس، وهيبة تفيض بها القلوب. لذلك لا أرتجل كعادتى، ولكنى أتكلم من مكتوب، ولهذا أعددت ما سأتلوه عليكم.

قبل أن أقدم لكم عبارات شكرى على تكريمى بهذا الاحتفال الشائق، أريد أن أهنئكم من كل قلبى على فوزكم الباهر فى الانتخابات لمجلس النواب. وإنى أهنئ البلاد بحسن نظرها فيكم، وثقتها بكم، إذ كنتم من خيرة أبنائها وأخلص خدامها.

للأمة مبـــدأ واحد

وأهنئ نفسى على العمل معكم فى أول برلمان سيجتمع قريبا ان شاء الله، للاشتراك الفعلى فى الحكم وتدبير شؤون البلاد. وعلينا جميعا نحن الوطنيين، أفرادا وجماعات، نوابا وغير نواب، أن نتهادى عبارات الغبطة والسرور، على اجتماع كلمة الأمة والتفافها حول مبدأ واحد، هو مبدأ الاستقلال التام.

وان انتخابكم، أنتم الذين تدينون بهذا المبدأ دون سواه، وأخذ المواثيق عليكم من ناخبيكم بالاخلاص له ونصرته، أكبرُ مظاهرة دات بها الأمة على تمام هذا الاجتماع، فأثلجت بهذه المظاهرة الكبرى قلوب المحبين، وكبتت الماكرين، وأخرصت ألسنة الحاسدين، وأظهرت للناس جميعا أن الأمم متى صحت إرادتها، وانعقدت عزيمتها، تغلبت على كل صعب، وأبطلت كل تدبير، وقهرت كل غادر، ولم يحل بينها وبين ما تريد عقبة مهما قويت، ولا حيلة مهما اتسعت.

تمت كلمة ربك للمخلصين

انهم لم يريدوا بتقييد حرية الاجتماعات إلا كتم الشعور الوطني أن يظهر، ومنع صوت الحق أن يعلو، وتمهيد السبيل لحلفاء القوة وعباد السلطة، وسده على الأحرار المخلصين. وما ابتكروا تعدد الدرجات للانتخاب، إلا ليحصروا حق الاختيار لأعضاء البرلمان في عدد محدود، يسهل التأثير عليه بوسائل الترغيب والترهيب؛ فلم يكن من القلوب التي فرقوا أجسامها إلا أن اجتمعت وتناجت بما يملؤها من طاهر الشعور، ولا من الأعداد التي استهانوا بمعدوداتها وحاولوا استمالتها اليهم إلا أن مالت عنهم ونفرت منهم، وتمت كلمة ربك للمخلصين، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، وما ربك بظلام للعبيد.

أنا خادم الأمة

وبعد، فإني أشكركم أوفى شكر على هذا الاحتفال، وأعده فوق ما أستحق، وان كنتم تعتبرونه دون ما تشعرون.

وأشعر في نفسي بخجل عظيم عند سماع تلك الخطب التي فاضت بالثناء عليّ، وامتداحي بما أرى نفسي غير جدير به. وفي الحق أني لم أعمل شيئا يستحق كل هذا الثناء، وما أنا الا خادم، وكل استحقاقه أنه أمين قطع على نفسه عهدا بالأمانة، فلم يخن عهده، وليس في نيته أن يخون؛ وهذا أقل ما يجب على كل خادم أن يتصف به.

مسئولية النواب

زملائي :

ان الفرح بانتصارنا، وان كان الانتصار عظيما، لا ينبغي أن يلهينا عن عظيم المسئولية التي ألقاها هذا الفوز الباهر على كواهلنا، وحصرها فينا. فيجب علينا أن نمثلها أمام أعيننا، ونشتغل بإعداد الوسائل لحسن تحملها، وأن نوطد العزم على مجانبة الراحة وتحمل المتاعب، حتى نخرج من عهدتها كراما شرفاء، كما تحملناها كراما شرفاء.

تركة الماضى مثقلة بالديون

لقد خلف لنا الماضى تركة مثقلة بالديون ، ومملوءة بالمشاكل ؛ ولم يمكنونا من استلامها إلا بعد أن أسرفوا فى ديونها ، وزادوا فى مشكلاتها ، حتى صارت تصفيتها من أصعب الأمور ، وصار الانتفاع بصافيها يكاد يكون من مواقف الكد للعقول . ولكن الله القدير جعل لكل عسر يسرا ، ولكل صعب سهلا ، وخلق العزائم على قدر المصاعب . انه بتوفيقه الأمة الى الاتحاد ، والى أن تنتخبكم من أكرم أبنائها لتولى النيابة عنها ، قد دلنا على أنه قدر التذليل لهذه المصاعب ، وقدر النجاح لمساعى المخلصين .

الاستقلال قبلة الأمة

إن أهم مشكلة على البرلمان حلها ، هى مشكلة الاستقلال الذى تتوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائجه الحقيقية وثمراته الطيبة ؛ وأكبر مسهل لحلها اتحاد الأمة عليها بلا استثناء ، وعقدها العزم على أن تصل الى المرغوب منها ، مهما كلفها هذا من المتاعب والضحايا . فوزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسود فيها الاتحاد ، ... قوًى لا يضيع الله لها سعيا ، وأنفاس لا يخيب لها رجاء .

وزارة العمال والمفاوضة

ومن علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية ، معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل . واننا لمستعدون للمفاوضة بروح الحق ، للوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذى ننشده ، مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة .

تعهدات الوزارات السابقة

ويتبع هذه المشكلة مشكلةُ التعهدات التى تعهدت الوزارات السابقة بها ، ولم يكن للأمة دخل فيها ، بل اعترضت عليها بلسان وفدها وجرائدها وخطبائها ،

ولم يكن هناك من ضرورة لإعطائها قبل انعقاد البرلمـان ، ومن غير أن تكون للذين أعطوها صفة تصحح لهم أن يربطوا البـلاد بها . وفى ظنى أن الحكومة الانجليزية لا تتشبث كثيرا بها ، لأنه ليس من تقاليدها أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية ، خصوصا اذا كانت هذه الحكومات تحت سيطرتها ، وخاضعة لسلطانها ، ولم يكن لرجالها صفة نيابية عن أهلها ، وفى وقت تقرر فيه وجوب تسليم أمورهم اليهم .

اصـــلاح الادارة

هذا بالنسبة للمشاكل الخارجية . أما الداخلية ، فاننا نجد أنفسنا أمام إدارة مرت بها أزمان طويلة ، وهى موضوع لتجارب مختلفة ونظم متعدّدة ، تتنازعها سلطات متباينة ، وتتحكم فيها أهواء متغايرة ، وتقيدت حرية العاملين فيها بقيود شتى ، وضعف فيهم الشعور بالمسئوليـة الذى يبعث النشاط فى النفوس ، ويدفعها الى تحرى الدقة والاتقان فى العمل . وقد زادها اختلالا واعتلالا فكرة الفناء التى استولت عليها من بضع سنين ، اذ دفعت الكثير من العمال الى ترك المصلحة العامة جانبا ، والاشتغال بالمنافع الخاصة ، وضمان المستقبل لهم ، ولأصدقائهم وأنصارهم ، فشحنوا الوظائف بالعمال ، وأسرفوا فى المرتبات والمعاشات والترقيات والمنح والتعويضات ، بما ارتبكت معه الأعمال وناءت به الخزينة ولم يوجد له نظير فى العالم . فمعالجة هـذه الادارة ، واصـلاحها بتنقيتها من الأدران ، وادخال النظام فيها ، وبث روح الجد والاجتهاد فى فروعها ، وتوجيهها الى وجه المصلحة العمومية ، ... من أدق الأمور وأحوجها الى الزمان والحزم والعزم وسعة الحيلة .

تعديل القوانين وغيرها

ولقد صدرت فى البلاد قوانين شتى من وقت ايقاف الجمعية التشريعية ، وكلها ستعرض عليكم لتبدوا رأيكم فيها بتعديلها أو تغييرها أو الغائها ، وكل هـذا يحتاج الى تأمل ومراجعة وتعب كثير .

هذا بعضٌ من كلٍّ من المشاكل والصعوبات التى ستلاقونها فى طريقكم، وأنتم مكلفون بالقيام بتذليلها؛ فنطلب من الله لكم المعونة عليها، والتوفيق لما تقتضيه مصلحة البلاد .

ولا بد من اشتغالنا الآن بتحضير اللائحة الداخلية لمجلسنا، والتفكير فى تعيين رئيسه ووكيله وموظفيه، حتى اذا جاء وقت العمل نكون مستعدين لمباشرته بلا إبطاء .

الدعوة الى الجد والسلام

ذهب بعض من لا يروق لهم تقدمنا، ويتطلعون من آن الى آن لخيبتنا، أن عصرنا سيكون عصر اختباط واختلاط، ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات! وأنه يجب ترقبه بكل احتياط وحذر !! ونحن ندفع هذا التشاؤم ونستفيد منه : ندفعه بأننا عاقدون العزائم على أن نجعله عصر نظام وصفاء، عصر جد وعمل، عصر اجتهاد فى الترقى والتقدم والمساعدة على خيرنا وخير الانسانية جميعا؛ ونستفيد منه بأن نحذر كل الحذر كل ما من شأنه أن يوجب اضطرابا أو اختلالا، وأن نضع النظام فى كل عمل من أعمالنا نصب أعيننا، وأن نحاسب أنفسنا فى كل خطوة من خطواتنا، حتى لا نجعل لهذا التشاؤم محلا، وحتى نضطر المتشائمين الى أن يكونوا متفائلين، وحتى نجرد خصومنا من كل سلاح ضدنا مهما كان ضعيفا .

إننا سنفعل كل ذلك، لا لأننا مأمورون به من حاكم قاهر، ولا من جبار غاشم، بل لأن كل واحد منا يراه واجبا عليه، ويشعر بأن الأمنية التى استغرقت قلبه ولبه، وألفت بينه وبين أبناء وطنه، لا يمكن أن تنال إلا بهذا الثمن، ثمن الجد والاجتهاد والعمل على حسن النظام وتأييد السلام .

ولهذا سنعمل ما استطعنا لتقليل أسباب الخصومات الفردية والعائلية، وبث روح الاتفاق والوئام بين جميع السكان، وتناسى الهفوات التى فرطت من بعضنا فى حق البعض الآخر، حتى تصفو القلوب، وتنقى السرائر، ويكون كل منا لأخيه مساعدا ومعينا .

مصـــــر والأجانب

وكذلك سنستمر على معاملة نزلائنا، بمـا عرف عنا من جميل الشيم وكرم الأخلاق، ونزيد فى حسن معاشرتهم ومجاملتهم؛ لأن حسن المعاشرة، فضـلا عن كونه واجبا إنسانيـا عاما، هو واجب وطنى أيضا؛ لأن النزلاء فينا قد سـاعدوا كثيرا على تقـدمنا، ويساعدوننا دائمـا عليه؛ فنحن فى حاجة الى معونتهم، وهم فى حاجة الى معونتنا وحسن معاشرتنـا، وكلنا محتاج لأن يعيش بجانب صاحبـه عيشة هدوء وسلام وتعاون على ما فيه الخير العام .

الرئيس الجليل يؤلف الوزارة

بعد أن عاد حضرة صاحب الجلالة الملك من رحلته فى سينا والقنال، أمر كبير أمنائه بتبليغ الرئيس الجليل أن جلالتـه حدد موعدا لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر الأحد ٢٧ ينايرسـنة ١٩٢٤، فأبلغه معالى كبير الأمناء هذه الرغبة العالية فى صباح اليوم المذكـور، وكان رحمـه الله فى فنـدق مينا هاوس، فنزل الى بيت الأمة واجتمع بأعضاء الوفد .

وفى الساعة المحددة حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك، فلق من لدنه كل عطف ورعاية، وأعلن له جلالته أنه يقبل استقالة الوزارة الابراهيمية، وأنه عملا بالقواعد والتقاليد الدستورية يعرض عليـه تأليف الوزارة الجديدة؛ فقبـل الرئيس أن يؤلف الوزارة شاكرا ، ووعد أن يقـدم فى الغد برنامجه وأسمـاء الذين يختارهم للعمل معه .

استقالة الوزارة الابراهيمية

كتابها المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك
من حضرة صاحب الدولة يحيي ابراهيم باشا
بتاريخ ١٧ ينايرسنة ١٩٢٤

مولاى صاحب الجلالة :

أوليتمونى جلالتكم ثقتكم العاليـة ، باسناد رياسة مجلس وزرائكم ، فى وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لاتزال ذكراها حاضرة فى الأذهان؛ فصدعتُ بالأمر قياما بواجبي نحو الوطن ، مستعينا بالله عز وجل ، ومعتمدا على تعضيد جلالتكم؛ وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول . وقد أتمت الوزارة فى عهـدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة فى عصركم السعيد، ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفيـة عقب اصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد؛ وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية، فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة؛ واتخذت لدوام هـذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ اليها الحكومات المتمدينة .

وتوصلا الى تحقيق مبدأ إحلال المصرى محل الأجنبى، عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة، بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد، وذلك بإصـدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التى رسمت بتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة، ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة، بما كان يترتب عليـه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الادارات .

ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدسـتور، جرت الحكومة فى اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام، فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق

حرية الآراء ، الى أن تمت عمليـة الانتخاب لمجلس النواب . ويسـعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام .

وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخـاب أعضاء مجلس النواب ، غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهـذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل اتمـام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ؛ ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدّى الى تغيير الوزارة ، إلا أنى رأيت أنا وزملائى عملا بمبـدأ الحياد الذى لزمناه الى الآن أن نرفع الى جلالتكم هـذه الاستقالة . وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع ، والخادم الأمين ؟

يحيي ابراهيم

الأمر الملكى بقبول الاستقالة

أمر ملكى رقم ١٣ سـنة ١٩٢٤ بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة يحيي باشا ابراهيم

عزيزى يحيي إبراهيم باشا :

ان ما أعربتم عنه فى كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، من التماس اقالتكم من مهمتكم ، كان له عظيم الأسف لدينا . وإنا لمقدّرون صـدق إخلاصـكم ، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الأعمال الجليـلة التى أدّيتموها أثناء قيامكم بمهمتكم . وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك ؟

فـؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٧ يناير سنة ١٩٢٤)

تأليف الوزارة السعدية

أمر ملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤

صادر الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزى سعد زغلول باشا :

لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته ، وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا ، من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ، ولما أنتم عليه من الصدق والولاء ، وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور ، وبما لنا فيكم من الثقة التامة ، قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم ، للأخذ فى تأليف الوزارة ، وعرض مشروع هذا التأليف علينا ، لصدور مرسومنا العالى به .

ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة ، إنه سميع مجيب ؟

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)



[تصوير شارل]

الزعيم رئيسا لوزارة الشعب

برنامج وزارة الشعب

خطاب الرئيس الى جلالة الملك

مولاى صاحب الجلالة :

ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب علىّ — والبلاد داخلة فى نظام نيابى ، يقضى باحترام ارادتها ، وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها — ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره "الوفد المصرى" الذى لا أزال متشرفا برياسته .

ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ، أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد ، التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيق لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ؛ كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ، ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية ، وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران . فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات ، وعهدا مسؤولا منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق

رغبات الأمة فيها، وإزالة أسباب الشكوى منها، وتلافى ما هناك من الأضرار، مع تحديد المسئوليات عنها، وتعيين المسئولين فيها؛ وكل ذلك لايتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد مايلزم لانعقاده فى القريب العاجل، وتحضير مايحتاج الأمر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا، وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد! وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها! لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها. وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم، أثر تأثيرا سيئا فى إدارة البلاد، وعاق كثيرا من تقدمها .

فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة، تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها، بحسب مايقتضيه صالحها العام .

ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات ، واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم . كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح، وتعوّد الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه؛ وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة، وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه .

هذا هو بروجرام وزارتى، وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات ، خصوصا مع ضعف قوتى، واعتلال صحتى، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا طويلا . ولكنى أعتمد

فى نجاحه على عناية الله ، وعطف جلالتكم ، وتأييد البرلمان ، ومعاونة الموظفين ، وجميع أهل البلاد ونزلائها .

فأرجو ، اذا صادف استحسان جلالتكم ، أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى ، مع تقليدى وزارة الداخلية :

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف ؛
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية ؛
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف ؛
حسن حسيب باشا	لوزارتى الحربية والبحرية ؛
محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة ؛
مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية ؛
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات ؛
واصف بطرس غالى افندى	لوزارة الخارجية ؛
محمد نجيب الغرابلى افندى	لوزارة الحقانية ؛

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ، ويمد فى ظلالكم ، حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء .

وانى على الدوام شاكر نعمتكم ، وخادم سدتكم ،،

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

المرسوم الملكى بتأليف وزارة الشعب

نحن ملك مصر :

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛ وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ و ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — عُيِّن :

سعد زغلول باشا	للرياسة و وزارة الداخلية ؛
محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف العمومية ؛
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية ؛
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف العمومية ؛
حسن حسيب باشا	لوزارة الحربية والبحرية ؛
فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة ؛
مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية ؛
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات ؛
واصف بطرس غالى افندى	لوزارة الخارجية ؛
محمد نجيب الغرابلى افندى	لوزارة الحقانية ؛

المادة ٢ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ،

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



الشعب ينتظر خروج الزعيم من قصر عابدين عقب تألف الوزارة [عن البلاغ الأسبوعي]

[عن البلاغ الأسبوعى]

الرئيس خارجا من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة

To: www.al-mostafa.com

من الرئيس الى زملائه الوزراء

بعد صدور المرسوم الملكى بتأليف وزارة الشعب ، أرسل الرئيس الجليل رحمه الله الى زملائه الوزراء كتابه الآتى ، يبلغ به كلا منهم اسم الوزارة التى أسندت اليه فى هيئة وزارته ، وهذه صورته :

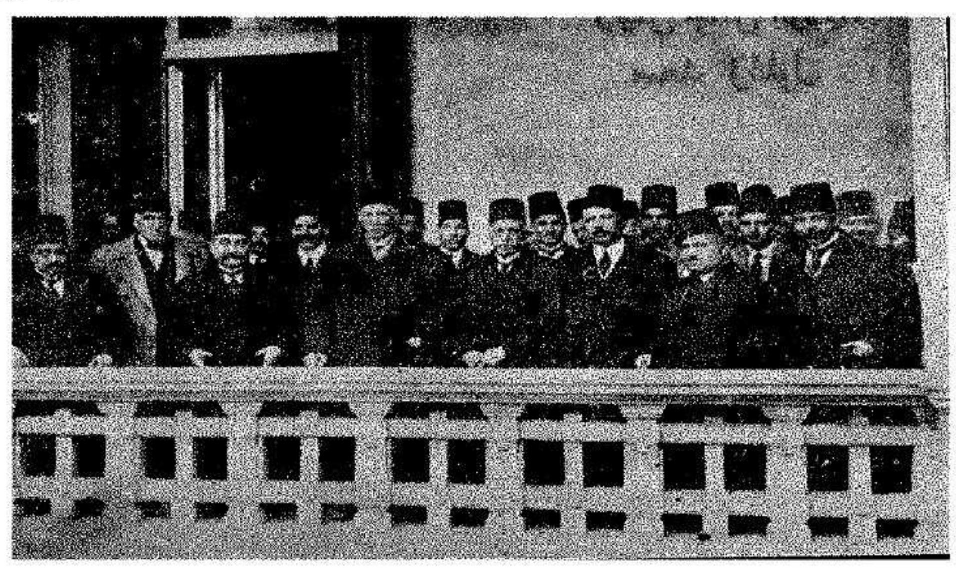
حضرة صاحب

أتشرف بابلاغ   كم صورة من المرسوم الصادر فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) بتأليف هيئة الوزارة الجديدة وإسناد وزارة   الى عهدتكم .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بالرعاية السامية التى خصكم بها مولانا وولى نعمتنا جلالة الملك ، كما أننى أسديكم عظيم شكرى ، على تكرمكم بمعاونتى فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا ، للقيام بما يفرضه علينا واجب الولاء للعرش والاخلاص للوطن العزيز .

وتفضلوا   كم بقبول فائق الاحترام ،،   رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول



[تصوير شارل]

وزارة الشعب يوم تأليفها (وزير الخارجية كان بباريس فى ذلك الحين)

بلاغ الرئيس الجليل الى المديرين والمحافظين

وأول يوم تسلم فيه الرئيس رحمه الله زمام الحكم (٢٩ يناير سنة ١٩٢٤) أرسل بالتلغراف الى جميع المديرين والمحافظين فى القطر المصرى بلاغه التالى :

ان من أحب الأشياء الينا أن يكون الناس أحرارا فى إبداء شعورهم نحونا . فلا يتدخل المديرون والمحافظون فى إيفاد الوفود الينا، لأن أصدق المظاهر ما كان دافع الوجدان لا بوحى من الحكام . على أنه مما يزيد فى غبطتنا ألا يتجشم أفراد الأمة مشاق السفر لابداء عواطفهم ؛ وقد يكون خيرا لنا ولهم أن يكتفى بارسال تهانئهم بالبريد أو التلغراف، لأنها أحفظ فى الذاكرة وأبقى . وعلى أية حال فإن نتيجة الانتخابات لأبلغ فى التعبير عن ثقة الأمة بنا وتأييدها لنا من أى سعى يراد به التدليل على هذا الشعور .

فالمرجو مراعاة ذلك وتعميم نشره ما

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

وزارة الشعب فى صحف أوروبا

حديث عنها لوزير مصر فى باريس

جاء فى التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام الغراء تلغراف من مراسلها الخاص فى باريس بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، هذا نصه :

وصلت الى باريس أخبار تأليف الوزارة المصرية الجديدة ، فأحدثت تأثيرا حسنا ، ولا سيما خبر إسناد وزارة الخارجية المصرية الى واصف بطرس غالى بك المعروف فى باريس منذ مدّة طويلة بميوله نحو فرنسا .

وقد زرت فى صباح اليوم معالى محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض ، وكان تلقى فى مساء أمس خبر تأليف الوزارة الجديدة ، فأكد لى صحة الأنباء التى نشرتها صحف باريس ، وقال : "إنى عظيم التفاؤل بالمستقبل ، وأتمنى من صميم قلبى للوزارة الكبرى التى ألفت فى مصر أن تصادف أعظم نجاح فى سبيل خير مصر وسعادتها وتحقيق أمانيها الوطنية . وجميع الوزراء من النواب ، وهم فى وقت واحد حائزون لثقة الملك وثقة الأمة ، ويرجى منهم أعمالٌ عظيمة بالنظر الى ما سيكون لحكومة سعد زغلول باشا من النفوذ والمكانة . وإنى أعلم أن جلالة الملك فؤاد يسره جدا قيام الوزارة الدستورية التى كان يتمنى قيامها منذ جلوسه على عرش مصر ، كما صرح فى منشوره الصادر الى الأمة المصرية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما تبوأ العرش".

أما الصحف الفرنسية فقد قابلت تأليف الوزارة المصرية بالارتياح ، ونشرت جريدة (البتى باريزيان) حديثا لمعالى محمود فخرى باشا مع أحد محرريها وصف فيه شخصية الوزراء الجديدين ، قال :

" ان الوزارة مؤلفة من عشرة وزراء : منهم خمسة تولوا مناصب الوزارة من قبل ، وخمسة يتقلدون هذه المناصب لأوّل مرة . وسعد زغلول باشا مشهور لدى جمهور الباريسيين ، فهو رئيس الوفد المصرى ، وقد أحرز حزبه

فى الانتخابات النيابية فى ١٢ ينـاير الحالى أغلبيـة تكاد تكون إجماعا ، وقـد تولى قبـل الحرب العالميـة وزارة المعارف العموميـة ووزارة الحقانيـة ، وكان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعية ، إذ كان رئيسها معينا من الحكومة . وسعد زغلول باشا حائز للثقة التامة من جلالة الملك ومن الأمة ، وهو من رجال القانون المعروفين بالنزاهة المطلقـة . وقد أحرز شهادة الحقوق من باريس ، وكان فى كل أدوار حياته يسترشد بمبادئ الحق والعدل . وبعـد عقد الهدنة قابل ممثل الحكومة البريطانية فى مصر ، طالبا الذهاب الى مؤتمر الصلح للطالبة باستقلال بلاده والدفاع عن القضية المصرية . ولا حاجة الى بيان الحوادث التى توالت على أثر ذلك فهى لا تزال ماثلة فى الأذهان .

أما محمد سعيد باشا ، وزير المعارف العموميـة فى الوزارة الجديدة ، فقد تولى رياسة الوزارة مرتين من قبـل . ومثله محمد توفيق نسيم باشا وزير المـالية فى هذه الوزارة ، وقـد كنت أحد معاونيـه فى الوزارتين اللتين تولى رياستهما . وأحمـد مظلوم باشا وزير الأوقاف هو أقدم رجالنا السياسيين عهدا ، وقد كان من قبل رئيسا للجمعية التشريعيـة التى كان سـعد زغلول باشا وكيلا لهـا . وحسن حسيب باشا ، وزير الحربية والبحرية ، ممتاز بخبرته فى شؤون الادارة فى مديرياتنا التى كان من قبل أحد مديريها ، وتولى رياسة الوفد المصرى لدى مؤتمر لوزان . ويوجد بين الوزراء الجديدين محمـد فتح الله بركات باشا وهو من كبار أصحاب الأطيان ، وقد أسـندت اليه وزارة الزراعة ؛ ومرقص حنا بك ، الذى أسـندت اليه وزارة الأشغال ، محام مشهور ، وقد كان رئيسا لنقابة المحامين ؛ ومصطفى النحاس بك ، الذى أسندت اليه وزارة المواصلات ، كان من رجال القضاء ، وقد اعتزل وظيفته ليوجه كل جهده الى خدمة قضية الاسـتقلال ؛ وواصف بطرس غالى بك ، الذى أسـندت اليه وزارة الخارجية ، هو نجل رئيس سابق للوزارة المصرية ، وله بضع تآليف معروفة ، وهو موجود الآن فى باريس ، ويعدّ صـديقا كبيرا لفرنسا ، وقرينته فرنسية ، وقد

كانت له عونا ثمينا فى أعماله ؛ ومحمد نجيب الغرابلى افندى، الذى أسندت اليه وزارة الحقانية، من كبار رجال المحاماة فى مصر .

ولقد قال سعد زغلول باشا فى إحدى خطبه الأخيرة انه لم يبق فى مصر مسلمون ومسيحيون و إسرائيليون ، بل جميعهم مصريون فقط ؛ وقد أقام البرهان على ذلك بتعيين وزيرين من الأقباط الأرثوذكس، هما مرقص حنا بك وواصف بطرس غالى بك ؛ وهذا على خلاف العادة التى كانت تقضى بأن يكون للسيحيين وزير واحد يمثلهم فى الحكومة" .

وقد أعرب معالى محمود فخرى باشا فى ختام حديثه عن ثقته بنجاح وزارة سعد زغلول باشا .

الرئيس ووفود المهنئين

لم يثن بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين عزيمة الأمة عن تجشم مشاق السفر من جميع جهات القطر الى العاصمة، لتهنئة وزارة الشعب، ولمكاشفتها بآمالهم فى الخير العظيم فى عهدها .

⁂

راحـــــة الرئيس

خطب رحمه الله فى يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ وفد وزارة المالية ووفودا أخرى بهذه الكلمة الوجيزة :

انى عالم أنى سألاقى تعبا عظيما، ولكن التعب فى خدمة الأمة راحة، وأنا أريد الراحة من طريق التعب، واللذة من طريق الألم .

ولقد أخذنا على عاتقنا عبئا ثقيلا، نعمل الآن بكل جهودنا للنهوض به، متمثلين بقول القائل : على المرء أن يسعى الى الخير جهده . ونحن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكلل عملنا بالنجاح، وأن يحقق أمنيتنا .

* * *

نداء للرئيس

وخطب رحمه الله فى اليوم نفسه وفدا آخر، فقال :

ان مظاهر الترحيب والتهليل التى قابلت بها الأمة تأليف وزارتنا ، والدعوات التى تصاعدت منها فى كل مكان بجلالة مليك البلاد لمناسبة الرعاية التى شملها بها ، لمما يملأ قلوبنا لله شكرا على هذه النعمة الكبرى .

وانى وزملائى لشاكرون من كل قلوبنا لأمتنا الكريمة هذا الشعور الذى نستمد منه قوتنا وتشتد به عزيمتنا ؛ ولم يبق علينا الآن إلا أن ينصرف كلٌّ الى عمله ، وأن يقوم كلٌّ بواجبه نحو الوطن العزيز . وفقنا الله جميعا لما فيه الخير العام .

ثم طبع هذا النداء ووزع بأمر الرئيس على الصحف .

* * *

الرئيس والنقابة الزراعيــــة

استقبل الرئيس الجليـل رحمه الله يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ فى ديوان رياسة مجلس الوزراء أعضاء مجلس إدارة النقابة الزراعيـة المصرية العامة ، فألقى حضرة صاحب العزة أحمد حمدى سيف النصر بك بين يديه كلمـة بالنيابة عن النقابة أجاب عنها الرئيس بما مؤداه "أنه شاكر ومغتبط ، وأنه يرجو للنقابة كل خير . فأما من جهـة اشتغال النقابة بالزراعة والأعمـال الاقتصادية ، فهذا ما يحمد لها ويرجى أن تستمر فيـه للمصلحة العامة ؛ وأما من حيث عدم اشتغالها بالسياسـة ، فهو يرى أن كل مصرى فيما خلا أعمـاله العادية جدير بأن يشـتغل بالسياسة التى تؤدى الى الاستقلال التام للبلاد" .

انى أحب الاتحاد

واستقبل رحمه الله فى اليوم نفسه بديوان الرياسة أيضا وفدا كبيرا من مديرية الغربية ، من نوابها وأعضاء الهيئات النيابية فيها ، ومن المحامين والعلماء والأطباء والأعيان وغيرهم ، وصادف حضورهم حضور وفود أخرى مهنئة ، فاستقبلهم الرئيس جميعا وألقى فيهم الكلمة الآتية :

إنى أشكر لكم كل الشكر : أشكر لكم أولا ما أبديتموه من مزيد العناية بحرية الانتخابات التى كانت نتيجتها باهرة زاهرة ، وكانت مدعاة الى إعجاب الجميع ؛ فقد أثلجت صدور المحبين ، وكبتت الحاسدين ؛ نعم انها جديرة بذلك الاعجاب العظيم ، جديرة بالحمد لله تعالى أن جعلها كما كنا نتوقع . وأشكر لكم ثانيا أنكم تجشمتم مشقة السفر والانتقال ، مع أنى سبقت فرجوت أن يكتفى بالمراسلات عن الأسفار والانتقالات ، تفاديا من المتاعب ، واقتناعا بما أعرفه من شعوركم نحوى ، شعور الاخلاص والوفاء ؛ فلم يثن الرجاء عزيمتكم عن الحضور ، انقيادا لشعوركم الحى ، لا خضوعا لاشارة حاكم من أولئكم الذين كانوا يمنعونكم أن تزورونى !

نعم إنى أعرف أنكم جئتم مدفوعين بشعوركم ، المنبعث من قلوبكم ، المتدفق من نفوسكم ؛ وهو شعور صحيح ، يزيدنى نشاطا ، ويدفعنى الى الأمام .

وكنت أودّ أن أقابل كل وفد من وفودكم على حدة ، ولكن رغبتى فى زيادة الوحدة بينكم قوة على قوتها ، ومتانة على متانتها ، هى التى حدت بى لملاقاتكم جميعا فى صعيد واحد .

إنى أحب الاتحاد ، وأدعو الى الاتحاد ، وأعمل بكل قوتى على الاتحاد ؛ وان اجتماعكم جميعا الآن لمظهر عال من مظاهر ذلك الاتحاد . (هتاف : لتحيى وزارة الشعب ، ليحيى الرئيس الجليل) . وكنت أودّ أن أحادثكم طويلا ، لولا أن الوقت ضيق ، ولولا أن عظم مهمتنا يستنفد كل وقتنا .

إنى أشكر لكم أولا وآخرا ، وأحييكم ، وأحيى إخوانكم الذين أنابوكم ، وأؤكد لكم أنى على عهدى مقيم .

الرئيس فى الوزارات

وفى منتصف الساعة الأولى بعد ظهر اليوم نفسه توجه الرئيس من ديوان الرياسة الى وزارة المالية ، فزار حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا فى مكتبه، واستصحبه فى سيارته، وتوجه الى وزارة الحقانية فزار معالى وزيرها، وخاطب موظفيها ومستخدميها بكلمة فحواها : (ان تنصيب افندى وزيرا للحقانية هو تشريف لجميع أفندية الحقانية، وبرهان قاطع على الديموقراطية الحقة التى تخدمها الوزارة السعدية، وزارة الشعب). ثم زار حضرات أصحاب المعالى وزراء الأشغال العمومية والمواصلات والأوقاف العمومية فى وزاراتهم، وألقى على موظفى وزارة الأشغال العمومية كلمة مفادها : (ان الرى ذو أهمية لا تخفى على مهندس مصرى، وأنه يعتمد عليهم فى تنظيم شؤونه والاحتفاظ بكل قطرة من مياه النيل تحتاج اليها مصر) ؛ وأبلغهم بمناسبة وصوله اليهم فى الساعة الأولى بعد الظهر، أى بعد انتهاء ساعات العمل الأولى من النهار بنصف الساعة (أنه سينظر فى مسألة مواعيد العمل ويقررها على الوجه الذى تبين منه الفائدة لمصلحة العمل والراحة التامة للموظفين) . وقد قوبل رحمه الله عند وصوله الى ديوان رياسته ، وعند انصرافه منه ، وفى جميع الوزارات التى زارها، والطرق التى اجتازها فى ذهابه اليها، بالهتاف والتصفيق المتوالى .

الرئيس وتحرير المرأة

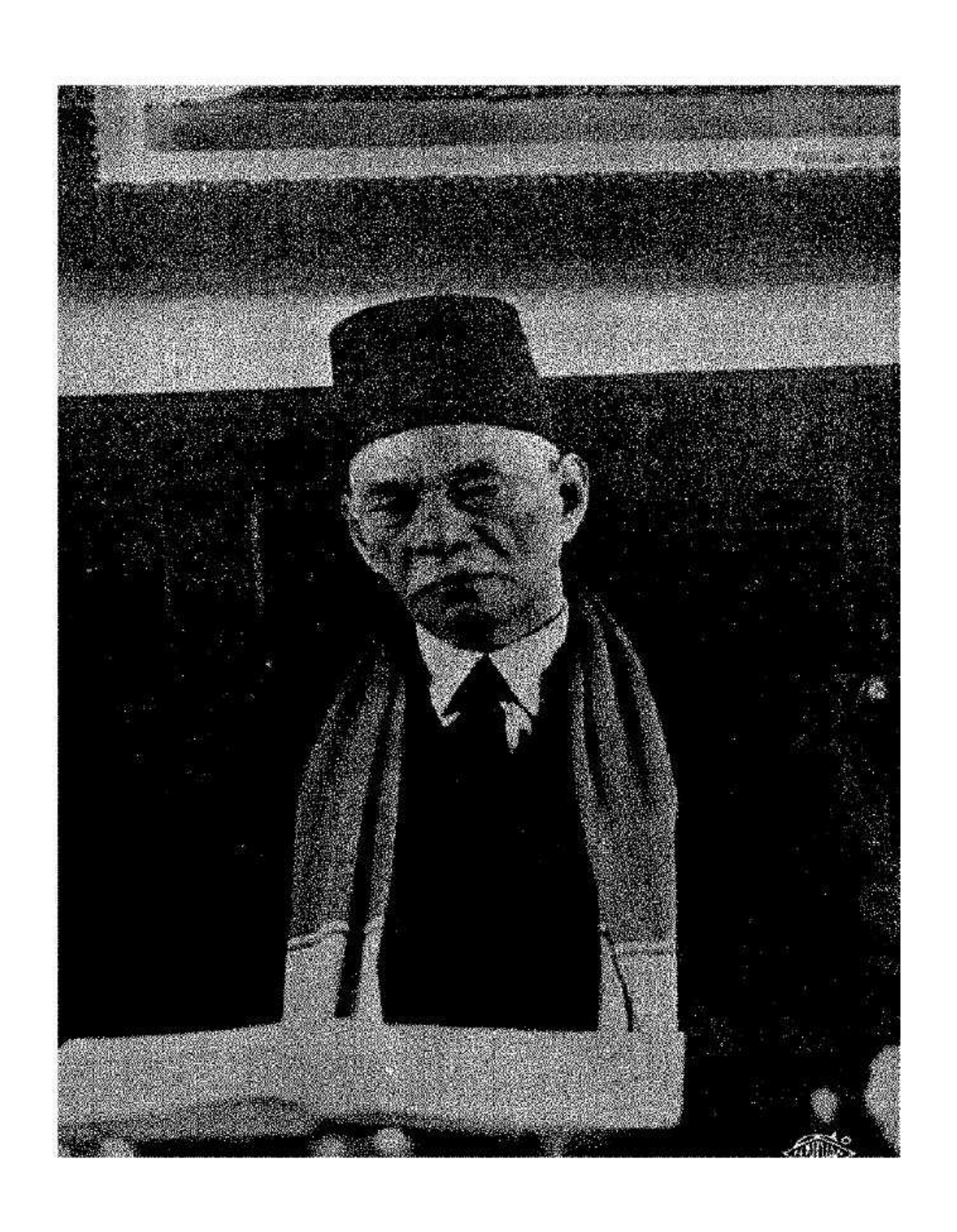
استقبل الرئيس الجليل رحمه الله فى مكتبه ببيت الأمة فى اليوم الأول من فبراير سنة ١٩٢٤ وفد طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية ، فخاطبته الطالبة الآنسة أليس صقال بالفرنسية مهنئة بالنيابة عن الطلبة من الجنسين ، فردّ عليها رحمه الله بالفرنسية بكلمة نفيسة هذه ترجمتها :

أيتها الآنسات :

إننى مبتهج بزيارتكن ، وأعبر لكن بدورى عن سرورى برؤيتكن راغبات فى المعاونة فى العمل الاجتماعى والفكرى المفروض على الجميع .



الرئيس امام مكتبه ببيت الأمة واقفا يخطب الوفود



الرئيس على مكتبه ببيت الأمة يتحـــدث الى الوفـــود
وخلفه منظر لجزيرة ماهى سيشل

إنى من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به؛ لأنه بغير هذا التحرير لانستطيع بلوغ غايتنا . ويقينى هـذا ليس وليد اليوم، بل هو قديم العهد، فقـد شاركت منذ أمد بعيد صديق المرحوم قاسم بك أمين فى أفكاره التى ضمنها كتابه الذى أهداه الىّ (يريد كتاب المرأة الجديدة) ، فضلا عن أن الدور الذى قامت به المـرأة المصرية فى حركتنا الوطنية كان عظيما ونافعا . فاستمررن إذن فى العمل الذى بدأتن به، وأنا ضامن لكنّ النجاح التام .

شكر الرئيس الى الأمة

نشرت رياسة مجلس الوزراء بعد ظهر السبت ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتى :

يتقدّم سعد زغلول الى جميع هيئات الأمة المصرية الكريمة وأفرادها بالإعراب عن مزيد شكره، لما أبدوه نحوه من رقيق الشعور وشريف العواطف، بحضورهم أو بارسالهم رسائل التهانى البرقية والبريدية .

طلبـة مدرسة المعلمين العليا
فى حضرة الرئيس الجليل

زار بيت الأمة طلبة مدرسة المعلمين العليا فى يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤، مهنئين بتولى وزارة الشعب زمام الحكم؛ فاستقبلهم الرئيس الجليـل شاكرا، وخطب فيهم خطبة جميلة فاتنا الحصول على نصها، قال فيها ما معناه :

"كونوا وطنيين، وعلموا أبناءنا الوطنية؛ ولا تسمعوا قول الذين يقولون لكم : اشتغلوا بدروسكم فقط ولا تشتغلوا بالوطنية؛ بل اجعلوا الوطنية أساس أعمالكم، وأقبلوا على علومكم لحصلوها، فإننا محتاجون للعـلم والعلماء، ولكن لا خير فى العالم اذا لم يكن وطنيا . واعلموا أننا ما تقلدنا ذلك المنصب إلا لنقودكم الى الاستقلال التام، فان وصلنا فتلك غايتنا، وان كانت الأخرى رجعت اليكم وصرت جنديا معكم" .

مسئلة المسجونين السياسيين . برنامج الوزارة

وجاءته بعض الوفود فى وزارة الداخلية يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ لتحيته وتهنئته بتوليه الحكم ، واستطردت من ذلك الى المطالبة باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فخرج الرئيس الجليل اليهم وخاطبهم بما يأتى :

انا شاكرون لكم ثقتكم بنا ، مدركون مقدار ما تجشمونه من المشاق فى الحضور الينا ، ورجاؤنا اليكم أن تريحوا أنفسكم وتريحونا ، وأن تتركونا نشتغل لمصلحة الأمة .

تطالبوننا باخلاء سبيل المسجونين ، وتلحون فى ذلك ، ونحن مثلكم ندرك شقاء هؤلاء المسجونين ، ونريد التعجيل على قدر الامكان باخلاء سبيلهم وتمتيعهم بالحرية ، ولكن يجب أن تفهموا أن الحكومة السابقة قيدتنا بقيود فيما يتعلق بهؤلاء المسجونين وغيرهم ، ويجب أن نلقى عنا هذه القيود قبل أن يتيسر لنا تحقيق أمنيتكم وأمنيتنا بل أمنية الأمة .

واستقبل الرئيس رحمه الله مساء ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية وفدا من مدينتى بور سعيد والاسماعيلية ، وطلب أحد أفراد هذا الوفد الى الوزارة التعجيل باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فقاطعه الرئيس رحمه الله ثم ألقى على الوفد كلمته الآتية :

أشكر لأهالى مدينتى بور سعيد والاسماعيلية حفاوتهم بى ، وإنى لحافظ لهم فى قلبى على الدوام أجمل ذكرى .

لقد قاطعت خطيبا منكم فى مطالبتكم إياى باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، ومنعته عن الاسترسال فى ذلك ، لأننى من اليوم التالى لتوليتى الوزارة أنا وأصحابى الوزراء ، وضعنا نصب أعيننا أمر هؤلاء المسجونين ، وبدأنا التفاوض فى شأنهم على أمل أن نخلى سبيلهم ، لا لأنهم مسجونون فقط ، والمسجونون يطلبون الحرية ، بل لأن فريقا كبيرا منهم محكوم عليهم بالسجن بلا حق ، وأرجو بإذن الله أن يتوج سعينا بالنجاح فى أقرب وقت .

وأريد أن أضيف الى ذلك كلمة أخرى ، هى أننا وضعنا لوزارتنا برنامجا ، وهذا البرنامج يجب أن تحققوا أننا لا نحيد عنه ، وأننا نعمل بكل مجهودنا لتنفيذه بجميع

مشتملاته ؛ ونرجو بمعونة الله و بتعضيد حضرة صاحب الجلالة الملك أن نجح في ذلك .

لقد كان السواد الأعظم من الأمة لا يريدون أن أتحمل أعباء الوزارة ؛ أما أنا فقد قبلت التضحية براحتي وصحتي ، وقبلت الوزارة ، لاعتقادي أنني مطالب أمام ضميري بتحقيق ما قطعت على نفسي للأمة من العهود .

نداء من الوفد المصرى

حق للبلاد أن تغتبط أشد اغتباط بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين ، وحق لها أن تطمئن كل الاطمئنان على حقوقها ومستقبلها لأول مرة فى تاريخها الحديث ، إذ ولى أمرها من أثبتت الأيام أمانتهم ، ومن عجز النفى عن اضعاف إيمانهم ، ومن فشل السجن عن زعزعة ثباتهم ، ومن لم يزدهم التعذيب إلا وطنية وصدقا .

وحسب البلاد وزارة تتكون من سعد وأصحاب سعد ، وتستند على برلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل ، لتكون وزارة النضال والأمانة والاقدام ، ولتكون ثقة الأمة بها تامة ، واطمئنانها اليها ضافيا ؛ وليذكر كل مصرى على الدوام أن أعز أمانيه الوطنية ، وأقدس حقوقه القومية ، قد أصبحت فى أيدى أعظم الناس حرصا عليها ، وأكثرهم اهتماما بتحقيقها ، وأشدهم شعورا بقداستها وخطورة مسئوليتها .

وبعد ، فلم يبق إلا أن تكتفى الأمة بما قامت به من مظاهر الأفراح وزيارات التهنئة ورسائلها : فيفرغ الطالب الى درسه ، والزارع الى زرعه ، والصانع الى عمله ، وكل طائفة الى اختصاصها ؛ وتنصرف الوزارة بكل ما أوتيت من قوة ، وما تمتعت به من ثقة ، وما اعتمدت عليه من سند ، الى تنفيذ برنامجها التاريخى الجليل ، واستمرار الجهاد فى تحطيم الأصفاد ، وتحقيق أمانى البلاد فى الحرية والاصلاح والاستقلال التام .

٥ فبراير سنة ١٩٢٤

وكيل الوفد المصرى
حمد الباسل

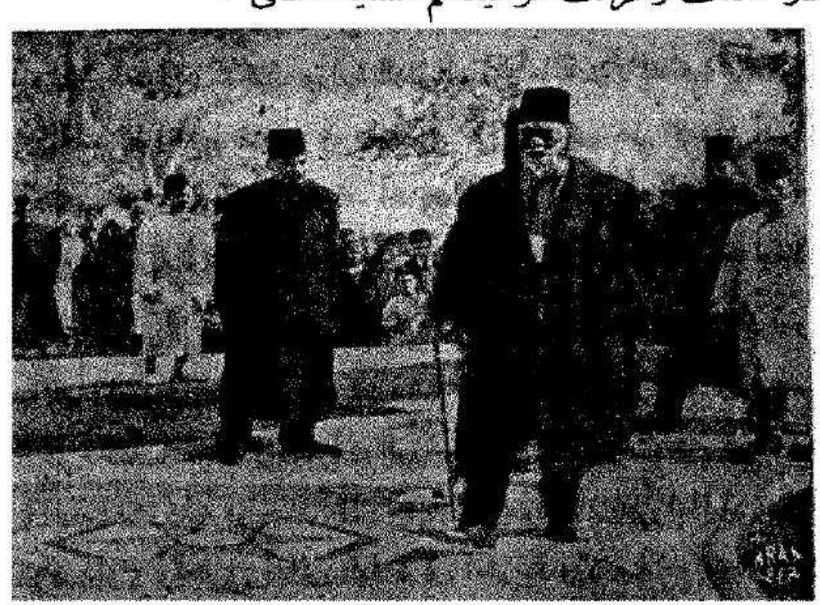
كلمة للرئيس الجليـــل

استقبل الرئيس رحمه الله يوم الخميس ٧ فبراير سـنة ١٩٢٤ بوزارة الداخليــة جمهورا كبيرا من الحوذيين على خيـول ملفوفة بالأعلام المصرية، وهم فى موكب مبتهج؛ فأطل عليهم الرئيس وألقى الكلمة الآتية :

أنا شاكر لكم حفاوتكم بى، مدرك ماتحملتموه من المشاق والمتاعب فى الحضور الينا، ومبتهج كثيرا لأنى أشاهـدكم مسرورين مبتهجين ، وأبشركم أنى أرجو أن أصـل بمعونة الله و بتعضـيد حضرة صاحب الجلالة الملك الى تحقيـق مطلبكم فى الاستقلال التام . وكنت أتمنى أن أطيل الكلام معكم، لكننى ضـعيف (أصوات : شفاك الله . اللهم قوِّ زعيم الأمة) .

أشكركم . ان قلبى معكم ما دمتم متحدين . وأسألكم أن تهتفـوا معى ثلاثا : يعيش الملك ويحيى الوطن .

فردّدوا الهتاف وعزفت موسيقاهم النشيد الملكى .



[عن البلاغ الأسبوعى]

الرئيس الجليل فى طريقه الى مكتبه بوزارة الداخلية

خطاب سياسى للرئيس الجليل

فى حفلة نقابة المحامين

لتكريم وزراء الأشغال والمواصلات والحقانية

أول حكومة تتكلم — نصائح للمحامين — موقف الحكومة فى مسألة وادى الملوك — برنامج الوزارة مشتق من شعور الأمة وآمالها، وهو برنامج وُضع لينفذ لا ليطوى ويحفظ .

دعت نقابة المحامين الأهلين الى حفلة تقيمها فى يوم الجمعة ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرات أصحاب المعالى الأساتذة (مرقص حنا بك نقيب المحامين، ومصطفى النحاس بك ومحمد نجيب الغرابلى افندى المحامين) بمناسبة تعيينهم أعضاء فى وزارة الشعب، أولهم لوزارة الأشغال، وثانيهم لوزارة المواصلات، وثالثهم لوزارة الحقانية .

وقد حضر الرئيس الجليل، وسائر أعضاء وزارته، هذه الحفلة الكبيرة؛ فما كاد خطباؤها يفرغون من خطبهم، حتى تطلعت الأنظار اليه رحمه الله، رجاء أن يلق كلمة فى مناسبات ذلك الوقت، فلم يسعه تلقاء هذه الرغبة إلا أن يجيبها، فارتجل الخطبة الآتية :

زملائى الكرام :

وكل من أرى زملائى : فان كانوا محامين فقد كنت محاميا، وان كانوا مجاورين فقد كنت مجاورا، وان كانوا صحفيين فقد كنت صحفيا، وان كانوا وزراء فقد كنت من الوزراء، ولذلك أدعوكم كلكم زملاء .

لم أحضر مستعدا للكلام، ولى الآن صفتان : صفة حكومية، وصفة أهلية؛ ولا تزال الصفة الأهلية غالبة علىّ. لقد سمعتم منى كثيرا بصفتى الأهلية، سمعتم كلمات فى الوطنية وفى الاستقلال؛ والتكرار معيب . وأظنكم مشوقين لأن تسمعوا منى شيئا بصفتى الحكومية، فقد كانت الحكومة لاتتكلم! (تصفيق حاد. هتاف : لتحى حكومة الأمة) .

إنما قبل الكلام بهذه الصفة ، أريد أن أتأكد منكم أنكم لم تجدوا فى أنفسكم حرجا من الجملة التى وردت فى البيان الوزارى أن على الحكومة أن تسعى جهدها فى احلال السلام محل الخصام، فهل هذا يرضيكم؟ (أصوات من كل جانب : نعم نعم) قلت ذلك وأنا معتقد أن زملائى المحامين يساعدوننى على هذا ، وفى ذلك مكسب كبير لهم وللأمة .

أفتكر أنى عند ما كنت محاميا — ولا أقول ذلك مفاخرة أو مباهاة، بل حكاية للواقع ، يسمعه المحامون الذين هم أحدث منى سنا ليروا رأيهم فى اتباعه — ويأتى موكلى مريدا للصلح لخشية خصمه من توكيلى عنه ، أرحّب به وأسهّل الأمر عليه، بأن أرد اليه مقدم الأتعاب التى قبضتها منه ... لماذا سكتّم؟ ! (ضحك وتصفيق) .

يجب عليكم أن تساعدوا على الصلح، ولو برد بعض الأتعاب إن لم يكن كلها . وعلى أى حال أرجو ألا تكون قيمة الأتعاب مانعا لكم من تحقيق الصلح والسلام.

انى ما كنت أقيد مقدم الأتعاب فى باب الايرادات ، بل فى باب الأمانات، لأ قى نفسى ضعف نفسى،حتى اذا أراد الموكل الصلح أرد له الأتعاب وأقول له : هذه أمانتك ردت اليك . فعليكم أنتم أن تتصرفوا فى الأمر كما تشاؤون، وقوا أنفسكم من طمعكم كما ترون؛ وهذه نصيحة محام قديم لمحامين حديثين .

سلوك كارتر وموقف الحكومة

أنتقل الآن الى ما يتعلق بالحكومة، فأحدثكم بالمسألة الشاغلة للأذهان، وهى مسألة مستر كارتر، الذى له امتياز الحفر، ومكتشف مقابر توت عنخ آمون .

انه سلك سلوكا لا ترضاه الحكومة، ولن ترضاه؛ لأنه اتفق معها، بمحضر رسمى امضى عليه ، على مواعيد الزيارات وأنواعها، فلم يحترم الاتفاق، وأراد أن يدعو للزيارة سيدات فى وقت لم يكن مخصصا لهن ، فعارض رجال الحكومة فى ذلك تنفيذا للاتفاق . عزّ عليه أن يرى الحكومة معارضة لرغباته، فأمر باغلاق المقابر من

تلقاء نفسه، وكتب لى تلغرافا يقول إن تصرف رجال الحكومة معه بمنع الزائرات غير لائق، وإنه أمر باغلاق المقابر (على ألا تفتح إلا فى العام القابل)، وانه سيقيم دعوى على الحكومة!! فأجبناه فى الحال بأن رفض رجال الحكومة انما كان تنفيذا لاتفاق ممضى منه، وأنه ليس له الحق فى أن يأمر باغلاق المقابر من نفسه، لأنها ليست ملكا له، وأن مصلحة العلم تأبى هذا التصرف، وأن له أن يرفع ما يشاء من الدعاوى، ولكن الحكومة — رعاية للصلحة العامة — لها أن تتخذ كل إجراء فيه المحافظة على حقوقها وعلى كرامتها، وعلى العلم أيضا (هتاف). والحكومة مصرة على أن تسير فى هذا السبيل، لأنه سبيل الحق، وهو السبيل الموصل لحفظ كرامتها وتعهداتها ولرعاية خاطر الجمهور، ولن تحيد عنه قيد شعرة ارضاءً لفرد واحد يريد أن يتصرف ضد اتفاقاته وضد ما يجب عليه للحكومة وللجمهور! (تصفيق حاد).

الحكومة وبرنامجها

أما فيما يختص بالمسائل الأخرى، فالحكومة جادة كل الجد فى تنفيذ برنامجها، فانها لم تضع ذلك البرنامج لتخلب به الألباب، فقد كانت الألباب مخلوبة نحوها من قبل (تصفيق حاد). انها ما كانت تريد أن تخدع الأمة، ولم يكن تلقيها هذا العبء الثقيل الا تضحية لارغبة فى لذة أو نعيم (تصفيق).

أتت الحكومة لأن عصرا جديدا فتح أمامها بسعى رجالها وسعى غيرهم من رجال الأمة، لتتسلم فيه زمام الأمور لإتمام مساعيها التى ابتدأتها، ولتمتع البلاد بنتيجة المجهودات التى كانت هى أول من تعرضت لها وبذلتها.

لذلك أخذت الوزارة على عاتقها هذا الحمل الثقيل، من تلقاء نفسها، وبدون إيحاء موح ولا إيعاز موعز، وبدون أن تكون منقادة فيه برغبة مرغّب، أو برهبة مرهب، ولا بتشويق مشوق، بل إجابةً لصوت ضمير تسمعه هى (تصفيق حاد).

فلذلك كانت حريصة أولا و بالذات على أن تبين للناس نهجها ، وما نهجها إلا منهاج الأمة جميعا .

انها لم تضع برنامجا مخترعا من عندها ، بل ان برنامجها مشتق من شعور الأمة وآمالها (تصفيق حاد) .

لذلك تجد الحكومة نفسها مندفعة بقوة شعورها ، الذى هو جزء من شعور الأمة ، للعمل لتنفيذ برنامجها . فليست فى حاجة لأن يحرضها عليه محرض ، فكل تحريض من هذا القبيل انما هو تحصيل حاصل !

لقد وضعنا برنامجنا لينفذ ، لا ليطوى و يحفظ (تصفيق حاد) .

ولكننا قلنا فى بياننا ان تنفيذه ليس من الهنات الهينات ، فان بعضه متعلق بغيرنا وليس الأمر فيه موكولا لنا وحدنا ؛ فعلينا أن نعالج الأمور التى من هذا القبيل بوسائل الحكمة والإقناع ، مع الأناة والثبات . ولكن لكل أمر وقته ، ولكل شيء طرقه ووسائله ؛ وكل ما للأمة عندنا أن نسعى جهدنا ، وألا نترك وسيلة للوصول الى غايتنا الا اتخذناها ؛ فاذا قصرنا أو أهملنا فللأمة أن تؤاخذنا . وعلى الله النجاح ، وهو الذى نعتمد عليه فى بلوغ غايتنا ، وقد عودنا سبحانه وتعالى من أول الحركة أن يكون معنا (تصفيق حاد) .

التركة مثقلة بالديون

وأما ما هو متعلق بنا وحدنا ، فعلينا تنفيذه ، ونحن سائرون فيه يوما فيوما . ولكن التركة كما سبق لى القول مثقلة بالديون ، ويلزم لنا وقت طويل لتصفيتها ، مالها وما عليها ؛ فهى تركة آلت الينا بعد أن لعبت بها الشهوات من أزمان بعيدة بما لا يمكنكم أن تتصوروه .

والذى يحزننى أنا و زملائى من هذه التركة ، هو ما نشاهده من تغلب الروح الشخصية على الروح العامة ! فقد رأينا كثيرين لا يهمهم إلا منفعة أشخاصهم ،

سواء عمرت البلاد أم خربت! ونحن ساعون فى إبدال هذه الروح بروح أخرى ، هى روح التشبع بخدمة الوطن ، بقطع النظر عن أى اعتبار آخر (تصفيق) .

الوظيفة للعمل لا للارتزاق

يطلب كثيرون ترقية أو نقلا من وظيفة الى أخرى لتحسين معاشهم ! مثل هؤلاء يجب أن يفهموا أن الوظيفة لم تكن للارتزاق ، ولكنها محل للعمل العام .

هؤلاء لا نجيبهم الى طلبهم ؛ ولكنى أشجع كل من يعملون فى الوظيفة للصالح العام وفيهم كفاءة .

الطلب سهل والوصول صعب

ان الناس يتعجلون الحكومة فى حل المسائل العامة ، والحكومة باذلة فى ذلك جهدها ، ولكنْ للقوى حدود . فالطلب سهل ، والإرشاد سهل ! ولكن الصعب هو الطريقة العملية للوصول اليه . فنرجو ممن يقترحون اقتراحا أن يدلّوا على الوسيلة لتنفيذه ، فان ذلك يسهِّل علينا مهمتنا .

يطلبون الإفراج عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية عموما ؛ ولقد أفرجنا عن المسجونين السياسيين ، ولكن يوجد غيرهم ممن حكم عليهم لارتكابهم جرائم عادية كالسرقة ؛ وهؤلاء نبحث فى مسائلهم لنتبين جرمهم ونسبة الحكم للجرم ، وذلك يستدعى وقتا .

والخلاصة أن الحكومة تعمل وتعمل ، تنفيذًا لإرادة الأمة ، وارضاءً لها لا لشىء آخر . وقد قلت فى بعض مواقفى اننا نحيا لنخدم الأمة ، ولقد آلينا على أنفسنا ألا نجعل لغيركلمتها فينا علوا (تصفيق حاد) .

أما الثناء الذى اختصنى به الخطباء ، فانى أتقبله بكل تواضع وخجل ، وأشكرهم شكرا جزيلا على هذا الاحساس الشريف ؛ وأفتخر بأنى كنت غصنا فى شجرة المحاماة ، وأنى أجد فى نفسى حنانا كلما وُجدت فى وسط زملائى ، وكأنى أشعر كلما وُجدت معهم بأنى لم أنفصل عنهم (تصفيق وهتاف) اهـ .

***

تلغراف مستر كارتر ورد الرئيس الجليل

تكلم الرئيس الجليل فى خطبته السابقة عن موضوع الخلاف بين مستر كارتر والحكومة المصرية . ونذكر هنا نصى التلغرافين اللذين أشار اليهما الرئيس فى كلامه ، تلغراف مستر كارتر وتلغراف الحكومة :

الأقصر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالقاهرة .

أسمح لنفسى أن أوجه أنظار دولتكم الى إهانة كبرى لحقتنى من موظفى مصلحة الآثار الذين منعونى فى صباح اليوم من تمكين أشخاص من أُسَر معاونىّ من زيارة قبر توت عنخ آمون . وانى واثق بأن دولتكم ستنكرون هذا العمل ، القليل المجاملة ، الذى هو فى الوقت نفسه غير مشروع ولا يمكن تبريره .

وبنـاء على ذلك أحتج زملائى وأبوا الاستمرار فى متابعة التنقيبات العلميـة . وآسف لأنى مضطر فى هـذه الحالة الى إقفـال المدفن ، والى مقاضاة الحكومة المصرية »

هوارد كارتر

القاهرة فى ١٤ فبراير

المستر هوارد كارتر بالأقصر .

ان رفض طلبكم الخاص بزيارة بعض العائلات للمدفن فى اليوم المخصص لزيارة منـدوبى الصحف له ، هو رفض مبنى على اتفاق سابق اشتركتم فيـه . فموظفو مصلحة الآثار لم يقوموا إلا بتنفيذ التعليمات التى تلقوها ، فلا يمكن اذن لومهم على أى وجه من الوجوه . ولكم الحرية فى أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحـترمة . وأما ما يتعلق بإغلاق المدفن كما تقولون ، فانه يشق علىّ أن أضـطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذى تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم بإقدامكم مع زملائكم ، من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التى لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا »

زغلول

تصريح لمستر ماكدونالد
ورأى الرئيس الجليل فيه

وزعت شركة روتر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ البرقية الآتية :

لندن فى ٢٥ — مجلس النواب :

أجاب المستر ماكدونالد على سؤال من المستر أورمسى جور، فقال : ان الحكومة المصرية لم تخاطب معه الى الآن فى نظام الحكم الذى يقرر للسودان فى المستقبل، ولا فى موضوع الحامية البريطانية والمسئوليات البريطانية الخاصة بحماية الأجانب فى مصر، وهى الأمور التى اعتبرت الحكومة البريطانية الحاضرة أنها مقيدة فيها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أما فى حالة اعلان الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة فى العلاقات المستقبلة بين مصر و بريطانيا، وفى حالة انتهاء هذه المفاوضات بوضع معاهدة، فان هذه المعاهدة ترفع الى البرلمان .

* * *

وفى صباح اليوم التالى لنشر هذا التصريح فى الصحف، ألف جماعة من الطلبة مظاهرة قصدت الى وزارة الداخلية، فخرج الرئيس الجليل الى لقائهم، ولما علم الغرض من تظاهرهم ومجيئهم اليه قال لهم :

انى لا أرى فى تصريح مستر ماكدونالد شيئا يجب أن نحتج عليه، ولو أنى رأيت فيه شيئا ضد حقوق مصر لاحتججت عليه من نفسى .

ان مستر رامسى ماكدونالد، رئيس الحكومة البريطانية، حرٌّ فى أن يصرح بما يراه، كما أنى أنا أيضا حرٌّ فى أن أصرح بالتصريحات التى أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا . وقد قلت فى برنامجى الوزارى انى لا أعتبر نفسى مرتبطا بالتعهدات السابقة، فلا الحكومة البريطانية ولا الرأى العام البريطانى احتجا على تصريحى ؛ فلا محل حينئذ لأن نحتج على تصريحات لا تربطنا .

وبناء على ذلك أرجوكم أن تعودوا الى مدارسكم، وألا تكونوا آلات فى أيدى الذين يريدون أن يعطلوا عمل الحكومة .

انى أعرف المسئولية الملقاة على عاتق معرفة تامة ، وأقدر الثقة التى وضعتها البلاد فىّ ، فكونوا على ثقة من أنى لا أقبل قط أى مساس بحقوق مصر .

وأعود فأقول مرة أخرى : أرجوكم أن تتركونا نشتغل ، وأن تثقوا بنا .

فانصرف الطلبة مطمئنين بهذا التصريح ، شاكرين ، هاتفين .

حديث للرئيس الجليل

مسألة كارتر — مسألة الأقليات

ورد فى التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام الغرّاء من مراسلها الخاص فى لندن بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٤ أن مراسلا لجريدة « وستمنستر غازيت » أرسل اليها تلغرافا ضمنه خلاصة حديث دار بينه وبين الرئيس الجليل سعد زغلول باشا جاء فيه ما يلى :

... لما دار البحث بيننا عن النزاع الذى وقع بين مستر كارتر ووزارة الأشغال فى الأقصر ، تكلم زغلول باشا بلهجة صادقة على ما يشعر به من الصداقة والمودّة نحو الحكومة البريطانية والشعب البريطانى . وأعرب عن قلقه من أن يتعكر صفو العلائق الودية بين البلدين ، قائلا انه لا يفتر عن العمل على توثيق عرى المودّة مع جميع الأمم ، ويرغب فى تقوية صداقة مصر بالدول بكل الوسائل الممكنة . وقد قال زغلول باشا : " إنى أعترف بما قدمه الأجانب من الخدمات لمصر ، وأريد أنا وزملائى أن يكون بيننا وبين أممهم وحكوماتهم أحسن تفاهم واتفاق . ومن الضرورى جدا أن تعيش الشعوب مع بعضها على أحسن حال ، وأن نتذرع بالصبر والتعاون ، وهذه أضمن وسيلة للاحتفاظ بالسلام فى العالم " .

وأعرب زغلول باشا عن تألمه لاضطراره الى تطبيق القيود القانونية على مسألة الأقصر ، قائلا : " إنى أظهرت كثيرا من الصبر والجلد نحو مستر كارتر ، ولكنه (أى كارتر) تجاوز الحدّ فى نقض العقود المبرمة والاستخفاف بالحكومة .

أما نحن فلن ندخر وسعا فى الاهتمام بتعضيد العلم ، ولم ننس العلاقات الودّية التى احتفظنا بها دائما مع اللورد كارنارافون . على أن مستر كارتر رأى ، على ما يظهر ،

دلائل الضعف فى ما أظهرناه من الرعاية والاهتمام به، واعتقد أنه حرٌّ يفعل مايريد! وانى لسعيد لأن الرأى العام، على ما أعتقد، أدرك تماما أننا لم نتجاوز فى عملنا القيود الدقيقة لحق الملكية والاتفاق المبرم معنا. وهذا يطابق شعور حكومة جلالة الملك فؤاد وشعبه، ورغبتهم فى توثيق عرى الصداقة التى تربط مصر بانكلترا بكل وسيلة".

وسئل زغلول باشا عن الأقليات الدينية، فقال:

"إن للمصريين على اختلاف مللهم ونحلهم أمانى وطنية واحدة، وهم يتمتعون بموجب الدستور بحقوق واحدة، وعليهم واجبات واحدة. والأقليات المصرية تعرف ذلك حق المعرفة، ولم تفكر أية أقلية منها فى ابداء أقل ملاحظة على هذه النقطة. أما الدور الجليل الذى لعبه مواطنونا من غير المسلمين منذ ابتداء الحركة الوطنية، فينطق عن نفسه ببلاغة يندر أن يكون لها مثيل. وأخيرا نرى أن النسبة التمثيلية الكبيرة التى منحها الشعب والحكومة للأقليات فى البرلمان، أحسن دليل عملى على أن جميع المصريين فى نظر القانون سواء، وأن التقدم والرقى لا ينالها إلا أقدر الرجال الذين يستحقونهما عن جدارة واستحقاق".

من الرئيس الى العمال

احتدم الخلاف بين طائفة من العمال فى اسكندرية وبين صاحب عملهم، حتى احتلوا مكان العمل وأبوا أن يفارقوه إلا بعد تسوية مشكلاتهم واجابة مطالبهم. فوجه اليهم الرئيس الجليل رحمه الله فى الرابع من شهر مارس سنة ١٩٢٤ هذا النداء:

انكم ان احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا، فإنكم تُعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن. وان أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا، فإنكم تُعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون.

فلما تلى عليهم هذا النداء قرروا من فورهم اخلاء المعمل، وانصرفوا بهدوء وسكينة. ثم أرسلوا زعماءهم الى المحافظة للداولة مع أصحاب المعمل وولاة الأمور فى التسوية المطلوبة.

قبل خطبة العرش

نشر البلاغ الأغر فى عدد ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حول خطبة العرش) هذه الكلمة الآتيـــة :

شاعت فى هذه الأيام اشاعة بأن هناك، أو أنه كانت هناك، أزمة بشأن خطبة العرش، لأن الانجليز طلبوا أن يطلعوا على هذه الخطبة، وأن يقيدوها بما لا يتنافى مع تصريح ٢٨ فبراير، وأن الوزارة قد تجاريهم حينئذ فتصوغ الخطبة فى ألفاظ مبهمة! فنحن نقول ان هذه الإشاعات غير صحيحة، ولا وجود لشيء منهـا على الاطلاق. وقد حادثنا فى ذلك صاحب الدولة الرئيس الجليـــل، فأظهر دهشته منه ونفاه نفيا باتا: فلا الانجليز طلبوا أن يطلعوا على خطبـــة العرش، ولا هنالك أزمة أو شبيهها فى شيء يختص بخطبة العرش. والوزارة هى المسئولة عن هذه الخطبة، عملا بالتقاليد الدستورية، وستتلى على النواب، وتكون لهم الحرية المطلقة فى إبداء آرائهـم فيها والرد عليها.

ومن قول الرئيس الجليل لنا فى الإشاعة المختلقة عن تدخل الانجليز، وفى علاقات مصر بالدول الأجنبية على العموم: "انه اذا كان للقضية المصرية أن تستفيد فى وقت من الأوقات من حسن العــلاقات بين مصر وانجلترا، و بينها و بين الدول جميعها، ثم من اجتماع ذلك الى الثقة التامة من صاحب الجلالة الملك فى وزارته، فهذا هو الوقت الذى يجتمع فيه لمصر كل ذلك".

فعلى الذين يشغلون أنفسهم بالإشاعات الكاذبة، أن يطردوا هــذه الوساوس، وأن يعتقـــدوا أن وزارة الأمة لا تعمل إلا للأمة. أما الذين يظنون أن الوزارة قد تفعل مالا يرضى الأمة، و ينتظرون ذلك، فانهم يستطيعون أن ينتظروا طويلا!

أعضاء مجلس الشيوخ
يكرّمون الرئيس الجليل

كان يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ موعدا للانتخاب العام لأعضاء مجلس الشيوخ ؛ ولما تم انتخابهم دعوا الى حفلة عشاء يقيمونها فى فندق الكونتنتال ، مساء الخميس ١٣ مارس سنة ١٩٢٤ ، تكريما للرئيس الجليل رحمه الله ؛ فكان لهذه الحفلة شأنها السياسى الكبير ، وكان لها وقارها وجلالها . وقد خطب فيها الشيخ المحترم الأستاذ محمد عز العرب بك ، مرحبا ، فقوبل بالاستحسان ؛ ثم تلاه الشيخ المحترم صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا فألقى الخطبة البليغة الآتية :

خطبة محمد توفيق نسيم باشا

صاحب الدولة الرئيس ، أيها السادة :

وان لم أكن من خطباء هذه الليلة ، غير أنى أرجو أن تسمحوا لى بالقاء كلمة يدفعنى اليها ما يكنه صدرى وتتناجى به نفسى من عبارات الاجلال لشخص الرئيس الكريم .

إنكم لا تجدون لدىّ لسانا يسيل عذوبة ، ولا تسمعون بيانا حسنا ، ولكنكم تسمعون عبارات هى صبيب المهج وذوب القلوب . ولو كان لى من فضل البيان والقدرة على القول ما أصف به اجلالى له وثنائى عليه ، لبلغت النفس من ذلك مناها ؛ ولكن عجزى ، و بعدى عن رياضة اللسان وصناعة الكلام ، وان شئتم قلت : ان صمتى الطويل أقعدنى الليلة عن القيام والوفاء بهذا الواجب . وحسبى أن أقول انى اذا نطقت فانما أنطق عن قلب يشعر بما يشعر به قلبه الطاهر ، واذا عبرت فإنى أعبر عن نفس تحس بما تحس به نفسه الزكية ؛ فأنا اذن أكل ذلك الى علم قلبه ، فإنه أصدق منى بيانا وأفصح لسانا . بل حسب الرئيس الجليل فخرا وثناء و بشرا واطراء ، أن يتحقق الغرض الأسمى الذى يسعى اليه بهمته التى تضطرم بين جوانحه ، ذلك الغرض الأسمى هو استقلال البلاد و إسعاد أهلها .

أيها السادة :

ان سعد باشا زغلول مثلٌ من تلك النفوس التى استخلصها الله لنصرة الحق، واصطفاها واصطنعها لبث روح الفضيلة والوطنية فى القلوب، فكانت مستقر الكمال، ومجمع أشتات الفضائل .

لقد رفع سعد باشا صوته عاليا، رفع صوته حراً نديا، فماذا أسمعكم؟ أسمعكم صيحة الحق، وأراكم نور اليقين، حتى انجلى لكم الأمر، وتبين لكم الرشد. وها هو ذا سعد باشا يقبض على البناء بيده وقد تعب — نعم لقد تعب، بل قد كان أمعن فى محنته، واشتد فى أذاه، بدون أن يوهن ذلك شيئا من عزيمته، ولا أن يعبث بشيء من قوة ارادته . فأعينوه، ساعدوه، مدوا أيديكم اليه، حتى يبلغ بكم المقام الأوفى، ويصل بكم الى المكان المكين من الاستقلال والرقى والاقبال، للبلاد وأهلها وصاحب عرشها .

نعم لقد لاقى سعد باشا وصحبه من العناء والمتاعب فى سبيل خدمة الأمة، مالا يتحمله الا كل ذى جاش رابط وصدر فسيح . لاقوا فى سبيل خير البلاد شرا، لاقوا ذلك فصبروا، حتى اذا رأى الله منهم جد الصبر على الأذى، جعل القدر الحاضر يزيل أثر ما أنزله بهم القضاء الماضى، وهيأ لهم الوسائل لخدمة أمتهم، فقاموا يخدمونها بصدق عزيمة، وهو على رأسهم، عامر القلب، قرير العين، مرفوع الرأس، موفور الكرامة .

أيها الرئيس :

لقد قمت تطلب الحياة سنية لأمتك ، تدفعك عوامل الحب لها والولاء لصاحب عرشها الى العمل على ما فيه نفع البلاد وخيرها . فاذا نزعت الى الكمال، وهو لله وحده، فان لأمتك فيه من القدم نسبا عريقا، وسبيلا بعيد المدى؛ وهذه آمالها فيك، وبغيتها التى ترجوها منك . حقق الله آمالك وآمالها، وأحسن توفيقك،

ورعاك بعنايته، بقدر ما أنت جدير بشرف نزعتك وسمو مطلبك : «ولَمَن انتصر بعد ظلمه، فأولئك ما عليهم من سبيل» .

أيها السادة :

ان شيئا عظيما من آمالكم المقدسة وأمانيكم المباركة قد تحقق اليوم على ما ترغبون : فحل الأمل محل اليأس، واليقين محل الشك، والعزم محل التردد، وأصبح للبلاد كيان ثابت ونظام قويم؛ وبعد غد سينعقد البرلمان المصرى، وهو اليوم وبعد اليوم ملاك أمرنا، ونظام حكمنا، ان أعوزنا الرأى أوجدَّ بنا الأمر استطلعنا رأيكم ورأى النواب؛ فاحتفظوا به، واعملوا على استبقائه، وانزعوا عنه شرك العوائق، بل رُدّوا عنه كيد الخطوب .

ان هذه الخطوة الدستورية لها ما بعدها من الخطوات السديدة، التى مبناها حب البلاد، وسداها الإخلاص لصاحب العرش . فلنخطها فى عزم، فى حزم واخلاص وبعد نظر، حتى تكفل لنا بلوغنا ما بعدها من أطوار الحرية الفسيحة والاستقلال الصادق المنشود .

أيها السادة :

انى أمزج تكريم الرئيس الجليل وتهنئته وتهنئتكم بفوزه وفوزكم بثقة الأمة ورضاها — أمزج كل ذلك بالدعاء بالفلاح والنجاح لأبناء مصر البررة الذين شاطروها ما عانته فى الأيام السالفة، وبينهم فريق تحمل فى الدفاع عن قضيتها عذاب الإبعاد، وعناء النفى، وألم السجن، وهجرة الوطن، بل وخسارة المال . فهؤلاء يلقون اليوم جزاء ما تحملوا وما عانوا، بما نالوا من ثقة الأمة بهم، وما يشعرون به من ارتياح الضمير فى أداء الواجب؛ ولم يبق مما مضى سوى الذكرى التى يهونها ما هم قادمون عليه من اتساع المجال لإكمال الخدمة فى ظروف جديدة . واذا كان الماضى مفعما بالمتاعب والآلام ، فإن المستقبل مفعم ومثقل بالتبعات العظمى والمسؤوليات الكبرى، التى يشعر بها كل من يقدر الأمانة قدرها، ويعتزم السهر على الوديعة الثمينة

التى طوقت بها أعناقكم ، تلك الوديعة الثمينة هى النيابة عن الأمة لخدمة الوطن ؛ والوطن أثمن ما فى الحياة .

الوطن هو حياتكم ، هو روحكم ؛ وكل ما فى الوطن هو لأبناء الوطن جميعا ، وهم فيه اخوان يتعاضدون و يتناصرون . وأنا موقن بأن صحيفة الشقاق ستطوى ، وتحل محلها صحيفة الوفاق ، حتى يعلم الناس طرا مبلغ المصرى من قوة النفس وعزة الجانب وسماحة الفكر ونبل القصد .

يا سعد : ان الله آثرك بوفرة العقل ، وفضلك بطهارة القلب ورجاحة الفكر ، وجعلك أمينا على حقوق قومك ، وحريصا على أمانيهم ؛ فأى قوة تلك التى أيدك الله بها ! وأى قلب ذلك الذى أودعه فيك ! بل أية عزيمة تلك التى خفقت فى نفسك ، فجعلت تتعلق بحق بلادك ، حتى أذعت ذكرها ، ونبهت قدرها ، ورفعت شأنها ، وجعلتك تبث فى نفوس أبنائها من روحك ومن مبادئك ما أصبح حكما نافذا ، وعقيدة راسخة ، ويقينا ثابتا ! ... ذلك حكم للحقيقة والتاريخ .

أيها السادة :

ليس سعد باشا زغلول بالرجل العادى الذى لايهتم الناس بأمره ! بل هو ذلك الزعيم الكبير ، والوزير القدير ، الذى اذا نطق قال مالا يستطيع غيره أن يغتصب مكانه ! هو ذلك الرجل الذى لا يمترى اثنان فى صدق عزيمته وتعلقه بحق أمته ! هو ذلك الذى لايختلف أحد فى إخلاصه لبلاده ولعرشها .

ومن كان هذا شأنه ، وتلك غايته ، لا يتطلع الى شىء سوى إرضاء الحق ، وضميره النقى ، ونفسه الطيبة .

وماذا عسى أن أقول ! أقول ان سعد باشا كان الاخلاص مجسما ، والتضحية ناطقة ، والإقدام حيا ؛ ومن كانت هذه صفاته ، وذلك حاله ، لجدير بأن يكون حياة للقلوب ، وبصرا للعيون ، وسمعا للآذان .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل ، بين تصفيق يصم الآذان ، فألقى الخطاب الآتي :

أيها السادة، شيوخنا الكرام :

أشكر حضراتكم على هذه الحفلة المملوءة وقارا ، وعلى هذا التكريم الجامع لأسباب البهجة والسرور؛ وأشعر فى نفسى بخجل شديد عند ما أتصور أن شخصى الضعيف هو موضوع هذا الاحتفال الشائق ، وأنه المعْنِيُّ بمدح خطبائكم ، والمقصود من ثنائكم ، اعتقادا منى أنى دون ما تصفون ! . ولا شك فى أنكم انما تغرفون لى من بحار فضلكم ، وأنكم انما تنظرون الىَّ بالنظرة العاطفة ، لا بالنظرة الكاشفة . جزاكم الله أحسن الجزاء، وأقدرنى على أن أستحق هذا الثناء .

وبعد، فإنى أهنيكم من كل قلبي بالثقة التى اكتسبتموها من البلاد ومليكها المعظم لأن تؤلفوا مجلس الشيوخ فى أول برلمان تشكل فى بلادنا على الطراز الحديث . وأعد نفسى سعيدة بأنى أول وزير مصرى لحكومة دستورية، تستمد قوتها من ارادة الشعب، وتستند فى بقائها على ثقة نوابه، وتستظل فى سيرها برعاية مليك دستورى ، يحترم كل الاحترام المبادئ الدستورية ، ويرى فى تنفيذها أقوى ضمانة لحقوق الأفراد، وأقوم طريقة لحكم البلاد .

البرلمان ضمير الأمة

ستصبح هذه المبادئ بعد يوم واحد نافذة المفعول فينا، ويصبح أمر الكل للكل؛ ويشعر كل مصرى أن حياته، وحريته، وشرفه، وماله، وولده، ... كل ذلك تحت حماية القانون ، وأن على القانون حارسا قويا أمينا من البرلمان، وأن البرلمان تحت حراسة أمة يقظة، والكل فى ذمة الله وعنايته .

بعد يوم واحد تجد الوزارة نفسها مسئولة أمام نواب البلاد، وأن عليها أن تبرر أعمالها العامة أمامكم ، كما تبررها أمام ضمائرها الخاصة؛ وتشعر من جهة أخرى بخفة

ثقل المسئولية الملقاة عليها، لوجود قوة بجانبها تقاسمها هـذه المسئولية، كما تشاطرها النظر فى ادارة أمور البلاد .

بعد يوم واحد يحل احترام الحكومة محل الخوف منها، و يشتد القرب منها بعد البعد عنها، إذ يستيقن الكل أنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لخدمتها العامة، حسب القانون والمبادئ الديموقراطيـة ، وأن لكل واحد حصة فيهـا مباشرة أو بالواسطة، فيبذل الكل جهودهم فى معاونتها على القيام بمهماتها الخطيرة .

الاسـتقلال لمصر والسودان

وأكبر هذه المهمات شأنا ، وأخطرها قدرا، وأشغلها لعقلى ولبى، هى مهمة الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف وتصفيق). وأنجح وسيلة للقيام بها هى اتحاد عناصر الأمة بعضها ببعض، والتفافُ الكل حول العـرش، وانعطافُ العرش على هذا الاتحاد .

اتحاد العناصر وعطف الأجانب

فأما اتحاد العناصر، فهو بحمد الله حاصل بين المسلمين وغير المسلمين من الوطنيين، اذ أصبحوا جميعا مرتبطين أشـد ارتباط برباط الوطنية، وأصبح كل فريق يرى أن مصلحة الوطن قبل كل شيء، وفوق كل اعتبار. و يسرنى و يسر كل محب لبلاده أن نزلاءنا يعطفون كل العطف علينا، و يرحبون بنهضتنا، و ينظرون اليها بنظر الإكبار والإجلال، و يتمنون لها التقدم والنجاح . ولهـذا الانعطاف كما لا يخفى عليكم شأن كبير فى مساعدتنا على تحقيق آمالنا .

الأمـة والعـرش

أما الالتفاف حول العرش، فموجود، وفى كل يوم يقوم دليل على قوته ومتانته .

وأما انعطاف العرش على هذا الاتحاد ، فأمر نراه كل لحظة فى مقاصـد مليك البلاد وأعماله . ولقد تأكدت ذلك من جلالته، وكلما حادثتـه زدت يقينا بسمو مداركه وشرف مقاصده .

وفى هذا الاتحاد والانعطاف قوة كبرى ، يتذلل بها كل صعب ، وتنحل بها كل عقدة ، ونصل به إن شاء الله الى تمام المراد .

لهذا نسير الى الأمام بقلوب ملؤها الرجاء فى تحقيق الآمال .

ولم يشعر قلبي بسرور مثل شعورى به عند تصوّرى هذا الاتحاد ، حتى تجاسرت أن أقول لجلالته بالأمس ، عند ماتفضل بإهدائى أكبر نيشان : إنى لا أهتم برتبة أو نيشان ، فإن انعطافك نحوى ونحو الأمة ، والسير بها الى الغاية التى ننشدها ، أسرّ على قلبي من كل امتياز .

الانجليز لا يتداخلون

يتلو هذه المهمةَ مهمة القيام بالإصلاحات الداخلية ، وحل ما عقده الماضى من المشكلات ، وتذليل ماأقامته السياسات الغابرة من العقبات فى طريقنا ، وما هذا بالهنات الهينات . نعم أننا لغاية الآن لم نشعر بمداخلة أجنبية ، بل نشعر بأننا أحرار فى أعمالنا ، ولكنا لانحاول فك مشكلة إلا بعد أن ندرس حقيقتها تمام الدرس ، ونهيئ الوسائل لحلها ، وذلك يحتاج الى جد وتأن و زمان .

طبيعة الأشياء تأبى الطفرة

فعلى الذين يحملهم فرط الحب للبلاد على تعجلنا أن يتريثوا بنا و يتمهلوا ، لأن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة ، ولكل شيء وقته ووسائله . وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن هنالك عقولا مشغولة بهذه المهام ، وعزائم معقودة على معالجتها ، وأن التأخير فيها ليس قصورا أو تقصيرا ، ولكنه جرىٌ مع الطبيعة على حكمها . وليتأكدوا أننا نزداد كل يوم قوة فى الارادة ، ومضاءً فى العزم ، وثباتا فى الخطة ، وغيرة على الصالح العام . فليصبروا ، ان الله مع الصابرين ؛ وليثقوا بنا إننا لا نقصد إلا خيرهم ، ولا نفتر طرفة عن خدمتهم ، ولا نترك فرصة تمر حتى ننتهزها لبلوغ المراد . حقق الله أملنا ، ووفقنا جميعا لطريق الرشاد .

* * *

وكانت كل جملة من خطاب الرئيس الجليل تقاطع بالتصفيق الشديد والهتاف .

الدورة البرلمانية الأولى

(١٥ مارس — ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

خطاب العرش

الرئيس يفتتح الحياة البرلمانية
ويلقى أول خطاب للعرش بعد الدستور

فى الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ (١٥ مارس سنة ١٩٢٤) انعقد أول مؤتمر لأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب بعد صدور الدستور؛ وكانت الجلسة فى قاعة مجلس النواب المعدّة لعقد جلسات المؤتمر، ورئيسها المرحوم المصرى السعدى باشا أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا، لتغيب حضرة صاحب المعالى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ .

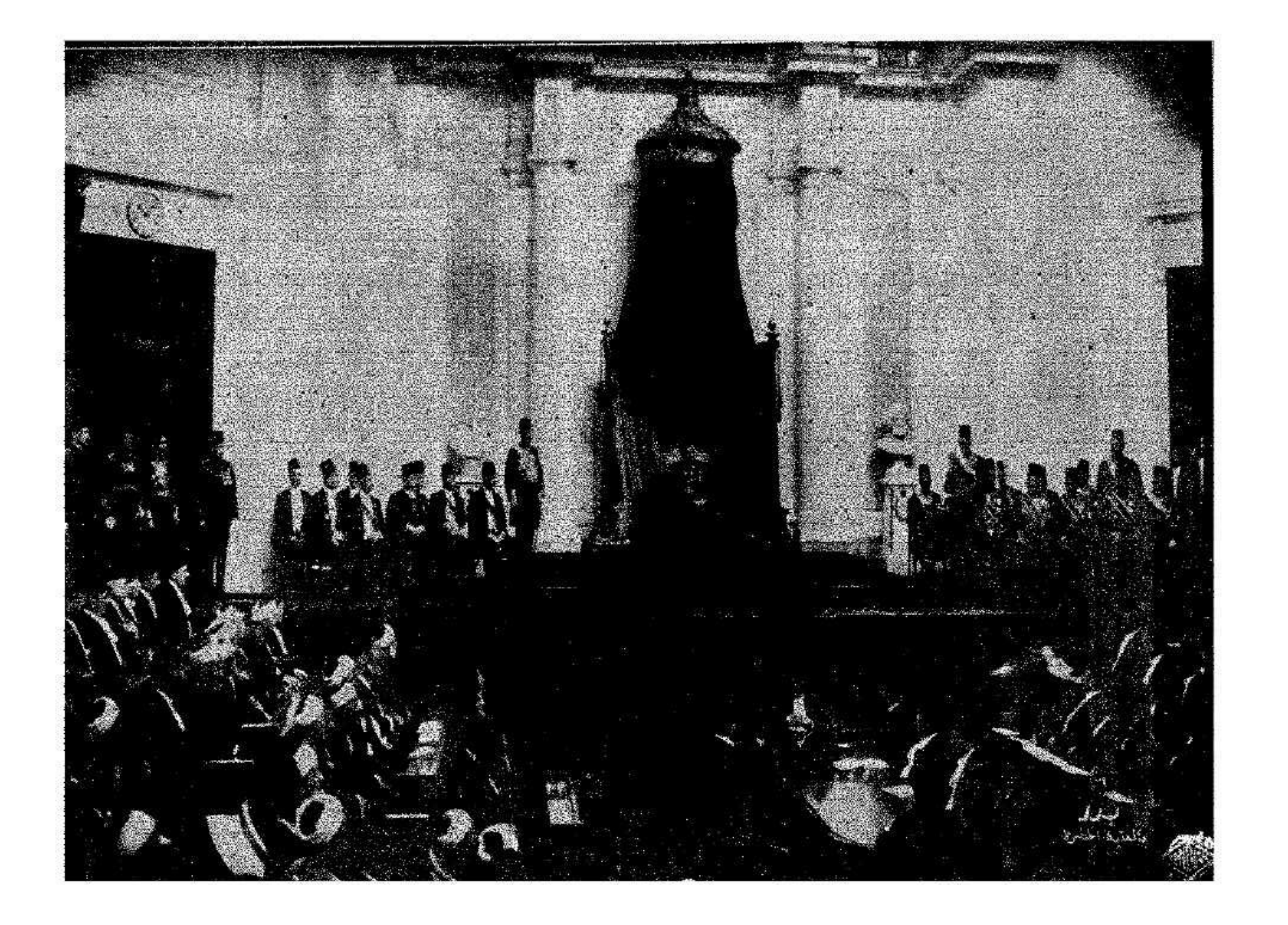
وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر، وأقسم اليمين، أعطى بيده خطاب العرش للرئيس الجليل سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، فألقاه على حضرات الأعضاء، وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أهديكم أطيب سلامى، وأحيي فيكم ممثلى شعبى الكريم؛ وأهنيكم، منتخبين ومعينين، بالثقة العظمى التى حزتموها، لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ العصرية؛ وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانىّ، وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة .

اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظاماتُ النيابية التى قررها الدستور، ولا ريب فى أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى؛ فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد، وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح؛ ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة



[تصـــوير بدر]

الرئيس الجليـــل يلقى خطاب العـــرش

والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة، والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه، وستؤدونه أنتم عما قليل .

لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى و باسمكم، أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد، لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان، مملوءةً من الرجاء فى الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير .

ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة، وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور، وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية .

ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات : فعليها تنفيذ مبادئ الدستور، وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية؛ وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور اليها، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها، خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب ايقاف أعمالها، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة . و يتبين منها أن الايرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية؛ غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لاضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الادارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

ويجب إصلاح الادارة الداخلية، بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة، وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه،

ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم، ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات .

أما الضرائب الحالية، فيجب تجنب الزيادة فيها ؛ غير أنه ينبغى النظر فى مراجعتها ، وتكميل نظامها، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا أعدل، بل أيضا لتقرير رسوم على الايرادات المعفاة بغير حق من الضرائب فى الوقت الحاضر .

وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه، وتقوية نظام الضرائب ، يضمنان انتظام الميزانية وثباتها، ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى أهملت من سنوات .

ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية، وتنميتها بنسبة زيادة السكان؛ وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع نطاقها .

ومن الواجب تحسين طرق المواصلات، وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها، واستثمار المناجم، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد، والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى، واصلاح حالة الأمن والصحة العمومية، وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا، وحماية الأمومة، والعناية بالأطفال، واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى .

وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول، بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام .

والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

أيها الشيوخ والنواب :

إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة، منها ما أشرت اليه، ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها . ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمة تتم تدريجيا، بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة، وملأته حمية للعمل، وغيرة على خير الوطن .

ويملأ قلبى سرورا أن أفتتح الدور الأول للبرلمان، وأدعوكم للبدء فى أعمالكم، داعيا الله تعالى أن يسدد خطواتكم، وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد »



وكان أعضاء البرلمان يقاطعون الرئيس أثناء إلقاء الخطاب بالتصفيق والهتاف بحياة جلالة الملك تارة، وبحياة جلالة ملك مصر والسودان تارة أخرى، وخاصة عند تلاوة العبارات الآتية : (لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان)، (وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار)، (ورعاية الاقتصاد فى الوظائف، حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها)، (لتقرير رسوم على الايرادات المعفاة بغير حق من الضرائب فى الوقت الحاضر)، (المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع نطاقها)، (وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا)، (ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى)، (بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام)، (دخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال) .

وبعد انتهائه من تلاوته تقدم به الى جلالة الملك وسلمه اياه، فأعطاه جلالته لحضرة صاحب المعالى كبير الأمناء، الذى سلمه لحضرة صاحب السعادة رئيس المؤتمر؛ وعندها هتف سعادته : ليحيى جلالة الملك، ثلاثا، فردد الحاضرون هتافه .

ثم نهض جلالة الملك للانصراف، فقام الحاضرون اجلالا هاتفين، بتحيته قائلين : ليحى جلالة الملك . ليحى جلالة ملك مصر والسودان .

فى الجلسة الأولى لمجلس النواب

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس النواب بعد انتهاء جلسة المؤتمر فى اليوم نفسه ، وألقى الرئيس الجليل على حضرات الأعضاء بضعة تلغرافات وردت للحكومة المصرية من الحكومات الأجنبية تهنئ فيها بافتتاح أول برلمان مصرى ، ونذكر من بينها تلغراف الحكومة البريطانية ، الذى أرسله مستر رمزى مكدونالد رئيس مجلس وزرائها ، وهذا نصه :

لندن — ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ ، وصل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، بالقاهرة :

باسم حكومة جلالة الملك چورج الخامس ، أحيي دولتكم والحكومة المصرية والبرلمان المصرى الذى يجتمع اليوم ، وأهنئ عن طريق دولتكم الأمة المصرية التى منحها صاحب الجلالة مليكها فؤاد دستورا حديثا حرا ، ويمثلها الآن لأول مرة برلمانٌ منتخب على أساس عريض من التصويت العام .

وإنى أؤكد لدولتكم حسنَ النية وروح الصداقة التى نستقبل بها أحدث البرلمانات ، ونعبر عن ثقتنا فى أن يكون هذا اليوم خطوةً مهمة فى طريق تقدم مصر ، وريثة أقدم المدنيات بين جماعة الشعوب الحرّة المتقدمة فى العالم ، ونأمل أن تتمتع الأمة المصرية تحت حكومتها البرلمانية بعصر من السعادة والسلام فى الداخل والخارج . وإنى أعتقد أن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برباط متين من الصداقة ، وأن رغبتنا هى أن نرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان . ولهذه الغاية فان حكومة جلالة الملك مستعدة الآن وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

رمزى مكدونالد

وبعد أن تلا الرئيس تلك التلغرافات ألقى الكلمة الآتية :

"هذا ، وإنى أيها السادة أهنئكم وأهنئ نفسى وأهنئ الأمة المصرية باقبال هذا اليوم السعيد ، الذى أرجو أن يكون فاتحة إقبال ومقدّمةً لتحقيق الاستقلال التام".

فقابل أعضاء المجلس هذه التلغرافات وكلمة الرئيس بالتصفيق الشديد ، وهتفوا هتافا متكررا بحياة جلالة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وحياة الرئيس . ثم استأذن لتلاوة تلك التلغرافات على أعضاء مجلس الشيوخ .

To: www.al-mostafa.com

فى الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ بعد انتهاء جلسة المؤتمر أيضا ، وبعد أن تلا الرئيس على حضرات أعضائه التلغرافات التى أشرنا اليها ، ألقى الكلمة الآتية :

أهنئ حضراتكم وأهنئ نفسى بافتتاح البرلمان ، وأدعو الله أن يكون هذا عصرا جديدا للأمة المصرية ، وأن يكون مقدمةً لحصولنا على استقلالنا التام لمصر والسودان .

من الرئيس الجليل

الى المستر مكدونالد

وقد أرسل الرئيس الجليل الى مستر رمسى مكدونالد التلغراف الآتى ردا على تلغرافه الذى سبق نصه :

أهدى سعادتكم ، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ، مزيد شكرى على تلغرافكم الرقيق الذى تفضلتم بارساله الينا بمناسبة افتتاح البرلمان .

وان تحيات الترحيب القلبية التى وجهتموها الى أحدث البرلمانات عهدا ، قوبلت بحماسة ، وكان لها أجمل وقع فى النفوس ، لاعتبارها تحيات أخوية ، صادرة الى شعب فى دور النهوض من بلد عظيم ، كان أول من قرر مبادئ الحرية السياسية وعمل بها ، وكان مصدرا لانتشار الديموقراطية الصحيحة .

وقد كان لتصريح سعادتكم الخاص بالدخول فى المفاوضات ما يقابله فى خطاب العرش ، لأن كلينا يرى فى آن واحد أنه من الملائم أن نبحث معا عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبلدين لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما .

وإنا لواثقون من الوصول الى هذه الغاية ، لأن كلا منا مسترشدٌ بروح العدل وحب الوئام ، متشبعٌ بالثقة المتبادلة على حد السواء .

سعد زغلول

بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب

أسفرت نتيجة انتخاب رئيس مجلس النواب (الجلسة الثانية : ١٦ مارس سنة ١٩٢٤) عن انتخاب حضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا أحد أعضاء وزارة الشعب، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه المناسبة كلمته الآتية :

أقدم لحضراتكم أخلص التهانى القلبية على حسن اختياركم لهـذا الشيخ الجليل حضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا لأن يكون رئيسا لهذه الجمعية الموقرة، لمجلس النواب المصرى . ولقد اشتغلت تحت رياسته مدة الجمعية التشريعية، فوجدته خير مثال للرؤساء فى الصـداقة والاستقامة وحرية الرأى . لهـذا هنأت نفسى وهنأتكم بحسن اختياركم .

وإنى أرجو، بل أنا متأكد من أنه سيسير فى هـذه الجمعية بالعزم الثابت وبالاخلاص الكامل، كما سار فى الجمعية التشريعية معنا . ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لأحسن الآراء وأصوبهـا، حتى نؤدى المهمة الشـاقة الملقاة على عواتقنا، نؤديها كما ينبغى أن تُؤدى، ونصل بها الى الغاية التى يتمناها كل واحد منا، وهذه الأمنية هى أن يتحقق استقلال بلادنا مصر والسودان (تصفيق حاد) .

وإنى بكل قلبى أهتف مع رئيسنا المحترم بجـلالة الملك ملك مصر والسودان (تصفيق حاد) وقولوا معى : ليحى ملك مصر والسودان (هتاف عال : ليحى ملك مصر والسـودان . ليحى رئيس الحكومة المصرية . ليحى رئيس الأمة المصرية السودانيـــة) .

تصريح للرئيس الجليل

نشرت الأهرام الغراء فى تلغرافاتها الخصوصية تلغرافا لمراسلها الخاص فى لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ يقول ان مكاتب التيمس فى القاهرة أرسل الى جريدته تلغرافا جاء فيه ما يأتى :

استقبلنى زغلول باشا، فأبلغته التمنيات الطيبة التى أعربت التيمس عنها فى مقالها الافتتاحى، و بعد ذلك أعطانى التصريح التالى :

« أرجو أن تبلغ تشكراتى الخالصة على التمنيات الودية التى أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، وقد كان لعواطفها أثر عظيم فى نفسى . انى أرى أننا على باب عهد جديد توطد فيه العلائق الطيبة بين انكلترا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة . اننا نريد أن نرى فى بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا فى السراء والضراء، وأن يبتهج كل منا بسعادة الآخر و يسره .

وانى شديد الأمل فى أن أذهب الى انكلترا فى صيف هذا العام . و يلوح لى أن الشعور الموجود فى كلا البلدين هو فى حالة تمكننا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الأمتين . وقد جعلتنى الرغبة فى المفاوضة التى أعرب عنها جلالة الملك فؤاد فى خطابه، والتلغراف الودى الذى بعث به مستر ماكدونالد، أعتقد اعتقادا صادقا بأننا سنبلغ هذه الغاية التى ننشدها » .

خطبـــة العرش وموقف الوزارة

نشر البلاغ الأغر فى عدد ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت العنوان السابق ما يأتى :

بعد أن كتبنا كلمتنا التى كتبناها أمس ، وقلنا فيها انه اذا حدث أن النواب قرروا تعديل خطبة العرش فان هذا الطلب يعتبر فى التقاليد الدستورية اقتراعا بعدم الثقة ، وحينئذ يجب على الوزارة السعدية أن تستقيل — بعد أن كتبنا تلك الكلمة أردنا أن نستجلى رأى صاحب الدولة الرئيس الجليل فى ذلك ، فسألناه : ما هى النتيجة التى ينتجها إقرار النواب تعديل خطبة العرش إذا هم قرروا ذلك؟ فقال :

" ان التعديل يدل فى عرف البلاد الدستورية على عدم الثقة بالوزارة التى هى مسئولة عن الخطبة ، وعدمُ الثقة بالوزارة يستلزم حتما استعفاءها ؛ وهذا ما أنا مصمم عليه ، احتراما لإرادة نواب الأمة ، وعملا بالمادة الـ ٦٥ من الدستور التى هى صريحة فى وجوب الاستقالة عند عدم الثقة " .

هــذا هو ما أجابنا به الرئيس الجليــل ، أما المادة الـ ٦٥ التى أشار اليها فهذا هو نصها :

« اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة ، وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

ونشر البلاغ أيضا فى اليوم التالى تحت عنوان (الرئيس الجليل وموقف الوزارة فى مسألة خطبة العرش) هذا التصريح الآتى :

نشرنا أمس التصريح الذى صرح لنا به صاحب الدولة الرئيس الجليل فى موقف الوزارة اذا حدث أن قرر النواب تعديل خطبة العرش ؛ ومؤدّى هذا التصريح أن الوزارة تستقيل ، احتراما لارادة النواب ، وعملا بأحكام الدستور .

ونضيف الآن الى ذلك أننا فهمنا من دولته فوق ذلك أن الوزارة تستقيل أيضا اذا كانت الأغلبية التى يصادق بها النواب على خطبة العرش أغلبية قليلة .

فى خطبـــة العـــــرش

الأمانى القومية هى الاستقلال التام لمصر والسودان

امتلأت الأندية الخاصــة والعامة بالمجادلات والمناقشات فى خطبة العرش، وانبث نفر هنا وهنــاك يشككون فى معانيها ومبانيها، و يوقعون الابهام فيها . وفى مساء اليوم العشرين من شهر مارس، اجتمع جمهور عظيم من الطلبة من شتى المدارس بحديقة الأزبكية، ولبثوا زمنا يخطب بعضهم بعضا، ثم انصرفوا جمعا الى بيت الأمة، وكان الرئيس الجليل رحمه الله فى مكتبه، فخرج الى الشرفة لاستقبالهم، وعرف منهم شاغل بالهم، ثم ألقى عليهم بين هتاف يصم الآذان وتصفيق كأنه الرعد القاصف، هذه الخطبة الآتية :

خطبـــة الرئيس الجليـــل

ان للبرلمـــان الحق التام فى بحث خطبـــة العرش ومناقشتها، وله الحرية التامة فى ادخال ما يريد ادخاله من التعديلات . هذا حق، وهذه حرية، لا يمكن أحدا أن ينازعه فيهما . ولكن على الوزارة واجبا بإزاء هــذا الحق، وهو أن تتنحى عن الأعمال عند حصول هذا التعديل؛ لأن الوزارة ليست إلا قسما من مجلسى البرلمـــان تخصص لتنفيذ أفكاره والتعبير عنها فى خطاب العرش؛ فاذا أدخل النواب تعديلا عليه، دل ذلك على أن الوزارة لم تحسن التعبير عن أفكاره، وأنها عبرت عنها تعبيرا غير صادق؛ وفى هذا دلالة على ســوء الظن بها وعدم الثقة فيها . و بمـــا أن القوة التى ترتكز عليها، هى هذه الثقة، فاذا فقـــدتها أصبحت بغير سند، فلزمها أن تترك مناصـــبها .

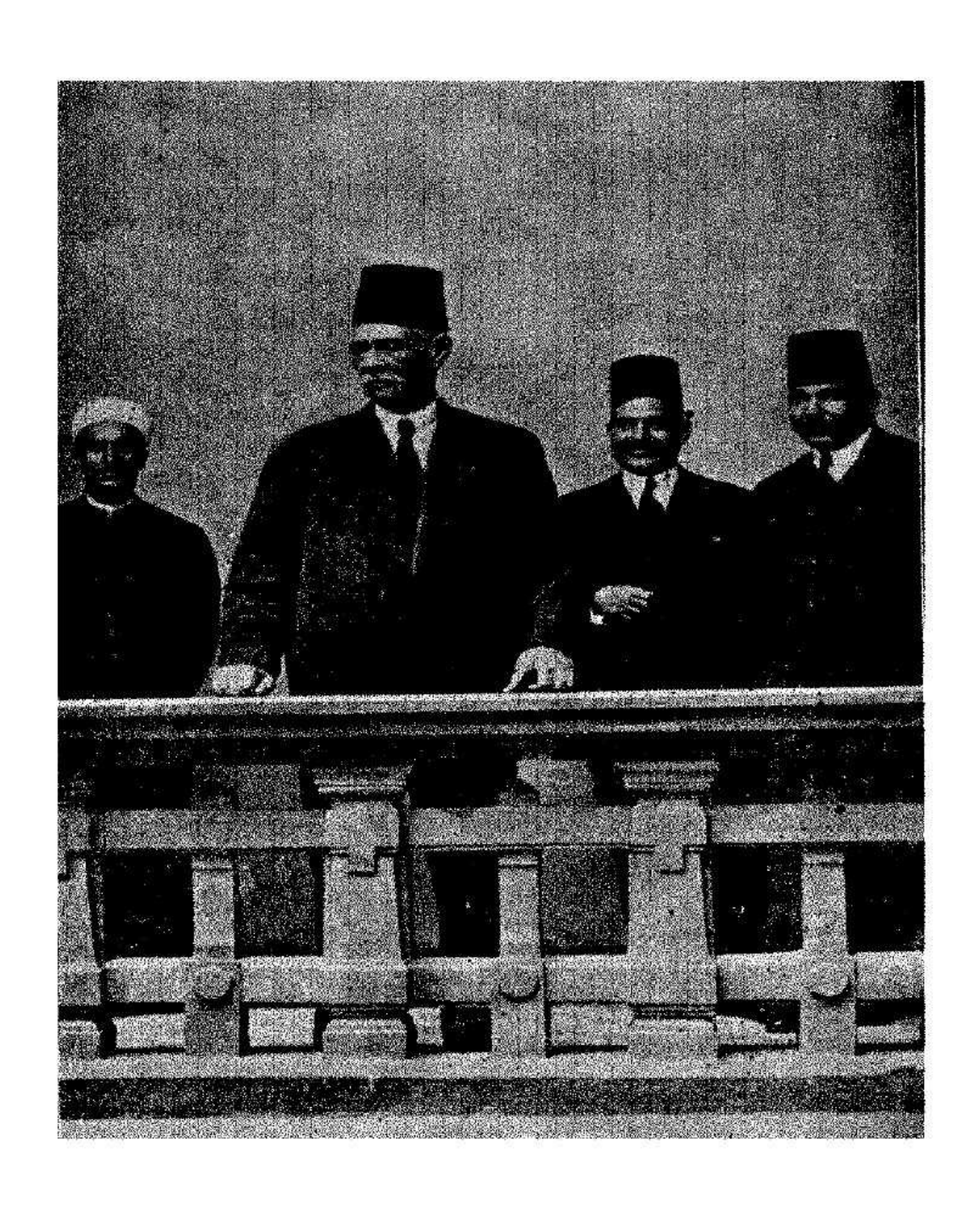
هذه قاعدة دستورية معروفة فى جميع البلاد الدستورية، التى تقضى دساتيرها بوضع خطبة للعرش، و بالرد عليها . وقد كان الحاصل عندنا قبـــل العهد البرلمـــانى الحالى أن الوزارة تبـــقى فى مراكزها، حتى رغم ارادة الأمة! بل رأينا أن الوزارة كانت تزداد تشبثا بمراكزها واحتفاظا بها كلما اشتد سخط الأمة عليها! غير أن الوزارة السعدية، التى أخذت على نفسها فى بيانها الوزارى العهدَ بأن تبث روح الدســـتور

فى المصالح، وأوضحت أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة، أرادت أن تأخذ بتلك القاعدة الدستورية، فتتخلى عن الأعمال اذا قرر النواب تعديل خطبة العرش .

فهـذا التخلى ليس تحكما فى ضمائر النواب ، ولكنه قيام بواجب دستورى . والزامُها بالبقاء مع حصول التعديل، هو الذى يصح أن يعتبر تحكما فى الضمائر، والزاما بما لا يلزم .

إن خطبة العرش لا يمكن حملها إلا على ما تضمنه برنامج الوزارة والخطب التى تقدمتـه وصاحبته وتلته ، وفى كل هذا تصريحات جلية بأن مهمة هذه الوزارة هى السعى فى الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . ولقد عبرت عن هذا المعنى فى خطاب العرش بعبارة، ان لم تكن أوسع وأشمل وأصرح، فهى على الأقل مساوية لها، وهى "الأمانى القومية لمصر والسودان"، والذى يقول بغير ذلك : إما جاهل بمدلول هذه العبارة، أو بما يجيش فى صـدور أمته من الأمانى . والذين يشكون فى وطنية الوزارة الحالية واخلاصها لمبادئها، عليهم أن يثبتوا أولا وطنيتهم واخلاصهم للمبادئ الحقة! إنهم يوهمون بما يقولون ان الوزارة أبهمت فى تعبيرها ، ميلا للانجليز! فلماذا تميل لهم؟ وبأى ثمن يمكن الانجليز أن يستميلوها؟ ! ان لها فى قلوب ١٤ مليونا من النفوس منزلة رفيعة لم يحلم بها حالم، فهل أعدّوا عددا أكثر من هذا العدد من القلوب؟ وبنوا فيها منزلة أرفع من هذه المنزلة، حتى تستمال؟ وهل هذا فى مقدور البشر؟ أظن أن هذا رابع المستحيلات ! !

وان زغلولا، الذى يراد التشكيك فيـه ، لا يمكن أن يتزحزح عن مبادئه، ولم يخلق الله لغاية اليوم من يمكنه أن يحوّله عن عقيـدته أو يتحكم فى ضميره . وهو باق على عهـده، مخلص لبلاده ، يردّد آناء الليـل وأطراف النهار ذلك المبدأ الذى بثه فى طول البـلاد وعرضها، حتى صار شعارا عاما للأمة ، ألا وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .



[عن المصـــور]

الرئيس الجليل فى بعض مواقفه الخطابية ببيت الأمة مُطلاً على المتظاهرين من الشرفة التى أمام مكتبه . ووقف عن يساره النحاس باشا والغرابلى باشا ، وعن يمينه (الجزيرى) سكرتيره الخاص

اتركوا النوّاب يعملون فى هدوء

واجتمع جمهور كبير من الطلبة أيضا بعد ظهر السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ بحديقة الأزبكية ، وأخذوا يتناوبون الخطابة فى شأن الدعوة المنشورة ضد خطاب العرش ، ثم ساروا مظاهرة الى دار البرلمان ، فحيوا الرئيس الجليل عند اقباله وعند انصرافه ، ثم تبعه فريق كبير منهم الى بيت الأمة هاتفين لتأييد خطاب العرش ، فألقى رحمه الله عليهم هذه الكلمة الآتية :

ان النواب شاعرون بالمسئولية الملقاة على عواتقهم ، ومهتمون كل الاهتمام بالنظر فى الشؤون الموكولة الى عهدتهم ، وهم يبحثون فيها بروح الحرية والاخلاص . فلا تهوشوا بالمظاهرات أعمالهم عليهم ، بل اتركوهم يعملون فى هدوء وسكون وصفاء ، فان ذلك يؤدّى الى أن يصلوا بأبحاثهم الى تقرير مافيه الصالح العام «

الردّ على خطاب العرش

١ — فى مجلس الشيوخ

جرت مناقشة مجلس الشيوخ فى مشروع الردّ على خطاب العرش فى جلسته الرابعة (٢٤ مارس سنة ١٩٢٤) ، فتلى كتاب اللجنة ومشروع الردّ الذى أعدّته ، وقد تضمن تفسيرا لعبارتين فى الخطاب ، وتكلم بعض الأعضاء فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

أيها السادة :

انى لا أريد من هذا الموقف أن ألقى خطابا سياسيا ، ولا أريد أن أبين غامضا فى خطبة العرش ، فان خطبة العرش قد تليت عليكم يوم افتتاح المجلس ، تليت عليكم فصفقتم لها تصفيقا حادّا فى أكثر من موضع ، وكانت أوّل جملة صفقتم وهتفتم لها هى الجملة التى يُدّعى بأنها مبهمة ، تلك الجملة هى : " الدخول فى مفاوضات حرة من كل قيد بقصد تحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان " ! أليس كذلك ؟ (أصوات كثيرة : نعم) .

المعنى الذى فهمتموه فى ذلك الوقت، المعنى الذى استفزكم للتصفيق والهتاف، هو المعنى الذى قصدته الوزارة من تلك الجملة !

أريد أن أقول اننا نحن الوزراء لسنا أجانب عنكم ، نحن قسم منكم، قسم من البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره وآرائه والتعبير عنها ؛ فهو فى خطبة العرش انما يعبر عن أفكاركم ، أى أن الوزارة فى خطبة العرش تعبر عن أفكار البرلمان وآرائه : فان كانت أحسنت التعبير فبها ونعمت، وان لم تكن قد أحسنت التعبير فالبرلمان يرد بما يدل على أنها لم تحسنه . هذا الرد قد يكون تعديلا ، وقد يكون تفسيرا، وقد يكون تأويلا، ... كل هذه عبارات معناها أن الوزارة التى تولت وضع هذا الخطاب، وتولت التعبير عن أفكار البرلمان، قد أساءت التعبير عنه ؛ فاذا كان الأمر كذلك، فالوزارة التى تخصصت للتعبير عن أفكار البرلمان وتنفيذ آرائه لا يمكنها أن تبقى بعد هذا فى مراكزها .

التفسير المراد ادخاله : إما أن يكون مفهوما من الخطبة ، أو لا يكون مفهوما منها . فان كان مفهوما منها فهو عبث محض ، لأنه اذا كان كل قارئ للخطبة يفهم منها ما يفهمه من التفسير، فاذن لا حاجة للتفسير . وأما اذا كان لا يفهم منها المعنى الذى يراد تفسيره، و يراد أن يلقى فى ذهن السامع أو القارئ شيء جديد، فهذا ما لا تقبل الوزارة معه البقاء ، لأنه يكون بمثابة لطمة لا تحملها وزارة أجهدت نفسها فى وضع المبادئ وتحرير المعانى لخطبة العرش .

نبئونى ياحضرات الأعضاء، نبئونى، أخبرونى : ما الذى يراد بالأمانى القومية؟ هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام؟ كلا ! الأمانى لغةً جمع أمنية ، والأمنية هى ما يتمناه الانسان ، والقومية نسبة للقوم، والقوم هم المصريون، والمصريون : ما الذى يتمنونه؟ يتمنون الاستقلال التام ! ! (تصفيق حاد) .

حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان .

ان كان للأمانى القومية معنيان : معنى هو الاستقلال التام ، ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال ، ... كنت أفهم لهذا التفسير معنى ! ولكن اذا كان ليس هناك تعدد فى المعنى ، والعبارة لا تدل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام ، فأنا لا أفهم مطلقا معنى لتفسير هذه العبارة إلا الرغبة فى إرضاء الخصوم ! أترضون بذلك ؟ أترضون أن وزارة تجهد نفسها ، وتضع خطبة مثل هذه الخطبة ، وتعبر تعبيرا واضحا غير غامض ، وتصفقون لهذا المعنى الذى فهمتموه عند ما ألقى عليكم ، ثم يأتى معترض من الخارج ويقول ان هذا المعنى غامض ، ... تلغون عقولكم ، وتقولون : نعم ؟ ! (تصفيق حاد) . لا أقبل على شرفى وشرفكم أن نتطوح الى هذا الحد ، فتجرح كرامتى أنا الواقف بين أيديكم اذا كنت أقبل تفسيرا لكلمة واضحة ، خصوصا على يد مجلس عال كمجلسكم ، أتعشم فيه كل خير ، وأعتمد على ثقته فى ادارة شئون البلاد . كيف يمكننى أن أقبل أن أشترك فى عمل مع مجلس يضن على بلفظة ، ويقول انى رغما عنك وارضاء للخصوم أفسر كلامك مع كونه واضحا ! (أصوات : حاشا ! حاشا !) أنا لا أقبل ذلك مطلقا ! ان الواقف بين أيديكم هو الذى يصيح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان ! (هتاف شديد جدا) .

ما هى خطبة العرش ؟ خطبة العرش هى عبارة عن الخطة السياسية التى تجرى الوزارة عليها . هذه الخطة السياسية أيها السادة معروفة ، خطة الوزارة الحالية ، خطة كتبت بدماء الشهداء ، كتبت على قلب كل مصرى ، وهى ترمى الى السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه هى الخطة التى جرت الوزارة عليها ، قبل أن تتولى الحكم وبعد أن تولته . فخطبة العرش هى خلاصة للخطب التى سمعتموها ، والمقالات التى قرأتموها ، والبيانات التى نشرت عليكم ، هى خلاصة كل ذلك . هل يخطر فى بال أحد عند قراءتها أن الوزارة تريد أن نتلاعب بالأفهام ؟ وأن تغمض وتبهم لكى ترضى قوما لحساب قوم آخرين ؟ ! ...

(أصوات : كلا ! كلا !) .

كلا ! وألف مرة كلا ! انى أشكر اللجنة كل الشكر على أنها قالت انها واثقة كل الثقة بالوزارة ، وأشكرها أن قالت ان هـذا التفسير فوزٌ للوزارة ، أى أنها لا تشك فى أن تفسيرها موافق كل الموافقـة لمقاصد الوزارة ! أشكر اللجنـة وحضرة المقرر ؛ ولكن أرجوه وأرجو حضرات اخوانه أن يلتفتوا الى أن هناك فوزا أجدر منـه وأليق ، وهو التصديق على خطبة العرش بغير تفسير ! (تصفيق حاد) .

تقول انك واثق بى ! ولكن تأتينى بما يرضى خصومى وتقول كما يقول الخصوم ! تقـول انى واثق بالوزارة ، ولكنى أطلب التعديل !... الوزارة لا تحتمل هذا ! لا يمكننى ، بصفة كونى وطنيا ، و بصفة كونى رئيسا للحكومة ، و بصفة كونى معتنقا للمبادئ الدستورية ، أن ألمح ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة ، مهما غُطِّيت ، ومهما لُفت ، ومهما سُترت ! ! لا يمكننى بعد هذا أن أبقى دقيقة واحدة فى منصة الحكم ! وأنا عوضا عن أن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة ...

حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا (مقرر لجنة الرّد على خطاب العرش) — أقدم لحضرة صاحب الدولة جزيل الشكر على الكلمة التى تفضل بأن يلقيها علينا فى موضوع خطبة العرش . وقد قدّمت فى كلمتى السابقة أن النتيجة التى خرجت بها اللجنة كانت فوزا للوزارة ، بمعنى أن المجلس يتفق مع الوزارة فى خطاب العرش لفظا ومعنى . قلت ان الوزارة قد فازت فى هذا الموضوع ، وكان فى هذا القول ما يغنى عن مدح الخطاب واطرائه . وليسمح لى صاحب الدولة أن أقول كلمة :

إنى أرى وأنا أتكلم بلسان اللجنة ، واللجنـة تقرنى على ما أقول ، أننـا سائرون فى طريق واحد ، وأعتقـد أننا سنصل الى غاية واحدة . أقول ان اللجنـة عند ما فحصت خطاب العرش لترد عليـه وجدت أمامها وثيقـة واحدة ، هى خطاب العرش . نعم ان للوزارة برنامجا عاهدت البلاد عليه ، قالت فيه انها تتمسك بالمبادئ التى ترمى الى تمتع البلاد بحقها الطبيعى بالاستقلال الحقيق لمصر والسودان . هـذا برنامج الوزارة ، عاهدت عليه البلاد وعاهدتها البلاد عليه . ولكن ليسمح لى صاحب

الدولة أن أقول ان هذا البرنامج لم يكن للآن وثيقة برلمانية ، لأنه صدر قبل افتتاح البرلمان وتنفيذ الدستور، فهو لم يكن عهدا بين الوزارة و بين المجلس، وانما العهد هو الذى ورد فى خطاب العرش، فنحن، أعضاء اللجنة، معذورون فى ألا نبنى حكمنا إلا عليه . وقد كنا ملزمين بحكم الأمانة التى ألقيتموها فى أعناقنا أن نحصر بحثنا فى الوثيقة الرسمية ، وهى خطاب العرش . أما الآن، وقد تفضل دولة الرئيس وصرح أمام المجلس بأن الأمانى القومية هى الاستقلال التام، فهذا هو عهدنا مع الوزارة (تصفيق حاد) .

نحن الآن فى مقام تحديد قاعدة للمفاوضة مع الحكومة الانجليزية، كما جاء بخطاب العرش، فيجب أن نتفق على هذه القاعدة . وقد جاء خطاب العرش ذاكرا الأمانى القومية ، و يكمله الآن دولة الرئيس بتصريحه بأن هذه الأمانى هى الاستقلال التام لمصر والسودان ، فنحن على هذا العهد . لذلك أرى أن الخطاب الذى ألقاه دولته الآن يعتبر متمما لخطاب العرش . وأتكلم الآن بصفتى الشخصية، فأقول انه يمكن الاستغناء عن التفسير بتفسير دولة الباشا، و يكون تفسيره أمامنا هو العهد .

الرئيس الجليل — ما معنى هذا ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — معناه أن كلمة الأمانى القومية ...

الرئيس الجليل — هل لك أن تقول لى : كم معنى للأمانى القومية ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — يمكن أن يفهم منها الأجنبي معنى الاستقلال التام لمصر والسودان، أو الاستقلال التام لمصر و بعض الحقوق فى السودان ، و يمكن أن يفهم منها غير ذلك . على أنى قلت ان هذا التفسير أصبح لا محل له بعد التصريح .

الرئيس الجليل — ليس للأمانى القومية غير معنى واحد .

أحمد زكى أبو السعود باشا — أرى أن الرد الذى أعدته اللجنة أكثر وضوحا، والكلمة التفسيرية يمكن حذفها .

الرئيس الجليـــل ـــ الحكومة تتمسك بالرد الذى اقترحه حضرة على بك عبد الرازق؛ وأظن أن هذا محل اتفاق، خصوصا أن فى خطاب العرش أشياء أهملتها اللجنة، فانها لم تتعرض لما تناوله الخطاب من حماية الأمومة والعناية بالأطفال .

أحمد زكى أبو السعود باشا ـــ قد أشرنا الى ذلك جميعه فى الرد الذى أعددناه .

الرئيس الجليـــل ـــ أرى أن رد حضرة على عبد الرازق بك أوفق .

أصوات ـــ موافقون .

رئيس المجلس ـــ تمت المناقشة ؛ وأمام حضراتكم نصان للرد على خطبة العرش : النص الذى أعدته اللجنة ، والنص الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك .

أصوات ـــ نؤيد حضرة على عبد الرازق بك .

رئيس المجلس ـــ من يوافق على اقتراح حضرة على عبد الرازق بك يقف .

(وقف الأعضاء جميعا) .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس ـــ هل يوجد بين حضراتكم من يخالف هذا الرأى؟ ان كان كذلك فليقف المعارض .

(لم يقف أحد) .

(فأعلن الرئيس أن المجلس قرر بالاجماع الموافقة على الرد الذى اقترحه حضرة لى عبد الرازق بك) .

حافظ بك السيد ـــ أرى أن خطاب العرش جدير بأن يكتب بمداد من الذهب .

الرئيس الجليـــل ـــ لا يسعنى أمام هذا القرار الإجماعى إلا أن أقدم ارات الشكر لمجلس الشيوخ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه وأن يوفق الوزارة البرلمان الى أن يشتغلوا لخير البلاد، يشتغلوا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .

(تصفيق طويل حاد) .

* * *

وهذا هو نص الرد الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك :

يا صاحب الجلالة :

يتقبل مجلس الشيوخ تحية جلالتكم بعظيم الابتهاج ، ويحيي فى شخصكم الكريم أول ملك دستورى جلس على عرش مصر ، ويبدى اغتباطه بالتهنئة السامية التى تفضلتم بتوجيهها الى أعضاء أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ الدستورية ، ويحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعزّ أمانى البلاد . ويرفع المجلس عبارات الشكر الوافر لجلالتكم ، على ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادئ النفسة ، التى يرى فى تنفيذها أقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والأدبية ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان . ويرجو الله أن يُمد فى عمر جلالتكم ، حتى تصل أمتكم تحت ظلالكم الى أن تستعيد مجدها السابق ، وتحل المقام اللائق بها بين الأمم الراقية (تصفيق حاد) .

* * *

٢ — فى مجلس النوّاب

وجرت مناقشة مجلس النوّاب فى مشروع الرد على خطاب العرش فى جلسته التاسعة (٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، فتلى كتاب اللجنة ومشروع الرد ، وهو لا يقبل تعديلا أو تغييرا فى الخطاب ، وتكلم أعضاء كثيرون فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائى الكرام :

أقدّم واجبات شكرى وشكر الوزارة : أولا للجنة التى شُكلت لوضع الرد على خطاب العرش ، وثانيا لحضرات الخطباء الذين أعلنوا أنهم واثقون تمام الثقة بالوزارة الحالية . أشكرهم من كل قلبى على هذه الثقة التى أعلنوا أنها تامة ، وباسم هذه الثقة وبالاستناد اليها أؤكد لكم أن خطاب العرش واضح ، وأنه معبر عن أمانى الأمة جميعها (تصفيق طويل) .

وإنى فى وضعه مع زملائى حافظت كل المحافظة على الإبانة عن أمانى الأمة كما ينبغى، والدليل على ذلك أنكم استحسنتموه عند ما سمعتموه، وكنتم متروكين لعواطفكم الشريفة . استحسنتموه استحسانا تاما ، ذلك لأنكم رأيتموه معبرا عن آرائكم . وقد قال بعض خطبائكم ان التفسيرات التى تريدونها غير مخالفة لنص الخطاب، أعنى أنها داخلة فيه . فان كانت داخلة فيه، فلماذا تلك الإضافات؟ مم تخشون ؟ أرجوكم أن تتأكدوا أن الخطاب لا يقيد غير الوزارة الحاضرة، بحيث لو استقالت فالخطاب لا يقيد وزارة أخرى . فما معنى الإضافة التى تريدونها أو يريدها بعضكم ؟

لماذا تطلب؟ ولمن تقيد؟ أللشخص الذى تعلنون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة؟ أليس كذلك؟ ان هذا العاجز المتشرف بخطابكم، لا يستطيع مادام متشرفا بثقتكم التامة أن يقبل شيئا يضعفها أو يشوبها (تصفيق طويل) .

لو قبلتُ ذلك — مهما حسنت نيات القائلين — لكنت غرًا ! ولا يليق بكم أن يكون زعيمكم غرا، ولا يليق بى أن أكون غرا تخدعنى الأقاويل !

يقولون : نحن مقبلون على مفاوضات . ليست هذه أول مرة تفاوضنا فيها وحفظنا حقوق الأمة كاملة قبل أن يكون للأمة نواب غيرنا ! (تصفيق وهتاف) فممن يخشى الخاشون ؟ وممن يخاف الخائفون ؟ وأى عبارة فى الخطاب يمكن لنا أن نرتكز عليها ويكون معناها اذا تركت كما هى مضرا بمصلحة البلاد؟ أرونى! فإنى لا أرى أى عبارة اذا تركت وشأنها تكون محلا للتلاعب، أى لتلاعب زعيمكم الذى تثقون به! (أصوات : حاشا! حاشا وكلا !)

أنا فخور بهذه الثقة! فخور كل الفخر! وهذه الثقة ضمانة لأن أكون دائما عندها، لأنه ليس فى الوجود أثمن ولا أنفس ولا أغلى من أن تثق أمة بابنها! (تصفيق حاد)

هنا أريد أن أتحدث لحضرة زميلى صوفانى بك فيما أشار اليه من الأقوال ، لأريحه ، وان كان ما سأقوله ليس داخلا فى الموضوع .

نحن قلنا فى خطاب العـرش " ان الدستور تأسس على المبادئ العصرية " . فلم نقل انه تأسس على أحسن المبـادئ العصرية ، ولا قلنـا ان كل مبادئه طبق المبادئ العصرية . قلنا "تأسس" ولم نقل "جاء طبق المبادئ العصرية" . حقا أن أساسه من المبادئ العصرية ، لأنه حفظ حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل ، حفظ المساواة ، حفظ للأمة سلطتها ، قرر مبـدأ المسئولية الوزارية . تأسس على هذه المبادئ ، ولكن جاءت فيه أحكام وقيود تضعف من هذه المبادئ وتقيدها ... هذا شيء آخر .

يحق لى أن أقول انه تأسس على المبادئ العصرية ، ويمكن أن أقول بعد ذلك ان فيه عيوبا .

أعتقد بصفة كونى إنسانا ، وزعيما ، ورئيس حكومة ، أن فى الدستور عيوبا . وقد أوافقكم اذا طلبتم التعديل ، وللتعديل طريقة فى الدستور ، فاذا كنتم ترون أن هنالك أوجها للتعديل ، فعليكم أن تناقشوها وتقدموا اقتراحا بها ليتناقش فيه مجلسكم ومجلس الشيوخ ، والحكومة ، بل أنا أعدكم أن أكون معكم فى تعديل ماسبق لى أن استنكرته .

أيها الإخوان ، أيها الفضلاء :

هل كان يروقنا فى أول يوم انتخبنا فيه مجلس النواب ، واحتفلنا فيه بالدستور ، أن نقول ان الدستور معيب ، ونجعل الملك هو الذى يقول ذلك ؟

ننتقل الآن للنقطة الأخرى الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير : اعترضت على هـذا التصريح ، وبصفة كونى رئيس الحكومة أقول اننـا لسنا مرتبطين به . ولقـد أشرت الى هـذا المعنى فى خطاب العرش ، إذ جاء فيه : "اننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد" . فان كان هذا التصريح قيدا فقد صرحنا بأننا ندخل فى المفاوضات أحرارا منه ، وان لم يكن قيدا فلا شأن لنا به .

زيادة الجيش وقوته : ألم نطلب شيئا يتعلق بذلك ؟

نحن ننادى بالاستقلال التام لمصر والسودان . ومعنى هـذا أننا نسعى لنكون دولة مستقلة ، لا يحمينا حام ، ولا يمنع الاعتداء علينا أجنبي . فاذا كان هـذا هو ما نسعى اليه ، فكيف يقال اننا لم نشر الى الجيش وقوته ؟ أيتحقق الاستقلال اذا تركت حدود البلاد بغير جيش يحميها ؟ !

عندكم طريقة لتقوية الجيش ، ولزيادة البحرية ، بل الطيران أيضا . سيعرض عليكم مشروع الميزانية ، فان كانت هناك رغبة ومصلحة للبلاد فى زيادة الاعتمادات فاطلبوها لتقوية الجيش وغيره ، ولا شيء يمنعكم من ذلك .

إخـــوانى :

أرجوكم أن تلقوا سمعكم لمـا أقول ، كلامكم هنا ليس كلام رجال غير مسئولين ، بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ؛ فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلبا ، وكان القصد منه تعجيزها — لا سمح الله — فهذا التعجيز لا يكون لها وحدها ، بل يكون لكم أيضا ! أما اذا كان الأمر يتعلق بى وحدى ، وكان قصـد الطالب تعجيزى ، ولم أفعل ، فيكون قد أعجزنى فعلا .

ولكن هناك طلبات — لا أقول ذلك بمناسبة الجيش — لا تتعلق بى وحدى ، ولا بالوزارة ، بل تتعلق بالأجانب وبالدول الأجنبية ؛ فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية . اذا طلبتم طلبا ، فعلىّ أن أنفذه ؛ ولكن يجب عليكم أن تتبصروا فى : هل يمكنكم أن تسيروا فيه الى النهاية ؟ وأن تتحمل البلاد مسئوليته ؟ ... فاذا كنتم بعـد إنعام النظر وتدقيق الفكر ، تجدون فى تنفيذه مصلحة فأقدموا عليـه ، ومرونى بتنفيذه ، وأنا أنفذه وأرى الشرف فى تنفيذه ! (تصفيق حاد)

يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول . يستطيع أن يكتب ما يجعله أشد وطنية منى ومنكم ! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده ، وإنما يطالب بما وراء السودان ! بل بقطعة من أوروبا أيضا ! ... يمكنه أن يقول ذلك ، لأنه غير مسئول ! ... ولكن نائبا فى مجلس النوّاب المصرى ، يدعو الى أمر ، ويحمل إخوانه

عليه، يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه اذا قبلوه ؛ واذا كان فى رأيه خطر على البلاد، كان هو وإخوانه مصدر ذلك الخطر، وعليهم تقع نتائجه .

أشير بعد هذا الى قانون التعويضات :

استنكرت أنا وزملائى قانون التعويضات، ولا زلت الى الآن أستنكره (تصفيق) .

لم تكتف الوزارة السابقة بأن جعلته قانونا، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا ! فهل يمكننا أن ننقض معاهدة، بمجرد أن زغلولا تسلم الحكومة، وقال انه استنكر هذا القانون، فلا ينفذ هذه المعاهدة !

هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك، وأنا فى الحال أنذر الدولة الانجليزية به؟

لقد بحثت أنا وزملائى الأمر كما ينبغى، وحفظنا فيه حقوق البلاد . قلنا ان الوزارة الحالية لا تقرّ هذا القانون، وتعتبره مرهقا للخزينة، مخالفا للدستور ؛ ولكن، اجتنابا لسوء التفاهم ، تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة (تصفيق) .

هذا ما استطعنا فعله، وقد قمنا به قبل أن يطلبه منا طالب، لأننا استنكرناه ونستنكره .

وهناك ظرف آخر، يمكن أن يكون فى مصلحتى أن أبوح به، ولكن اعلانه ليس فى مصلحة البلاد ؛ فأرجئه لوقت آخر . وستعلمون منه أننا حافظنا كل المحافظة على حقوق البلاد .

أبشركم، أيها السادة، أن الثقة التى وضعتموها فىّ وأعلنتموها هى فى محلها ؛ وأسأل الله أن يمد فى حياتنا جميعا حتى نحصل على حقوقنا جميعا .

(أصوات : آمين آمين) .

***

وبعد أن انتهى الرئيس الجليل من خطابته ، أقفل باب المناقشة ، وتقررت الموافقة على مشروع الرد الذى عرضته اللجنة ، موافقة من جميع الأعضاء إلا ثلاثة ، هم حضرات : المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك ، ومحمد عبد الجليل أبو سمره بك ، وعبد الحميد سعيد بك .

ثم وقف الأستاذ وليم مكرم عبيد (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) قائلا : "ان لجنة الرد على خطاب العرش تقترح بهذه المناسبة أن يقام أثر تاريخى لسعد باشا داخل البرلمان تخليدا لذكره ، يقال فيه انه استحق تقدير الأمة وشكر الوطن . فمن يوافق على هذا الاقتراح فليقف" . فوقف الأعضاء ، فقال الرئيس الجليل : "أنا كلى شكر لحضراتكم" .

وهذا نص الرد الذى عرضته اللجنة ووافق عليه المجلس :

يا صاحب الجلالة :

يتشرف مجلس النواب بأن يرفع لجلالتكم أسمى عبارات الولاء لعرشكم ، والإخلاص لشخصكم ، ويحمد الله تعالى أن أراد بالأمة خيرا ، فحباها فى إبان نهضتها ملكا دستوريا ، يؤيد حريتها ، ويرفع كلمتها ، ويجدد سالف مجدها . وانه لمن بواعث غبطتنا ، وعوامل قوتنا ، أن يتوفر ذلك الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين الأمة والعرش ، والذى لن يزيده الزمن إلا توثقا ، والحوادث إلا قوة .

ويتقدم المجلس الى جلالتكم بخالص الشكر على ما تفضلتم به من تهنئة نواب الأمة بتلك الثقة العظمى ، التى وضعتها البلاد فيهم ، والتى ألقت بها عليهم أمام الله وأمام ضمائرهم مسئولية خطيرة ، وواجبا مقدسا ، هو أن يتخيروا أقوم السبل وأحكم الوسائل لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق) .

وانه لمن دواعى البشر أن يُفتتح عهدنا النيابى ، بخطاب العرش الذى تفضلتم فأودعتموه من المبادئ وطرائق الإصلاح ما يتفق مع مطالب الأمة ، ويساعد على تحقيق الأمانى القومية (تصفيق) . وقد زادنا بشرا وطمأنينة على مصير بلادنا ، أن عهدتم جلالتكم بتنفيذ تلك الأغراض النبيلة الى وزارة من صميم الأمة وخيرة أبنائها ، يرأسها زعيم نهضتها وقائد فكرتها ، صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا زغلول (تصفيق) .

وانا لنبتهل الى الله تعالى أن يحيط بالعناية عرشكم ، وبالاقبال ملككم ، وأن يجعل عهدكم عهد يمن وعز وبركة (تصفيق) .

المرحوم الصوفانى بك

كان المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك كبيرا فى الحزب الوطنى ، وكان على رأس نواب هــذا الحزب فى المعارضة ؛ وقد كثر الحوار والجدل بينه وبين الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه الدورة البرلمانية . ولهذه المناسبة رأيت أن أنقل من مذكراتى هذه الجملة الخاصة به :

الاثنين ٨ يونيه سنة ١٩٢٥

حزن الرئيس حزنا صادقا على المرحوم الصوفانى بك ، وكان نعيه اليــه مفاجأة ظاهرة الإيلام . أملى علىّ ، والكدر باد على وجهه ، هذا التلغراف الى ابنه عبدالعزيز الصوفانى بك : "اشتد أسفى لوفاة والدكم الكريم ، الزميل القديم ، فأعزيكم وجميع أفراد بيتكم المجيد أجمــل العزاء ، وأرجو للراحل العظيم الرحمة الواســعة ولكم الصبر الجميل" . وكان ذلك فى مساء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ . وفى يوم ٢٦ مايو جاء هذا التلغراف من عبد العزيز الصوفانى بك : "خففت تعزية دولتكم كثيرا من آلامنا ، وكانت أعظم تسلية لنــا فى تلك الفاجعة . فنشكر لدولتكم من أعماق قلوبنــا وبكل جوارحنا ذلك العطف الأبوى ، ونبتهل الى الله بقلوب مفعمة بالأسى أن يبقيكم مصدرا للوفاء ويمتعكم بالصحة" .

وفى الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم ، زار عبد العزيز الصوفانى بك بيت الأمة ليكرر الشكر بنفسه ، وكان دولة الرئيس خارجا من مكتبه معتزما الركوب للرياضة كعادته ، فسار عبد العزيز بك معه من باب المكتب الى باب المنزل ، وكان ملخص الحديث بينهما ما يأتى :

قال الرئيس : "البقية فى حياتكم . لقــد تألمت كثيرا لوفاة المرحوم ، فانه كان طيب القلب جدا رغم كل شىء ، وكان لا يتأخر عنا فى كل مهمة ، رحمه الله رحمة واسعة . وأملى أنك ستسير على سنته واخلاصه ، وفى بيتكم العوض" .

فأجاب عبد العزيز بك : "دولتك تعرف مقدار حبــه لك . وأرجو الله أن تنزل عندك المكانة التى كان ينزلهــا والدنا" .

ثم ترحما على الفقيد طويلا فى تأثر شديد .

القوانين التى صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية (١٩١٤ — ١٩٢٤)

(الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب : ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

قدمت الحكومة فى هذه الجلسة مجموعة القوانين التى صدرت منذ وقف الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وقال المغفور له الرئيس فى تقديمها الى المجلس كلمته الآتية :

رئيس الوزراء (الرئيس الجليل) — يتشرف رئيس مجلس الوزراء بأن يعرض على مجلس النواب ، طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور ، الأعمالَ التشريعية التى يمكن اعتبارها من القوانين وكان من الواجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عملا بأحكام المادة ٢ من الأمر العالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، والمادة ٩ من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؛ ومرافق لهذا المجموعاتُ الرسمية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وهى تحتوى على القوانين المشار اليها ؛ وتشمل هذه المجموعات أيضا أعمالا تشريعية أخرى ، لا تنطبق عليها النصوص السالفة ، أو يُشك فى انطباقها عليها .

غير أن الحكومة رأت من المناسب ، بالنظر الى غموض تلك النصوص ، ألا تتولى اختيار القوانين التى يجب عرضها بدون أن تشرك البرلمان فى هذا العمل ، تجنبا للوقوع فى الخطأ . فضلا عن أن للبرلمان الحق المطلق على أى حال فى أن يعدل أو يلغى الأعمال التشريعية السابق صدورها ، بالكيفية المبينة فى الدستور ؛ فالعرض بهذه الطريقة قد أملاه علينا روح الاحترام لهيئة البرلمان .

عبد اللطيف الصوفانى بك — لاشك فى أن الذى أبداه دولة رئيس الوزراء ، هو العمل بالقانون ، والوفاءُ المنتظر من حكومة هى أول الحكومات الديموقراطية فى البلاد ، لأنها حكومة الشعب . انما مجموعة القوانين التى جاءتنا الحكومة بها مغلفةً فى محفظة كبيرة ، ولا يعرف منها إلا ما كان له أثر مؤلم فى نفوسنا ! فكيف تطلب

منا الحكومة أن ننظر فيها جميعها دفعة واحدة؟ كأنها تريد أن يبقى قائما منها ما لا يمكن أن نطبقه . . (مقاطعة) هذا رأيى ! وبالطبع الحكومة تريد أن تحملنا . . . .

رئيس مجلس النواب — القوانين ستحال على اللجان المختصة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا ! لا ! انما أقصد أن أقول بأن البرلمان يجب ألا يتحمل مسئولية قوانين قائمة وبعضها مضر، ولا وقت عنده يمكنه من نظرها . وكان أملنا أن الحكومة تبحث هذه القوانين، وتترك الضار منها، وتقدم لنا ماهو ميسور نظره . وكيف يمكن فى دورنا هذا أن نبحث كل هذه القوانين، ونبين ما يحسن بقاؤه منها، والدستور يجعلها كلها ان لم تقدم لنا فى هذا الدور لغوا ؟ !

رئيس مجلس النواب — أتريد رفضها كلها ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا ، يا باشا ! لم أفهم جيدا ؛ وقولى هو أن الحكومة تريد أن تحملنا مسئولية هذه القوانين ، مع أن نظرها كلها فى هذا الدور غير ممكن ،فهى تريد أن تجعلنا نحن المسئولين عن بقائها قائمة، وعما يترتب على ذلك من الأثر السيئ .

الرئيس الجليل — نحن لم نهرب من المسئولية ! بل يجب علينا تقديم هذه القوانين للبرلمان، وإلا صارت لاغية . وقد خفنا إذا نحن اخترنا واحدا منها أن تقولوا : لماذا هذا الاختيار؟ فقدمنا الكل؛ فاختاروا المهم، وقدموه على غيره . وفى المجموعة بعض قوانين قد لا يكون من حقكم نظرها، ولكم أن تفصلوا فيما هو من حقكم، وما ليس من حقكم . ولم أجد غير الصوفانى بك من يشتكى من أن يكون حكما فى قضيته ! فهل هو واثق بالحكومة أكثر من ثقته بنفسه ؟ !

احتراما للبرلمان، ومبالغة فى هذا الاحترام، أرادت الحكومة أن تشترك مع البرلمان فى هذا (تصفيق) . فليأخذ المجلس أى قانون أراده، وليبحثه، وليقل فيه ما شاء .

عبد اللطيف الصوفانى بك — غرضى هو أن ... ...

الرئيس الجليل — المعارضة فى هذا ليس لها محل .

عبد اللطيف الصوفانى بك — البرلمان ليس عنده وقت يكفى لكل ذلك .

الرئيس الجليل — وهل استعجلك أحد ؟ أنت غير مقيد بوقت ، فانظر ما شئت ، وما لا يمكنك نظره أجِّله ؛ لأن كل قانون يصير لاغيا ، اذا لم يقدّم للبرلمان فى هذا الدور .

عبد اللطيف الصوفانى بك — بعض هذه القوانين ، إلغاؤها أفيد من وجودها .

الرئيس الجليل — هذه معارضة غير مفهومة !

... ...

ابراهيم غزالى بك — أشكر دولة رئيس الوزراء على عرض هذه القوانين ، واحترامِه لرأى المجلس . ولكنى أود أن يبين لنا دولته هذه القوانين التى قال عنها انها من قسمين ، لأن التنوير عند العرض يفيد فى الحكم .

الرئيس الجليل — قد جعلناكم أنتم القضاة .

* * *

ثم عُرضت اقتراحات كثيرة وافقت أغلبية المجلس على أحدها ، وهو يقضى بأن يعرض مكتب المجلس القوانين الواردة واحدا بعد واحد ، مبينا رؤوس موضوعاتها ، ليحيلها المجلس على اللجان المختصة . ومقدّم هذا الاقتراح هو حضرة النائب المحترم (أحمد محمد خشبة بك) .

الرئيس يستأذن من المجلس فى التغيب

(الجلسة الرابعة عشرة : ٦ أبريل سنة ١٩٢٤)

قال رحمه الله ، مخاطبا أعضاء مجلس النواب :

أريد أن أستودعكم الله ، وأن أستأذنكم فى التغيب عنكم مدّة أسبوع ، لأنى تعب ، وقد أشار علىّ أطبائى بالراحة هذه المدة ، فجئت لأستأذنكم فى ذلك ، وأشكركم .

(أصوات : شفاك الله) .

شكر للرئيس الجليل

قصد الرئيس رحمه الله الى مسجد وصيف ليمضى بها أيام الراحة التى استأذن من مجلس النواب فيها . وأصدر عقب وصوله اليها هذا الشكر الآتى، وقد نشرته الصحف فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

يقدّم سعد زغلول جزيل شكره لحضرات الذين احتفوا بمرور الباخرة فى طريقها الى مسجد وصيف، ولحضرات الذين تكبدوا المشاق لزيارته، ويعتذر لهم عن عدم استطاعته مقابلتهم تنفيذا لأمر الطبيب؛ ويرجو من حضرات الذين يريدون زيارته ألا يحملوا أنفسهم مؤونتها، وأن يقبلوا شكره دونها؛ ويسأل الله أن يبارك فى الجميع، وأن يحقق أمانيهم .

بين وكيلى مجلس الشيوخ

والرئيس الجليل

على أثر ظهور نتيجة الانتخابات فى مجلس الشيوخ لوكيلى المجلس، ولتغيب الرئيس الجليل سعد زغلول باشا فى مسجد وصيف، أرسل وكيلا المجلس المنتخبان حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وحضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك اليه رحمه الله التلغراف الآتى :

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا بمسجد وصيف :

بمناسبة انتخابنا وكيلين لمجلس الشيوخ، نقدّم لدولتكم جميل التحية، ونتمنى لكم دوام الصحة، لتقوموا بمداومة عملكم المجيد فى حياتنا الدستورية، واتمام مجهوداتكم الجليلة فى خدمة القضية المصرية . ولنا الشرف أن نعلن بهذه المناسبة تأييد ثقتنا بكم، ونعمل على تأييدكم لتحقيق الاستقلال التام »

أحمد زكى أبو السعود　　　محمد علوى الجزار

فورد على كل من حضرتيهما الرد الآتى :

سرنى انتخابكم وكيلا لمجلس الشيوخ، فأهنئكم بهذه الثقة الغالية، وأرجو أن يحقق المجلس بمعونتكم أملى وأمل الأمة فيه »

سعد زغلول

تأليف الهيئـــة الوفــدية

١ — فى مجلس النـــواب

اجتمعت الآراء على أن تنظيم النواب والشيوخ الوفديين فى هيئة تجمع كلمتهم ، واجب ضرورى تدعو المصلحة العامة اليه . فقام بالدعوة الى هذا العمل الجليل فى مجلس النواب حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو المجلس و وكيل الوفد المصرى ، فأعد لفريق كبير من زملائه النواب مأدبة أقامها ببيته فى مساء السبت ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، ليتبادلوا الآراء فى وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ، فلبوا دعوته فى موعدها ، و بينهم الرئيس الجليل والوزراء . ثم ألقى سعادته الكلمة الآتية :

كلمة حمد الباسل باشا

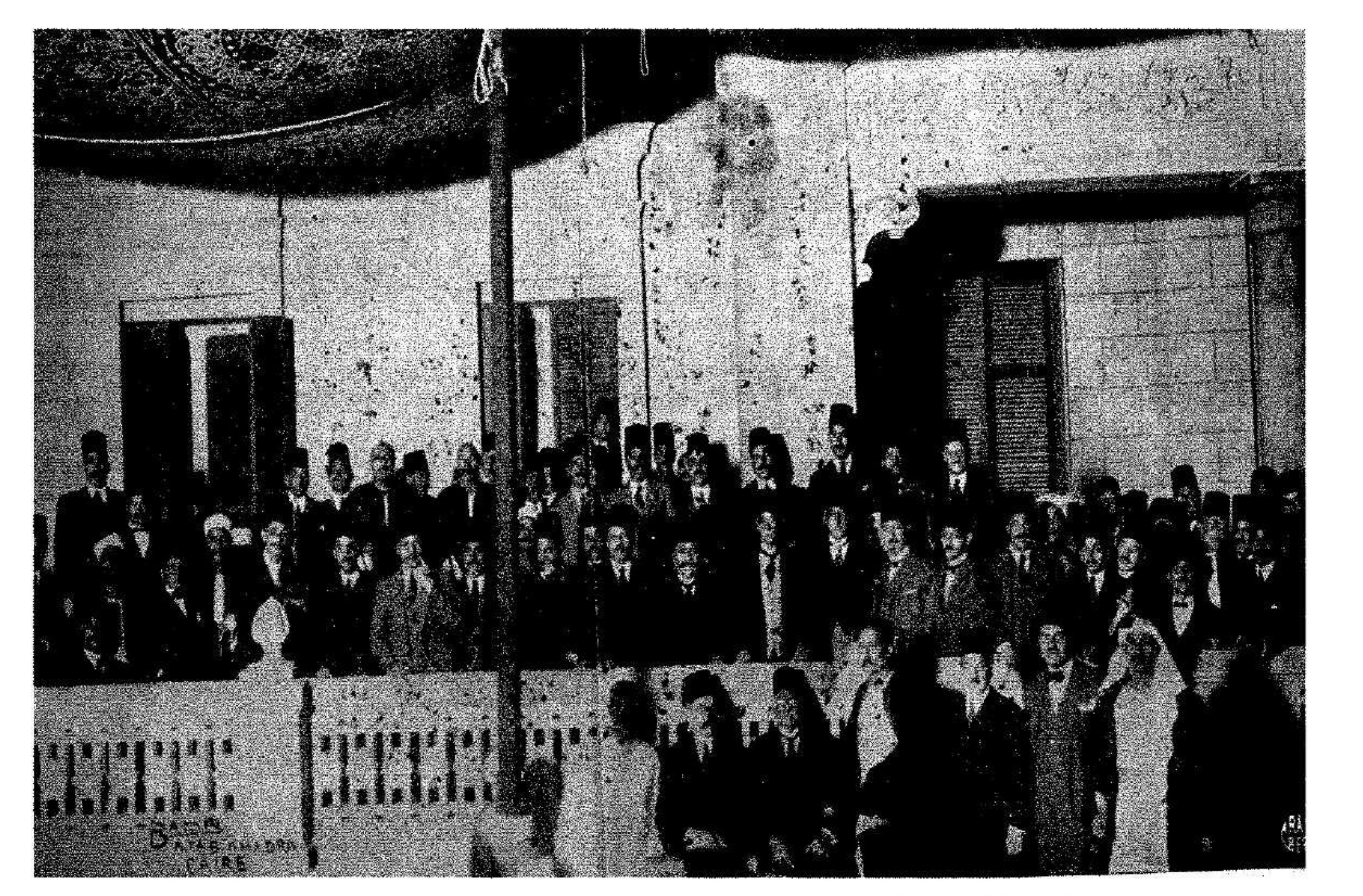
زملائى المحترمين :

اسمحوا لى بأن أشكركم أعظم الشكر لتلبيتكم دعوتى ، وليسمح لى رئيسنا الجليل بأن أشكره لحضوره اجتماعنا هذه الليلة . إنكم أيها الإخوان لستم الآن فى بيتى ، و إنما أنتم فى بيت سعد ، فانه اذا كان بيت سعد بيت الأمة فان كل بيوت الأمة بيوت لسعد (تصفيق) .

لقد كانت علينا أيها الإخوان ، ونحن وفد ، مسئولية كبيرة ، فالآن وقد صرنا وفدا كبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم . ولا بد أنكم توافقوننى على أننا ما زلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا حينئذ أن نتفاهم ونتكاتف على نصرة رئيسنا و رئيس مصر ، أى على نصرة المبادئ الوطنية (تصفيق) .

وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . إننا كلنا على مبدأ واحد ، ونسعى لغاية واحدة ، ولا ينقصنا إلا شىء واحد ، وهو النظام . فلنضع فى هذه الليلة هذا النظام . وأدعو الله بعد ذلك أن يؤيد رئيسنا بالحق ، وأن يجعل تضامننا مستمرا (تصفيق طويل) .

وحينئذ وقف الأستاذ على افندى نجيب وقال " ان الوفد يُعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، فان كان قد أعد مشروع نظام فليعرضه علينا الآن " .



الرئيس الجليـــل يؤلف أول هيئـــة وفدية لمجلس النوّاب فى منزل حمـــد الباسل باشا

[عن اللطائف الأسبوعى]

فوقف الأستاذ مكرم عبيد وقال : "نعم ان هناك مشروعا"، وأخذ يتلو على الحاضرين هذا المشروع، ليقرّوا ما يقرّونه، ويعدّلوا ما يريدون تعديله فيه . فبعد مناقشات صادق الحاضرون ، الذين اعتبروا جمعية عمومية ، على قواعد أساسية عامة، توضع على أساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية للهيئة .

وتقضى هذه القواعد الأساسية، بأن يطلق على الوفديين اسم (هيئة الوفديين)، تحت رياسة الرئيس الجليل سعد باشا . وقد اقترح بعض النواب أن يكون اسمها (حزب الوفد)، فأوضح الأستاذ مكرم أن هذا لا يطابق المراد تماما، وذلك أن الوفديين اعتبروا دائما أنهم هم الممثلون للأمة، وأن من عداهم أفراد قليلون؛ وقد أقرت الأمة دائما هذا الاعتبار، ولذلك فضل الذين وضعوا كلمة (هيئة الوفديين) هذه الكلمة على كلمة (حزب) لأنها تعطى المعنى المطلوب ؛ فوافق الحاضرون على ذلك بالإجماع .

ومن هذه القواعد الأساسية أيضا أن ينشأ لهيئة الوفديين ناد يسمى (النادى السعدى)، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء فى مجلس النواب، وثانيا من ممثلين للمديريات تنتخبهم الجمعية العمومية، ويكون عددهم على قاعدة نائب واحد لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائبا فأقل، ونائبين لكل مديرية يزيد عدد نوابها على ذلك . وتجتمع هذه اللجنة كل أسبوع مرة . وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة ، ولا يحق لهم أن يخالفوها . ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للمجلس، فتنظر فيها وتقرها قبل تقديمها .

وفى أثناء المناقشة فى هذه القواعد وقف الرئيس الجليل سعد باشا ، وألقى الخطبة الآتية :

خطبـــة الرئيس الجليـــل

حضرات النواب :

أنا أوافق على ما اقترح عليكم الليلة ، أى على أن تضعوا نظاما تسير عليه الأغلبية التى تستند اليها الحكومة فى مجلسكم ؛ فلقــد هال خصومكم أن يقوم هــذا النظام ، لأنهم ليسوا أصحاب مبادئ يروّجونها ، بل هم أصحاب مصالح خاصة يعملون لنيلها ؛ وقد تلمسوا كل باب يلجونه اليكم لينفروكم من هذه الدعوة ، فقالوا ان هذا لا يتفق مع حرية الرأى ، وان هذا تحكم فى إرادتكم ! ! يريدون بذلك أن يصرفوكم عن المبدأ الذى ارتضيتموه لأنفسكم ، وقبلتموه شعارا لكم ! على أنه كيف لا يتفق النظام مع الحرية ، والأصل أنه لا حرية بلا نظام ، ولا نظام بلا حرية ! ! والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسـير من حريته ، حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها . والحرية متوافرة من قبل ، فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها ، واختيار النظام الذى تسيرون عليه ؛ فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم ، وأنتم عضــد الحكومة ؛ فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ، ليمكن أن يكون سير الحكومة منظما .

لقــد زرت البلاد فوجدت أن الأهالى غير راضين عن عدم تنظيم هيئتكم فى المجلس ؛ وأنا أصرّ على ضرورة تنظيم هيئتكم ، لأن الحكومة أيضا يجب أن تشعر بقوّة الهيئــة التى تسندها ؛ خصوصا أننا قادمون على مفاوضات يحاول المعارضون بكل الوسائل أن يفســدوا جوّها و يعكروا عليهــا ، وهى مفاوضات ندخلها لتحقيق أمانى البلاد ، أى استقلال مصر والسودان . فســواء وُفقنا أم لم نوفق ، فسنخرج منها كما دخلناها أعزة كراما .

ان المفاوضات ما هى إلا محادثات ، وأنا مســتعد لأن أتحدث مع أى كان فى شئون مصر ؛ فتنظيمكم يقضى على خصومكم وخصوم البلاد فى الداخل والخارج .

* *

وما أتم الرئيس رحمه الله كلمته حتى دوى المكان بالتصفيق ، ثم صادق المجتمعون على تلك القواعد التى ذكرناها ، على أن تكون كما قلنا قواعد أساسية تبنى عليها اللائحة الداخلية للهيئة . وتنفيذا لذلك شرع الحاضرون فى انتخاب ممثلى المديريات لتكملة تأليف اللجنة التنفيذية .

* * *

٢ — فى مجلس الشيوخ

وقام بالدعوة الى الغرض نفسه فى مجلس الشيوخ حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكيل المجلس وعضو الوفد المصرى ، فأعد لزملائه الشيوخ مأدبة أقامها فى ردهة مجلس النواب الكبرى مساء الأربعاء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ، وبعد أن اكتمل جمعهم وبينهم الرئيس الجليل والوزراء ، ألقى حضرة الداعى كلمته الآتية :

خطبة علوى الجزار بك

أيها الزعيم الجليل ، أصحاب الدولة والمعالى ، أيها السادة :

قبلتم دعوتى ، فلكم علىّ فضل المحسنين ، ومنة المتفضلين . وما جمعنا إلا أكرم ما ننوى من جلائل الأعمال ؛ فان شكرتكم على تلبية الدعوة فإنى سأحمد لكم مغبة تمحيصكم لهذه النية ، فيجرى الخير على يديكم ، وتزداد المنى فى جهادكم .

أيها السادة : لقد دخلنا البرلمان على خير مبادئ هام بها المصريون ، ووطنوا النفس على تحقيقها ؛ فكان علينا أن نكون قوى متضافرة متساندة منظمة ، إن أصدر واحد منها رأيا فعن بحث ناضج وفكر متداول . وليس فى الدنيا عمل ينال الفوز والنجاح حتى يكون النظام والتساند والتعاون أساسا له ؛ وما خير وسيلة لهذا التعاون إلا أن نكون هيئة واضحة الخطى ، هيئة لا يكون كل امرئ فيها شيعة نفسه وعنوان حزبه ، وإلا تفرقنا شيعا وأحزابا .

علينا أن نجتمع خارج البرلمان فى أوقات الفراغ والإجازات ، نتداول الرأى ، ويستئنس بعضنا بفكر بعض ؛ فما محّضه البحث وأقره الحق كنا جميعا نصراءه

وأعوانه ، وما زيفه الرأى نبذناه وأعرضنا عنه ، من غير انفصام لوحدتنا وتفكيك لعروتنا . لا نبغى فى عملنا هذا لامرئ أن ينزل عن رأيه ، وإنما نودّ ألا يرمى عن قوسه حتى يتحقق من إصابة الهدف ، بائتناسه برأى غيره ، ونطقه عن إرادة زملائه ، وتشاوره معهم من قبل . قد يكون فى هذا حدٌّ للحرية ، ولكن الحرية المطلقة ليست خيرا ، بل هى شر . أليست البرلمانات واجتماعاتها وأوامرها حدّا لحرية الأمة ؟ وان فى ذلك الخير كله للأمة ؟ نحن جميعا على أمل واحد ورغبة واحدة . فعلينا أن يكون رأينا عن وحدة مجتمعة ، لا عن آراء متفرقة وشيع متباينة ، فتتعدد لنا مظاهر مختلفة ، قلوبنا تنكرها ، ومبدؤنا يرفضها .

ولقد سبقنا اخواننا فى مجلس النواب فى تكوين هيئتهم الوفدية ؛ وإنى لأقترح على السادة الأجلاء من أعضاء مجلس الشيوخ أن يحذوا حذو إخوانهم ، فيعمل المجلسان على اتفاق لا اختلاف فيه ، وعلى نظام لا ضلال فى سبيله ، فنزداد بذلك قوّة على قوّة . فان تفضلتم بقبول اقتراحى ، اخترنا منا من يعمل على تنفيذ الفكرة وتنظيم أساس العمل ؛ وبذلك تتم الوحدة وتنتظم الصفوف . وإنى لكم شاكر ولفضلكم ذاكر .

هذا ، واننا نبتهل جميعا الى الله تعالى أن يديم عز مولانا جلالة الملك ، وأن يجعل عهده على شعبه عهد يمن وسعادة ؛ كما نضرع اليه أن يوفق زعيم مصر ورمز أمانيها فى جهاده ، حتى تنال مصر والسودان على يديه استقلالا تاما كاملا إن شاء الله .

خطبة للرئيس الجليل

وبعد أن انتهى حضرة محمد علوى الجزار بك من كلمته ، تلاه خطباء آخرون تكلموا فى تأييد الفكرة التى اجتمعوا من أجلها . ثم قام بينهم الرئيس الجليل رحمه الله ، فألقى خطبة استغرقت أكثر من ساعة ، قال فيها : " إن تأليف هيئة فى مجلسكم ، تضارع الهيئة الوفدية التى تألفت فى مجلس النواب ، لا ينافى استقلال مجلسكم ، ولا يمنع أعضاءه من أن يؤدّوا الأمانة التى تعلقت فى أعناقهم ، كما هى معلقة فى عنق كل

مصرى، وهى أمانة السعى للاستقلال التام " . ثم أبان أن فى تأليف هــذه الهيئة معنى كبيرا لظهور الاتحاد ، خصوصا فى الوقت الحاضر الذى يجب أن تجتمع فيــه قوى الأمة وتصير كتلة واحدة ، حتى تكون كلمتها نافذة وسعيها منتجا .

ثم تكلم رحمــه الله عن المفاوضات وعن أساسهـا، وكرر ما فاه به أمام مجلس النواب، من أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه لا يدخل المفاوضات إلا حرّا من كل قيد . واستغرب كل الاستغراب من أنصار هذا التصريح الذين كانوا يحبذونه صباح مساء ، كيف انقلبوا يبدون الخشية من الدخول فى المفاوضات على أساسه ، و يشككون الناس فى نيات المفاوضين، و يوهمون أنهم اذا دخلوها إنما يدخلونها على أساس هذا التصريح ! ! واتخذ الرئيس هذا الانقلاب دليلا على كذبهم فى المــاضى بالنسبة لمدح هــذا التصريح ، وفى الحاضر بالنسبة لقصــد المفاوضين الدخول فى المفاوضات على أساسه . وأبان أن الخطر انما هو فى قبول احتفاظ انجلترا بالنقط الأربع المبينة فى التصريح المذكور، وبحق التصرف فيها بالطريقة المطلقة حتى يتم الاتفاق، لأن قبول الأمة المصرية لهــذا الاحتفاظ يصحح مركز انجلترا فى مصر، و يجعل لها حقا فى التصرف فى هذه النقط لم يكن لها من قبل . والتوقيت بحصول الاتفاق يساوى التأبيد، لأن الاتفاق لايكون إلا بين إرادتين : إرادة مصر و إرادة انجلترا، وقد لا تريد انجلترا أن تتفق على ما يكون فيه منفعة لمصر. و بيّن أن الوزارة الحالية ليست مسئولة عن حالة السودان، و لا عن كل أثر من آثار السياسات المــاضية . وقال ان الوزارة الحالية لا يصح أن تسأل الا عن عملها، وهى لاتعمل الا ما فيه خير للبلاد .

شــكر الرئيس فى عيــد الفطــر

(١٣٤٢ — ١٩٢٤)

سعد زغلول يشكر جميل الشكر حضرات الذين تفضلوا بالحضور لديه أو بارسال الرسائل اليه، مهنئين بعيد الفطر المبارك ، أعاده الله على حضراتهــم وعلى سائر الأمة المصرية بالنجاح الباهر والخير الوافر .

فى المفاوضات بين مصر وانجلترا

(الجلسة الخامسة والعشرون لمجلس النواب : ١٠ مايو سنة ١٩٢٤)

تلى فى هذه الجلسة استجواب بخصوص المفاوضة موجه من المرحوم السيد فوده بك الى رئيس الحكومة ، و بعد أن ألقى الرئيس الجليل جوابه عنه جرت مناقشة بينه رحمه الله و بين بعض الأعضاء المحترمين . ونحن ننقل فيما يلى نص الاستجواب فالجواب فما تبعهما من مناقشة :

السيد فوده بك — لا يخفى على دولة رئيس الحكومة أن تركيا قد تنازلت عن السيادة التى كانت لها على مصر ، و بذلك أصبحت دولة ذات سيادة فى الداخل والخارج ، طبقا لقواعد القانون الدولى . وقد اعترفت انجلترا بذلك الاستقلال ، وكذلك دول أوربا . فاذا كان الأمر كما ذكر ، فلأى سبب لم تخرج الجيوش الانجليزية من أرض مصر والسودان لغاية الآن ، مع أن انجلترا وعدت مرارا بجلاء جنودها متى استتب الأمن ، ولله الحمد الأمن مستتب ، والأمة المصرية السودانية هادئة مطمئنة ؟ ؟

هل توجد حقيقة مبادئ مفاوضة بين دولة الرئيس وحكومة انجلترا بخصوص جلاء الجنود الانجليزية عن أرض مصر والسودان ؟ فاذا كان الأمر كذلك ، فهل لانجلترا مطالب من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ؟ وهل يمكن دولة رئيس الحكومة أن يقول لنا ما نوع هذه المطالب ، حتى يتحقق المجلس من أنها لا تمس استقلال البلاد فى الداخل والخارج ؟ وعلى هذا أطلب من دولة الرئيس أن يبين خطة الحكومة نحو المفاوضة ، حتى يتناقش المجلس فيها و يكون على بينة من أمرها .

الرئيس الجليل — ليسمح لى حضرة العضو المستجوب أن أشك كثيرا فى أن يكون هذا استجوابا ، لأن الاستجواب يرمى فى الحقيقة الى نوع من الاتهام ، أعنى أنه عبارة عن تحريك مسئولية الحكومة أمام مجلس النواب . وما أظن أن هذا الاستجواب ينطبق على حقيقة ما يقصد منه ! ومع هذا أجارى حضرة العضو فى اعتباره استجوابا ، وأجيب :

يقول حضرته : بما أن مصر صارت دولة مستقلة ، فما هو السبب فى بقاء العساكر الانجليزية ؟ ! وأنا أيضا لا أفهم معنى لذلك ! لأنى أرى أن هناك تناقضا بيّنا بين الاستقلال ووجود الاحتلال ! اذن فالسبب غير مفهوم ! وهذا جوابى عن السؤال الأول !

أما الجواب عن الجزء الثانى ، الخاص بوجود مبادئ مفاوضة ، فبالسلب . وبناء على ذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب ، لأنه مبنى على أن يكون الجواب عن القسم الثانى بالايجاب .

أما طلب إيضاح عن خطة الوزارة فى المفاوضات ، فأقول ان خطة الوزارة مبينة بكل وضوح فى بيانها الوزارى الذى نشر على الأمة ، وفيما أظن أنه حاز استحسان الأمة جميعا ، كما أن المفاوضة لها غاية معينة تعيينا تاما فى خطاب العرش الذى صدقتم عليه ؛ هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان ما يمكن أن تؤدى اليـه المفاوضات سيعرض على البرلمان ، وله حينئذ الرأى الأعلى فى أن يقره أو لا يقره .

ولا أرى هناك فائدة لبيان أزيد من ذلك ، لأن مبـدأ الوزارة معـلوم ، وهو مبدؤكم جميعا : السعى فى الاستقلال التـام لمصر والسودان ؛ ولا يختلف فى ذلك اثنان ، وغاية المفاوضة هى تحقيق هذا المبدأ . وأزيد على ذلك أننا لا ندرى الى الآن ما اذا كنا سندخل فى مفاوضات أم لا ؟ لذلك أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه .

السيد فوده بك — أشكر دولة الرئيس ، وأرجوه اذا ما عولت الحكومة على الدخول فى المفاوضات أن تحيط المجلس بذلك و بالأساس الذى تدخل عليه .

الرئيس الجليل — اذا أرادت الحكومة أن تدخل فى مفاوضات ، فإنها ستخبركم ، ولكنها لا تخبركم بأكثر مما قلته الآن .

السيد فوده بك — ولكننا قرأنا فى الجرائد...

الرئيس الجليل — لا تصدّق ما تقرؤه فى الجرائد ، وصدّق ما أقوله لك ! (تصـــفيق) .

السيد فوده بك — قرأنا فى الصحف أن انجلترا لا تدخل فى المفاوضة إلا على أساس تصريح ٢٨ فبراير (ضجيج) .

الرئيس الجليل — لا محل لسوء الظن ، فكلنا وطنيون ؛ وعلى أى مبدأ انتخبت ؟

السيد فوده بك — على مبدأ دولتكم (تصفيق طويل) .

الرئيس الجليل — اذن انتهينا .

محمد عبد الجليل أبو سمره بك — هل تنوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء فى المفاوضة ؟ وهل وجود الجنود البريطانية فى أية بقعة من وادى النيل لايتنافى مع الاستقلال ؟

الرئيس الجليل — هل هذا استجواب جديد ؟ !

محمد عبد الجليل أبو سمره بك — أريد استفسارا بناء على استجواب السيد فوده بك .

الرئيس الجليل — نحن متفقون على أن هذا تناقض، وأنه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال .

محمد عبد الجليل أبو سمره بك — و برنامج المفاوضات ؟ !

الرئيس الجليل — أريد أن أفهم معنى هذا ! وهل تقصد به : من أى طريق نذهب الى لونده ؟ من طريق باريس أم من طريق آخر ؟

محمد عبد الجليل أبو سمره بك — ان هناك مسائل جدية يريد الانجليز الاحتفاظ بها ، كنقطة عسكرية على قناة السويس للمحافظة على طرق المواصلات (مقاطعة وضجيج) .

أرجو من المجلس أن يسمح لى بالكلام، لأن هناك مسائل هامة تتنافى مع الاستقلال، وانجلترا تريد أن نتفاوض معنا على أساسها . لذلك نريد أن نعرف اذا كانت الحكومة ستعرض على البرلمان برنامج المفاوضة أم لا (مقاطعة) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد أن ما أثار الكلام فيما يتعلق بالمفاوضات المنتظرة — مع احتفاظى برأيى بشأن المفاوضات أصلا عند سنوح الفرصة — هو ما نقله البرق الينا من التصريحات الصادرة من مصادر رسمية : كتصريح المستر مكدونالد أخيرا فى البرلمان البريطانى، الذى قال انه يتمسك بالسياسة التى أقرها البرلمان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢، وهى الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير. نعم لهم أن يقولوا ما شاؤا، ولنا أن نقول ما نشاء . فلا حرج علينا اذا أزلنا من نفوسنا ومن نفس من يتأثر بمثل هذا التصريح ما علق بها . لهذا أرجو دولة الرئيس أن يصرح بأن المفاوضة المقبلة لا تكون على هذا الأساس (مقاطعة) .

اخوانى : نحن أولى الناس بالحذر، وأكثرهم حاجة الى الايضاح .

الرئيس الجليل — قل ما تشاء وأنا أريحك .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أرجو أن يصرح دولة الرئيس بأننا لسنا ملزمين بتصريح ٢٨ فبراير، وأن أساس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان .

الرئيس الجليل — وهل اذا أجبتك لذلك ترضى بالمفاوضة ؟ (ضحك) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أرجو ألا تشترط علىّ .

الرئيس الجليل — قال رئيس الوفد المصرى انه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير، ويقول رئيس الوفد المصرى ورئيس الحكومة الحالية انه يستنكر هذا التصريح .

(هتاف وتصفيق طويل) .

فليصفق الصوفانى بك أيضا وليترك سوء الظن .

الصوفانى بك — أصفق اذا كانت المفاوضة طبقا لمبدئى ، وهو الجلاء قبل المفاوضـــة .

الرئيس الجليل — واذا ما دخلت الوزارة الحاليـة فى المفاوضـات ، فلا تدخلها مطلقا إلا حرة من كل قيد .

الصوفانى بك — حتى من التحفظات ؟

الرئيس الجليل — أقول لا تدخلها إلا حرة من كل قيد ، و إلا مستنكرة محتجة على أن لانجلترا حقا فى الاحتفاظ بالنقط الأربع .

اخوانى ! نحن كلنا هنا وطنيون ، ولنا قصد واحد كما قلت فى بيان الوزارة وكما جاء فى خطاب العرش . وهذه مأموريتى التى عاهدت الأمة عليها ، وهى السعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق طويل) .

لا أدرى ماذا يراد منى ؟ هل يراد أن أقول كل يوم ، وأصيح كل صباح ومساء ، انى أنكر تصريح ٢٨ فبراير ؟ يحسن بنا أن نسير بثقة تامة ، لأنكم انما تثقون بشخص وقف حياته على خدمتكم (تصفيق) .

عبد الرحمن الرافعى بك — أرجو من دولة الرئيس الجليل أن يعتقد تمام الاعتقاد أن كل سؤال أو استجواب ، يوجه الى الوزارة عن المفاوضات أو غيرها ، لايدل على الشك أو عدم الثقة بالوزارة . انما الغرض من ذلك أن نستنير فيما يتعلق بالمسائل العامة التى تشغل بالنا ، وعلى الأخص اذا ألقيت فى مجلس العموم البريطانى تصريحات تتعلق بالمسألة المصرية و بالمفاوضات ؛ لأنه لا يجوز أن تلقى هذه التصريحات فى برلمان انجلترا ونمر عليها ساكتين ، بل يجب أن يكون لها صدى فى مجلسنا ، حتى تشعر الحكومة الانجليزية والجمهور البريطانى أننا نتمسك بحقوقنا .

ومن غرائب الصدف أنه بعد أن تقدم هذا الاستجواب بمدة طويلة ، ألقيت فى ٨ مايو سنة ١٩٢٤ تصريحات فى مجلس العموم البريطانى ، فاه بها رئيس الوزارة الانجليزية ، وقال صراحة ان المفاوضات التى ستجرى بين الحكومتين الانجليزية

والمصرية ستكون قائمة على السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢

سادتى : لا يصح مطلقا أن نسكت على هذه التصريحات ، لأننا اذا رجعنا الى السياسة التى أشار اليها رئيس الوزارة الانجليزية نجدها قائمة على تصريح ٢٨ فبراير . فالحكومة الانجليزية قد دعت الحكومة المصرية رسميا للمفاوضة ، وتلغراف رئيس الوزارة الانجليزية الذى تلاه دولة الرئيس الجليل يوم افتتاح البرلمان هو دعوة صريحة للمفاوضة . فهذه الدعوة مقيدة بشروط ، وهذه الشروط هى تصريح ٢٨ فبراير . فمطلوب منا أن نقول ان كنا نقبل هذه الدعوة أم لا .

يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كل المفاوضات التى دارت بين مصر وانجلترا كانت كلها بناء على دعوة من الحكومة الانجليزية : إذ المفاوضات الأولى مع الوفد المصرى كانت بناء على دعوة من المستر هرست ، وكذلك المفاوضات الثانية مع الوفد الرسمى كانت بناء على خطاب ورد على جلالة الملك ، والمفاوضات الأخيرة تطلبها أيضا انجلترا . فاذا ما قبلنا هذه الدعوة ، نكون قد قبلنا ضمنا الشروط التى يشترطها صاحب الدعوة . لهذا أرجو بكل اخلاص وصدق أن ننتهز هذه الفرصة ، فنجيب على تصريحات رئيس الحكومة الانجليزية ، حتى تنقل الأسلاك البرقية الى جميع الأنحاء أن تلك التصريحات تقابلها مصر بالرفض التام .

واسمحوا لى أن أقول لحضراتكم ان تصريحات المستر مكدونالد الأخيرة قاسية وشديدة جدا ! واذا قارنا بينها وبين التلغراف الذى أرسله المستر ماكدونالد لدولة الرئيس نجد أن تصريحه الأخير أشد دلالة على سوء نية الحكومة الانجليزية ، لأنه حينما يقول ان المفاوضة القادمة ستكون على أساس السياسة التى تقررت فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ، فمعنى ذلك أن الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير . لذلك يجب على البرلمان المصرى أن يعرب عن رأيه صراحة ، و إلا عُدّ سكوته اقرارا ضمنيا بقبول التحفظات الواردة فى هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة

الرئيس الجليل — أظن بعد الكلام الذى ألقيته على حضراتكم أنه لا داعى ولا اقتضاء للمناقشة، لأنى كنت صريحا جدا. و إنى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد الىّ : فاذا كانت الدعوة مطلقة، وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد، دخلتها. ولغاية الآن لم أتقبل دعوة تفيد التقييد، وانما الذى تقبلته دعوة غير مقيدة، فيصح لى أن أقول انى اذا قبلت الدخول فى المفاوضات انما أدخل فيها حرًا من كل قيد. اذا تكلم رئيس الحكومة الانجليزية بأن المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير، فلا يقيدنى هذا اذا كانت دعوته لا تشمل هذا القيد. فأرجو حضراتكم تثقوا كل الثقة بما أبديته من أنى لا أدخل فى المفاوضة إلا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان، و إن لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها، ولا أقرب منها، بل لا أبقى فى الحكومة أيضا.

فهل أنتم موافقون على هذه السياسة ؟ (تصفيق حاد متكرر).

السكرتيرية النيابية — ورد من حضرة حامد افندى الشواربى الاقتراح الآتى، وهو :

"بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزارء، يعلن المجلس عظيم ثقته بالحكومة، وموافقته التامة على سياستها، و يقرر الانتقال الى نظر غير ذلك من الأعمال".

رئيس الجلسة — الغير موافق على هذا الاقتراح يقف.

عبد اللطيف الصوفانى بك — أثق بالوزارة، وأرفض المفاوضات قبل الجلاء.

عبد الرحمن الرافعى بك — مع ثقتى بالوزارة تمام الثقة، أرفض دعوة المفاوضات على الأساس الذى بينه رئيس الحكومة الانجليزية.

الرئيس الجليل — اذن اثنان.

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — اذن المجلس وثق بالإجماع.

كلمة للرئيس الجليل
فى حفلة الصيادلة

أقامت نقابة الصيادلة فى يوم الخميس ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم لحضرة محمد بك عبد اللطيف عضو مجلس الشيوخ ، فخطب فيها خطباؤهم ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله كلمته الآتية :

أيها السادة :

أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم إياى الى هذه الحفلة الزاهرة ، كما أبدى اغتباطى باتحادكم و باجتماعكم على رفع شأنكم ، وعلى البحث عما يضمن لهيئتكم مستقبلا سعيدا . وأرجو أن تهتم كل طائفة من طوائف القطر المصرى اهتمامكم ، حتى يكون من وراء اهتمام كل منا اهتمام واحد : هو السعى لخدمة البلاد (تصفيق) . لست طبيبا حتى أعرف الطب ، ولست صيدليا حتى أدعى معرفة فضل الفن ، ولكنى مريض ! (أصوات : شفاك الله) ، والمرضى أعرف الناس بفضل الأطباء والصيادلة ، فأنا أعرف فضلهم . لذا أجد من نفسى ، من حالى ، باعثا قويا يبعثنى على أن أساعد الأطباء فى طبهم ، والصيادلة فى فنهم .

انى سمعت من خطبائكم أن هناك لجانا مؤلفة فى الحكومة تبحث القوانين المتعلقة بكم ، وما هى إلا فترة من الزمن حتى تقدم تلك القوانين الى البرلمان لينظر فيها . وانى أعدكم أنا وزملائى بألا ندخر وسعا فى تأييد كل قانون يضمن لكم حقوقكم (أصوات : ليحيى سعد باشا نصير العدل) .

ان سعدا يفتخر بأنه نصير كل طلب عادل (أصوات : ليحيى سعد باشا نصير الحق) . أرجو من الله أن يطيل أعمارنا كلنا حتى نتمتع بما وعدنا به مندوبكم الآن . انى لا يمكننى أن أعد بتأييد التفصيلات فى قانونكم ، لأنى لست اختصاصيا ، ولكننى أعدكم ، أعدكم بتعضيد ما تجمع عليه كلمة العارفين منكم ، والعارفين من

المشرفين على تصحيح هذا القانون . وسيكون لرأى نائبكم حضرة محمد عبد اللطيف بك شأن كبير فى البرلمان ، فأوجه اليه أنظاركم من الآن ، لتساعدوه على اقتراحاتكم وتقديم البراهين ؛ وما علينا نحن إلا اتباعه فى ما يطلب ويقدّم .

وانى أود من صميم فؤادى أن تعمل كل طائفة دون أن يعتدى الغير على اختصاصها (تصفيق) .

هناك أناس لا يقفون عند حدهم : فأنا مريض والناس كلهم أطباء ! هنالك المجربون وغير المجربين ! وربما كان هذا ما يشكو منه الأطباء .

أعرف كثيرين من الناس لا يقفون عند اختصاصهم : فأرى المهندس يدعى معرفة القانون ! والقانونى معرفة الهندسة ! لذلك أرغب فى أن يقتصر كل منا على اختصاصه .

أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى للحضور الى حفلتكم ، وأرجو أن يمد فى حياتى حتى أنفذ ما وعدتكم به .

الجيش والسودان فى مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والعشرون : ١٧ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه الجلسة ، نائبا عن وزير الحربيـة ، عن أسئلة وجهها أحد النواب الى معاليه . وهذا هو نص الأسئلة والجواب عنها :

الرئيس الجليل — وجه حضرة النائب المحترم حسن عبـد الرحمن افندى أسئلة لمعالى وزير الحربية هذا نصها :

(١) ما عدد الجيش المصرى العامل الآن ؟ وما هى وحداته ؟

(٢) ما هو العدد المعسكر منه فى مصر؟ وما هو العدد المعسكر منه فى السودان؟

(٣) هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى؟ وهل هو مرءوس لوزير الحربية ، ومسئول أمامه عن أعماله ، ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبا من خزينة مصر ؟

(٤) ألا يرى معالى الوزير أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتمشى مع روح استقلالها ، أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؟

السؤالان الأول والثـانى : سبق أن أجاب عنهما معالى وزير الحربية بجلسة ١٢ مايو .

أما السؤال الثالث بجوابه : نعم أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، ومرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسؤل أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية .

والسؤال الرابع جوابه : نعم لايتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ! ويجب علينا أن نمحوه . كما أن اقامة السردار بالسودان لاتتفق مع مصلحة العمل ؛ وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لإزالة ذلك (تصفيق) .

حسن عبد الرحمن افندى — انى مع ارتياحى العظيم لاجابة صاحب الدولة الرئيس الجليل ، يخيل الىّ أن القوة الغاصبة والضعف الذى استولى على نفوس الحكام السابقين هما اللذان سلبانا مزايا هذا المركز الذى ترى فيه مصر رمز استقلالها وعنوان سيادتها على جيشها . نعم يخيل الىّ أن الغاصب عندما عقد الاتفاقية المشئومة — اتفاقية سنة ١٨٩٩ — وضع فى المادة الثالثة منها ذلك النص الذى يفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بالحاكم العام .

رئيس الجلسة — هذه خطبة ياحضرة العضو !

حسن عبد الرحمن افندى — انى أريد أن أقول ان هذه حالة محزنة ، وأرجو الحكومة الحاضرة التى تمثل الشعب أن تعين للجيش رئيسا مصريا . وعلى كل حال فإنى مغتبط بجواب دولة الرئيس ، ونأمل أن ننال آمالنا القومية على يد الوزارة التى تحس بإحساسنا وتشعر بشعورنا .

الرئيس الجليل — كلنا ولا شك متألمون ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطُه وجنودُه وسلاحُه وكلُّ ما يتعلق به مصريا . هذه أمانينا وهذا ما نسعى اليه (تصفيق) .

حديث للرئيس الجليل

المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان

دار حديث فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بين الرئيس الجليل سعد باشا رحمه الله ومكاتب جريدة التيمس فى القاهرة، ننشر فيما يلى ترجمته الرسمية . قال المكاتب :

تشرفت فى صباح هذا اليوم بمقابلة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فلاقانى بمـا هو معروف عن دولته من الرقة وحسن المجاملة . وكان يبدو على محياه ما يدل على أنه شاعر بعظم المسئولية الملقاة على عاتقه ، ولكن لم يطل بنا الحديث حتى تجلت الصفات التى امتاز بها الزعيم المصرى، من سرعة الخاطر وحدة الذكاء .

بدأته بالسؤال عن صحته ، فأجاب بأنه مرتاح لانقضاء فصـل الشتاء ، وأنه يشعر الآن بتحسن فى صحته ، ثم استطرد مبتسما وقال : "أنا والشتاء ضـدان لا يتفقان" . والواقـع أن دولة الرئيس من يوم أمضى بعض آسابيع فى الخـلاء فى ضيعته فى مسجد وصيف يشعر بشىء كثير من النشاط .

ثم سألت دولته اذا كان يرغب فى أن يصارحنى بشىء بمناسـبة احتمال سـفره الى لندن للمفاوضة مع الحكومة البريطانية، فأجاب دولة الرئيس : "بأن ليس لديه مايزيده على التصريح الذى أبداه أخيرا فى مجلس النواب، والذى يظن أنى قرأته . ان الحكومة المصرية مستعدة للدخول فى المفاوضة مع الحكومة البريطانية، بشرط أن تكون المفاوضات مطلقة من كل قيد، وأن الغرض الذى ترمى اليه انما هو الوصول الى اتفاق محقق للطالب المصرية ، مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة" . وقد أكد دولته "أن دخوله فى أية مفاوضـة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخلّ عن حقوق مصر بحال من الأحوال، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة ممتـازة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر . وقد قال مستر مكدونالد فى تصريحه الأخير إن المفاوضات المقبلة سـتكون وفاقا للخطط السياسية التى اعتمدها البرلمـان

البريطانى فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢، ولكن الحكومة المصرية لاتستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس".

وقد وجهت نظر دولة رئيس الوزارة بهذه المناسبة الى أن الدعوة التى تلقاها دولته من المستر مكدونالد ليست مقيدة بشرط ما، من شأنه تضييق نطاق المباحثة، وأن دولته لابد أن يكون قد قرأ التصريح الذى فاه به فيما بعد المستر بونسونبى بمجلس النواب بأن أوضح للمجلس فكرة المستر مكدونالد بأكثر جلاء، وأن هذا الايضاح كاف فى نظرى لدحض الاعتراض السابق. فتبسم حينئذ زغلول باشا وقال "إنه قرأ فعلا رد المستر بونسونبى، ولكنه لا يرى فيه مايزيد أو ينقص كثيرا من تصريح المستر مكدونالد. ان الحكومة المصرية وسعد زغلول باشا نفسه لايدخلان المفاوضة، إلا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها، وأنها لاتعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن".

وقد أشار دولة زغلول باشا الى "أنه فى انتظار بيان جديد فى هذه النقطة من قبل الحكومة البريطانية".

فسألت دولته حينئذ عما اذا كان قد أجاب على دعوة المستر مكدونالد. فقال لى دولته "إنه يأسف لعدم امكانه الرد على هذا السؤال، لأنه ليس فى وسعه أن يذيع أى شىء مما يتعلق بمخاطبة سياسية، وأنه لا يستطيع كذلك أن يخبرنى اذا كان قد حصل تبادل مخاطبات بينه وبين المستر مكدونالد فى هذا الشأن".

ثم سألت دولة رئيس الوزراء اذا كان يرى أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق مرض للمطالب المصرية والمصالح البريطانية معا. فأشار دولته الى "أنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية". واستطرد دولته الى ذكر المصالح البريطانية فى هذه البلاد: "ان دولته يعترف بأن حماية القنال هى ذات أهمية للمواصلات العالمية، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه،

فهو طريق عام للملاحة. والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها، وهى مستعدة لحمايتها، ولكنها لا ترى من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى".

وقد دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية فى انجلترا، ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر مكدونالد إزاء حزب المحافظين وحزب الأحرار. وقد أبدى زغلول باشا موافقته عند ما قلت ان الوزارة الانجليزية الحالية، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا. ولكن لا يرى دولته أن يكون ضعف حكومة المستر مكدونالد سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر أو الحاق أى ضرر بالمسألة المصرية. وقال دولته مبتسما: "إنك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر".

واستطرد القول بأنه واقف على الحالة السياسية الحالية بانجلترا؛ ولكن الوقوف على حالة شيء، وقبول النتائج المترتبة عليها شيء آخر. ثم عدت بالحديث الى المفاوضات، وسألت دولته اذا كان يظن أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق بشأن السودان. فقال: "نعم. إن هذا الاتفاق سهل اذا لم يكن لانجلترا بشأن السودان مطامع استعمارية لن تستطيع الحكومة المصرية طبعا أن توافق عليها. ان السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمى، ولكنه حيوى لمصر".

وقبل أن يأذن لى بالانصراف طلب الىّ دولته مرة أخرى أن أوقف قراء جريدة التيمس على وجهة النظر المصرية. وقد أعرب عن الرغبة الشديدة لحكومته فى الدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات مطلقة من كل قيد، وقال إنه يهمه كثيرا الوصول الى اتفاق على الأساس الذى سبق أن أشار اليه؛ ولكنه كرر بتأكيد بأن احتمال قبول الدعوة الى المفاوضة يجب ألا يفهم منه بحال من الأحوال أى تنازل أو تخلّ عن حقوق مصر، ولا أن يؤخذ منه أى اعتراف لبريطانيا العظمى بمركز ممتاز إزاء مصر".

القاهرة فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٤

السودان ومشروعات الرى

فى مجلس النـــواب

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس رحمه الله فى هذه الجلسة عن أسئلة لأحد النواب بما يلى :

الرئيس الجليل — الأسئلة الموجهة من حضرة النائب المحترم محمد عبد الجليل أبو سمره بك نائب المنصورة هى :

"(١) هل تستطيع الحكومـــة أن تؤكد للمجلس بأنها لا تؤجل النظر فى مسالة السودان عند المفاوضات المقبلة، لارتباطها بالمسألة المصرية نفسها ؟"

والجواب عن هذا السؤال هو عين الجواب الذى أجبت به عن سؤال حضرة السيد فوده بك .

"(٢) هل اطلعت الحكومة المصرية على الاتفاقات التى أبرمت بين الحكومة السودانية والشركات الانجليزية التى تعمل فى السودان ؟ "

والجواب عنه هو أن الحكومة قد اطلعت على بعض الاتفاقات، وتجرى البحث للحصول على البعض الآخر .

"(٣) واذا كانت الحكومة المصرية تعرف هذه الاتفاقات، فهل لها أن تطلع المجلس عليها ؟ "

والجواب عنه أنه عندما تجتمع الاتفاقات كلها عند الحكومة فلا بأس من أن يطلع المجلس عليها .

"(٤) واذا كانت الحكومة المصرية لاتعرف شيئا عن هذه الاتفاقات، فهل تطلب الآن من الحكومة السودانية الاطلاع عليها حتى يمكن عرضها على المجلس ؟"

لا أرى محلا للإجابة عن هذا السؤال بعد جوابى عن السؤال الثالث .

"(٥) هل تقدم الحكومة للمجلس إحصاء ببيان مساحة الأطيان التى تستغل بمعرفة الشركات الانجليزية فى السودان، ومساحة مايستغله المصريون والسودانيون، سواء كان هذا الاستغلال آتيا من طريق الملكية أو من طريق الإيجاد لأمد بعيد ؟"

"(٦) هل يتمتع المصريون القاطنون بالسودان أو الراحلون اليه بنفس الحقوق التى يتمتعون بها فى مصر؟ وهل محظور على الأفراد وعلى الصحافة المصرية الدخول فى الأقطار السودانية بغير اذن وتصريح خاص؟ واذا كان الأمر كذلك، فما هى الأسباب الداعية الى ذلك ؟"

الجواب أن الحكومة طلبت البيانات من حكومة السودان، ونحن فى انتظار ورودها، ومتى وردت سنقدمها للمجلس .

محمد عبد الجليل أبو سمره بك — أمام تصريحات صاحب الدولة رئيس الوزراء فى مجلس الشيوخ والنواب، وبعد حديثه الأخير مع مكاتب جريدة التيمس، أصبح السؤال الأول لا فائدة منه . أما عن السؤالين (٢) و (٣)، فكنا نريد الاطلاع على رأى الحكومة فى أمر هذه الشركات التى استولت على جميع الأراضى المصرية، وعن الطريقة التى ستتخذها ضدها .

الرئيس الجليل — وما رأيك أنت فى الطريقة أو السياسة التى يجب أن تتخذها الحكومة؟ أخبرنا حتى نسترشد منك، فإن كنت تعرف طريقة فقل لنا عليها .

محمد عبد الجليل أبو سمره بك — بما أنى لم أطلع على هذه الاتفاقات، فكيف يمكن أن أشير عليكم برأيى ! وأنتم وزارة الشعب، وأدرى من كل واحد منا بمصلحة الأمة .

الرئيس الجليل — هل وزارة الشعب من أولياء الله ! ... (ضحك) .

ما وزارة الشعب إلا منكم، ورأيها رأيكم، فأشيروا عليها .

***

وأجاب وزير الأشغال العمومية فى هذه الجلسة أيضا عن أسئلة وجهها اليه حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الرافعى بك فى موضوع مشروع رى الجزيرة فى السودان ؛ فبعد أن أجاب الوزير وعلق على اجابته حضرة النائب ، جرى هذا الحوار بين النائب وبين الرئيس الجليل رحمه الله :

عبد الرحمن الرافعى بك — أطلب من الحكومة أن تهتم ، وأطلب أن يكون اهتمامها عظيما . هـذا من جهة ، ومن الأخرى فإن الوزير قد صرح بأنه اذا كان المـالك واحدا فلا ضرر ، وأنا أوافق على رأيه ، وأطلب أن نحرص على أن يكون المـالك واحدا .

الرئيس الجليل — قل لنا أنت على الطريقة ، ويمكنك أن نتفق مع وزير الأشغال عليها .

عبد الرحمن الرافعى بك — أطلب تدخل الحكومة .

الرئيس الجليل — كيف يكون التدخل ؟ أبكتابة جواب ! أو تقـديم احتجاج ! أو غير ذلك ؟ ان الحكومة على استعداد لإجابة كل ما يشير به المجلس .

عبد الرحمن الرافعى بك — قال معالى الوزير ان موظفى الرى بالسودان تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — الحكومـة تقول ان المشروعات مضرة اذا اختلف المـالك ، فهلا تدلنا على الطريقة التى بها يكون المـالك واحدا ؟ ان ما نريده هو هـذه الطريقة ، ولسنا بمقصرين فى شىء ، بل نريد حيازة السودان دون الانجليز ، فما هى الطريقة العملية التى توصلنا الى ذلك ؟

عبد الرحمن الرافعى بك — الوزارة يمكنها وقف هذه الأعمال .

الرئيس الجليل — المسألة ترجع الى أمر واحد ، وهو : من الذى يجب أن يضع يده على السودان ؟ أنحن أم الانجليز ؟ ... فـا هى الطريقـة التى بها نحوز

السودان دون الانجليز ؟ (تصفيق) . أما سياسة ونخز الإبر فلا أعرفها ! ونحن قوم عمليون . نحن نقول ونكرر ونؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان ، وهم لنا معارضون؛ فما هى الطريقة العملية للتفرد بالسودان ؟ ان كنت تعرف هذه الطريقة ، ولا تريد أن تفضى بها علنا ، فتعال وقلها لى سرا ! (ضحك وتصفيق) .

نحن لا نفرط فى حقوق الأمة، ولا نتهاون فى أمر السودان . انما قوة وزارة الشعب مستمدة من قوة الأمة؛ فما هى الطريقة التى بها نحوز السودان بدون منازع؟ وكلنا يسعى لهذه الغاية !

عبد اللطيف الصوفانى بك — لى كلمة .

رئيس الجلسة — لم آذنك بالكلام .

الرئيس الجليل — كلنا يقول بأن السودان لنا، وهذا حقنا . ففكر وتعال اتفق معنا على أحسن طريقة . أما الكلام؛ فكل واحد يمكنه أن يتكلم .

عبد الرحمن الرافعى بك — أنا عملىٌّ أيضا ، وأطلب من الوزارة وقف المشروعات .

الرئيس الجليل — لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الأعمال، فكان الرد وقف الأعمال النافعة لمصر على النيل الأبيض ! واستمر العمل فى مشروعات النيل الأزرق، وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسئوليتهم!

عبد الرحمن الرافعى بك — هناك فرق بين حكومة الشعب والحكومات السابقة !

الرئيس الجليل — واذا قلنا لهم: أوقفوا العمل؛ فقالوا لنا: لا ! كما سبق؟ دعونا ندبر الأمور كما تقضى به مصلحة البلاد .

عبد الرحمن الرافعى بك — ولكن المهندسين تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — تعال نولّك الوظيفة التى تعجبك ، ونفوض لك أمر وقف هذه المشروعات .

عبد الرحمن الرافعى بك — أنا لا أريد وظيفة، وأطلب من الوزارة أن تقوم بعملها، لأن معالى الوزير يعلن أن مصلحة الرى بالسودان تابعة لوزارة الأشغال، وعمالها تابعون لها .

الرئيس الجليل — أتريد سحبهم ؟ أتشير بذلك ؟

عبد الرحمن الرافعى بك — هذه اللهجة لم نكن لننتظرها من دولة الرئيس ! فمنه يُنتظر الأمل لا اليأس .

الرئيس الجليل — لا تقف موقف المعجِّز، فقوتى من قوتك ! وقل لى ما يمكننى تنفيذه . انك تسأل ! فما هو الفرض ؟ وهل نتوقف نحن عن عمل ماهو فى حيز الإمكان ؟ اننا نريد السودان، ومحال أن نتركه غنيمة باردة ؛ وإن ما تراه يا بنى ليس تقصيرا .

عبد الرحمن الرافعى بك — واللجنة الفنية، لماذا لم تعين ؟ فهل يُنتظر حتى تنتهى المشروعات فتعين ونصبح أمام الأمر الواقع ؟

الرئيس الجليل — نحن نعرف ونقول بأن المشروعات مضرة اذا اختلف المسالك، فما فائدة اللجنة وهى لن تقرر أكثر مما نعرف !

فى تأسيس النادى السعدى

اجتمعت الجمعية العمومية للهيئة للوفدية البرلمانية فى مساء الثلاثاء ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ بقاعة مجلس النواب برياسة الرئيس الجليل رحمه الله، فألقى فى افتتاح عملها هذه الكلمة :

"انى أنتهز هذه الفرصة لأهنئ نفسى أولا وأهنئكم ثانيا بهذا الاتحاد الذى نظمتموه، وأشكر الله الذى وفقنا له، لأنه يسهل علينا كثيرا من الأعمال فى المجلسين .

من أهم الموضوعات التى أتشرف بأن أدعو حضراتكم للبحث فيها، هو إنشاء ناد يكون محلا لمداولتنا، ونجاز أعمالنا، ومسامراتنا . وقد وضع مشروع فى الهيئة التنفيذية هو الذى يوزع عليكم، وأردنا أن نحيطكم علما به فى هذه الليلة حتى تبدوا ملاحظاتكم عليه . فهل أنتم موافقون ؟" .

فقال معالى مظلوم باشا : المخالف يقف . فلم يقف أحد .

المفاوضات بين مصر وانجلترا

فى مجلس النــواب

وجه حضرة النائب المحترم أحمد فهمى ابراهيم افندى هذا السؤال الآتى الى الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) :

" متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟ " .

فأجاب الرئيس الجليل رحمه الله فى الجلسة الثالثة والثلاثين لمجلس النواب (٢٥ مايو سنة ١٩٢٤) عن هذا السؤال بما يلى :

تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا فى طريقها من العقبات ، فإذا ذللت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة و إعلانه للأمة (تصفيق حاد) .

***

وتقدم استجواب من حضرة النائب المحترم عبد الخالق عطيه افندى الى رئيس مجلس الوزراء بشأن المفاوضات أيضا ، فأجاب عنه الرئيس الجليل رحمه الله فى الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب (٢ يونيه سنة ١٩٢٤) . ونأتى فيما يلى على نص الاستجواب ثم الجواب :

عبد الخالق عطيه افندى — يا دولة الرئيس الجليل : إن هذا المجلس هو وليد ارادة الأمة ، فهو الذى يحس بإحساسها ، ويشعر بشعورها ، و يترجم عن مكنونات ضمائرها . وفى كلمة جامعة مانعة أنه قد أصبح من جسمها بمثابة القصبة الهوائية التى يتنفس منها كلما جدَّ أمرٌ صغير أو كبير .

والشغل الشاغل للأذهان الآن ، بل مسألة المسائل التى أصبح يُعنى بها كل مصرى فى حركاته وفى غدواته و روحاته ، هى المفاوضات المنتظرة بين الأمتين : فمتى تبتدئ؟ وماذا يعترضها؟ وفى أى مجرى ستسير؟ وعلى أى حال تنتهى؟... والمفاوضات كما يعلم الجميع هى وسيلة لتحقيق أمانى البلاد ، لا غاية . وهى وسيلة شريفة ، يحض عليها العقل ، و يستوجبها المنطق ، ولا تأباها مصالح البلاد ؛ خصوصا اذا

كان القابض على ناصيتها والمدير لدفتها رجلا موثوقا به منكم، وخصوصا اذا كان القاضى الأعلى وصاحب الحكم النهائى فى نتيجة المفاوضات هو الأمة التى تقدر كل ما يتعلق بمصيرها .

لهذه الأسباب مجتمعة ، يرى كل مخلص لبلاده ، كل من يزن الأمور بميزانها الصحيح ، كل من يبنى نتائجه على مقدمات صحيحة، يرى ويتمنى أن تنجح هذه المفاوضات ، لأن فى نجاحها احلال الوئام محل الخصام، وتسلط مبادئ الإنسانية على الأطماع الجائرة، ولأن فى ذلك رد الحقوق المغتصبة الى ذويها ، ثم قيام سياسة تبادل المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين، ثم على قواعد العدل والإنصاف .

إننا نرجو أن تحقق المفاوضات ، لأننا نريد أن ننسى الماضى، وأن نمحو من الذاكرة المصائب والفظائع التى صُبّت على هذه البلاد مدة خمس سنوات ، وكان بكل أسف يعمل ويدبر هذه المصائب أيدٍ تعرفونها جميعا .

نريد أن تحقق المفاوضات ، لأن بذلك ، بذلك وحده، يُطوى نهائيا بساط الصراع بين الحق والباطل ، بين الأمة المصرية التى سرى ماء الحياة فى جسمها فلم يعد فى الإمكان أن ينسى، نريد أن ينتهى هذا الصراع بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى، وفيها أيضا رجال عقلاء يقدرون الظروف قدرها .

فاذا كان الأمر كذلك يادولة الرئيس، فلى أن أصارحك بأمرين :

الأول أن الأمة استقبلت بارتياح تام جوابكم عن سؤال الأستاذ أحمد فهمى ابراهيم أفندى ، لما قلتم إن المفاوضات تبدأ حيث تنتهى العقبات التى استجدت . نعم أن الأمة ارتاحت لهذا الجواب ، لأنه دل على صدق نظرها فيكم ، وعلى أنكم الحريصون المستمسكون بحقوق البلاد والذود عن كرامتها .

والأمر الثانى الذى أصارحكم به ، هو أن هذا الارتياح كان ممزوجا بشىء من القلق، معاذ الله ! بل بشىء من الثوران فى النفوس . وهــذا الثوران يُفهم سببه من الأسباب التى ذكرتها .

ومن هنا أخذ النــاس يسألوننا عن علة هــذا الثوران . اســتجداد عقبات لم يتبينوها ولم يعرفوها ! ونحن لا نســتطيع أن نجد جوابا ، لأننا لم نتبــين هذه العقبــات .

من هنا اضطررت أن أطرح هــذا الاستجواب، طمعا فى البيان لا متحديا ، لأن التحدى غير لائق برجل ينتسب الى هذه البلاد، فإننا فى هذه المواقف، المواقف الكبرى التى يتعلق عليها مصير البلاد، يجب أن نكون كلّا غير قابل للتجزئة، وكلنا وراءك متراصين مرتبطين ارتباطا تاما ، لأن أساس النجاح يرجع الى الاتحاد ، والاتحاد قوة كبرى كما تعلمون (تصفيق حاد) . لم أكن متحديا، لأنه ليس من البر بهذه البلاد أن يتحداك متحد، بعد أن بلوناك واختبرناك خمس سنوات طوال كتبت فيها تاريخك بالحوادث التى لاتقتضى جدلا ولا تأويلا، بجزت هذا الامتحان بنجاح باهر ، وكنت ابن الأمة البار بحق وصدق ! ! وإنه مهما فسدت الضمائر، ومهما كانت الوطنية عند بعض الناس ثوبا أوزيا — جاء وقت قيل عن سعد فيه انه ثائر متطرف، فخلع هؤلاء القوم أثوابهم، ولبثوا ثوبا جديدا أظهروا به أنهم أكثر تطرفا منه — فلا يمكن منافسا، ينظر الى الوراء والى ظروفك الخاصة، إلا أن يقتنع بأنه لا غاية لك إلا التماس أشرف الغايات لهذه البلاد (تصفيق)؛ وفى هذا منتهى شرفك، وأنت تفهم معنى الشرف .

فيادولة الرئيس : نطلب منك بيانا نطمئن به ، لأننا شركاؤك فى شعورك واحساسك وأغراضك، فيجب أن نشاركك فيما تواجهه من الحوادث. يجب أن نعرفها حتى نرى رأينا فيها، واذا كانت الاعتبارات السياسية التى تلامسها وتلامسك، والتى لا يمكن أن تذلل ، تدعو الى تأجيل الرد، فلا أقل من أن النواب ، ولهم حق الدالة عليك

بحجة أنك الأب الأكبر ، يعرفون ولو فى جلسة سرية ماتم حتى الآن . فان أجبت طلبى أو لم تجب ، فأنت الموثوق بك بلا شك . و إنى أدعو الله لك بالتوفيق .

الرئيس الجليل — لايسعنى أمام هذا القول الكريم إلا أن أقدم واجب شكرى لحضرات القائلين ولحضرات المستحسنين . وانى لتأخذنى هزة من الطرب عند ماأسمع أن البلاد تهتم كل الاهتمام بمصيرها (تصفيق) ، ولا شىء أحبّ الى قلبى من أن أعلم الأمة بمـا يكون موضوع اهتمامها ، ولكن للسياسة أحكاما ، وللمخابرات آدابا . لهذا عند ماأجبت عن سؤال حضرة العضو المحترم أحمد فهمى ابراهيم افندى نائب الشهداء لم أستطع ، وهذه الظروف نصب عينى ، أن أبدى كل مافى نفسى . ورعايةً لهذا الذوق السياسى ، ولتلك الاعتبارات ، لم أتمكن إلا من أن أقول انى سأفضى اليكم بموعد المفاوضات عند ماتذلل العقبات التى قامت أخيرا فى طريق المفاوضات بمـا يصون كرامة الأمة و يحفظ حقوقها .

هذا كل ما وسعنى أن أجيب به السائل من حضراتكم . وحقيقة قامت صعوبات فى سبيل المفاوضات كادت تقضى عليها ، ولكن الوزارة التى وضعتم ثقتكم فيها قابلت هذه الصعوبات بالحزم والعزم ، وتمكنت من تذليلها (تصفيق حاد مستمر) .

نعم تذللت هـذه الصعوبات بمـا صان كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد (تصفيق حاد) . ولم يكن شىء أحبّ الى قلبى من أن أوقف حضراتكم والجمهور معكم على مفصلات ما عملنا وما قابلنا ، ولكن تلك الاعتبارات تمنعنى من أن أبدى ذلك فى جلسة علنية . فان دفعكم حب الاستطلاع الى أن تسمعوا تفصيلات أوفى فى جلسة سرية ، فإنى عند ماتريدون (تصفيق حاد) .

رئيس الجلسة — هل توافقون على جعل الجلسة سرية ؟

أصوات — نعم ، الآن ، الليلة .

رئيس الجلسة — ترفع الجلسة عشر دقائق .

فرفعت الجلسة ثم أعيدت وتلا حضرة السكرتير النائب ما يأتى :

انعقد المجلس بصفة سرية الساعة ٦ والدقيقة ٤٥ ، ولم يعارض أحد من الأعضاء فى انعقاده بهذه الكيفية ؛ وقرر المجلس عدم كتابة محضر لهذه الجلسة السرية كما تجيز ذلك المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية . وبعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وافق المجلس عدا محمد عبد الجليل أبو سمره بك على اقتراح قدّمه بعض أعضائه ، ونصه :

"المجلس ، بعد سماع البيانات التى أبداها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، يرى أن الخطة التى جرى عليها حققت أمل الأمة فى وزارة الشعب ، ويؤكد كمال ثقته بها ، ويعتمد عليها فى مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، ويوافق على أن يعود الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والنظر فى بقية الأعمال" .

الرئيس الجليل — إزاء هذه الثقة الغالية ، وإزاء هذا الإجماع تقريبا ...

أصوات — هو إجماع ، إجماع .

الأعضاء — (هتاف وتصفيق حاد) .

الرئيس الجليل — أشكر حضراتكم من كل قلبى على هذه الثقة التى أوليتمونى إياها . وإنى أعتبر أن هذه الثقة منكم ضمان كبير لى على أن أواصل السعى الذى أوصيتمونى به الى أن أصل بالبلاد الى متمناها من الاستقلال التام لمصر والسودان .

الأعضاء — (هتاف طويل وتصفيق حاد) .

*
* *

فى مجلس الشـــيوخ

ثم توجه الرئيس الجليل رحمه الله فى الليلة نفسها الى مجلس الشيوخ ، حيث كان يعقد جلسته الثانية والعشرين ، فألقى فيه التصريح الآتى :

عقب تصريح ألقيته فى مجلس النواب بخصوص موعد المفاوضات ، كثر الشك وتسرّب القلق الى النفوس ، بالنسبة لما أشرت اليه فى ذلك التصريح من أن هناك كرامة مُست وأن حقوقا لم تُصن ؛ فتوجه اليوم الىّ سؤال أو استجواب بطلب بيان ما أشرت اليه من العقبات التى قامت فى طريق المفاوضات ، وما اعتبر مسا للكرامة واخلالا بالحقوق ؛ فأبديت تصريحا علنا فى مجلس النواب ، ولكن يظهر أن هذا التصريح لم يكن وافيا بالغرض ، ولذلك طُلب منى زيادة فى البيان ، فزدت هذا البيان فى جلسة سرية . أما التصريح الذى ألقيته فى مجلس النوّاب ، ورأيت أن أتشرف بإلقائه على حضراتكم أيضا ، فهو :

ان تلك العقبات التى أشرت الى قيامها أخيرا فى طريق المفاوضات ، قد ذللت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد .

واذا كنتم تريدون ، كما أراد حضرات النوّاب ، أن أطلعكم على تفصيلات أتمّ ، فإنى عند اشارتكم ، على شرط أن يكون الأمر سرا بيننا (تصفيق حاد) .

فقرر المجلس أن تكون الجلسة سرية ، ثم أعيدت الجلسة العلنية ، فأعلن معالى الرئيس القرار الآتى الذى صدر فى الجلسة السرية ، بناء على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك ، وهو :

"بعد سماع التصريحات التى فاه بها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، يبدى المجلس تمام ارتياحه الى طريقة الحزم التى جرى عليها فى صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد ، ويؤيد ثقته بوزارته واعتماده عليها

فى الوصول بالأمة الى غايتها المنشودة ، ويرجع الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والسير فيما بقى لديه من الأعمال" .

فألقى الرئيس الجليل على المجلس هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

أقدم شكرى لحضرات خطبائكم ، ولحضراتكم ايضا ، على تلك العبارات الجميلة التى خصونى بها ، وعلى تلك الثقة الغالية التى أبديتموها لشخصى ولأشخاص زملائى ؛ وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا بتناصرنا وتعاضدنا الى أن نصل الى ماتتمناه البلاد من تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق حاد) .

سفير مصر فى لندن

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلا السكرتير النائب فى هذه الجلسة اقتراحا لحضرة عبد الصادق عبدالحميد افندى نائب الدر ، هذا نصه :

"بما أن تصريحات حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا ، سفير مصر بانجلترا ، مطابقة لأمانى الشعبين الشقيقين المصرى والسودانى ، أقترح تسجيل ارتياح المجلس لهذه التصريحات ، وارسال تلغراف شكر لسعادته" .

ثم قال حضرة السكرتير النائب ان لديه اقتراحا آخر بهذا المعنى من حضرة نائب معصرة سمالوط محمد شريعى باشا .

الرئيس الجليل — لما اطلعت الوزارة على هاتين الخطبتين أرسلت الى سعادة عزيز عزت باشا تلغراف تهنئة وشكر منى بصفتى رئيسا للحكومة (تصفيق) .

عبد الستار الباسل بك — أرى أن تكتفى هيئة المجلس الموقرة بتصريح دولة رئيس الوزارة ، لأن السفير موظف ، والحكومة هى التى تشكره .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد ياإخوانى أن هذا الاقتراح صدر من حبة قلب المقترح ، فيجب أن يكون لاقتراحه وقع فى نفوسنا ... (مقاطعة) ومن رأيى أنه

يجب علينا أن نقر هذا الاقتراح، ونكتب باسم المجلس تلغرافا بالشكر والعطف الى عزيز عزت باشا . وقد رأى دولة رئيس الوزراء أن هذا واجب فقام به بدافع من نفسه، فلا معنى ألا نؤدى واجبنا نحن بالنيابة عن الأمة . بماذا تعللون عدم اجابة هذا الطلب نحو أخ لنا وراء البحار قام بواجب كلنا ندرك مبلغ رضائنا عنه ؟ و إنى أؤيد هذين الاقتراحين .

عبد الصادق عبد الحميد أفندى — انى أقدم شكرى الجزيل لصاحب الدولة الرئيس الجليل، ولو كنت أعلم أن دولته أرسل هذا التلغراف لما كنت قدمت هذا الاقتراح، لأن دولته على كل حال هو رئيس الحكومة، ورئيس الأمة، وفى عمله الكفاية .

الرئيس الجليل — أرسلت تلغرافا لحضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا بالتهنئة والشكر، وقد رد علىّ تلغرافيا يشكرنى على تهنئتى له ؛ وكلنا مسرورون مما قام به . وما دام أن رئيس الحكومة قد قام بما تطلبون، فأظن أن فى ذلك الكفاية .

وانى أود الآن أن ألفت نظر المجلس لمسألة مهمة جدا، وهى فحص الميزانية ؛ فأرجو من حضرات الأعضاء أن يتركوا جانبا كل المسائل التى ليست لها هذه الأهمية، و يحصروا همتهم فى نظر الميزانية، وأن يولوها حقها من الاهتمام، فقد اشتد الحر، ولكل منا أعمال يريد انجازها : فمنا من يريد السفر للاستشفاء، ومن له عمل يود الالتفات اليه . فأرجو أن توجهوا الى الميزانية كل اهتمامكم ؛ أما الأسئلة والاقتراحات وما دون ذلك فى الأهمية فيمكن ارجاء النظر فيها لوقت آخر، إلا ما كان منها مستعجلا جدا، لأن أعمال الحكومة جميعها متوقفة على تقرير الميزانية . وأظن أنى بطلبى هذا أعبر عن رأى كثير منكم، ان لم يكن عن رأيكم جميعا .

* *

وهذا هو نص التلغراف الذى أشار اليه الرئيس الجليل رحمه الله فى كلامه :

مصر فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٤

سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندن :

قرأت بسرور الخطبة التى ألقيتموها فى ما نشستر، فأهنيكم بالوطنية النيرة والأسلوب الدقيق فى دفاعكم عن قضية مصر .

زغلول

فى الميزانيـــــة

تلى فى هذه الجلسة أيضا الكتاب الوارد من سعادة يوسف قطاوى باشا رئيس لجنة المالية ، وهذا نصـــه :

حضرة صاحب المعـالى رئيس مجلس النوّاب :

أتشرف بأن أرفع لمعاليكم القسم الثـانى من تقـرير لجنة المـالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ المشتمل على المصروفات ، راجيا عرضه على المجلس . وقد انتخبت اللجنة حضرة أحمد ماهر افندى مقررا عاما لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام م

محمد شوقى الخطيب افندى — أريد أن أتكلم عن مسألة فى الشكل ؛ وذلك أن ينظر المجلس فى المصروفات أوّلا حتى نعرف مقدارها ، و بعد ذلك ننظر فى الإيرادات ونرى ما اذا كانت زائدة أو ناقصة عما تتطلبه المصروفات .

الرئيس الجليل — لقد أصدر المجلس اليوم ...

شوقى الخطيب افندى — الكلمة لى ، وكلمتى خاصة بالشكل .

الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) — لى الحق فى الكلام فى أى وقت شئت ، وقد استأذنت رئيس المجلس وأذن لى . لقد أصدر المجلس اليوم قرارين : (الأوّل) أن تنظر الميزانية الآن ، وأن تنظر بالاهتمام ؛ (والقرار الثانى) أن يبدأ بنظر القسم الخاص بالإيرادات . ولا يمكن أن تنجز أعمالنا ، اذا كنا كلما اتخذنا قرارا عدنا الى المناقشة فيه ، وكلما أخذ الرأى على أمر طلب بعضنا أخذ الرأى فيه ثانيا ، ناسين أنه تقرر قبل ذلك بقليل ! ! فهذه طريقة يطول شرحها ، ولا تؤدّى الى ما نطلبه من النظام . فأرجو من حضراتكم أن تعدلوا عنها ، اذ الواجب علينا أن نظهر بمظهر الجدّ فى أعماله ، وأن نلتزم ما نقرّه ، ولو كانت هذه القرارات ضدّ رأى البعض منا .

وانى بصفتى أحدكم، و يهمنى جدا أن تكون أبحاث مجلسنا الموقر منتجة، أرجوكم ألا نضيع الوقت فى مناقشات لا طائل تحتها، فنعيد ما بدأناه ونبدأ ما أتممناه! وأؤكد لحضراتكم أن كلامى هذا صادر عن إخلاص جم وحبّ شديد لإعلاء شأن المجلس الذى يجب أن يتفرغ للنظر فى أهم ما لديه الآن وهى الميزانية . وأرجو أن توافقونى على ذلك، فنسير فى أعمالنا سيرا حسنا . وأسأل الله تعالى أن يوفقنا الى ما فيه الخير العام (تصفيق حاد) .

ميزانية السودان . المفاوضات

(الجلسة الأربعون لمجلس النوّاب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفانى بك — أنا من رأى زميلى شوقى الخطيب افندى فى احتجاجه على عدم تقديم ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة المصرية، خصوصا وقد لاحظت أثناء مراجعتى لأرقام الميزانية أن هناك مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج٠م تقريبا لموظفى حكومة السودان .

أصوات — ليس هذا وقته .

عبد اللطيف الصوفانى بك — انى أقصد المسألة السياسية، لأن المبلغ المذكور تُرك تفصيل انفاقه الى حكومة السودان دون أن نقف على شىء من بيانه، مع أن العلاقة بيننا و بين السودان لم يطرأ عليها شىء مطلقا من الوجهة القانونية كما هو معلوم . أما من الوجهة العملية فاذكر، وقد كنت عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية، أن ميزانية السودان كانت تعرض علينا كل سنة و بها التفصيل الوافى عما يختص بمصروفات السودان وادارته . فماذا جدّ حتى أن الأمر المألوف لا يتبع ولا يراعى الآن! ولا نعلم سببا نعلل به ذلك أو يُرجع اليه لمعرفة هذه المخالفة! فإلى متى نُحرم حق الإشراف على السودان، و يقال لنا ان حاكم السودان هو الحاكم بأمره هناك! اذا طلبت منه الحكومة بعض البيانات لا يجيب طلبها! أو سألته شيئا

لا يردّ ! مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية بدون أن يأخذ قرشا واحدا من لندره ! حتى اذا ما طلبنا شيئا أو معلومات سكت ، وكان سكوته أبلغ من الجواب ! . . أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعلوا هـذا ، وألا تقولوا لنـا : ماذا نصنع ؟ فإن الأمة من ورائكم ، وهذه قوة عظيمة ، فاذا ما قلتم تقدمت . واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة ، وما القوة المـادية إلا هباء يتلاشى أمام الحق .

الرئيس الجليل — هـل تريد أن نتفاوض معهم على ذلك لتقول لهم ان هذه حقوقنا ؟

رئيس الجلسة — الأوفق أن تأخذ الصوفانى بك معك ! (ضحك) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا أذهب ولن أذهب .

الرئيس الجليل — حقنا قوى جدا ، ونحن نقول ونكرر دائمـا ما نقول ، ان السودان لنا ، ويجب أن نحوزه ، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المـالك فى ملكه . هـذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها ، ولكن بأى طريقة ؟ واضعو اليد على السودان أقوياء ، فهل الطريقة التى نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لاحق لهم فى ذلك ؟ أم هناك طريقة أخرى لإسماعهم صوتنا ، وتعريفهم حقنا ، والإدلاء لهم بحججنا ، واقامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — أتريد جوابا ؟ انى مستعد للإجابة .

الرئيس الجليل — لا أريد منك تنويرا ، انما أريد أن تقر بأن لا طريق للوصول الى غرضنا إلا بالمفاوضة ، ما لم يكن لديك طريقة أخرى !

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا أقر ، لأن حجتى قائمة .

الرئيس الجليل — انى معك فى أن السودان ملكنا ، ويجب أن نحوزه وأن نسعى الى ذلك . وأنا أعرف الطريق التى توصلنا الى أغراضنا ، وأود سلوكها ، وهذه الطريقة هى المفاوضة ، فهل عندك طريقة أخرى ؟

الصوفانى بك — هل يثق دولة الرئيس بنتيجتها ؟

الرئيس الجليل — ليس عندى طريقة لأدلى بحجتى ولأحافظ على حقوقى، بل لأزحزح خصمى عن مكانه ، إلا بمناقشة ذلك الخصم و إقناعه بأنه مستولٍ على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ، ولنا علىّ ذلك ألف دليل . هذا طريق ، وهو واضح ، فهل هذا يضرّ بنا ؟

الصوفانى بك — هل تود إحراجى ؟

الرئيس الجليل — لا أود إحراجك ، انما أنت الذى تريد الإحراج . لما قبلتُ الوزارة وتوليت الحكم ، قلت اننا نسعى للاستقلال التام لمصر والسودان بكل الوسائل المشروعة ، والكلام مع الغاصبين ، المفاوضة ، هى إحدى هذه الوسائل ، وأنا أؤيدها ، فهل أنت معى فى هذا ؟

الصوفانى بك — أعتقد أن المفاوضة غير منتجة ، لأننا جربناها ؟

الرئيس الجليل — قد أسلّم لك بذلك جدلا ، ولكن ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم ، وهم واضعو اليد على السودان ، وهم الذين يضعون ميزانيته ، وحاكم السودان ينفذها ، وأنت تريدها ؟ فكيف أحضرها اليك بدون أن أخاطبهم ؟

الصوفانى بك — رجالك هناك ، والقوة المصرية أيضاً ، ولك أن تتصل بالشعب السودانى ... (مقاطعة) لا تحرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال ، بل وجهوه الى العمل ، لأنى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها .

أصوات — ما هى الطريقة العملية ؟

الرئيس الجليل — ياحضرات الأعضاء : يجب أن نعمل بجد . تريدون منا ، أو بعضكم على الأقل ، أن نقدم ميزانية السودان ، ونحن لم نضع له الميزانية ! بل السودان هو الذى يضع ميزانيته ؛ فنحن لا نستطيع أن نقدمها ، لأنها ليست تحت يدنا ولم نضعها . وأنا أقول بأنه كان يجب أن تكون ميزانية السودان معنا ، وأن نكون نحن واضعيها ، بل يجب أن نكون واضعى اليد على السودان ، و يجب أن نسعى

لذلك ، وأنا ساع له ، ومرتكن على قوة الأمة وعلى حقها فى هذا ، ولدىّ الأدلة القاطعة والحجج القوية ، ولكن لمن أقدمها ؟ ألحضرتك ! بينى وبينك ؟ أم لمغتصبى حقوقنا ؟

نحن نريد حقوقنا ، ونريد الوصول اليها ، وأنا أولكم ، وفى مقدمتكم ، ما وهن عزمى ، ولا ضعفت همتى ، بل أريد أن أصل الى هـذا الحق بأية طريقة كانت ، وأمامى طريق مفتوح أريد سلوكه لأصل الى غايتى : فان وصلت اليها فبها ونعمت ، وإلا عدت اليكم وقلت لكم : اخوانى ، فتحت أمامى طريق سلكتها ، ولم أصل الى غايتى ، والذى تريدونه الآن ، من تقوية ايمان الأمة ، ورفع كلمتها ، وشد أصرها ، وتقوية عرى الاتحاد بين أفرادها ، أنا أعمل معكم عليه . أتريد ذلك ؟

أنت (مخاطبا الصوفانى بك) لا تريد ذلك ، فماذا أصنع والضرورة تقضى بتوجيه هذا السؤال ! لأنك تقول بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان ، وفى الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان ! ! وأنا أقول إنها ليست تحت يدى ، والسودان كله تحت يد قوية ! فماذا أصنع ؟ إما أن تتبع طريقتى ، وإلا فدلّنى على خير منها . اذا تكلمت فى مجلس النواب فأنت مسئول عما تقول ، وعن الطريقة التى تريد أن تتخذها لتنفيذه ، فإن أقرك المجلس على ما تقول ، فكلكم مسئولون ، أما أنا فمسئوليتى تكون على قدر اقرارى وموافقتى على كلامكم .

أنا فى مقدمتكم فى كل ما فيه خير بلادى ، وعلى قدر فكرى أرى أن الطريق المفتوحة أمامى لتحقيق غرض الأمة وغايتها هى المفاوضة . فان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة ، فوضحه لى ، وأنا أكون أول العاملين فى هذا السبيل ان كان محققا لأغراض الأمة .

أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ، ولا تدعنى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد ، فذلك فوق مقدورى ! وان أردت أن تطاع فمر بما يستطاع .

اخوانى ! المسألة مسألة جدّ لا هزل ، وعمل لا كلام . نحن هنا نتحمل مسئولية كل أمر نقرره ، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها ، وألا نطيع الهوى ، بل نستشير العقل والحكمة . فكر

فى ذلك جيدا ، ولا تسع لإحراجى ، لأن إحراجى إحراج للأمة ، لأنى أقول وأنا صادق فيما أقول انى لا أريد إلا ما تريده الأمة ، فإن أحرجت زغلولا فقد أحرجت الأمة (تصفيق حاد) . أنا لا أسعى فى سياسة غير سياسة الأمة ، والذى يرشدنى ويدفعنى الى ذلك هو صوت فى ضميرى صرخ قبل أن يصرخ فى قلب أى إنسان ، (تصفيق طويل) وهذا الصوت ينادينى دائما أن أقوم بواجبى ، بدون أن يحضّنى عليه حاضّ ، أو يحثّنى عليه حاثّ ، ولكن فى موقفى هذا ، يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ، ليس منها المحافظة على مركزى ، لأن لى مركزا أعلى من المركز الرسمى (تصفيق حاد) . ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلاعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحتى الشخصية ؛ فإن كنت لم أقدم ميزانية السودان فالأمر بسيط وسهل ، لأن الذى يضع ميزانية السودان هى حكومة السودان ، ولكنك تطلب منى ألا أخاطب حاكم السودان ! !

وفيما يتعلق بالسودان ، فاختر لك أحد أمرين : إما أن تأمرنى بالمفاوضة ، أو لا تأمرنى . وفى الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وتكتفى بأن نتكلم معا ! إنى أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة ، كتقوية ايمان الأمة ، وشد أصرها ، وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال . . ! ! يمكننى أن أقول كل هذا وزيادة ! وأنا أخطب منك ! !

الصوفانى بك — بلا شك .

الرئيس الجليل — دعونا من هذا واتركونا نعمل ! نحن فى مراكزنا ، لا ندين بها إلا للأمة ، ولا نخشى إلا صوتها (تصفيق) .

فإن رأيتم فينا اعوجاجا فقوموه ، لا بألسنتكم ، بل بسيوفكم (تصفيق حاد) .

عاهدتكم ، وعاهدت الأمة من قبلكم ، وأعاهدكم الآن ألا أحيد مطلقا عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتى ؛ وليس على المرء أن يُكلف الا ما يستطيعه . فعليكم ما دمتم وطنيين أن تساعدونى ، لأن فى ذلك مساعدة للأمة ، ووصولا بها الى الغاية المطلوبة (تصفيق حاد جدا) .

احتفال الشيوخ

بتكريم فتح الله بركات باشا

احتفل حضرات أعضاء مجلس الشيوخ فى يوم الاثنين ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ بتكريم حضرة صاحب المعالى محمد فتح الله بركات باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير الزراعة فى وزارة الشعب ، بمناسبة إبلاله من مرض كان ألم به . وقد دعى الى هذا الاحتفال كثير من العظماء ، فى مقدمتهم الرئيس الجليل وأعضاء وزارته . وبعد أن خطب المحتفلين أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، فمحمد علوى الجزار بك وكيل المجلس ، وقف الرئيس الجليل رحمه الله بين التصفيق الطويل ، وارتجل الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة المحتفلون :

أشكركم من كل قلبي على هذا الاحتفال الجليل الذى يمسنى منه بعض الشىء ، بمالى من الصلة بالمحتفل به . أشكركم شكرا جزيلا بعد أن هنأت نفسى بشفاء ذلك العليل ، ولا أريد أن أقول شيئا أكثر مما قلتموه ولخصتموه .

ولكنى أوجه أطيب التهانى الى حضرات الأفاضل الأطباء : سعادة حسن ظيفل باشا ، وحضرة على بك ابراهيم ، وحضرة سليمان عزمى بك وحضرة ابراهيم الشوربجى بك ، وحضرة على رامز بك ، أولئك الأفاضل اللذين اعتنوا بصحة عليلنا اعتناء كبيرا ، حتى أخذ الله بأيديهم وأناله الشفاء (تصفيق) . وانى لفخور بأن يكون فى أمتنا رجال كهؤلاء ، ماهرون أمينون صادقون ، لهم فى صناعتهم القدم الراسخة . وكل من شاهد العملية التى أجروها ، وكل من شعر بما كانوا يشعرون به ، يقدر مجهوداتهم حق قدرها ؛ وكل من شاهد كذلك حالة المرض الذى ألمّ بفتح الله باشا ، والعناية التى بذلها أولئك الأطباء الأفاضل ، يشاركنا فى شكرهم ، وفى تقديرهم حق قدرهم ، وفى الفرح والسرور بأن فى مصر أطباء قادرين ماهرين .

لكم أيها الأطباء الأفاضل شكرى وتهانئى ، ولكم شكر الأمة جميعها ، وهى تفخر بكم ، وتسأل الله أن يكثر من أمثالكم ، حتى تبلغ بلادنا من الصحة أكملها ، ومن الاستقلال أوفاه (تصفيق) .

مرتبات الموظفين

(الجلسة الرابعة والأربعون لمجلس النواب : ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

نظر المجلس فى هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن أبواب (الماهيات والأجور والمرتبات) فى الميزانية . وبعد كلام طويل من بعض الأعضاء فى تخفيض مرتبات الموظفين ، قام الرئيس الجليل رحمه الله وألقى التصريح الآتى :

عند ما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور ، هالتها حقيقة زيادة المرتبات ، ووجدت أنها خارجة عن كل حد ، وأن الطريقة التى سارت عليها غير عادلة ، وغير مناسبة لروح الاقتصاد . وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل مفيد للدولة ، بل كان معظمه منحصرا فى زيادة مرتبات أو تعديل درجات !... هذا نظام مختلّ جدا ، ومعتل للغاية ، تألمت منه أنا وإخوانى كل الألم ، ولهذا فإنى أوافق حضرة العضو المحترم على المقدمات التى قالها ، وإنها لمقدمات يؤسف لها . ولكن الزيادات التى حصلت فى هذه الفترة ، وان كان من أثرها تحسين حالة الموظفين ، إلا أنه قد ترتب عليها ضرر كبير حتى بالنسبة للأخلاق . ولكنا وُجدنا أمام الأمر الواقع ، وأمام حقوق يجب علينا أن نحترمها ، فلا يمكننا أن نمس هذه المرتبات ، لأننا لو مسسناها بأية كيفية كانت لترتب على ذلك انقلاب عظيم لايحسن بنا أن نسعى اليه ، لأننا وان كنا نرى أن الحالة مضرة وغير عادلة ، ولكن من طرف آخر يهمنا جدا أن نُبقى فى الموظفين روح النشاط والجد فى العمل . لا يجوز لنا أن نأتى لموظف قد رتب نفسه على صرف ١٠٠٠ جنيه فى السنة ونقول له : لانعطيك إلا ٦٠٠ جنيه !.. هذا ضرر يجب علينا أن نتوقاه . ولذلك لم نقدم على أى تنقيص فى مرتبات الموظفين ، ولن نقدّم على هذا ، اللهم إلا اذا وُجدت ضرورة قصوى بحيث لا تمكننا المحافظة على هذه الحالة . وكما قدّمت لا يمكن أن نقول لموظف يأخذ ١٠٠٠ جنيه : سنعطيك ٩٠٠ جنيه ! ولكن اذا خلت وظيفة راتبها ١٠٠٠ جنيه ، وعينّا موظفا جديدا فيها بمرتب ٨٠٠ جنيها ، فان هذا لا يضر بحق الشخص الموجود ولا بحق الحكومة .

لذلك ترى الحكومة أن اللجنة التى اقترحت لجنة المالية تشكيلها لا تنظر فى تنقيص مرتبات الموظفين، لأن هذا يوجب خللا كبيرا جدا، وتكون نتيجته الاعتداء على الحقوق المكتسبة ، والآمال المشروعة التى لها الحق أن تُوجد ولها الحق فى أن تحترم . وعلى هذا تكون القاعدة التى يجب أن تُرسم للجنة، هى أن تنظر فى ترتيب حالة اقتصادية بالنسبة للموظفين، لا تضر بحقوق اكتسبت ، ولا بآمال مشروعة خلقت . وتوفر على الدولة المبالغ الطائلة . يجب أن يكون هذا هو الأساس، لا التنقيص، لأنا لا نرى هذا أساسا صالحا .

هذا ما يمكن للحكومة أن تعرضه كأساس لعمل اللجنة المطلوبة .

فمع موافقتى على تشكيل هذه اللجنة، أرى أن يكون موضوع بحثها قائما على ايجاد طريقة تحفظ على الموظف حقه المكتسب ولا تضر بصالح الحكومة من الوجهة الاقتصادية (تصفيق) .

حق الحكومة فى الكلام

(الجلسة الخامسة والأربعون لمجلس النواب : ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤)

رئيس الجلسة — هل من معترض على اقفال باب المناقشة ؟

أصوات — لا .

وكيل وزارة المعارف العمومية — أطلب الإذن لى بالكلام .

رئيس الجلسة — لقد أقفل باب المناقشة .

الرئيس الجليل — للحكومة الحق دائما فى الكلام .

رئيس الجلسة — حتى بعد إقفال باب المناقشة ؟

وزير الأوقاف — نعم، فإن النص الوارد فى الدستور نص عام[1] .

(١) يشير الوزير الى المادة ٦٣ من الدستور، وهذا نصها :
«للوزراء أن يحضروا أى المجلسين، و يجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام، ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا اذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم، أو أن يستنيبوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته» .

حقوق السلطة التنفيذية

وتلا السكرتير النائب فى الجلسة المذكورة أيضا نص اقتراح مقدّم من النائب المحترم وليم مكرم عبيد :

"أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإجبارى للبنين والبنات فى أقرب وقت، على أن ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس فى أوائل الدور العادى المقبل" .

أصوات — اقتراح حسن نوافق عليه .

أصوات — يجب أن يحوّل الاقتراح على لجنة المعارف مباشرة .

الرئيس الجليل — نعارض فى هذا الاقتراح، لأنه تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية، إذ مسألة التعليم ووضع خططها حق من حقوق هذه السلطة، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر فى أعمال هى من اختصاص الحكومة .

أصوات — هذا مشروع قانون .

الرئيس الجليل — اذا كان المقصود هو مشروع قانون فلا مانع، أما الاقتراح بنصه الحالى فيعتبر تدخلا فى أعمال السلطة التنفيذية .

وليم مكرم عبيد افندى — تلك رغبة، ولا مانع من أن نضع مشروع قانون .

الرئيس الجليل — الرغبة فى محلها؛ ولكن تأليف لجنة برلمانية للنظر فى خطط التعليم، لا يمكن الموافقة عليه . والواقع أن لديكم أعمالا كثيرة، ويسرنا أن ينار لنا الطريق بإبداء الآراء .

محمود علام افندى — سيعمل مشروع قانون .

الرئيس الجليل — هذا شيء آخر !

مشروع الجامعة

(الجلسة السادسة والأربعون لمجلس النواب : ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

أحمد المليحى بك — ألفت نظر سعادة نائب وزارة المعارف الى ضرورة الإسراع فى تحضير مشروع الجامعة، لأن هذا المشروع فى غاية الأهمية، ونحن فى حاجة اليه كحاجتنا الى التعليم الأولى؛ وسنلفت نظر دولة رئيس الوزراء الى ذلك .

الرئيس الجليل — أنا لا أفهم مشروع الجامعة لغاية الآن! قد سمعت عن هذا المشروع، ولكنى لم أفهم الغرض منه ولا فائدته للبلاد! ورجائى أن تتفضل بتفهيمه لى .

أحمد المليحى بك — أنا أفهم أن مشروع الجامعة يغنى المصريين عن أن يقصدوا أوروبا لتكميل الدراسة العالية؛ وظاهر من ميزانية المعارف أنها تصرف سنويا ١٩٢٠٠٠ جنيه من أجل ارسالياتها، فالعناية بمشروع الجامعة تغنينا عن صرف هذا المبلغ الذى سيزداد فى المستقبل بنسبة احتياجنا الى التعليم الأولى .

الرئيس الجليل — ليس الأمر كذلك .

أحمد المليحى بك — اذن لا معنى لدرج شىء بالميزانية بخصوص مشروع الجامعة .

الرئيس الجليل — على حسب فكرى، الجامعة موجودة وهى وزارة المعارف العمومية .

أحمد المليحى بك — اذن هل فى نية الحكومة عمل جامعة تغنينا عن التعلم فى أوروبا ؟

الرئيس الجليل — هذه مسألة ترجع الى سياسة التعليم الكبرى .

***

الأدوات والمصروفات المدرسية

(فى الجلسة نفسها)

ويصا واصف افندى — أريد الكلام عن الأدوات التى تصرف فى أول كل سنة دراسية للتلاميذ : فإنه يعطى للتلميذ الواحد أدوات قيمتها قد تبلغ ٢٠ جنيها ، وهذا يكلف وزارة المعارف أموالا كثيرة ، فأوجه نظرها الى الطريقة المتبعة فى فرنسا : فهناك فى أول كل سنة دراسية تصرف الكتب للتلاميذ على سبيل الإقراض ، وعلى التلميذ أن يدفع تأمينا قدره جنيهان ، وفى آخر العام المدرسى تسترد هذه الأدوات ، وما فقد منها أو تلف يخصم ثمنه من التأمين . وهذه الطريقة عملية قد توفر على وزارة المعارف لو اتبعتها من ٤٠,٠٠٠ جنيه الى ٥٠,٠٠٠ جنيه فى العام ... (مقاطعة) أرجو تجربة هذه الطريقة ، واعطاء الأدوات الى التلاميذ كعارية ترد فى آخر السنة ، لأنى أعتقد أن التلميذ لا يستفيد من هذه الكتب بعد انتقاله من السنة الدراسية الى غيرها ، والتلميذ يدفع من المصاريف خمسة عشر جنيها سنويا ، وقد تعطى له أطالس جغرافية لا تقل قيمتها عن ثلاثة جنيهات ، وهذا تبذير من الوزارة لا لزوم له ... (مقاطعة) أرجو أن تفكروا فى الوفر العظيم الذى ينجم من وراء هذه الطريقة ، وألفت نظر الوزارة لذلك .

الرئيس الجليل — وهل تريد انقاص المصاريف المدرسية التى يدفعها التلميذ ؟

ويصا واصف افندى — لا أريد انقاص المصاريف .

الرئيس الجليل — ان المصاريف تدفع أجرة للتعليم ، وثمنا للأكل والكتب ، فاذا أبقيت المصاريف كما هى وحرمتهم من الكتب تكون قد ظلمتهم ، واذا خصمت ثمن الكتب من المصاريف فلا فائدة من وراء اقتراحك .

ويصا واصف افندى — وماذا يفيد التلاميذ اذا لم تنقص المصاريف المدرسية وأعادوا الكتب التى صرفت لهم بعد أن لم تصبح لهم بها فائدة؟ وخصوصا أن هذه الطريقة توفر لوزارة المعارف العمومية من ثمن الكتب مبلغا عظيما يصرف فى رقى التعليم .

الرئيس الجليل — ليس من العدل أن نأخذ من التلاميذ ثمن الكتب ولا نصرفها اليهم .

ويصا واصف افندى — قد لا يكون ذلك عدلا، ولكنه مفيد للمصلحة العامة، وأظن أن المجلس يوافق ... (أصوات : لا لا) .

قــوة القرارات

(الجلسة الثامنة والأربعون لمجلس النواب : ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — هل حصل قرار فى هذا الموضوع بالأمس ؟ فاذا كان قد اتخذ قرار بالأمس فلا يصح العودة اليه .

رئيس الجلسة — هذا اقتراح جديد .

الرئيس الجليل — هل هذا من شأنه أن يعيد المناقشة فى القديم أو لا ؟

رئيس الجلسة — لا .

الرئيس الجليل — أرجو حينئذ من معاليكم أن تأمروا بتلاوة القرار السابق .

موظف السكرتيرية — (يتلوه) .

الرئيس الجليل — اذا كنتم قد اعتمدتم هذا الاقتراح، فكيف لا تسمون طلبكم اليوم تعديلا لما فات ؟

أصوات — أقفل باب المناقشة .

فى ميزانية السودان أيضا

(الجلسة الخمسون لمجلس النواب : ١٨ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — ان كلام حضرة العضو (عبد الرحمن الرافعى بك) عادل، وأرى أنه لا يصح أن تدفع حكومة مصر رسوما لحكومة السودان (تصفيق) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل ستمتنع دفع هذه المبالغ ؟

الرئيس الجليل — نعمل كل ما فى وسعنا لمنعها .

أحمد حمدى سيف النصر بك — وضعت فى سنة ١٩١٠ آخر اتفاقية مالية بين الحكومتين، موقعا عليها من رچنالد ونجت عن السودان وهارفى باشا المستشار المالى عن مصر، أى أن چورج الخامس يتفق مع چورچ الخامس ! وقد جاء فى البند الرابع منها أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل عام الى وزارة المالية لتعرض على مجلس الوزراء فى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة؛ وهذه الاتفاقية سرية، وموجودة الآن، ولم يصدر ما يلغيها، فهل هى منفذة أو لا ؟

صادق حنين بك (وكيل المالية) — هذا الكلام كله صحيح. البند الرابع هو كما قال العضو المحترم ينص على أن ميزانية السودان يجب أن تعرض على وزارة المالية كل سنة لغاية ٢٠ نوفمبر لعرضها على مجلس الوزراء، ولا يسمح بدرج اعتمادات خصوصية لها اذا كانت من الإيرادات الدورية أو احتياطى السودان بدون مصادقة سابقة من وزارة المالية، ولكن هذه التعليمات غير معمول بها من سنة ١٩١٣

عبد اللطيف الصوفانى بك — وما السبب ؟

وكيل المالية — لا أعلم السبب .

الرئيس الجليل — السبب هو أن الوزارات الماضية لم تكن وزارات الشعب .

عبد اللطيف الصوفانى بك — والآن كيف يكون الحال ؟

الرئيس الجليل — الآن يجب أن نعمل كل مافيه مصلحة الأمة، وعلى الحكومة أن تبحث كيف وضعت هذه الاتفاقية ؟ وكيف نفذت ؟ وكيف وقف تنفيذها ؟ وما سبب ذلك ؟ وما هى الوسيلة لإعادة تنفيذها ؟ ونحن لايسعنا إلا أن نشكر حمدى بك وكل من يرشدنا الى مثل هذه المسائل .

أحمد حمدى سيف النصر بك — البند ١٥ يقول ان المالية لها الحق فى مراقبة كل الإجراءات المالية وميزانية السودان فى أى وقت شاءت .

وكيل المالية — لو زارة المالية فى كل وقت الحق فى الإشراف والمراجعة الحسابية والتفتيش على جميع الإجراءات المالية لحكومة السودان .

المرحوم أبو شادى بك

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النوّاب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

حضر المرحوم محمد أبو شادى بك نائب قسم الخليفة فى هذه الجلسة ، فى صحوة من مرضه الذى توفى به ، فأقسم اليمين القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩٤ من الدستور ، وبعد أن حياه الأعضاء بالتصفيق ألقى الرئيس الجليل رحمه الله هذه الكلمة :

أرى قبل أن نبدأ أعمالنا أن أقدّم خالص التهنئة لهيئة المجلس الموقر ولنفسى ولحضرة الأستاذ محمد أبو شادى بك على تماثله للشفاء ، فقد ألمّ به مرض حرم المجلس منه من أوّل انعقاده الى اليوم ، والآن وقد رأيته والسرور يملأ قلبى جالسا بيننا ، فإنى أطلب منكم جميعا أن تشتركوا معى فى تهنئته ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمن عليه بتمام الشفاء حتى يتمّ اشتراكه معنا فى خدمة البلاد (تصفيق) .

***

تعديل درجات الموظفين

وألقى الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه الجلسة ، أثناء نظر ميزانية الحقانية ، كلمته الآتية :

مسألة تعديل الدرجات مهمة جدا ، وما نوده أن يكون القضاء حائزا على كل لوازمه ، ومستريحا من جهة المعيشة ، ونحن أول من يسعى لأن يصل القضاء الى هذه الغاية ؛ ولكن هناك اعتبارات يجب على الحكومة وعلى حضراتكم أيضا ألا تغفلوها .

يجب على الحكومة أن تلقى نظرة عامة على القضاة والمهندسين والأطباء والمعلمين ، وعلى كل موظفيها ، وأن تضع نظاما عاما لتعديل درجاتهم . وإنى آسف جدا لأن الحكومة لما شرعت فى تعديل الدرجات لم تنظر نظرة عامة ، بل نظرت نظرة جزئية فقط ، فعدّلت الدرجات فى بعض المصالح دون الأخرى ، ولم تلاحظ التوازن بين هذه المصالح ، فنشأ عن ذلك اختلال كبير . فاذا عدّلنا درجات القضاة اشتكى المهندسون ! فاذا مانظرنا اليهم اشتكى رجال الإدارة ! وهكذا بلا نهاية ! ... أمر لاينتهى ، وأنا أول من يتألم لهذا الخلل ! وكان يجب أن يكون تعديل الدرجات على قاعدة واحدة . ولذلك أرجو حضراتكم ألا تقصروا نظركم على القضاء فقط ، بل يجب أن تنظروا الى جميع فروع الحكومة . وهذا مايجب عليها أن تفعله ، وخصوصا الفئات التى لم تُحسن حالتها حتى الآن ، بشرط أن يكون كل هـذا على قاعدة عامة للجميـــع .

لذلك يجب أن تُمهلوا ، لأن الحكومة جادة فى تنظيم هذه المسئلة ، ولكن وراءها كثيرا من المشاغل الهامة ، مما تتصوّرونه ولا تتصوّرونه . وأكرر أنه يجب علينا جميعا أن نتأنى ؛ وهـذا وأمثاله سيأتى وقته ويكون كما ترغبون . أسأله تعالى أن يحسن أمامنا المستقبل ، لتكون أيدينا حرة طليقة ، لنعمل ما نحب لتنظيم ادارتنا ومصالحنا (تصفيق) .

سفر المحمل فى عام ١٩٢٤

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩١٤)

محمد مغازى البرقوقى افندى — بمناسبة ما ورد فى ميزانية الداخلية، صفحتى ١٨٤ و ١٨٥ والفصل الرابع والخامس، بخصوص الكسوة الشريفة، هل للحكومة أن تصرح للمجلس عن الاتفاق الذى حصل بينها و بين حكومة الحجاز ، وأدى الى سفر المحمل فى هذا العام ؟

الرئيس الجليل — الاتفاق الذى حصل بين الحكومتين هو أن يعود المحمل الى السفر الى الأقطار الحجازية كعادته ، وأن تسير معه البعثة الطبية حيثما سار، واذا تأخر بعض الحجاج المصريين عن المجيء مع المحمل فلا بأس من بقاء بعض الأطباء هنالك للاعتناء بهم لحين عودتهم . ولا تعارض حكومة الحجاز فى بناء صيدلية على أرض تعينها لصرف الأدوية للحجاج المصريين . وسيقابل المحمل بغاية الترحاب والإكرام فى الأقطار الحجازية، وقد نلنا الترضية الجديرة بنا . فهل أنتم موافقون ؟

(تصفيق حاد) .

قانون التعويضات

(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النوّاب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

جرى فى هذه الجلسة كلام طويل لبعض النواب فى قانون التعويضات ، كان ختامه بيانا شافيا للرئيس الجليل رحمه الله عن رأى الحكومة فى هذا القانون . غير أنه أشار، قبل القاء هذا البيان ، الى مناقشة قصيرة (ستأتى بعد) سبقت بينه و بين المرحوم الصوفانى بك فى هذه الجلسة عن موضوع الحوادث السودانية ، فقال :

أيها السادة :

قبل أن أبدأ كلامى فيما يختص بموضوع المناقشة الحالى ، أريد أن أقول كلمة فيما جرى مع صوفانى بك فى هذه الجلسة بخصوص مسألة السودان. عندما عرضت هذه المسألة واستلفت نظر الحكومة اليها ، قلت ان الحكومة ستعمل الواجب وفوق الواجب فيها ، فكرر الصوفانى بك الرجاء ، وقال : يجب أن تعمل الحكومة فى هذه المسألة ! ... أنا أيها السادة لست محتاجا فى سبيل القيام بواجبى أن يأمرنى آمر أو أن يكلفنى مكلف (تصفيق) ، لأنى أشعر من نفسى باحتقار نفسى اذا كنت أقصر فى واجب مفروض علىّ أداؤه ؛ ولهذا أنفر كل النفور من شخص يقول لى بكلمة مجملة : "قم بالواجب عليك" ، وانما أرحب بكل شخص يقول لى : أطلب منك أن تفعل كيت وكيت ؛ ولكن قوله : "قم بواجبك" لا أقبلها مطلقا . أنا أعرف واجبى ، واذا كنت لا أعرفه فلا أستحق أن أكون فى هذا المركز . ولو جاء لى صوفانى بك أو أى شخص آخر ، ولو من غير النواب ، وقال : أطلب منك أن تعمل كذا : فإنى أشكره وأرى من الواجب علىّ أن أقوم بهذا العمل شاكرا ، ان كان ممكنا وصالحا عمله .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولماذا لاتقبل من الصوفانى ؟

الرئيس الجليل — لا أقبل ذلك من الصوفانى ولا من غيره . ولكن اذا حضر وقال لى : حدثت مسألة فى السودان ، فأرجوك أن تحتج عليها أو تكتب كذا

أو ترسل كذا — فهذا أقبله ، ولكنى لا أقبل منه ولا من أكبر منه أن يقول لى : "قم بالواجب"! فكونه يحضّنى على واجبى لاأقبله ، لأنى محرض ومندفع للقيام بواجبى بدافع من نفسى . فهل حصل هذا من الصوفانى بك ؟ هل يريد أن يخبرنى بما يجب علىّ وأنا أقوم به ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — جواب دولة الرئيس عن كلامى فى أول الأمر سمعه تماما .

الرئيس الجليل — سمعه اخوانك ، وقد قلت : سأعمل الواجب وفوق الواجب .

الصوفانى بك — صدقنى لأنى لا أكذب .

الرئيس الجليل — أصدقك .

الصوفانى بك — والباشا يقبل من الصوفانى ، لأنه يعلم أنه لا يريد الإحراج بما يقول .

الرئيس الجليل — لم أعتبره احراجا ، بل حسبته أمرا للمجلس أن يأمرنى بأمر خاص ، وعلىّ أن أفعله أو أتنحى ؛ ولكن كون الصوفانى بك يقول : "يجب أن تفعل كذا" ، فلا أقبل ذلك ، بل له أن يطلب من المجلس أن يقرر إلزام الحكومة بأمر خاص .

الصوفانى بك — إنى أقتصر الطريق وأوجه كلامى لدولة الرئيس بعاطفة الزمالة .

الرئيس الجليل — لا أقبل من زميل أو رئيس أن يأمرنى ، بل أعتبر هذا احتقارا لاأقبله . فللمجلس أن يقرر أمرا خاصا ، فأخضع لأمره ان كان موافقا لضميرى . بناء على ذلك أكرر أنى سأعمل واجبى ، بدون احتياج لتنبيه من الصوفانى بك .

الصوفانى بك — إنى أسأل الله أن يوفقك دائمـا الى عمل مافيه الخير، وأتمنى من صميم قلبي أن تكون محلا للتوفيق والإلهام والنجاح فى مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — متشكر للصوفانى بك الآن .

ثم انتقل رحمه الله الى قانون التعويضات الذى تدور فيه المناقشة ، فقال :

وأما فيما يختص بقـانون التعويضات ، فلا أقول انى أول شخص انتقـده ، ولكنى من الذين انتقـدوه بكل شدة واسـتنكروه ، وقد بينت عيوبه ، ولا أزال أستنكره، وأعدّه ضربة على الخزانة، ونكبة على أموال الأمة ، وأنه سابق لأوانه ؛ بل أقول أيضا انه مخالف للدستور . ولم أقل هذا الآن فقط ، بل قلت هذا قبل الآن بزمن طويل، وقبل خطبة العرش؛ قلته رسميا، وكتبت به للحكومة الانجليزية. فأنا بصفتى منكم، و بصفة كونى رئيس الحكومة، أعتبر هذا القانون باطلا، ومخالفا للدستور، ومجحفا بحقوق الخزانة، وسابقا لأوانه .

أعتبر كل هذا وأسـتنكره من كل قلبي وجوارحى . ولكن فرقا بين ان يستنكر الإنسان شيئا ويحتج عليه ويعتبره باطلا، وبين أن يتوقف عن تنفيذه . مثل ذلك مثل حكم يصدر علىّ نافذ المفعول : قد أستنكره وأحتج عليه، ولكن أنفذه رغمـا منى !...فهذا القانون الذى هذه صفاته، أعتبره معاهدة واتفاقا مأذونا به من السلطة الشرعية فى البلاد؛ وبهذا انعقد الاتفاق بين الطرفين . وانى أوافق حضرة الرافعى بك فى أن هذا ما كان ينبغى أن يعمل؛ ولكنه عمل وارتبطنا به ، فمهما كان فى هذا الارتباط من البطلان القانونى فقد انعقد سياسيا، ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحلل منه إلا باتفـاق مع الطرف الآخر . ولا يمكننا أن نبنى الأمر بيننا و بين الطرف الآخر بمجرد القول ببطلان هذا، بل ينبغى أن نتحادث مع الطرف الآخرونتفاهم معه حتى نصل الى الاتفاق على بطلانه والامتناع من تنفيذه. هناك دولة ارتبطت معنا، فاذا تشبثنا بالبطلان وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ولنرجع

الى الحالة التى كنا عليها قبل هذا الارتباط ؛ فهل يمكن أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

أصوات — حاشا .

الرئيس الجليل — ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة ألجأتنى اليه . نعم أن المبلغ باهظ ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب . لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية ، لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما . لذلك لما جاءت طريقة أخرى للحكم قالوا : لا يمكننا أن نعيش كمحكومين أو مسودين ، ويجب أن نخرج ونأخذ تعويضا . فهذا منشأ قانون التعويضات .

حقا أن المبلغ يبهظ الخزانة ؛ ولكن ما دمنا حصلنا على منفعة فلا يضرنا أننا دفعنا فى مقابلها ثمنا كبيرا . قانون التعويضات ألزمنا بمبالغ باهظة ، لا باعتباره قانونا ، بل لاعتباره اتفاقا بيننا و بين الحكومة الانجليزية . ليس محل البحث بطلان القانون أو صحته ، بل محل البحث هو مناسبة الامتناع عن تنفيذه ، والنتائج التى تترتب على هذا الامتناع . فهل اذا اعتبرنا الاتفاق باطلا ، يمكننا أن نوقف مفعوله من أنفسنا؟ أو يجب أن نناقش الطرف الآخر فى بطلان هذا الاتفاق؟ وماذا يقول الصوفانى بك فى ذلك ؟

اذا قلت ببطلان المعاهدة وأردت إلغاءها ، أفلا يجب أن أبين للطرف الثانى الأوجه التى قالها الرافعى بك و باقى الخطباء ؟ وما يريد أن يقوله الصوفانى بك ؟

تقولون انها معاهدة باطلة ، و ربما كنت موافقا على ذلك ؛ ولكن لا يمكن لى وأنا طرف واحد أن أوقف تنفيذ معاهدة سياسية بينى و بين دولة أخرى ، بل يجب للوصول لبطلانها أن أتفق مع الطرف الآخر . فهل نسلك هذا الطريق؟ أو نتكلم هنا فيما بيننا ثم نمتنع عن الدفع ونقول لهم : اذهبوا للمحاكم ؟ ؟ أظن أن المعقول أننا نتكلم مع الطرف الآخر . وعلى فرض أن المحاكم لا تحكم للموظفين الأجانب ، فلا يجوز أن نترك المسألة تصل الى المحاكم فى هذا الوقت .

يجب علينا ، وإن كنا متألمين من هذه المعاهدة، وإن ألحقت بنا ضررا كبيرا، وإن تعددت لدينا وجوه بطلانها، ألا نبطلها من أنفسنا إلا بعد التكلم مع الطرف الآخر والاتفاق معه عليها وعلى غيرها . بهذا نكون قد حفظنا حقوقنا وشرفنا، وأظهرنا أن لنا حقوقا نطالب بها ؛ أما التوقف عن الدفع فإنه يعرضنا لنتائج لا نحمدها . وما كنت أحب أن أتعرض لشرح هذه النتائج ؛ ولكن ألفت نظركم الى أن هذا القانون يشترك فيه الانجليز وباقى الأجانب ، فالتوقف عن الدفع يجعل الدول ضدنا ، ونحن فى حاجة الى عطفهم .

لسنا فى هذا الموقف قضاة أو محامين فقط ، بل سياسيين أيضا ؛ فيجب أن نلاحظ اعتبارات كثيرة . فهل من حسن السياسة أن نكسر كل هذه الصفوف من أجل مبلغ من المال؟ كلا ! فإنى ، بصفتى وطنيا محبا لبلادى ، لا أريد أن أتعرض للسخط العام ، لأنى فى حاجة للعطف العام فى هذه الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد . فلا نضيع حقوقنا احتفاظا بالمال ، فلنخسر المال محافظة على حقوقنا فى الاستقلال (تصفيق) .



وبعد إلقاء هذا البيان ، تقدمت جملة اقتراحات بشأن الاعتماد المخصص لتعويض الموظفين الأجانب بناء على هذا القانون ؛ فوافق المجلس ، بأغلبية ١١٠ أصوات ضد ١٦ صوتا رافضين و ٥ أصوات ممتنعين عن اعطاء الرأى ، على الاقتراح الآتى :

" بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء ، يصادق المجلس على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، ويوافق على تقرير اللجنة (لجنة المالية) مع جميع التحفظات الواردة به وبيان دولة رئيس الوزراء ، ويعلن فى الوقت نفسه استنكاره لقانون التعويضات " .

شكر الرئيس للجنة المالية

(الجلسة السادسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — قد سمعتم حضراتكم وبحثتم تقرير لجنة المالية أو لجنة الميزانية ، وأمكنكم من تلاوته ومن الأبحاث التى أجرتها هذه اللجنة أن تتحققوا أنها عنيت اعتناء عظيما بالمأمورية التى كلفتموها بها ، وأنها وفقت فى أبحاثها . ولئن كانت قد رأت فى كثير من المواضع آراء تخالف آراء الحكومة ، فإن ذلك لا يمنع الحكومة من أن تبدى أمام حضراتكم امتنانها من عمل اللجنة ، والهمة والجهود التى بذلتها للوصول الى بحث الميزانية وتمحيصها واستخلاص النتائج التى عرضت عليكم .

ولهذا أرجوكم أن تشتركوا معنا فى شكر حضرات رئيس وأعضاء اللجنة على الخدمات التى أدوها لهذا المجلس الموقر، حتى سهلوا عليه بحث الميزانية التى تعتبر من أهم أعمالكم وأكبرها شأنا .

أصوات — موافقون .

(فوافق المجلس على مشاركة الحكومة فى شكر لجنة المالية) .

حوادث السودان . المفاوضات

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلى فى هذه الجلسة تلغراف ورد على رياسة المجلس من الخرطوم بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤ هذا نصه :

" نحتج باسم الأمة السودانية ، ونسخط مر السخط على سياسة التطويق التى استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد ، ونطلب بإلحاح تداخل الحكومة فى الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف

لإيقاف ضروب التنكيل ، لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصرى أينما كانوا ؛ وإن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام ".

الطيب أبو بكر . الشيخ محمد رفع الله . عز الدين راسخ . محمد سر الختم . محمد الأمين أبو القاسم .

(تصفيق شديد طويل) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ونحن جميعا نحتج معهم ، وأصواتنا صدى لشعورهم ، ونبادلهم هذا الإحساس ، ونتمنى أن يتخلصوا من كل القيود والعوائق ، ونطالب رفع الظلم عنهم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — ورد الىّ تلغراف وجواب عن هذه الحكاية .

رئيس الجلسة — هذه مسألة خاصة بك .

أصوات — يقرأ .

الرئيس — هل تريدون سماع ذلك .

أصوات — نعم . نعم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — التلغراف الذى سأتلوه على حضراتكم يتعلق بضابط كان قادما للقطر المصرى بإجازة اعتيادية ، ومعه وثائق نافعة ، حجز بحلفا بعد أن فتش ، وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ ؛ واسم هذا الضابط زين العابدين أفندى ؛ وهذا نصه : " الخرطوم — ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ — قام الملازم أول زين العابدين أمس مساء — الامضاء : سالم " .

أصوات — اقرأ المذكرة .

أحمد حمدى سيف النصر بك — المذكرة خصوصية لا داعى لتلاوتها .

***

(الجلسة الرابعة والخمسون لمجلس النواب : ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفانى بك — أيها السادة : قبل أن يصدر الدستور ، وقبل أن يشكل البرلمان ، كانت الأمة أفرادها و جماعاتها ساهرة على كل شيء يختص بمصلحتها ، مستيقظة لدفع كل ما كان يعمل ضد صالحها العام .

أما الآن ، وقد صدر الدستور ، وتشكل البرلمان ، فلا شك فى أن الأمة قد ألقت علينا تلك المهمة الدقيقة ، مهمة السهر على مصالحها . فالآن نسمع ونقرأ ما يدور فى السودان ، وما تقوم به حكومته من إغراء أقوام هناك بوسائل شتى ، بالرغبة تارة وبالرهبة تارة أخرى ، على أن يقولوا غير الحق ، وأن يفعلوا و يكيدوا للمصلحة المشتركة كيدا كبيرا ، فخيبوا بذلك ما كنا نرجوه من قيام هذه الحكومة للعمل للمصلحة العامة . كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة ، وتربطنا بهم أواصر الدم واللحم ، أرادوا أن يأتوا لمصر ليرفعوا الى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء ، وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التى لاتنفصل . فهل يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة ؟ ولا نظهر رأينا ؟ ولا نرفع احتجاجنا على هذا العمل المغاير للحق المعتدى به على مصلحة مصر ؟

لهذا أقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن ، المخالف لوعود كان يظن بعضنا أنها حق وصدق ! وكان يظن بعضنا أن اللياقة تقضى بإرجاء ذلك ، لأن التعرض له من جهتنا مضر بمصلحة مصر . ولكن لنا رجاء عظيما فى أن تتخذ حكومتنا ما يستطاع أخذه بحزم إزاء هذه الإجراءات . ومع كل هذا يكون حراما علينا اذا أغفلنا حقا لنا ، واذا ما توانينا عن الدفاع عن صالح أقوامنا هناك .

عبد الرحمن الرافعى بك — سادتى الأجلاء :

إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق . وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان ، إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان :

حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

أما الحركة الطبيعيـة، فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس، من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأى فيه، ينادون بأنهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد ، فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ، ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية .

أما الحركة المصطنعة، فتدبرها السلطة الانكليزية : فقد أوعزت الى صنائعها و بعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى .

فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها ، لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن انما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان، وعلى حقوق السيادة المصرية. واذا قلت السيادة المصرية، فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج، ونعلن للعالم أجمع رأينـا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الانكليز مصطنعة، وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا .

سادتى : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ؛ وإن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونا للعمران فى السودان . وما تدعيه السياسة الانكليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية، وشيدوا القصور والبنايات ، وفتحوا المدارس، وشقوا الترع، وأقاموا السدود والجسور على النيل، وثبتوا كل دعائم العمران فى السـودان، وضحوا فى سبيل ذلك حياتهم وأموالهم . وقد دل الإحصـاء على أن الذين قتلوا منا فى أنحاء السودان ١٩٩٠٠٠ رجل، كما أنفقت مصر عشرات الملايين

من الجنيهات من يوم أن فتح فى عهد محمد على ، وقد أنفقنا من عهد استرجاعه الى الآن ٢٦ مليون جنيه، ... كل ذلك لنقيم دعائم العمران فى تلك البلدان .

فالذى ينكر أن مصر كانت ولا تزال تعمر السودان، ينكر الحقيقة الساطعة . على أننا مافعلنا ذلك لجر مغنم، بل للقيام بواجب وطنى علينا، وهو تعمير تلك البلاد، لأننا بذلك انما نعمر مصر، إذ لا فرق بين مصر والسودان . وأما العمران الذى يدعيه الانكليز ! فهو عمران مصطنع ، بل هو استغلال محض ! لأن كل الناس يعلمون أن الشركات الانكليزية الاستعمارية فى تلك البلاد تنزع الأراضى من أيدى الأهالى ، لتحل محلهم وتجعل السودان مزرعة قطنية لمعامل لا نكشير . . وهذا ولاشك استغلال ! وفرق كبير بين العمران والاستغلال ! فأضم صوتى الى الصوفانى بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل ، كما احتجت الأمة المصرية فى ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة ، كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على افندى عبداللطيف : لأنه لما رأى أن الانكليز ساعون للقيام بهذه الحركة، تظاهر مع جماعة من إخوانه، وأعلنوا عن عواطفهم، وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الانكليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج ، وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج ، وأن تضع حدا لهذه المسائل ، أن معالى مرقس حنا باشا وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن على افندى عبد اللطيف، وعزم على السفر للخرطوم، ولم يمنعه إلا أنه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى. وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا، إذ لايوجد أى خلاف بيننا . ونحن نصرح علنا بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان، ونؤيدها فى ذلك بكل اخلاص (تصفيق) .

حمد الباسل باشا — نحن جميعا نتفق مع حضرتى الزميلين الفاضلين فيما اقترحاه . هذه هى كلمة المجلس وهذه رغبتنا جميعا . ولكننى ألفت نظر المجلس الى أن تصرفات

الانجليز لايمكن أن تدهشنا ولا نعبأ بها ، لأن هذه السياسة الجارية فى السودان الآن هى سياسة الإفلاس الانجليزية التى كانت جارية هنا . يجب أن تعرف الحكومة الانجليزية أن سياستنا عملية قائمة على الواقع فعلا ؛ فإذا كان الانجليز يريدون أن يتخذوا هذا العمل حجة على مصر والمصريين ، فنحن والعالم أجمع نعلم أن مصر والسودان كتلة واحدة من جميع الوجوه السياسية . فإذا كان الانجليز يعنون فى هذا العمل ، فنحن نتخذه حجة عليهم ، لأنهم كانوا يفعلون هنا فى مصر ما يفعلونه الآن فى السودان ، حيث كانوا يستدرجون بعض المصريين ليعملوا ضد الحركة الوطنية ، ولكن الحركة كانت جادة ، فلم تقف أمامها أى دسيسة من هذه الدسائس . فهذه الأعمال لاتخيفنا ، لأننا واثقون من أنفسنا ومن السودان . أما الاعتراض والاحتجاج فنحن كلنا متفقون على إبداء استيائنا من هذه التصرفات ، ولكن يجب أن نثق كل الثقة بأن مصر والسودان كتلة واحدة ، وأن هذه السياسة لا قيمة لها ، فلا تخيفنا ، ولا نعبأ بها .

محمود علام افندى — تضامنّا أيها السادة بالأمس فى المحافظة على كرامتنا . واليوم قد أثيرت مسألة أشعر بأنها ماسة بكرامتنا القومية وشرفنا الوطنى ؛ ولا شك أننا جميعا على اختلاف النزعات متضامنون فى وجوب المحافظة على تلك الكرامة وذلك الشرف . لا نعرف مطلقا أن السودان منفصل عن مصر ؛ وإن قيل بضرورة الاحتجاج ، فلا يدل احتجاجنا على أنه منفصل منا ، بل اننا نحتج كاحتجاجنا على المظالم التى كانت تقوم بها القوة الغاشمة فى بلادنا ؛ فلا يصح أن تمر علينا هذه المسائل مر السحاب من غير أن تستوقف نظرنا أو تثير احتجاجنا . وقد تعلمنا جميعا هذا الدرس من دولة رئيسنا المحبوب ، نعم تعلمنا أن التمسك بالحق هو كل القوة ، وأن الحق يسحق أمامه كل قوة (تصفيق) .

وقفت حتى لا يقال ان فريقا من المجلس فقط يذكر السودان والسودانيين ، بل المجلس بأجمعه ، بل كلنا نذكرهم ونرجو من صميم فؤادنا أن نراهم بيننا ممثلين فى هذا

المجلس كالمديريات الأخرى . ولا شك أننا عاملون على ذلك، مؤيدون للوزارة كل التأييد . ولكن هذا لا يمنع أن يثبت على الأقل فى مضبطة مجلسنا، وأن ينقل عن لساننا الى العالم أجمع، أننا نحتج بكل قوانا على كل إجراء ظالم مخالف للعدل والشرع والقانون .

وعند هذا الحد أنتهى .

عبد اللطيف الصوفانى بك — الذى أريده هو أن يصدر منا قرار بالاحتجاج .

أصوات — موافقون . موافقون .

أحمد رمزى بك — الأخبار التى تتوارد علينا من السودان محزنة جدا، لأنها انما تفصل جسما لا ينفصل عن جسم مصر. والمحاولة التى يريدون بها تبرأ السودان محاولة عقيمة، ولكن أننا نسكت على هذه الأعمال، فهذا ما لا يقره وطنى على الإطلاق، ويقول بذلك كل مصرى وكل متكلم فى هذا المجلس .

يقول سعادة حمد الباسل باشا بأن هذه الأعمال غير منتجة فى السودان، كما كانت عقيمة فى مصر، وأنها فوق ذلك لها حل، وأن هذا الحل قريب، وأنه ليس فى يدنا دليل على أن الانجليز هم الذين يفعلون ذلك فى السودان ... (أصوات — لا . لا .) يظهر أنى أخطأت السمع، فأسحب كلامى . انى أقول ان يد الانجليز ظاهرة فى هذه الأعمال : يدل عليها القبض على أحد الضباط وارجاعه الى السودان، وجمع الجموع فى بيت أحدهم بقصد الموافقة على السيادة الانجليزية ، وسوابق عملهم معنا فى معرض ومبلى ، وقبلها فى مسألة الوفد السودانى الذى أرسل الى بلاد الانكليز، فيدهم ظاهرة فى كل هذه المسائل. وفى الواقع أن ثقة المصريين بالانجليز قد تلاشت بسبب أكاذيبهم مدة ٤٢ عاما ! فالانجليز لا يفتأون يبنون خزانات على النيل ، ويعملون على فصل السودان عن مصر . وانى أسائل نفسى فى هذه الحالة : هل يجوز أن تبدأ المفاوضات فى جو مضطرب كهذا أولا ... (ضجيج) . ألا يرى دولة

رئيس الحكومة أن هذه الأعمال لو حصلت بين حكومتين متحابتين لأثارت أمورا كثيرة ؟ وانى أترك هذه المسألة لحكمة الرئيس الجليل .

أحمد حمدى سيف النصر بك — تعلمون حضراتكم أنى أخبرتكم عن التلغراف الوارد من الضابط زين العابدين ،وقرأتم فى بعض الجرائد أن الضابط أوقف ،وكان معه مترجم ، وكان هذا سببا فى القبض عليه و إعادته للخرطوم . وقد علمت من وثائق بيدى الآن أن المترجم هو ابن الخليفة عبدالله التعايشى ، وكانا حاضرين لمصر لتقديم ولائهما لمليك البلاد ، ويحملان وثائق ممضاة فى اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم . وقد عرضت هذه الوثائق على بعض اخوانى ، وسأعرضها على لجنة السودان لعمل محضر بها وعرضه على المجلس . وكان الضابط زين العابدين حاضرا بالنيابة عن العبيد السود ، وابن التعايشى عن العرب . فالذى أردت أن أخبركم عنه هو أن ما يعمله الانجليز انما هو عمل مصطنع تدل عليه الوثائق الموجودة تحت يدى ، والتى ستقرأ عليكم يوما من الأيام .

أصوات — تطبع وتوزع علينا .

الرئيس الجليل — (قوبل بالتصفيق) .

أيها السادة :

تحركت مسألة السودان اليوم ، ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها . ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان (استحسان وتصفيق طويل) ، بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر (تصفيق) .

والإجراءات التى تتم الآن فى السودان ، كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك ، على نوعين :

(الأول) وثائق تكتب واجتماعات تعقد ، لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية .

(والثانى) منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر .

فأما القسم الأول ، وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية ، فإنا نصرح هنا و فى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا (تصفيق) .

اذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة ، وحصل التمسك بها ، فلسان مصر يقول انها أوراق باطلة ، لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة ، وانه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية (تصفيق واستحسان) .

أنا فى تصريحى هذا منضم اليكم ، فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات بدون شك) .

وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ، ألا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم ، معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، . . أقول ان هذه الإجراءات مستنكرة ، ونعلن لجهات الاختصاص ، بصفتنا حكومة ، و بصفتنا مجلس نواب ، استنكارنا لما يكون صحيحا منها ، واحتجاجنا عليها (تصفيق) .

و إنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة بأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان (تصفيق) .

والآن أجيب حضرة العضو المحترم أحمد رمزى بك على قوله : ماذا تفيد المفاوضات فى هذا الجو المضطرب ؟ ... نعم أن المفاوضات فى جو مضطرب ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالكلام فيما بيننا ؛ بل يجب أن نعلن أمام كل انسان ، سواء كان انجليزيا أو غير انجليزى ، بأن لنا حقوقا فى السودان نريد

استخلاصها (تصفيق) . فاذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضة ، فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا، بل أقول إنه ملكنا، و إنه جزء لا يتجزء من مصر، ويجب أن يرد الينا (تصفيق)؛ وأقيم الدليل على هذا، والدليل تعلمونه حضراتكم، و يعلمه كل واحد منا، و يحفظه كل مصرى . فإن نجحنا فيها ونعمت ، و إلا والينا الاحتجاج، وعملنا كل ما يعمله شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها (تصفيق) .

أنا لا أخشى المفاوضة، فهى محادثات كسائر المحادثات، أباشرها واثقا بنفسى، و واثقا بأنى لا أقبل نتيجة من نتائجها إلا اذا كانت متفقة مع حقوقكم وأمانيكم (تصفيق) .

واذا كنت أرى دخولى فيها لا يضيع علينا حقا، ولا يكسب غيرنا حقا ضدنا، دخلت فيها ، وكنت قد خدمت بلادى بهذا الدخول ، ولكنى لا أخرج منها إلا ظافرا بحقوقنا كلها (تصفيق) .

ولا أستطيع أن أصرح لكم الآن بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن، لأنه توجد أمور تتوقف عليها المفاوضة ، فاذا تمت هذه الأمور وتحققت دخلت المفاوضات مزودا بثقتكم ومعتمدا على الله فى نجاحها .

السكرتارية النيابية — تقدم اقتراحان : الأول من حضرة عبد الرحمن الرافعى بك، ونصه ما يأتى :

"على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر، للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ؛ يعلن المجلس عطفه على السوادنيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر، .ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، و يعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد،وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر" .

والاقتراح الثانى مقدّم من حضرتى حسين هلال بك وراغب اسكندر افندى، ونصه ما يأتى :

" بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء، بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر؛ يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة، ويطلب الانتقال لجدول الأعمال" .

أصوات — موافقون على الاقتراحين معا .

رئيس الجلسة — هل توافقون على الاقتراحين معا ؟

أصوات — نعم ، و بالإجماع .

عبد الجليل أبو سمره بك — أنا لى رأى وأريد الكلام .

رئيس الجلسة — أخذ الرأى فعلا وانتهى الكلام .

صوت — من يخالف فى هذا ؟ !

✦ ✦ ✦

(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

وتلى فى هذه الجلسة تلغراف وارد من الخرطوم الى معالى رئيس مجلس النواب، وهذا نصه :

"تظاهر الشعب أمس سلميا، هاتفا لمليك البلاد وسعدها، حاملا صورتيهما، فأوسعهما البوليس ضربا بالسيوف، وجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط؛ وأمس الأول سجن الشيخ رفع الله، زعيم التجار بأم درمان، بينما كان يهتف بحياة ملك مصر والسودان ! فليعلم الملأ وليشهد التاريخ ! "

الامضاء بالنيابة : على عبد اللطيف

عبد اللطيف الصوفانى بك — المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها . . . .

الرئيس الجليل — الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها .

أصوات — موافقون .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل لوزير الحربية أن يقول لنا كلمة عن المعلومات التى وصلت اليه، ورجاؤنا أن تتخذ اجراءات . . . .

الرئيس الجليل — ليس أمامى اجراءات أتخذها، فبين لى الإجراءات التى تراها لأقوم بها .

عبد اللطيف الصوفانى بك — انى أقول ان هذا لا يليق، بل وليس فى محله .

الرئيس الجليل — قلت لحضرتك انه ليس عندى اجراءات، وقد سمع المجلس قولى .

عبد اللطيف الصوفانى بك — اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ (مقاطعة وضجة) .



وتلى فى آخر هذه الجلسة أيضا التلغراف الآتى المرسل الى رئيس مجلس النواب :

الخرطوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤

بينما كان الضابط زين العابدين يرسم صورة المظاهرة قبض عليه وسجن، فنحتج على ذلك؛ وسجن أربعة مستخدمين، وضرب الهاتفون بحياة ملك مصر والسودان بالسيوف . (امضاءات : ٣٦ اسما) .

فتقدم اقتراح هذا نصه :

"نقترح استنكار حادثة الخرطوم التى جاء عنها تلغراف اليوم، وماأصاب اخواننا السودانيين فيها لإظهار عواطفهم الوطنية ، ونكرر الاحتجاج الشديد على أعمال العسف التى يأتيها الانجليزهناك لإخماد مظاهر العلاقة الأكيدة بين مصر والسودان، بينما هم يسيغون لأنفسهم العمل على تمزيق هذه الوحدة وحمل أهل السودان على غير ما يريدون " .

رئيس الجلسة — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(فوافق المجلس عليه بالإجماع) .

السودان فى مجلس اللوردات البريطانى

(عن التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام الغراء)

لندن فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وجه اللورد رجلان الى الحكومة فى مجلس اللوردات البريطانى اليوم السؤال الآتى :

"هل فى وسع الحكومة أن تورد بيانا يدل على سياستها العمومية فى شأن مصر والسودان؟ وهل هى عازمة على استشارة البرلمان البريطانى قبل أن تقرر إجراء أى تبدل فى نظام السودان ؟ " .

وتكلم اللورد جراى فى هذا الموضوع فقال :

" بلغنى أن جميع أعمال الإدارة التى قام بها اللورد كرومر فى مصر، وكانت موضوع افتخارنا ، قد زالت أو هى سائرة الى الزوال . وأعتقد أنه كان من الممكن وضع تسوية أفضل لنا ولمصر لو عمل بتقرير لجنة ملنر، ولكننا تركنا الفرصة تمر، فنحن الآن أمام ما قد جرى من قبل . وجميعنا نعترف بأن ما جرى هو أن الإدارة الباهرة التى أنشأها اللورد كرومر قد تهدمت . ولا أعنى بهذا القول أنه من الواجب إبطال ما عملته الحكومة البريطانية فى شأن الادارة المصرية . فمن الأفضل الآن بعد ما وصلت الأمور الى هذا الحد ألا تسعى الحكومة الى إبطال ما عملته فى شان الإدارة، ولكن يجب أن يستثنى من ذلك أمر واحد ، وهو قناة السويس التى لم يعملها المصريون بل رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية ، وهى طريق مائية دولية . فعسى أن يصرح بكل وضوح فى المفاوضات المقبلة بأن حق حماية القناة وصيانتها وإدارتها يجب ألا ينتقل الى أيدى الحكومة المصرية، بل يبقى فى أيدينا (تصفيق) .

ويجب أن تكون الحكومة البريطانية صريحة أيضا فى مسألة السودان. فيجب عليها أن تفهم الحكومة المصرية صراحة أننا لن نترك السودان (تصفيق) . فلولا قوة بريطانيا وفنها الحربى ومجهوداتها التى استردت بها السودان، لما كان لمصر أصبع فى السودان . فعسى أن تظهر الحكومة البريطانية بأجلى بيان أن حكومة السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية و بالسودانيين، من دون أن يكون للحكومة المصرية ما تقوله فى هذا الشأن . فإذا كان هذا هو رأى الحكومة البريطانية ، فخير لهـا أن تسرع فى إبدائه لرئيس الوزارة المصرية، لأن الشعور السائد فى مصر الآن هو أننا على نقيض ذلك . فلماذا يصل بهم المدى الى حد القول لنا بأننا اذا لم ننسحب من السودان فلن يباحثونا فى المسائل المعلقة مطلقا !

وفضلا عن ذلك فإنه يجب علينا أن نقول بأتم وضوح، فى أقرب فرصة ممكنة، أن سياستنا سياسة نستطيع كل الاستطاعة أن ننفذها .

أما مسألة مياه النيل، فلا شك أن لمصر مصلحة كبيرة فيها . وقد دارت الأحاديث هنا وهناك عن تأليف لجنة مختلطة تضمن ألا يحرم السودان مصر من المياه، وألا تحرم مصر السودان منها؛ ولعله من المناسب أن يعين لرياسة هذه اللجنة رجل أمريكانى" .

جواب اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية

فردّ المستر بارمور مندوب الحكومة فى مجلس اللوردات على هـذه الأقوال، قائلا : "ان الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان. وهى موقنة بأن التعهدات التى قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة . وفى وسعى أن أقول بدون تردّد انه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان، أو بإجراء هذا التبدل، من دون إذن البرلمان البريطانى .

ثم تكلم اللورد كرزون فى هذا الموضوع وقال : إن مجلس اللوردات والبلاد كلها يرحبان بهذا البيان الصادر من الحكومة، فهو صريح لا يقبل التأويل . "

التظاهر للسودان

ملأت القاهرة والأقاليم مظاهرات التأييد لاخواننا السودانيين ، والاحتجاج على استبداد المستعمرين الانجليز ، عقب الحركة الوطنية التى قام بها السودانيون فى شهر يونيه سنة ١٩٢٤

وقد ازدحمت شوارع القاهرة فى يوم الجمعة ٢٧ يونيه بمظاهرات الطلبة من جميع المدارس والطوائف ، يخطبون و يحتجون و يهتفون لمصر والسودان ، حتى انتهى بهم الطواف الى بيت الأمة ، فألقى الرئيس الجليل على جموعهم الحاشدة هذه الكلمة القصيرة :

كلمة الرئيس

أحيي فيكم هذا الشعور الجميل ، وتلك العواطف الكريمة . و إنى بهذا المظهر الاتحادى أسعى جهدى فى تحرير مصر والسودان (تصفيق) .

وما دام هذا الاتحاد قائما بيننا ، فلا بد من أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولا بد من أن نصل الى تحقيق استقلالنا فى مصر والسودان ، إن لم يكن اليوم فغدا (تصفيق) .

حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان

خطاب للرئيس الجليل

الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة

(الجلسة الثامنة والخمسون لمجلس النواب : ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التى دارت فى مجلس اللوردات الانجليزى بخصوص السودان والمفاوضات .

اطلعتم عليها ، ورأيتم أن ما جاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمرا جديدا ؛ ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الانجليزية الآن ، ولكنها خطة رسمت من قبل ، رسمها لويد چورچ فى وزارته ، كما جاء فى كلام نائب الحكومة الانجليزية فى مجلس

اللوردات، الذى اقتبس من بيان عن السودان فاه به لويد چورج لما كان رئيسا للوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا التاريخ معروف لكم، وقد جاء فى هذا البيان: "ان حكومة جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن، والآمال الكبيرة المنتظرة فى السنين المقبلة، تصاب بضير". وزاد اللورد بالمور، نائب الحكومة فى مجلس اللوردات، على ذلك قوله: "وانى أفوه بهذا الأمر وأنبه أن ما جاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية"، ثم استشهد بقول آخر للمستر لويد چورج وهو: "ولا يسع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتغيير ما فى مركز تلك البلاد، أى السودان".

فهذه الخطة التى رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت، ولكنها خطة قديمة رسمت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — هذا التاريخ الذى تذكرونه ويقولون عنه "ان السياسة المصرية كانت فيه فى غاية المرونة والدهاء"! تجدون أن الانجليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها. كل هذا ليس بجديد، وانما الجديد هنا، الجديد علينا اليوم، هو أن وزارة العمال، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين! عُرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة! أقرت هذه الخطة!!

أقول ان العمال الذين هذه مبادئهم، أقروا هذا واتخذوه خطة لهم؛ وقد كان المنتظر أن وزارتهم لا تقرها. لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء، لدينا نحن الذين كان لنا أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ المستعمرين. ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا (تصفيق متواصل).

وانى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه، وفى حضرتكم الموقرة، أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل)؛ فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب، ضد كل معتد؛ تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة، وفى كل زمن، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم

الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به . و إن كنا فى حياتنـا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا، فإننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به، ولا يفرطوا فيه قيد شـعرة ؛ وهكذا يوصون هم أبناءهم، وأبناء أبنائهم ؛ ولا بد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا (تصفيق) .

إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ! ... كلا ! ليست هـذه طبيعة الوجود، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب . ونحن ما دمنا مطالبين بهـذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا ، فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق) .

نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لايمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا (تصفيق) .

نعم اننا كنا أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرها و بالرغم منا ، ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزيز من دماء أبنائنا ، و بعد أن استعدناه صرفنا عليه مبالغ طائلة ، ولا نزال نصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنـا ترابط فيه لحفظه وحمـايته (تصفيق) . فلا يمكن مطلقا ، وهذه حالتنا بالنسبة الى السودان : أموال بذلناها ، دماء سفكناها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من قبلنا آباؤنا ، وحياة نستمدها من ذلك النهر الذى يتدفق من أعالى السودان ، . . لا يمكننا بحال من الأحوال ، إلا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا ، لا يمكننا أن نترك ذرة من السودان لغيرنا (تصفيق مستمر واستحسان) .

نعم اننـا ضعاف ، ولا تجريدة عندنا ، ولا أسطول لنا ! أقول هذا ، لأنه حق ولأنه غير خاف ! نعم اننـا ضعاف ، ولكننا أقوياء بضعفنـا ، أقوياء بحقنا ! ان

الضعف سلاح قوى" اذا كان معه الحق . فنحن ، وان كنا ضعافا ، فان معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة (تصفيق) .

تعلمون أيها الإخوان أنى فى مخاطباتى مع الانجليز ومع غيرهم ، لم أدّع مطلقا أننا أقوياء ماديا ، ولكننا أقوياء معنويا ، أقوياء بحقنا ، أقوياء باتحادنا (تصفيق) . ونحن قلنا للانجليز ، وقد علمتم رسميا ما قلناه ؛ قلنا لهم أنه لا يصح لكم أن ترفضوا طلبات عادلة ، لمجرد كونها صادرة من شعب أعزل ، قلنا لهم هذا ، ولم نأت لهم بقوتنا ، لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان ، لنا قوة الاتحاد ، وهذا الاتحاد سيدوم ويقوى وينمو فى عصرنا ، ومن بعدنا أيضا ، حتى ننال حقوقنا كاملة (تصفيق) .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد جاء فى هذه التصريحات " أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ " . وقد صرحت غير مرة بأنى أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن . وأقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن نتفاوض على أساس هذا التصريح (استحسان وتصفيق مستمر) .

ولقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس ، فإنى لا أدخل فى المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى . وقلت لكم أيضا إنى اذا لم أصل الى هذا ، فإنى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلى .

اصوات — أبدا . حاشا .

أصوات — ليس هذا فى مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — هذا ما عزمت عليه ، والرأى لكم (تصفيق متواصل) .

*
* *

ثم تكلم أعضاء كثيرون ، محتجين على التصريحات الانجليزية ، مؤيدين للرئيس الجليل ووزارته؛ وتقدمت بضعة اقتراحات وافق المجلس بالاجماع على أحدها ، ونصه :

"بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات ، يعلن المجلس ثقته التامة بدولته وسياسته ، و يطلب اليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق كل أماني البلاد من استقلال مصر والسودان ."

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أقدم لحضراتكم جزيل شكري على هذه الثقة الغالية . واني ، مع احترامي كل الاحترام لقراركم ، أرى أن أعرض الأمر على حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد ، لأن ذلك من واجبي .

صوت — مع عرض قرارنا .

الرئيس الجليل — وسأعرض قراركم أيضا (تصفيق حاد) .

السودان واستقالة الوزارة

في مجلس الشيوخ

تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك في الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس الشيوخ (٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤) عن السودان وعن تصريحات الحكومة البريطانية ؛ ثم اختتم خطابته بالاقتراحات الآتية :

(١) يؤيد المجلس تأييدا كاملا زعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه الجليل وتصريحاته الخطيرة عن السودان ، و يعلن أن السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها .

(٢) و يطلب المجلس بإلحاح من دولة الرئيس أن يبقى في مركزه ، وأن يجاهد في سبيل مصر وهو على رأس الحكومة متقلدا لزمامها .

To: www.al-mostafa.com

(٣) أن ينوب معالى رئيس المجلس عنا فى إرسال التلغراف الآتى نصـه الى جلالة الملك :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان :

يعلن مجلس الشيوخ رضاءه الكامل عن موقف دولة رئيس الحكومة إزاء مسألة السودان ، ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبوله استقالة دولة الرئيس ، لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن . فلتحى مصر والسودان . وليحى جلالة الملك .

(٤) نطلب من معـالى رئيس المجلس أن يبلغ نص الاقتراحات الثلاثة الى دولة سعد باشا رئيس الحكومة .

(فوافق المجلس على هذه الاقتراحات بالإجماع) .

جلالة الملك يرفض استقالة الوزارة

أصدر قلم المطبوعات فى يوم ٢٩ يونيه البلاغ الرسمى التالى :

" عرض حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليـل على حضرة صاحب الجلالة الملك استعفاء الوزارة ، وأسباب هذا الاستعفاء ، فرفض جلالته قطعيا قبوله ، فالتمس دولته الإذن له بالتروى ومشاورة زملائه وأصدقائه . وهو عائد اليوم (من الاسكندرية) لهذه الغاية بقطار المساء الأول ، يصحبه صاحب المعالى وزير الخارجية " .

عدول الرئيس الجليل عن الاستقالة
فى مجلس النـــواب

(الجلسة الستون : ٣٠ يونيه سنه ١٩٢٤)

الرئيس الجليـــل :

قضى علىّ واجبى أن أرفع استقالة الوزارة لحضرة صاحب الجلالة مليك البلاد . ووفاء بالوعد الذى قطعته لحضراتكم ، تلوت على مسامعه الشريفة قراركم الإجماعى بالثقــة بالوزارة وطلبكم بقاءها ؛ فما كدت أتم تلاوتى لذلك القرار ، حتى صدر نطقه الكريم بالتصديق عليه قائلا : إنى موافق لحضراتهم ومصدّق على قرارهم .

محمد الشاملى العار افندى — فليحى جلالة الملك .

(ردّد الأعضاء هذا الهتاف) .

الرئيس الجليل — وأخذ جلالته يقيم من حكمه البالغة ، وبديهته الحاضرة ، وعنايته الكبرى بمصالح البلاد ، أدلةَ الإقناع بالبقاء ، فشعرت بضعف حجتى أمام بياناته الباهرة ، ولم يسعنى إلا أن أستمنح جلالته مهلة أتشاور فيها مع زملائى وأصدقائى ، فتفضل علىّ بمنحها ، مشدّدا فى لزوم البقاء .

وعدت الى القاهرة ، ورأيت فى طريقى جموعا حاشدة لا عداد لها من مواطنىّ ، وكلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء فى البقاء ، و يلح إلحاحا شديدا فى ذلك .

اجتمعت بزملائى أمس واليوم ، وتشاورنا مليــا ، وتمثلنا أثناء تشاورنا إرادة مليك البلاد ، كما تمثلنا قراركم الإجماعى الجليل ، واتحاد الأمة المتين ، وهذه المظاهر الباهرة التى امتــلأت غيرة واكتست جلالا ، مظاهرَ الوحدة الكاملة والنظام الشامل ، مظاهرَ الروية الصادقة والإخلاص الكامل ، مظاهر الثقة المتبادلة تجرى فى النفوس ، من الكبير الى الصغير ومن الصغير الى الكبير ، مظاهرَ التمسك الشديد

بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدامها المخلصين ، مظاهرَ قلوب اتحدت فى خفقانها على مصلحة البلاد ، ... حتى شعرت بأن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب الملك الكبير؛ فلم يسعنا أمام كل هذه القوى المجتمعة إلا الخضوع لما قضت به .

قد آلينا على أنفسنا أن نخدم بلادنا ، فى حياتنا بأعمالنا ، ونخدمها بعد مماتنا بأن نضرب أحسن الأمثال لأبنائنا (تصفيق طويل) .

وقد كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة أكثر مما نخدمها داخلها . ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة فى هذا الرأى ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها فى رأيها فى الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت فى هذا الرأى أقلية! فقدمت استعفاءها من الاستعفاء مراعاة للقواعد الدستورية (تصفيق) . عدلنا حينئذ عن الاستعفاء ، وعولنا على أن نسير كما كنا فى الطريق التى ابتدأناها منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذى نال استحسانكم واستحسان البلاد جميعا (تصفيق) . وسنسير بعناية الله ، مسترشدين بآرائكم ، ساعين فى الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر والسودان ، معتمدين فى ذلك بعد الله القدير على عناية مليكنا ، وعلى قوة حقنا ، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق متواصل واستحسان) .

***

فى مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

ثم قصد رحمه الله الى مجلس الشيوخ فألقى فيه الكلمة الآتية :

الرئيس الجليل — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا علمتم باستقالة الوزارة من منصبها ، عقب المناقشات التى جرت فى مجلس اللوردات ، والتصريحات التى فاه بها نائب الحكومة الانجليزية فى ذلك المجلس . رأيت وفاءً بوعد قطعته لنواب الأمة أن أستقيل من المنصب الذى تعطفت

جلالة الملك بإسناده الىّ إجابةً لرغبات الأمة التى تجلت فى انتخاب أعضاء البرلمان؛ فقرر مجلس النواب بالإجماع الثقة بهذه الوزارة، وطلب العدول عن الاستعفاء . ولكن واجبى قضى علىّ أن أرفع الأمر الى وليه .

تشرفت أمس بمقابلة جلالته ، وعرضت عليه هذا الاستعفاء ، وتلوت على مسامعه الكريمة قرار مجلس النواب ، إذ كان هذا المجلس قد طلب إلىّ أن أرفعه الى سدته السنية . تلوت على المسامع الكريمة هذا القرار، فلم أكد أتمه حتى قال حفظه الله : انى مع النواب ومصدّق على قرارهم (تصفيق حاد وهتاف : فليحيي جلالة الملك) .

وأخذ جلالته يتلو من الحجج الباهرة، والبيانات الساطعة، ما أضعف حجتى وأوهن عزيمتى . شعرت بهذا الضعف أمام جلالته ، فلم يسعنى إلا أن التمست مهلة أتروى فيها مع أصدقائى وزملائى ، فتعطف جلالته بهذه المهلة مشددا بلزوم البقاء .

عدت أمس الى القاهرة، فوجدت فى طريقى آلافا مؤلفة من الجماهير، كلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء فى البقاء ، ويلح إلحاحا شديدا فى هذا الرجاء .

اجتمعت أمس واليوم بزملائى ، وتشاورنا فى الأمر مليا؛ تشاورنا طويلا ، وتمثلت أمامنا رغبة جلالة ملك البلاد ، وإرادة نوابها ، وتمثلت أمامنا أيضا تلك المظاهر الباهرة ، مظاهرُ الإخلاص الشامل ، مظاهرُ الوحدة الكاملة ، مظاهرُ الروية الصادقة ، مظاهرُ التمسك الشديد بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدامها المخلصين ، مظاهرُ القلوب تخفق لمصلحة البلاد ، ... حتى شعرت أن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب مليك البلاد الكبير (تصفيق حاد) .

تمثلت أمامنا كلُّ هذه المظاهر ، فخضعنا لحكم الإجماع .

وقد كنا آلينا على أنفسنا أن نخدم بلادنا ، نخدمها فى حياتنا بأعمالنا ، ونخدمها أيضا بعد مماتنا بما نضربه لأبنائنا من أحسن الأمثال (تصفيق حاد) .

وكنا نظن بأننا باتخاذنا ذلك القرار، وهو الاستعفاء، نخدم بلادنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها ونحن فيها . ولكن ظهر أننا كنا وحدنا فى هذا الرأى ، وأصبحنا لا شريك لنا فيه ، وأصبحت الوزارة فى أقلية لا تتجاوز عدد أعضائها ؛ فطوعا للدستور، ونزولا على حكمه الذى يقضى بأن الوزارة تستعفى إن لم يكن لها أغلبية تسندها، قد استعفينا من هذا الاستعفاء (تصفيق) .

عدلنا عن استعفائنا وبقينا فى المراكز، لنعود الى الاشتراك مع البرلمان فى إدارة شئون البلاد . وستستمر الوزارة فى سيرها الذى بدأته منذ خمسة أشهر على الأسلوب عينه الذى نال استحسانكم واستحسان جميع الأمة . نسير فى هذا السبيل وعلى هذا الأسلوب ، معتمدين فى الوصول الى تحقيق غايتنا المنشودة ، وهى استقلال البلاد بلاد مصر والسودان، معتمدين فى نجاحنا وفى بلوغ غايتنا بعد معونة الله القدير على عناية مليكنا، وعلى قوة حقنا، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق حاد) .

وبعد أن فرغ رحمه الله من كلامه خطب أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل المجلس وبعض حضرات الشيوخ ، شاكرين للرئيس عدوله عن الاستعفاء، منتقدين سياسة الحكومة الانجليزية وتصريحاتها إزاء السودان؛ ثم قام الرئيس الجليل فألقى شكره الآتى :

أقدم لحضرة الفاضل وكيل المجلس، وحضرات الذين تكلموا من بعده، جزيل شكرى على العبارات الرقيقة التى آختصونى بها . أشكرهم من كل قلبى ، وأشكر حضراتكم جميعا على التحية التى قابلتمونى بها . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد حق خدمتها، حتى نصل بها الى الغاية التى ننشدها جميعا، وهى الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

وعقب ذلك أصدر المجلس القرار الآتى :

” بعد سماع التصريحات الخطيرة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، يكرر المجلس ثقته بالوزارة، وينتقل إلى النظر فى باقى الأعمال .

شكر الرئيس الجليل

لجميع أفراد الأمة المصرية

وفى اليوم الأول من شهر يوليه سنة ١٩٢٤ أعلن الرئيس الجليل رحمه الله هذا الشكر الآتى :

يهدى سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن زملائه ، فائق الشكر لجميع أفراد الأمة المصرية ، الذين احتشدوا يوم الأحد الماضى للقائه فى المحطات التى مر بها ، أثناء ذهابه إلى الاسكندرية ، وعودته منها ، وأظهروا ثقتهم التامة بوزارته ، وشدة تعلقهم بها ، والذين أبدوا مثل هذه العواطف فى تلغرافاتهم و رسائلهم ، والذين شرفوه بحضورهم ، والصحافة التى أيدته فى سياسته . ويعلن الجميع أنه تنفيذا لإرادة صاحب الجلالة مليك البلاد ، وتحقيقا لرغبة برلمانها ، وإجابة لرجائهم ، عدل عن الاستعفاء ، وعاد إلى العمل مع البرلمان ، لتنفيذ بروجرامه الوزارى على نفس الطريقة التى سار فيها من يوم قيام وزارته ونالت استحسان الجميع .

حديث للرئيس الجليل

تقوية مصر ودفع دعاوى الانجليز . تصريح ٢٨ فبراير وتأكيدات الانجليز لا تحل المسألة المصرية . يجب ألا يكون النيل نهرا انجليزيا . مصر وقناة السويس . البرلمان المصرى . مسألة الخلافة

نشرت جريدة (موسيشه تسايتونج) حديثا دار بين مكاتبها الدكتور ولتر هاجيمان والرئيس الجليل رحمه الله فى شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، ننقل فيما يلى ، عن جريدة البلاغ الصادرة فى ١٥ يوليه سنة ١٩٢٤ ، ترجمته عن الألمانية مصحوبا بالمقدمة التى صدره بها المكاتب . قال :

ان الشروح التى فسر بها الانجليز والمصريون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، قد زادت فى العهد الأخير فى عناية الناس بحوادث مصر . والتصريح ، فيما يبدو لنا شيئا فشيئا ، لا ينهى ذلك النضال الذى طال أمده سنين ، بل يدل على أن كلا

الفريقين قد وضع للمستقبل برنامجا سياسيا يدور حول كل نقطة من نقطه منذ أشهر، وهو نزاع ينطوى على الحدة انطواءه على العناد .

ولقد حاولت مصر أثناء مفاوضات الصلح أن تنتفع كل الانتفاع بالموقف الغامض الذى زجّ بها الاحتلال البريطانى فيه وقت استعار نار الحرب العالمية، فقدمت الى الدول قائمة بأمانيها ومطالبها ، وفى جملتها الاستقلال السياسى التام . ولكن مصر اعتُبرت من غير الدول المتحاربة ، وأقصيت لهذا السبب عن المفاوضات، ثم تلقت — على سبيل الهدية — تأكيدا بالاستقلال الى الأبد استقلالا تاما عن السيادة التركية . ولجأت مصر من جانبها الى حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، وولت وجهها شطر عصبة الأمم والدول الأوروبية المحايدة؛ ويتولى زعامتها فى ذلك وزعامة الوفد المصرى سعد زغلول باشا روح الحركة الوطنية .

على أن كل محاولة بالطرق السلمية، فى سبيل الوصول الى الاتفاق ، حبطت بتأثير عناد الانجليز؛ فلم يكن بد من تنظيم المقاومة العلنية . وانقضى عاما ١٩٢١ و١٩٢٢ فى اضطرابات وفتن دائمة ، حركت ساكن جيش الاحتلال الانجليزى، وشغلته كثيرا. ثم أقصى زغلول باشا وطائفة من أنصاره الى سيشيل وجبل طارق... (وهنا تناول الكاتب ما تلا ذلك، من اعلان تصريح ٢٨ فبراير، فسرد نقطه، ثم انتقل الى قانون الانتخاب، فتحديد موعد الانتخاب، ... الى أن قال) :

ورجع زغلول باشا فى شهر أغسطس عائدا من منفاه، فى وقت يسمح له بالاشتراك فى المعركة الانتخابية على نحو جليل . وأدخله فرط محبة الشعب له البرلمان بأغلبية ساحقة من أنصاره، تخدم خططه بإخلاص . ورفع علم الجهاد رئيسا للوزارة ، فسرعان ما دافع الانجليز، وسرعان ما أخذ — تؤيده كثرة الشعب — فى مناهضة الأطماع الانجليزية بكل الوسائل .

ولقد تيسر لى أن أستفسر رئيس الوزارة شخصيا عن خططه ونياته . واليكم خلاصة حديثى :

أعرب لى زغلول باشا عن "اغتباطه بملاقاة من يمثل له تلك الدولة، التى ظلت دائما صديقة للإسلام، معروفة لدى الشعب المصرى منذ أمد طويل بمهارتها الصناعية والتجارية معرفة ذائعة الصيت". ثم انتقل الى المسألة السياسية، فصرح لى بأنه "وقف قواه على تقوية مصر، ودفع دعاوى الانجليز: تينك المهمتين اللتين يعتبرهما، من حيث الغاية، مهمة واحدة".

وأبدى دولته أنه "لا يسعه أن يسلم بأن تصريح ٢٨ فبراير، أو تأكيدات انجلترا، مما تحل به المسألة المصرية حلا مرضيا. وإن جميع التأكيدات الفخمة لعديمة القيمة، اذا لم يتبعها التنفيذ العملى. وستظل مصر تطالب باستقلال بلادها استقلالا سياسيا تاما عن كل دولة أجنبية، سواء أكانت هذه الدولة انجلترا أم تركيا، حتى تفوز بغرضها. وإنه ليجب ألا يكون النيل نهرا انجليزيا، كما يجب أن ترد طرق المواصلات الى السيادة المصرية. وهو لا يفهم: لماذا تكون قناة السويس تحت الإدارة المصرية أسوأ عائدة منها تحت الإدارة الانجليزية؟ أو ليس من معنى السيادة أن تتم السيطرة على أهم طرق الحدود والممرات؟".

قال الباشا: "وليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان الى المصريين. ذلك أن امتلاك السودان معناه حكم مصر، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة، وأنفس ما تملكه. وإنه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود فى هذه المسألة التى يمكن أن تعرض كيانها للخطر!".

"ان لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تخنق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصرى. ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر، إذ كان الأصل المصرى راجحا فى سكان تلك البلاد. ويرى رئيس الوزارة أن لا فائدة من استفتاء السودان، ما دامت انجلترا ترتكز فيه على قوة الجنود، وما دام فى استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء حسبما تريد. وقد أظهرت مصر أنها بلاد ديمقراطية، إذ استطاعت فى بضعة أشهر أن توجد برلمانا (من تحت الأرض)! وان الفضل الأكبر فى هذا النجاح ليعود الى الديانة الإسلامية التى تأمر مؤمنيها بأن يكونوا إخوة".

وانتقل الحديث الى مسألة الخلافة، فأدلى لى فيها سعد باشا بما يلى: "ان الخليفة هو خلف الرسول ووكيله الأسمى فى الأرض، وفى يده يجب أن تجتمع السلطتان الزمنية والروحية؛ ولذلك كان الإسلام منذ قرون مفتقرا الى خليفة حقيق. وليس لحسين ملك الحجاز، ولا لفيصل ملك العراق، أى حق فى هذا اللقب، لأن الخليفة يجب أن يكون مطلق السلطة، أما هذان فسيدان فى أرض محدودة. وإن محاولة إقامة الخلافة من جديد فى الوقت الحاضر، لمحفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها، فضلا عن أن هذا يؤدى الى تفاقم الضائقة الملمة بالعالم الاسلامى من جراء الحرب وعواقبها. ولقد خسر الإسلام بخروج تركيا من حظيرة الدول الإسلامية خسارة أليمة! والآن ليس سوى السياسة الحسية الجريئة ما يحقق الغرض. أما الجرى وراء الأغراض الخيالية، فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا، ولكنه يقضى على السياسة العملية".

قال المكاتب: والى هنا انتهى حديث الوزير الذى كان يتكلم بهمة وسلامة قلب.

فى تكريم الأستاذ النقراشى

خطبة للرئيس الجليل

أقام رجال التعليم فى مساء الأربعاء ٢ يوليه سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم شائقة فى نادى سيروس لحضرة الأستاذ محمود فهمى النقراشى، بمناسبة تعيينه وكيلا لمحافظة القاهرة؛ وقد دعى الرئيس الجليل رحمة الله عليه الى هذه الحفلة، فحضرها، وارتجل فيها خطابا بليغا بدأه بشكر رجال التعليم لتقديرهم الأكفاء منهم حق قدرهم، ثم قال:

وكان خليقا أن يكرم رجال الإدارة الأستاذ محمود فهمى النقراشى، لأنهم سيستفيدون من علمه وذكائه وإخلاصه، وأما أنتم أيها المعلمون فكان يجب عليكم...

(وسكت رحمه الله قليلا، لكن يحقق من أن الجواب معروف للسامعين، ثم قال):

انى ما رقيت النقراشى لعلاقة شخصية بينى وبينه، وانما رقيته لعلاقة بينه وبين الوطن، ولعلاقة بينه وبين أداء الواجب والإخلاص فى العمل، فهو كفء.

مخلص، رزين، يؤدى الواجب ويخلص فى القيام به . ولم أعينه لينتفع بالوظيفة ومزاياها، وإنما عينته لتنتفع الوظيفة بكفاءته ومقدرته وذكائه . وهذا ما راعيناه فى التعيينات وأضدادها، فلم نراع الحزبية، وإنما راعينا مصلحة الوطن، باختيار من يقومون بخدمته خير قيام . فنحن لا نثيب إلا من يستحق الثواب، كما أننا لا ننكل إلا بمن يستحق التنكيل لإجرامه أمام القانون .

يقولون إننا نتلاعب بالدستور! وهم الذين يتلاعبون به! فكأنهم يتوهمون أن الدستور إنما وضع لحماية السبابين الشتامين ! وأما الأبرياء المهانون، الذين تنتهك حرماتهم، اذا لجأوا الى القضاء كانوا هم المعتدين على الدستور ! !

إن حرية كل واحد منكم محدودة بحرية غيره، فكل فرد حرٌّ فى أن يفكر ويتكلم ويكتب، بشرط ألا يسب ولا يشتم . وقد نص على ذلك الدستور بقوله « الحرية مكفولة فى حدود القانون» .

أنا لست رئيس حزب، ولكنى وكيل أمة . قلت ذلك مرارا، وكررته تكرارا . قلته عقب خروجى من منفاى، وقلته بعد عودتى منه، وسأقوله دائما، وأعمل به: فلا أحابى شخصا لمبدئه السياسى، ولا أتعرض لآخر لآرائه السياسية، ولكنى أحسن لمن يعمل لمصلحة الوطن، وأنكل بمن يسيئ اليه، فمن عمل صالحا فلنفسه وللأمة، ومن عمل بضد ذلك فعليه إثم ما عمل؛ ولو أجرم ابن سعد لحقت عليه كلمة العقاب .

ثم عاد رحمه الله فكرر شكره لرجال التعليم على حفاوتهم بزميلهم الأستاذ المراغى، إذ أنهم باحتفائهم به إنما يحتفون بالقدوة والإخلاص للوطن .

الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا

(الجلسة الستون لمجلس النواب : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

تليت فى هذه الجلسة المكاتبة الآتية الواردة من مجلس الشيوخ الى مجلس النواب :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب :

نظر مجلس الشيوخ فى جلسة يوم الخميس ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤) فى ميزانية وزارة المعارف العمومية ؛ وقد حصلت مناقشة فيما قرره مجلس النواب بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوربا، فلم يرمجلس الشيوخ رأى مجلس النواب فى هذا الشأن : وذلك أن مجلس النواب كان قد وافق على إلغاء مكاتب الرقابة المشار اليها ، والاستعاضة عن كل مكتب منها بموظف مصرى يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية، وأن يبقى المبلغ المخصص لمكاتب البعثات ، وهو يقرب من عشرة آلاف جنيه ، فى ميزانية وزارة المعارف لوضعه فى المكان اللائق به ؛ ولكن مجلس الشيوخ رأى وجوب بقاء مكاتب الرقابة، وبقاء تخصيص المبلغ المطلوب لها على ما كان عليه فى مشروع الميزانية .

فالمرجو من معاليكم تبليغ ذلك الى مجلس النواب ليبدى فيه رأيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،، رئيس مجلس الشيوخ

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ختم : أحمد زيور

فدارت مناقشات حول هذا الموضوع ، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله فألقى كلمته الآتية :

الرئيس الجليل — أيها السادة :

المسألة صغيرة وبسيطة جدا، ولا تستوجب هذا الخلاف بينكم وبين مجلس الشيوخ . والحكومة لم تقدم على إنشاء بعثات علمية مستقلة إلا لأنها ترى أن هذا أنفع للطلاب، وأبعد عن السياسة ومناهجها .

فاذا كنتم ترون إلحاق البعثات العلمية بالسفارات ، فلا تكونون قد حققتم غرضا اقتصاديا ، لأن هذا الإلحاق يستلزم تعيين مراقب بالقنصلية لملاحظة الطلبة وتسهيل مهمتهم . ولا إخالكم تقصدون إلغاء المراقبة بتاتا .

أصوات — نريد المراقبة .

الرئيس الجليل — اذا كنتم تريدون المراقبة ، فسواء كانت تابعة للقنصليات أم لوزارة المعارف فلا يترتب على هذا التغيير أو النقل من وزارة الى وزارة اقتصاد شيء كبير من النفقات . ومن الجائز أن نقتصد ألفا أو ألفين من الجنيهات ، ولكن التغيير لا يؤدّى الى توفير كل المبلغ . ومن جهة أخرى فإن هذا النظام من شأنه أن يحدث صعوبة كبرى فى العمل ، لأن القنصل الذى يكلف بالمراقبة يجب أن يلاحظ عند تعيينه أن يكون عالما بأساليب التعليم والتجارة ، وأن يسبق تعيينه اتفاق بين وزير الخارجية ووزير المعارف ، ورضاء جلالة الملك فوق ذلك . أتريدون كل هذا من أجل اقتصاد أربعة أو خمسة آلاف جنيه ؟

أصوات — عشرة آلاف جنيه .

الرئيس الجليل — كلا ! لأنكم لا تريدون إلغاء المراقبة كلها ، بل تريدون إحالتها على القناصل . وهل لم تقرؤوا تقرير اللورد ملنر عن وظيفة القنصل ؟

إنى أرى أن المسألة أبسط من أن تثير جدلا أو خلافا . والأوفق أن نترك المسألة كما هى . والذى يهمنا أن يراقب الطلبة من جهة التعليم ، فنحن نصرف عليهم ، ويجب أن نعرف نتيجة مانصرفه ، وهذا لايتأتى إلا اذا كان المراقب عالما بأصول التعليم . فلا تشددوا فى هذه المسألة ، ولنتبع رأى شيوخنا .

ثم تقرر اقفال باب المناقشة ، وأخذ الرأى ، فوافق المجلس بالأغلبية على رأى مجلس الشيوخ .

عرض القوانين على البرلمان فى دور انعقاده الأول

القوانين والمراسيم

(الجلسة الحادية والستون لمجلس النواب : أول يوليه سنة ١٩٢٤)

مصطفى الخادم بك (مقرر لجنة الشؤون الصحية) — عملا بالمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية التى تنص على أنه "لا يصح قرار المجلس فى مشروعات واقتراحات القوانين التى تتكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين" نتلو على حضراتكم للمرة الثانية تقرير اللجنة بالتصديق على المرسوم الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩١٥ بخصوص جبانة المسلمين بناحية "شبرا صورة".

الرئيس الجليل — يظهر أن هناك سوء تفاهم فى مسألة عرض القوانين على المجلس فى دور انعقاده الأول.

نص الدستور على أن القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول، وإلا بطل العمل بها.

ولا يخلو حال هذه القوانين من أحد أمرين : إما أن المجلس لا يرى فيها شيئا يستدعى التعديل أو الإلغاء، فتصبح هذه القوانين نافذة سارية بمجرد ترك المجلس لها، فتنتج مفعولها بدون احتياج لعمل ايجابى من المجلس. أما إذا رأى المجلس تعديل قانون من القوانين المعروضة عليه أو إلغاءه، فيجب عليه أن يصدر قرارا بما يراه من التعديل أو الإلغاء، ويكون هذا القرار قانونا معمولا به بعد استيفائه الإجراءات المنصوص عنها فى الدستور. والى حضراتكم نص المادة ١٦٩ من الدستور : "القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الاول، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل".

فالحكم الذى يترتب على عدم العرض فى الدور الأول هو البطلان ، أما إذا عرضت فى دور الانعقاد الأول فقد حفظت قوتها .

والقوانين التى تنطبق عليها هذه المادة هى القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية . ولكن الأوامر والقوانين الأخرى التى لم يكن يجب عرضها ، تبقى حافظة لقوتها بدون أن يتعرض لها المجلس . ولكى نتفادى الحكومة أى خلاف مع المجلس على القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عرضت جميع القوانين والأوامر التى صدرت من يوم تعطيلها ، وتركت لحضراتكم الخيار فى تحديد القوانين التى كان يجب أن تعرض على الجمعية التشريعية . وهذه هى القوانين التى لكم أن تنظروا فيها ، فإذا رأيتم الموافقة على واحد منها انتهى الأمر بسكوتكم عنه ، و بذلك يأخذ مجراه الطبيعى . أما اذا تراءى لكم أن بعض هذه القوانين يحتاج للتعديل أو الإلغاء ، فلحضراتكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون ؛ والقرار الذى تصدرونه بالتعديل أو الإلغاء يصبح قانونا ، بعد استيفائه للشروط المنصوص عنها بالدستور .

اذن ليست كل القوانين والأوامر التى قدمتها الحكومة للمجلس مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ، ولكن بعضها فقط ، ولحضراتكم الفصل فى هذه فقط .

أما المسألة المطروحة الآن فخاصة بالمرسوم الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩١٥ ، والمتعلق بجبانة مسلمى ناحية "شبرا صورة" . ومثل هذا المرسوم ليس قانونا ، بل هو أمر إدارى صرف . وعلى أى حال فلا داعى للبحث فيما اذا كان قانونا أو لا ، ما دمتم ترونه فى محله .

عبد الرحمن الرافعى بك — لا تنفذ القوانين إلا اذا صادقنا عليها .

الرئيس الجليل — أنا لا أعطى للقوانين قوة غير التى لها ، وقد عرضنا القوانين على حضراتكم طبقا لنص المادة ١٦٩ من الدستور ، واسمحوا لى أن أعيد نصها وهو :

"القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل" .

فيجب إذن، لكى يعرض القانون على البرلمان، أن يكون أولا من القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، وثانيا أن يعرض فى دور الانعقاد الأول؛ فماذا تكون النتيجة اذا لم يعرض فى الدور الأول؟ يبطل مفعوله ؛ أما اذا عرض فى دور الانعقاد الأول فيبقى حافظا لقوته .

أصوات — ولكن ... ...

الرئيس الجليل — سنتفق على النتيجة اذا أصغيتم الىّ .

اذا رأيتم أن قانونا من القوانين التى عرضت عليكم هو مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ، ورأيتم أنه قانون نافع، وأردتم الإبقاء عليه ؛ فماذا يجب عمله ؟ المقصود أن يبقى هذا القانون نافذ المفعول، فلا تتعبوا إذن أنفسكم فى إصدار قرار بالتصديق عليه، لأنه نافذ المفعول بدون احتياج لإصدار ذلك القرار .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إننا نخشى ... ...

الرئيس الجليل — ما الداعى لإتعاب أنفسكم بإصدار قرار بالتصديق ما دام القانون يصبح نافذ المفعول بمجرد تقديمه للبرلمان فى دور الانعقاد الأول ؟ هذا فضلا عن أن المادة ١٦٧ من الدستور تنص على أن كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة، يبقى نافذا، بشرط أن يكون نفاذه متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور .

فبالطبع لا يمكنكم التصديق على أحد هذه القوانين اذا كان مخالفا لما تلوته الآن . ثم تقول نفس المادة " وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها فى حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى" .

فما أقوله هو حكم الدستور ، الذى يقضى بأن كل قانون يعرض على البرلمان يكون نافذ المفعول إلا اذا عدلتموه أو ألغيتموه . فكل قانون مطابق لأحكام الدستور يجب أن يكون نافذا بدون التصديق عليه ، وكل قانون مخالف للدستور أو مطابق له يكون باطلا اذا لم يعرض على البرلمان فى دور الانعقاد الأول . فالحكومة تفاديا من الاختلاف مع المجلس ، كما قلت أولا ، عرضت عليكم جميع القوانين والأوامر ، ولكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون . أما القانون الذى يعجبكم ، فما عليكم إلا أن تسكتوا عنه ، لأنه يصبح نافذ المفعول .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أريد الاستفهام .

الرئيس الجليل — المسألة واضحة ؛ وليس هذا رأيى وحدى ، ولكنه رأى الأصوليين ، لأننا بحثنا المسألة بحثا دقيقا ، ونتيجة البحث هو الرأى الذى شرحته لحضراتكم . وأرجو أن تتأكدوا أنى لا أتكلم بصفتى رئيس الحكومة ، بل بصفتى عضوا منكم ، ولى بعض العلم بالقوانين ؛ ولا يهم الحكومة مطلقا إلغاء أو تعديل أى قانون ، و إنما أردت تعزيز نقطة قانونية .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أريد التكلم .

الرئيس الجليل — أرجو أن تبين لى الفائدة التى تترتب على تصديقكم على قانون أنتم تقبلونه ؟ لماذا تتعبون أنفسكم بإصدار قرار بشأنه ؟

المقرر — القوانين المعروضة علينا ، عرضت بالكيفية التى تعلمونها ، ثم وزعت على اللجان المختلفة التى كلفت من المجلس بتقديم تقرير بما يتراءى لها .

الرئيس الجليـــل ـــ هذا خارج عن الموضوع .

المقرر ـــ ليس هذا خروجا عن الموضوع ، لأن اللجنة مكلفة بأن تعرض نتيجة بحثها على المجلس ، طبقا للائحة الداخلية التى تنص صراحة على أن عمـــل اللجنة يجب عرضه على المجلس ، ولا يكتسب مشروع القانون قوة إلا اذا تلى مرتين .

الرئيس الجليـــل ـــ هذه مسألة أخرى ؛ لأننا نقول ان المرســوم الذى نتكلم عنـــه ليس قانونا ، وانمـــا هو أمر عال فى مسألة خاصـــة . وعلى فرض أنه قانون ، ورأيتم إبقاءه ، فيكفى أن تتركوه فى مجراه ، لأنه حافظ قوته ونافذ المفعول .

فإن كان حضرة المقرر مخالفا فى الرأى ، فيجب عليه أن يثبت أولا أنه قانون ، وثانيا أنه يجب التصديق عليه ليكون نافذ المفعول .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى ـــ ما الداعى للمناقشة فى مسألة بديهية ؟

الرئيس الجليـــل ـــ افعلوا ما تريدون . انى أتكلم بصفتى عضـــوا من المجلس ، لا رئيس حكومة .

عبد اللطيف الصوفانى بك ـــ يادولة الرئيس الجليل ... ...

الرئيس الجليـــل ـــ بل نائب السيدة زينب !

عبد اللطيف الصوفانى بك ـــ رأى حضرة الزميل فيما يتعلق بالقوانين المعروضة على البرلمـــان فى دور انعقـــاده الأول طبقا لنصوص الدســـتور أنها تصبح نافذة اذا سكت عنها المجلس ، وأنا أخالف دولته فى ذلك ، لأن العرض يجب ... (مقاطعة) .

اسماعيل سليمان حمزه افندى ـــ انتهينا من مسألة عرض القوانين على البرلمـــان ، فأرجو أن نتكلم فى وجوب التصديق على القوانين التى نوافق عليها .

عبد اللطيف الصوفانى بك ـــ دعونى أتكلم . ليس المقصود من العرض أن يمر القانون علينا ليصبح نافذا ، بل المراد أن يكون لنا رأى فيه ... (مقاطعة) .

ياسبحان الله! هل لغير المتكلم أن يعرف ما فى نفسه؟ لا يعلم ما فى نفسى إلا الله!

الغرض من عرض القــوانين أن نبحثها ونعطى فيها رأيا ، تكميلا للنقص الذى لحقها من عدم عرضها على الجمعيــة التشريعية، التى كان من حقها أن تعرض عليها القوانين حتى يكمل التشريع، طبقا للنظام المعمول به . فإذا كانت هناك قوانين من التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، فيجب عرضها على البرلمـان فى دور انعقاده الأول، وإلا بطلت .

فليس الغرض أن يمر القــانون علينا بلا بحث ، بل يجب أن نبدى فيه رأيا ، تفاديا من أن تمر قوانين بدون أن يدرسها المجلس ويكون الدور الأول قد انتهى . وقد يكون فى هذه القوانين ضرر بصالح البــلاد ، فهل مجرد العرض كما يقول دولة الرئيس يكسبها قوة ويجعلها نافذة سارية علينا؟ مع أنها وضعت فى ظروف استثنائية كانت فيها الهيئة التشريعية معطلة ؟

توفيق حموده بك — لنا الحق فى إلغاء ما نريد من القوانين .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولمـاذا لا يكون للمجلس رأى فى الإقرار، كما له أن يبدى رأيه فى حالة الرفض ؟

المقرر — السكوت فى حد ذاته يعتبر تصديقا، فهو بمثابة إبداء رأى بالموافقة.

عبد اللطيف الصوفانى بك — أردت من قولى ألا يعتـبر السكوت إقرارا ؛ وأرجو ألا تحوجونى لزيادة التفصيل ، لأن بين أيدينا قوانين اذا قيــل اننا سكتنا عنها، وكانت نتيجة هذا السكوت أن تستمر نافذة المفعول ، فيكون فى بقائها ضرر لا يقـــدر .

رئيس الجلسة — ما هو غرضك ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — غرضى ألا يعتبر السكوت إجازة ، لأن رأى دولة الباشا أنه اذا انتهى دور الانعقاد الأول ولم تنظر القوانين أصبحت نافذة .

الرئيس الجليـــل — يريد البيك إلغاء كل قانون فيه ضرر بمصلحة البلاد. ونحن لم نتعرض لهـذه النقطة، بل تركناها للبرلمـان. ولا يهم الحكومة إلا تنفيذ نصوص الدستور فى هـذا الموضوع، وهو ينص على أن القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، يجب أن تعرض على المجلس فى دور انعقاده الأول، وإلا بطل العمل بها فى المستقبل.

فما معنى العرض؟ معناه أن نقـدمها، وقد قدمناها فعلا وأودعناها مجلس النـواب. وكما قلت أولا ان الحكومة لم تشأ أن تحدد القوانين الواجب عرضهـا على المجلس، ولكنها قدمت المجموعة التى عندها، وهى تشمل جميع ما صـدر من القوانيـن والأوامر العالية والمراسيم. وتركت لحضراتكم خيـار التحديد تفاديا من الخلاف كما قلت، فللمجلس أن يلغى ما يريد منهـا أو يعـدله أو يبقيه؛ فالإلغاء والتعديل يحتاجان لعمل إيجابى منكم، وأما التصديق فلا يحتاج لعمل إيجابى مطلقا طبقا لنص المـادة ١٦٧ من الدستور، التى تقضى بأن يبقى القانون نافذ المفعول ما لم يعدله المجلس أو يلغه. فاذا لم تمسوا أى قانون بأى نوع من أنواع التعديل، فهذا القانون يستمر نافذ المفعول بدون احتياج لعمل تشريعى جديد. أما اذا صممتم على ضرورة التصـديق، فلكم ماتريدون. وكل ما أسـعى اليه هو عدم تحميلكم تعبـا لا ضرورة له، لان إصدار قرار بالتصديق يكون من باب تحصيل الحاصل، إذ أن القانون يستمر نافذ المفعول اذا لم تعدلوه أو تلغوه، ولا داعى لإتعاب اللجان ما دمتم موافقين على القانون.

المقرر — ماذا تقول اللجنة اذا رأت التصديق على أحد القوانين؟ ألا تكتب تقريرا بمـا تراه؟

الرئيس الجليـــل — لا داعى لذلك، ويكفى أن تقول اللجنـة إنها ترى أن القانون لا يحتاج لتعديل أو إلغـاء، لأنه ما المعنى من أن قانونا صدر بأمر جلالة

الملك ،ورأت اللجنة الموافقة عليه، ورأى المجلس ذلك أيضا ،فيصدر قرارا بالتصديق على هذا القانون،ثم يصدر أمر ملكى به مرة أخرى؟! أليس هذا تحصيل حاصل؟ حكم الدستور أن يستمر القانون نافذ المفعول اذا لم تعدلوه أو تلغوه .

عبد الرحمن الرافعى بك — ان القوانين معروضة علينا طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور، ولكن ما يجب البحث فيه هو طبيعة عرضها، أى هل هى معروضة علينا بصفة قوانين نهائية؟ أو بصفة مشروعات قوانين ؟

الرئيس الجليل — بصفة قوانين نهائية،لأن لحضراتكم الحق فى إلغائها أو تعديلها، ولكن اذا لم يفعل لا هذا ولا ذاك فهى نافذة .

عبد الرحمن الرافعى بك — أرى غير ذلك ، أى أنها معروضة علينا باعتبارها مشروعات قوانين، والدليل على ذلك أنها تعرض علينا ، لأنها لم تعرض على الجمعية التشريعية ،والقوانين كانت تعرض عليها باعتبار أنها مشروعات قوانين ، فإذا لم تعرض عليها كانت باطلة . وواضع الدستور قضى بأن كل القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، ولم تعرض عليها لتعطيلها ، يجب أن تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول . فعرض هذه القوانين على المجلس لا يكسبها قوة أكثر مما كان لها ، بمعنى أنه اذا كانت الجمعية التشريعية موجودة كان من المحتم أن تعرض عليها مشروعات تلك القوانين . وكل الفرق أنها اذا كانت قد عرضت على الجمعية التشريعية يكون رأيها فيها غير قطعى ، ولكن رأى البرلمان قطعى . والفارق بين رأيى والرأى الآخر،أنه اذا عرضت علينا بصفة مشروعات قوانين يكفينا ألا نصدق عليها فيبطل العمل، ولكن لو اعتبرت قوانين نهائية لأنقصنا من سلطتنا، إذ يجب فيما لو أردنا إلغاءها ألا نكتفى بعدم التصديق عليها ، بل نصدر قوانين بإلغاء تلك القوانين ويجب أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

الرئيس الجليل — عند مايقال إنه يجب عرض القوانين على البرلمان، ليس معنى ذلك أن تعرض على مجلس النواب فقط، بل عليه وعلى مجلس الشيوخ

أيضا؛ والمادة ١٦٩ من الدستور تقول " القوانين " ، فاذا اعتبرتها حضرتك " مشروعات قوانين" تكون النتيجة أن كل ما انبنى عليها باطل .

عبد الرحمن الرافعى بك — لا تصبح باطلة ، و إنما يتوقف نفاذها على إرادة البرلمان .

الرئيس الجليل — إذن فهى ليست "مشروعات قوانين" و إنما هى " قوانين " وقد تكون "قوانين مؤقتة" والتوقيت يضيع أثره بعرضها على البرلمان ، فإذا لم تعدل أو تلغ تصبح قائمة نافذة المفعول لأنها قوانين صدرت بالفعل ؛ فاذا ماعملتم بخلاف الدستور ، فالوزارة تكون مضطرة لعدم تنفيذ مايخالفه . والمادة ١٦٩ تقول ان القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول ، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل .

عبد الرحمن الرافعى بك — اذن ما فائدة عرضها علينا ؟

الرئيس الجليل — الفائدة حفظ قوتها .

عبد الرحمن الرافعى بك — ولكن لنا الحق فى أن نلغى أى قانون .

الرئيس الجليل — لك هذا الحق ، ولكن القانون يأمر السلطة التنفيذية بعرض القوانين كلها ، فإذا لم تعرضها بطل العمل بها . هذا هو حكم الدستور ، ويجب احترامه ؛ ونحن لا نريد أن تلغى القوانين ، ولذلك فقد قدمنا للمجلس جميع القوانين ، وهو حرٌّ فى أن يعدل فيها أو يلغيها .

عبد الرحمن الرافعى بك — لنا حق التصديق عليها .

الرئيس الجليل — هل تريدون التصديق للتصديق فقط ؟ وما فائدته ؟ أقول لحضراتكم اذا لم تصدقوا عليها فهى نافذة .

عبد الرحمن الرافعى بك — إن لم نصدّق عليها تسقط .

الرئيس الجليل — هذا خطأ ، لأن هناك نصين : الأول أن "كل قانون نافذ"، والثانى "لايبطل القانون إلا اذا لم يعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول " ، فلا يمكن اذن الأخذ برأى حضرتك ، والنص ظاهر لايحتاج الى تأويل .

أصوات — يقفل باب المناقشة .

أحمد رمزى بك — أؤيد رأى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء . لقد أثيرت هذه المناقشة بمناسبة عرض تقرير لجنة الشؤون الصحية بخصوص جبانة "شوبرا صورة"، ويظهر أن بعض زملائى يخلطون بين "المرسوم" و "القانون".

أصوات — نعرف الفرق .

أحمد رمزى بك — لا تقاطعونى . ان من يعرف الفرق بين " القانون " و " المرسوم " لا يقول ما قد سمعناه، اذ هناك فرق كبير بينهما .

أصوات — نعرف ذلك .

أحمد رمزى بك — لفظة "قانون" تشمل كل تقنين ذى صفة عامة : فمثلا قانون "مجالس المديريات" هو "قانون" ، لأنه ذو صفة عامة ، اذ المادة ٣٥ منه تقول ان لمجالس المديريات حق تقرير "ضرائب" فوق ٥ ٪ لأجل صرفها فى مرافق المديريات، فإذا ما صدر أمر منفذ للمادة المذكورة فهذا الأمر يسمى " مرسوما " ، وقد كان يسمى سابقا " ديكريتو " وهو يصدر من السلطة التنفيذية لا من السلطة التشريعية . كذلك اذا صدر أمر بإنشاء جبانة ، فهذا الأمر إنما يصدر تنفيذا لقانون الجبانات العام؛ فأمر إنشاء جبانة "شوبرا صورة " لا يقال له "قانون"، وانما هو " مرسوم "، لأنه أمر ملكى صدر تنفيذا لقانون عام فى جزء من جزئياته . وهذا المرسوم لم يكن واجب العرض على الجمعية التشريعية ، فلا يمكن

عرضه على البرلمان، لأنه ليس قانونا . ولذلك ترون حضراتكم أن المناقشة الدائرة الآن فى غير محلها .

عبد اللطيف الصوفانى بك — على هذا الاعتبار نوافق جميعا .

أحمد رمزى بك — أرجو حضراتكم ملاحظة أن لجنة الداخلية عند نظرها فى بعض "المراسيم" ، كالتى قررت ضرائب إضافية على ضرائب الأطيان ، وكالتى قضت بتوسيع اختصاص بعض البنادر، رأت أن كل هذه إن هى إلا مراسيم صادرة تنفيذا لقوانين عامة ، ولذلك قررت لجنة الداخلية بإجماع الآراء عدم نظرها، وإحالتها على المجلس ليرى رأيه فيها، إما بنظرها أو عدمه . والخلاصة أن "المرسوم" غير "القانون"، وليس من اختصاص المجلس النظر فيه . وهذا لا يمنع من أنه اذا وصف "قانون" بوصف "مرسوم" واعتدى على حق المجلس بهذه الطريقة، يكون للمجلس فى هذه الحالة النظر فيه .

اسماعيل حمزه افندى — ان القاعدة التى سمعتموها حضراتكم من دولة زميلنا الجليل ، قاعدة صحيحة ، لو أن الأمر قاصر على اللجنة فقط . حقيقة أن لنا حق الإلغاء والتعديل ، ويستنتج من ذلك أن لنا حق التصديق أيضا . والقاعدة التى قالها دولة زميلنا المحترم، تكون منطبقة لو أن الأمر قاصر على اللجنة كما قلت، ولكن اللجنة باعتبار أن القانون معروض عليها يجب أن تقدم نتيجة بحثها للمجلس ، وهو الذى ينظر فى تلك النتيجة ويرى ان كان رأيها فى القانون مصيبا أم لا ؟ وهذا العمل ماهو إلا التصديق نفسه . حقيقة أن السكوت قد يكفى ويعتبر رضا، ومع ذلك فإنى أرى ضرورة إصدار قرار؛ أما اذا رأى المجلس تعديلا أو إلغاء فله ذلك . وهذا لا يتناقض مع المادة ١٦٧ من الدستور، لأنكم تجدون فى آخرها العبارة الآتية : " يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها

فى حدود سلطتها". فما دام لكم حق الإلغاء والتعديل، فإن لكم بلاشك حق التصديق، ولا بد أن يكون رأيكم فى ذلك بشكل واضح وطريقة ظاهرة .

المقـــرر — يا حضرات السادة : ان كل ماسمعناه اليوم من المبادئ التى قررها دولة الرئيس ، انما تنطبق فى حالة ما اذا كان المعروض علينا "قانونا"، وقد تبين أن المعروض على حضراتكم اليوم هو "مرســوم" ، والمرسوم ليس قانونا، فالمجلس ليس مختصا بالنظر فى هذا المرسوم، وليس له إذن حق التصديق عليه .

رئيس الجلسة — الموافق على ذلك يقف .

(فوقفت الأغلبية ، وقرر المجلس ذلك) .

***

جداول الأعمـال البـاقيـة

(فى الجلسة نفسهـا)

السكرتير — بعض حضرات الأعضاء طلب تغيير أيام انعقاد المجلس، ولكن المكتب يرى أن يعرض على حضراتكم الأعمـال التى يجب نظرها قبـل انتهاء هذا الدور، وهى :

قانون الاجتماعات ، قانون الانتخاب ، القروض العثمانية ، ميزانية البرلمـان ، قانون شركات التعاون .

فخرى عبد النور بك — وقانون العمد ؟

السكرتير — هذا القانون لم يرد للمكتب، والمكتب يرى تحديد العمل بالطريقة الآتيـــة :

يوم الأربعاء ٢ يوليه الحالى لنظر "قانون الاجتماعات" ؛ يوم الخميس والسبت لنظر " قانون الانتخابات" .

نخرى عبد النور بك — إن قانون الاجتماعات لا يستغرق بحثه زمنا طويلا .

محمود لطيف بك — لا داعى لتحديد أيام .

رئيس الجلسة — أرى أن يبدأ بقانون الاجتماعات، ثم بقانون الانتخابات، فالقروض العثمانية، فميزانية البرلمان، وقانون العمد اذا وصل الى المكتب .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — أرى أن نظر قانون العمد ضرورى جدا .

الرئيس الجليل — الغرض تحديد جداول الأعمال بالترتيب الذى ذكره معالى الرئيس، فإذا لم يستغرق بحث قانون الاجتماعات نصف ساعة مثلا ينظر المجلس فيما بعده بالترتيب، وكل ما نريده أن نعلم وقت انتهاء دور الانعقاد الحالى .

رئيس الجلسة — ينتهى قبل العيد .

الرئيس الجليل — أما قانون العمد فهو هام جدا، ويجب درسه جيدا، وهذا يقتضى سعة فى الوقت، ولذلك فلا يجوز نظره فى آخر الدور، والحر شديد، والكل محتاج للراحة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — والله ان قول دولة الرئيس لفى محله .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — لقد قتلنا "قانون العمد" بحثا .

الرئيس الجليل — قلت انه يحسن إرجاء النظر فى هذا القانون الهام للدور المقبل، حتى يفحصه المجلس بروية و إمعان، لأننا نخشى أن ينظر باستعجال و يرسل للحكومة فترده ثانية لنقص فيه مثلا .

رئيس الجلسة — سيوزع على حضراتكم قانون الانتخابات هذه الليلة .

الرئيس الجليل — ويحسن أن يشتغل المجلس باستمرار، كما كان يشتغل أيام نظر الميزانية، أى يوميا، حتى ينتهى من نظر الأعمال قريبا .

قرارات البرلمان فى غيبة الحكومة

بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب : ٢ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لى ملاحظة يا معالى الرئيس، وهى أن المجلس نظر أمس قانون الاجتماعات فى غيبة الحكومة، ولم يكن هذا القانون مدرجا فى جدول الأعمال؛ فهل يمكن أن يتناقش المجلس فى موضوع لم تكن الحكومة معلنة به ؟ وهل يمكن أن يتخذ قرارا فيه فى غيبة الحكومة ؟

أصوات — لم نسمع .

الرئيس الجليل — المسألة التى أريد عرضها على حضراتكم هى أنكم نظرتم قانون الاجتماعات، مع أنه غير وارد بجدول الأعمال، ولم تكن الحكومة حاضرة . فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار فى غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لإبداء الرأى فيه .

عبد السلام فهمى جمعه بك — ولكن القرار قد صدر .

الرئيس الجليل — هذه مسألة هامة من حيث المبدأ فى ذاته؛ لأنه اذا كانت الحكومة علمت بطرح موضوع للبحث ولم تحضر، فمعنى هذا أنه سيان عندها القرار الذى يصدر فيه . ولكن اذا لم تكن عالمة بأن المسألة ستبحث، وأنها غير واردة بجدول الأعمال، وكانت الحكومة غائبة ، فأظن أن هذا لا يكون عملا قانونيا . وإنى أستبعد كثيرا أن تعتبروا هذا العمل صحيحا من الوجهة القانونية .

عبد السلام فهمى جمعه بك — على كل حال مفروض أن الحكومة قدمت القوانين وأنها تعرفها .

الرئيس الجليل — الحكومة قدمت القوانين ، ولكنها لا تعرف رأى المجلس فيها .

عبد السلام فهمى جمعه بك — على كل حال يراعى ذلك فى المستقبل ، أما العدول عن قرار أمس فأمر صعب حصوله .

الرئيس الجليل — المسألة خطيرة ! وانى أعتبر الحكومة جزءا من المجلس ، يحق لها أن تشترك فى مناقشتكم . والمسألة هى : هل يجوز للمجلس أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال؟ وأن يتخذ فيها قرارا فى غيبة الحكومة التى لا تعلم بعرضها على المجلس ؟

شفيق منصور افندى — لا أرى ما يمنع ذلك ، والقانون مع تقرير اللجنة قد وزع علينا كما وزع على الحكومة ، واذا كان هناك خطأ فيكون مكتب المجلس هو المتسبب فيه .

الرئيس الجليل — المكتب خاص بالمجلس . وهل يريد حضرة العضو أن يقول انه لا داعى لحضور الحكومة بالمجلس؟ أما كون المكتب هو مصدر الخطأ فالحكومة غير ملزمة بنتائج هذا الخطأ .

عبد الحليم البيلى افندى — المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله : (maitre de son ordre de jour) ؛ فموضوع البحث هو : هل للمجلس اذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطرها بذلك أم لا ؟ فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل . والذى أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة ، من باب المجاملة ، بأن قانونا خطيرا يتعلق بالأمن العام سينظر فى المجلس ، حتى ترسل الحكومة من يمثلها ؛ ولا أرى وجها للاعتراض على ما وقع من الوجهة القانونية ، واذا راعينا ذلك فى المستقبل فإنما يكون ذلك من باب المجاملة .

الرئيس الجليل — ليست المسألة مسألة مجاملة ! إنى لا أقبل المجاملة فى هذا ! ومحل ذلك فى المسائل الشخصية ! ولكنى أعرض المسألة الآن رسميا ؛ وليس هذا حق الحكومة فقط ، بل حق كل عضو علم بجدول الأعمال ولم يحضر

الجلسة ثم عدّل جدولى الأعمال، فله أن يعترض، فأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر (طرفا مهما) . وإن مصلحة المجلس تقضى بإعلانها ، لأنها اذا كانت لا تقبل قرارا صدر فى غيبتها فلها أن تردّه للمجلس، لا من باب المجاملة ! بل من باب الإلزام .

عبد اللطيف الصوفانى بك — وما الدليل على ذلك ؟

الرئيس الجليل — لأن المجلس اتخذ قرارا فى غيبتنا، وهذا قانون يجب أن تشترك الحكومة فى بحثه . وأقول انى لم أحضر لأن المسائل التى كانت بجدول الأعمال الذى قرأته لا يهمنى ما يتخذ بشأنها من القرارات . وما كان فى مقدورى أن أتنبأ بأن مسألة معينة ستعرض على المجلس حتى كنت أحضر المناقشة فيها ! وبما أن هذا القرار قد صدر بالكيفية التى بينتها، فلا يسع الحكومة إلا ردّ القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة أخرى . (أصوات : نتركه يأخذ دوره) .

الرئيس الجليل — هل تعنون بذلك أن تناقش الحكومة هذا القانون بمجلس الشيوخ بأمل تعديله حتى يعاد لكم؟ وهل يرتاح المجلس لذلك ؟

وإنى ألفت نظر حضراتكم الى المادة ٢٠ من الدستور التى تقول : "للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا " . إذن يجب أن يجتمع الناس فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . فمن الذى يدرينا أن هناك اجتماعا مباحا، أو اجتماعا غير مباح؟ فيتفرع عن هذا الحكم الدستورى أن الاجتماعات يجب أن تشعر بها الحكومة، وأن تعلم ساعة وقوعها ومكانها، حتى يتخذ البوليس الإجراءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان الاجتماع مباحا أو غير مباح، لأن بعض المجتمعين يحمل سلاحا .

على نجيب أفندى — يوجد قانون خاص بمنع حمل السلاح .

الرئيس الجليل — يوجد فرق بين حمل السلاح وقت الاجتماع وحمله فى غير الاجتماع ، ففى الحالة الأولى فضلا عن عقاب حامله فإنه مبطل للاجتماع ، وفى الحالة الثانية يعاقب حامل السلاح فقط .

تقول المـادة ٢٠ من الدستور بعد ذلك : " لكن هـذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون " .

حينئذ هناك قانون يشير اليه الدستور ، وهذا القانون هو الذى ألغيتموه أمس .

أصوات — يرجع للقانون العام .

أحمد المليجى بك — أرى أن دولة الرئيس قد تدرج من التكلم فى مسألة شكلية الى الدخول فى موضوع القانون قبل أن يقرر المجلس إعادة النظر فيه .

رئيس الجلسة — لا تقاطع .

الرئيس الجليل — المسألة كبيرة وتحتاج لإمعان النظر . ويوجد نوعان من الاجتماع : عام وخاص . أما الخاص فله أحكام مخصوصة ، وأما العام فإنه خاضع لأحكام القانون الذى أوجبه الدستور . فإذا لم يكن هذا القانون موجودا وجب وضعه ؛ وقد كان القانون موجودا بالفعل ، وهو الذى قررتم إلغاءه ؛ وكان الواجب يقضى بإلغاء النصوص التى لا تروقكم فيـه والتى لا تتفق مع ما تنشده من الحرية ، ولكن إلغاء هـذا القانون من غير أن تقيموا آخر محـله أمر لا ينطبق على النص الدستورى الذى تلوته على حضراتكم .

أما الجزء الأخير من المـادة ٢٠ من الدستور فهو كما يأتى : " كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

فمن هذه المـادة ترون ضرورة وجود قانون للاجتماعات . ويجب على البوليس أن يشعر على الأقل بهـذه الاجتماعات ، ليعلم ان كانت منطبقة على القانون أو لا . وعلى كل حال أرى أن قرار الأمس قد أخذ على عجـل . ولو كانت الحكومة عالمة بهذه المسألة الخطيرة للفتت نظر المجلس الى ما يقضى به الدستور .

كما أن المـادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التى تنظر فيها ، ولم يكن هذا القانون فى هذا الجدول ، ولكن تـ رر درجه فى جدول الجلسة التالية .

فبناء على ذلك أرى إما أن تعيدوا النظر فى هذا القانون ... (مقاطعة) .

أصوات — مقرر اللجنة يتكلم .

الرئيس الجليل — المسألة التى عرضتها عليكم ليست مسألة اللجنة أو مقررها ، ولكن المسألة هى : هل يجوز للمجلس فى غياب الحكومة أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال و يصدر قرارا فيها ؟

وقد دعانى ذلك لأن أبين لحضراتكم أنه لو كانت الحكومة حاضرة للفتت نظركم الى ما يوجبه الدستور من ضرورة وضع قانون للاجتماعات ، ولما وقع ذلك السهو الذى ترتب عليه فوات منفعة دستورية . وإن إلغاء القانون يضطر الحكومة الى تقديم مشروع قانون آخر، أو أنها لا تنفذ قراركم وتعيد القانون للمجلس مرة أخرى .

أصوات — يقدم مشروع قانون .

الرئيس الجليل — لا حق لكم فى إلزامنا بتقديم مشروع قانون ، وقد عرض عليكم القانون ، وكان فى وسعكم أن تعدلوه حسب ما ترونه متفقا مع المصلحة العامة والحرية التامة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — القانون كان سيئا فى أوضاعه ومصدره (ضجيج) .

ويصا واصف افندى — لم يلفت أحد نظر المجلس أمس للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية التى تقول الفقرة الأخيرة منها : " يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية ، ويخطر الرئيس الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة الآتية و ببيان أعمالها " . وجدت هذه الفقرة ليتمكن العضو الغائب من الحضور ليشترك فى المناقشة اذا كان يهمه الحضور وقت بحث الموضوع . ولقد صدر قرار المجلس أمس ، وهو ولا شك قرار يجب احترامه ، ولكن الحكومة لم تكن حاضرة و لم تبد ملاحظاتها على القانون الذى أصدرنا القرار فيه ؛ و يمكن للحكومة

الآن أن تعرض نظريتها على مجلس الشيوخ ، فإذا قبلها وعدّل القانون وأعاده الينا ، فننظر حينئذ فى هـذه الملاحظات التى أبدتهـا الحكومة ، فإن كانت وجيهة وافقنا عليها . حقيقة أننا أصدرنا القرار فى موضوع لم يكن مدرجا بجدول الأعمال، وهذا خطأ أستلفت نظر المجلس الى عدم الوقوع فيه فى المستقبل .

الرئيس الجليل — أنا لا أوافق على هذه النظرية . وحكم القانون يلزمكم بأن تعلنوا الغائبين بجدول الأعمال، والحكومة لم تعلن .

عبد الحليم البيلى أفندى — عمليا هذا الحكم لم يطبق، وهو ليس مبطلا للقرار.

الرئيس الجليل — إهمالك لا يكون حجة على غيرك . وهـذه النصوص أنتم الذين وضعتموها فى لائحتكم الداخليـة ، فيجب احترامها . وقد أعلن رئيس المجلس جدول أعمـال اليوم، وكان مدرجا به قانون الاجتماعات؛ فكان لى ولكل عضو أن ينتظر بحثـه اليوم، ولكنكم قررتم نظره أمس، وهـذا ليس من حقكم، اذ ما معنى وضع أحكام فى اللائحة الداخليـة ومخالفتها ؟ افرضوا أنه غاب خمسون عضوا ، وتناقش المجلس فى موضوع هام، وكانت لهم آراء خاصة فيه ؛ فهـل اذا حضروا وطلبوا اعادة فتح باب المناقشة يقال لهم : لا ! !

نعم ان المسألة فيهـا عزة وكرامة ، ولكن يجب ألا تدخل فى التشريع العـزة والكرامة! على أن العدول عن الخطأ أجدر بالأكرمين من الاستمرار فيـه ! وعلينا أن نحافظ على الدستور، ولا مانع يمنعكم من رجوعكم عن الخطأ (أصوات: لا! لا!).

إذن بصـفتنا حكومة سنتمسك بحقوقنا . وما معنى هـذا الإصرار إلا القول أنك أخطأت ولكنك لا ترجع عن خطئك ! فأنا عرضت المسألة عليكم، ولكم الرأى . انمـا نحن أيضا سنتصرف كما نشاء بصفة كوننا حكومة . وماذا يمنعكم من طرح الموضوع على بساط المناقشة مرة أخرى ؟

حسين هلال بك — بالأمس حقيقة تلى جدول الأعمال، وذكر فيه أن المجلس سينظر فى قانون الاجتماعات غدا ، ولكن نظرا لانتهاء الأعمـال قبـل ميعاد انتهاء

الجلسة طلب معالى الرئيس النظر فى قانون الاجتماعات ، فقبل المجلس ذلك ، والحكومة لم تكن حاضرة ، والمسألة تهمها جدا ، لأنها خاصة بالأمن العام ، وهى المسئولة عنه . وقد قرر المجلس بالإجماع إلغاء هذا القانون ، وكان الواجب عليه أن يسمع أقوال الحكومة فى هذا الموضوع ، باعتبار أن الأمن العام من أهم المسائل لديها .

إنه يمكننا أن نلغى أو نعدل أو نقرر أى قانون شئنا ، بما لنا من السلطة العليا التشريعية ، ولكن يجب أن نسمع رأى الحكومة ، فربما يكون بعضه واجب التنفيذ . ولست أرى أن هناك ما يمنعنا من نظر القانون مرة أخرى ، فهو غير خاص باجتماعاتنا ، ولكنه خاص باجتماع الجمهور ، وبعد سماع رأى الحكومة يمكننا أن نعدله أو نلغيه .

أصوات — ولماذا لم تطلب رأى الحكومة أمس؟ .

محمد توفيق خليل افندى — إن الاعتراضات التى وجهت الى القرار الذى أصدره المجلس أمس ليست فى الواقع وجيهة ؛ والمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص حقيقة على أن الرئيس يعلن عن أعمال الجلسة المقبلة ، ولكن هذه اللائحة لم يأت فيها نص يمنع تغييرها فى أى وقت شاءه المجلس ، فإذا ما رأى فى ظرف أو لحظة أن يعدل نصا من نصوصها فله أن يفعل ذلك ؛ ومسألة الأمس لم تطرح على بساط المناقشة إلا بعد أن انتهى جدول أعمال أمس وطلب الرئيس من المجلس أن ينظر فى قانون الاجتماعات فوافقه المجلس على ذلك ، وهذا قرار أصدره المجلس معدل لنص المادة ٥٢ من اللائحة . على أن الحكومة كانت حاضرة قبيل ذلك الوقت ، وكان حقا عليها ألا تتصرف حتى ينصرف المجلس ، ولو كانت مشغولة فكان عليها أن تبقى واحدا على الأقل من أعضائها علَّ أمرًا هاما كهذا يعرض .

لذلك أرى أنه لا غبار على قرار المجلس أمس ، وللحكومة أن تطعن فى هذا القرار بالرجوع لمجلس الشيوخ . أما إعادة النظر بعد قرار صدر فلا .

الرئيس الجليل — نحن لاننكر على المجلس حقه فى تعديل اللائحة الداخلية. ولكن أسائلكم : هل ورد بخاطركم هذا التعديل أمس ؟ وهل تليت عليكم المادة ٥٢ ؟ وهل تناقشتم فى التعديل ؟ وهل كان مدرجا بجدول الأعمال تعديل تلك المادة؟ . . لا ! . .

ان لنا لائحة داخلية، فكيف يتخذ المجلس قرارات مخالفة لنصوصها قبل تعديلها؟ ان هذا لهو سوء النظام بعينه . فيجب احترام النص ما دام موجودا . وقد يقال إننا قررنا وانتهينا ! فإن كان لكم رأى فعندكم مجلس الشيوخ ! . . ولكن افرضوا أن مجلس الشيوخ يخطئ أيضا، فما ذا يكون العمل ؟ ان الأحسن والأفضل ، بل الأشجع ، هو الرجوع عن الخطأ ؛ ويجب علينا أن نرجع دائما الى الحق بصفتنا مشرعين . ان لدى الحكومة طريقا آخر، ولكنها لا تريد أن تستعمله ، ولم تستعمله فى بعض المواقف التى تعرفونها أنتم .

محمد ثابت ثروت افندى — ان المسألة لا تحتاج لكثير من المناقشة ، لأن عمل الأمس باطل شكلا ، وذلك لأن الإجراءات لم تتخذ بالطريق القانونى؛ ومثلها كمثل قضية أمام المحكمة إجراءاتها باطلة ، فهل ينظر القاضى فيها باعتبار أنها عرضت فى الجدول أم يرفضها ؟ . . (مقاطعة) هناك فارق بسيط فى هذا القياس ، لأن القاضى لا يستطيع الرجوع فى حكمه ، ولو اعتقد الخطأ ، بل يترك الأمر للاستئناف؛ ولكن نحن يمكننا أن نعيد النظر اذا اعتقدنا الخطأ . وبما أن إجراءات أمس باطلة، فعلينا أن نعيد النظر . . (مقاطعة)، (أصوات : لانريد إعادة النظر) .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — انى أعتقد أن هناك حلا وسطا يوفق بين قرار أمس ورغبة دولة الرئيس اليوم ، وهو سهل ، لأن قرارنا قد ألغى قانونا هو مكوّن من أكثر من مادّتين ، وتقضى اللائحة الداخلية بقراءته مرة ثانية (أصوات : هو من مادة واحدة فقط) . لا ! فإن قانون الاجتماعات يشتمل على أكثر من مادة. ونحن بطبيعة الحال معذورون ، لأننا كنا مندفعين بالرغبة الوطنية ، وهى رغبة

شديدة؛ وكان المجلس متأثرا أيضا برأى الحكومة، لأن المجلس يعلم رأيها فيه، وهو أنه قانون جائر ولا بد من إلغائه. إن دولة الرئيس أراد لفتنا اليوم الى أن هذا الإلغاء مخالف للدستور الذى يقضى بوجوب وجود قانون خاص بالاجتماعات. كان القانون فظيعا وجائرا، وكان يصح أن نقدم مشروع قانون يحل محله ويكون متفقا مع عواطفنا وميولنا، ولكن إلغاءه بهذا الشكل غير جائز. (مقاطعة)، (أصوات: كان القرار بالإجماع)... إنى أسلم بأنه يعز علينا الرجوع فى قرار أصدرناه، وكذلك يعز على الحكومة أن تقبل مرغمة قرارا لم يسمع فيه دفاعها!

عرض علينا قانون الاجتماعات والمظاهرات، وهو مكون من أكثر من عشر مواد. تنص المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية على أنه لا يصح قرار المجلس فى مشروعات واقتراحات القوانين التى تكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين؛ فبناء على ذلك لا مانع من قراءته مرة ثانية للمداولة فيه، وبهذا نكون قد خرجنا من المأزق الذى نحن فيه الآن.

محمود علام افندى — إذن نكون بذلك قد خرجنا من خطأ لنقع فى خطأ آخر!

محمد يوسف بك — سمعتم حضراتكم مادار من المناقشة فى هذا الموضوع الذى يراد به الرجوع الى المناقشة فى قانون الاجتماعات والمظاهرات. والذى يلوح لى أن بعض الأعضاء يجدون فى ذلك غضاضة على أنفسهم، ولكنى لا أرى ذلك، وهو ليس بدعة، لأن المادة ٥١ من اللائحة الداخلية تقول:

"العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس؛ وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلبا كتابيا بذلك للرياسة فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة الأولى، مبينا به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه مايراه فى نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال".

محمود علام افندى — بمقتضى هذا النص كان يجب تقديم طلب إعادة المناقشة فى جلسة أمس.

محمد يوسف بك — أنا معكم فى هذا، ولكن هل ترون من الحق أن تؤاخذوا بمقتضى هـذه المـادة أحد الأعضاء أو الحكومة فى الحالة التى نحن بصددها ؟ إنا استعجلنا فى نظر القانون دون أن يكون مدرجا بجدول الأعمـال، فاتباع مثل هذه الإجراءات فى نظر القانون أثناء غياب الحكومة ممـا يجعل لها الحق فى طلب إعادة النظر فيه اليوم . ومثل ذلك كمثل محكمة حكمت حكما نهـائيا فى أمر من الأمور، ثم تبين لها أن الخصم لم يعان إعلانا صحيحا، . . ألا ترون أن هذا وجه من أوجه التماس إعادة النظر والمرافعة بحضور هـذا الخصم من جديد ؟ فإذا سلمنا جدلا بأن قانون الاجتماعات كان مدرجا بجدول الأعمال، وأن الحكومة لم تحضر، أو أنها حضرت وانصرفت دون أن تبق أحد أعضائها وقت نظره ؛ أفلا تقبلون منهـا طلب إعادة المناقشة فيه ؟ . . (مقاطعة) ألا فاقبلوا عذر الحكومة لأنها لم تعلن ولم تكن حاضرة، ونظر القانون فى غير الوقت المحدد له . لذلك أقترح أن تقرروا العودة للمناقشة فى قرار أمس .

محمود علام افندى — بناء على أى مادة نرتكن ؟

محمد يوسف بك — لقد ذكرت لكم كل الأسباب .

الرئيس الجليل — ربمـا يكون قد خطر على بالكم أن الحكومة راغبـة فى استبقاء القانون، ولكنها لا ترغب فى ذلك مطلقا، انمـا ترغب فى تعديله تعديلا يتناسب مع الحرية والنظام العـام . فلا يدخل فى وهم أحد أننـا نريد تقييد حرية الاجتماع . كلا ! وألف مرة كلا ! . انمـا نحن نريد تشريعا عادلا، يحفظ للحرية سعتها، وللنظام كيانه ؛ أما إلغاء القانون بدون وجود قانون عادل يقوم مقامه، فذلك مالا يليق بنا، لأن فيه إخلالا بالدستور . وقد كان قراركم فى غيبة الحكومة، ولم يكن مدرجا بجدول الأعمال ؛ لذلك لا أرى عليكم أية غضاضة من إعادة المناقشة فيه ؛ وأى غضاضة فى وضع نظام يحفظ لنا الحرية التى ننشدها ؟

هرون سليم أبو سحلى افندى — إنه لا نزاع فى أن نظر القانون كان بقرار من المجلس ، ولا نزاع أيضا فى أن فى هذا القرار مخالفة للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية . ولكن قرار أمس ليس تعديلا للائحة على إطلاقها ، ولا تعديلا للمادة ٥٢ ،ولكنه قرار رآه المجلس فى حالة معينة لينظر به هذا القانون بالذات ، وهذا لا يعتبر إلغاء ولا تعديلا للمادة ٥٢ . ان القانون كان مدرجا بجدول الأعمال، ورئى تقديم النظر فيه عن موعده . و بما أن اللائحة هى من وضع المجلس ، فله تغييرها ، وله تقرير النظر بصفة استثنائية . وليس فى اللائحة ما يجعل القرارات التى تصدر مخالفة لنصوصها باطلة ؛ وكثيرا ما أصدر المجلس قرارات مخالفة للائحة ولم يطعن أحد فيها . لذلك أرى أن قرار الأمس قرار قانونى صدر فى مسألة خاصة ؛ أما طلب الحكومة العودة للمناقشة فليس سببه غيابها ، ولكن سببه أن رأى المجلس مخالف لرأى الحكومة .

الرئيس الجليل — وكيف عرفت ذلك ؟

هارون سليم افندى — أريد أن أقول ان الحكومة، سواء أكانت حاضرة أم غائبة، يمكنها أن تتناقش فى الموضوع مع مجلس الشيوخ، ويمكنها ان لم تتفق مع مجلس الشيوخ أن تستعمل حقها فى عدم التصديق ؛ وللمجلس أن يقرر من القوانين ما يراه، سواء أكانت الحكومة حاضرة أم غائبة . أما من جهة عدم إلغاء القانون، بسبب كون الأمن العام يستلزم بقاءه، فمسألة أخرى يجب قبل المناقشة فيها أن يقرر المجلس العودة للمناقشة فى الموضوع . وأما القول أن القانون مكوّن من عشر مواد ، فقول لا ينطبق على الواقع، لأن القرار الذى أصدرناه نحن هو من مادّة واحدة .

الرئيس الجليل — يظهر لى أن المجلس مستغن عن سماع رأى الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات الهامة ! فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الحكومة تكون مضطرة لاستعمال حقوقها الدستورية كاملة .

أصـــوات — نطلب إقفال المناقشات .

رئيس الجلسة — من يرد إقفال المناقشة فليقف . (وقفت الأغلبية) .

رئيس الجلسة — استراحة عشر دقائق .

(ثم أعيدت الجلسة بعد الاستراحة) :

الرئيس الجليـــل — يظهر لى أن المسألة أصبحت واضحة وضوحا تاما ؛ وقد بينت لحضراتكم أن ليس فى نية الحكومة مطلقا أن تحتفظ بهذا القانون كما هو ، ولكنها تود أن يتعدل بما يكفل الحرية التامة والمحافظة على النظام؛ وذلك لأن المادة ٢٠ من الدستور تنص على أن " للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا ، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ، ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكنْ هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

وقد فهم بعض الأعضاء أن المقصود بهذا القانون هو القانون العام ، ولكن ليس فى القانون العام ما يختص بالفصل فى هذه المسائل .

عبد الرحمن الرافعى بك — هناك قانون التجمهر .

الرئيس الجليـــل — إن قانون التجمهر غير قانون الاجتماعات . وإنى أكرر لحضراتكم أنه لمصلحتكم وللمصلحة العامة ولمصلحة الحكومة أن يسن قانون للمحافظة على أحكام الدستور . وليس للحكومة فى ذلك مصلحة خاصة ، وإنها لا تتوخى غير المصلحة العامة ، والمحافظة على أن تكون قراراتكم قانونية لاغبار عليها ولا تشوبها أية شائبة ، لأنكم أول برلمان مصرى ، والحكومة تغار على سمعتكم . فإذا قلت ان هناك خطأ يمكن إصلاحه ، فإنما أريد بهذا الإصلاح الخير لكم ولنا وللبلاد جميعا .

عرضت عليكم أن تشترك معكم الحكومة فى مناقشة هذا القانون ، وهذا أيضا للصلحة العامة ، فربما كان للحكومة اعتبارات أو ملاحظات يحسن بكم النظر فيها

أو الأخذ بها . وقد احتاط الدستور لمثل هذا الأمر، فخوّل لحضراتكم أن تجبروا الوزارة وتلزموها بالحضور أثناء نظركم فى أمور البلاد، وهذا الإلزام من الدستور يدل على أن لاشتراك الحكومة معكم فائدة كبرى للمصلحة العامة .

فإذا عرضت الحكومة على حضراتكم أنها ترى إعادة النظر فى هذا القانون ، لمساسه بالأمن العام ، ولمساسه بالحرية التى هى عندنا أغلى الأشياء جميعا ، فإنما عرضت ذلك لكى تكونوا على بينة من الأمر قبل أن تبتوا رأيا قاطعا فيه .

أما اذا أردتم أن تنتظروا لإصلاح هذا الخطأ أن يعيد مجلس الشيوخ القانون اليكم ، فلا أظن أنكم ترضون أن يصلح غيركم خطأكم وفى مقدوركم إصلاحه بأنفسكم ! والخطأ جائز على كل انسان . وانى أؤكد لكم أن الحكومة لو أخطأت فى أمر، لأتيت إليكم وصرحت جهارا بأن الحكومة قد أخطأت، وأنها ترجع عن خطئها وتقرر الصواب فى حضرتكم؛ وليس فى ذلك مساس بكرامتها على الإطلاق. و إنى واثق أنه لا يدور فى خلدكم أنى أريد إعلاء شأن الحكومة عليكم! كلا! لأنى أرى أن مجلس النواب هو شخص الأمة، وأن للأمة سلطانا لا يعلو عليه سلطان، وقد كنت أول من أعلن هذا المبدأ (تصفيق). فلا يمكن إذن أن يخطر ببالى إعلاء سلطة مهما كانت على سلطة الأمة ، فإنى عضو فى هذا المجلس قبل أن أكون وزيرا ، وكل حقوقى بصفتى عضوا فى هذا المجلس المحترم لهى أثبت بكثير من حقوقى بصفتى وزيرا.

وأعود فأؤكد لحضراتكم أنى أبغض هذا القانون وأمقته، لكونه قيدا من قيود الحرية؛ ولكن من اللازم أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية و بين مراعاة النظام العام. ومع ذلك فلكم أن تقرروا ما تشاءون ، ولنا أن نفعل ما نريد تحت مراقبتكم على الدوام .

ويصا واصف افندى — ان ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء معقول جدا ، وكلنا نوافق عليه، وليس علينا من غضاضة إذا اعترفنا بخطئنا ... (مقاطعة) فليس أمامنا مشروع مقدم من أحد الأعضاء ولا من الحكومة ، حتى

يمكننا أن نتناقش فيه . حقا أن وجود قانون للاجتماعات العامة أمر ضرورى ، ولكن ذلك يستلزم وجود مشروع قانون خاص بدلا من القانون الذى ألغيناه ؛ فأرجو من حضراتكم أن تؤجلوا المسألة يومين أو ثلاثة ريثما تقدم لنا الحكومة المرشدة لنا — لأن حكومة الأغلبية فى جميع مجالس النواب هى المرشدة للأغلبية — مشروع قانون معدلا لقانون الاجتماعات ، وفى هذه الأثناء يكون قد رجع إلينا من مجلس الشيوخ القانون القديم وملاحظات ذلك المجلس عليه ، فربما أمكننا أن نستفيد من تلك الملاحظات ، وبذلك نكون قد اتبعنا أحسن الطرق فى المحافظة على حقوقنا ، مع القيام بما تتطلبه نصوص الدستور .

هارون سليم افندى — يجب قبل النظر فى اقتراح حضرة العضو المحترم ويصا واصف افندى أن نعلم اذا كان المجلس قد قرر العودة فى قرار الأمس الخاص بقانون الاجتماعات أم لا ... (ضجة) .

السكرتير النائب — هذا هو اقتراح حضرة ويصا واصف افندى :

" حيث ان قرار المجلس أمس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر " .

عبد اللطيف الصوفانى بك — نحن الآن إزاء قرار صدر منا بالأمس ويجب علينا احترامه .

رئيس الجلسة — قد أقفل باب المناقشة .

راغب اسكندر افندى — يجب دائما أخذ الرأى اذا طلب أحد الأعضاء التأجيل .

محمود علام افندى — التأجيل هو لنظر المشروع الجديد كاقتراح حضرة ويصا بك .

رئيس الجلسة — أتوافقون حضراتكم على الاقتراح؟ (فوافق المجلس على ذلك) .

حفـــلة العمال

لتكريم عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ حسن نافع

أقامت نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس ، يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ، بنادى السباق فى مصر الجديدة ، حفلة شاى تكريما لحضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك "زعيم العمال" وحضرة الأستاذ حسن نافع "مستشار نقابتهم" بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس النواب . وقد حضرها الرئيس الجليل وكثير من الوزراء والنواب وعلية القوم ، فبعد أن خطب خطباء الحفلة تعالت الأصوات طالبة الى الرئيس إلقاء كلمة فيهم ، فألقى رحمه الله هذا الخطاب :

خطبة الرئيس الجليل

أيها العمال المجدون، أيها السادة :

ليس لى أن أسمعكم صوتى الضعيف ، بعـد أن سمعتم أصواتا شابة ! ليس لى أن أسمعكم كلام شيخ متقدم فى السن ، بعد أن سمعتم كلمات رجال أقوياء ، أقوياء بسنهم وبإيمانهم ، أقوياء بكل ما يحيط بهم ! ولكننى شيخ ضعيف ، لا يمكننى أن أتكلم كثيرا ، خصوصا بعد أن صعدت هذا المكان الرفيع . شكركم ، وأشكر شعراءكم وخطباءكم وزجاليكم ، أشكرهم جميعا على ما خصونى به من عبارات الثناء . وأقول ان ما جاء فى عباراتهم من أنى شرفتكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفا لكم ، أقول وأؤكد لكم أنى لو شـعرت بأنى شرفتكم بهـذا الحضور لآخذت نفسى كثيرا على هذا الشـعور . والحق أقول لكم أنى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيرا لأنى رأيت قوة من القوى التى عملت على إنمـاء النهضـة الوطنية ، والتى كان لها فضـل كبير فى الوصول بالحركة القومية الى الحد الذى وصلت اليه .

أفرح كثيرا ، وأسر كثيرا ، كلما شعرت أن هـذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا "طبقة الرعاع"! وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم . لو كانت هذه الحركة قاصرة على

الطبقة العليا، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار، ولما انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها "طبقة الرعاع"، وهى الطبقة الأكثر عديدا فى الأمة، والتى ليس لها صالح خاص، والتى مبدؤها ثابت على الدوام، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ، ولا منصب تحلّ فيه، ولا مصلحة تقضيها، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزا ! ... ولا يبهر نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى : « يحيى الوطن » ، وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى، اذا قال : « يحيى الوطن » ، فإنما يقول « تحيى وظيفتى أو مصلحتى» ! ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح، ومن ذوى الوظائف ، تقلبوا وتغيروا ؛ ولكن "الرعاع" أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم . لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية ، سينبت نباتها، وستؤتى أكلها بإذن الله ان لم يكن اليوم فغدا .

لقد شعرتم بأن عبد الرحمن بك فهمى خدم وطنه، فكرّمتموه، لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه، وأعزّ القضية التى تقدسونها، وتحمّل الآلام فى سبيلها . أردتم أن تعلوا من شأنه، وأن تكرموه، وأن تعرفوا له هـذه التضحية الغالية! فنعم ما فعلتم! ولكن هناك نفرا يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص! يقولون ان تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه، ولا ينبغى أن يسند الى رجل شىءٌ من أعماله المجيدة، خصوصا صفة البطولة، فلا يصح أن تقولوا : " فلان بطل " لمن تحمـل فى سبيل الوطن آلاما ! ... يقولون هذا ! ولكنهم مخطئون، أو هو " قصر ديل ! ... " ! يقولون : انما تكرم المبادئ! قول خطأ، فإن المبادئ لا وجود لها إلا فى الأشخاص . واذا كرمنا انسانا، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ؛ كما أننا اذا ذممنا شخصا، فإنما نذمه لأنه اعتنق مبدأ رذيلا . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت به الأديان . فإنما يعذب الشخص لأنه ضل، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه . فلم تعد الجنة لمثوبة المبدأ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ! ولو أن المبادئ هى التى

تكرّم وهى التى تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ ، ولرأينا الجنة مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مأتما لراحل كريم ! فالشخص يفنى والمبدأ باق !

لماذا نبكى وننوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ! ذلك لأننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المعانى المجردة عن الأشخاص .

فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأنتم تعرفونهم ، جرما ، فهل يزجّ فى السجن المبدأ ؟ أو يقاد شخص معتنقه الى السجن ؟

كل هذا سقته لأبين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمى بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم فى اختياره زعيما لكم ، وأرجو أن يوفقه الله فى قيادتكم . وكذلك أحسنتم فى اختيار حضرة الأستاذ حسن نافع افندى مرشدا لكم ؛ وإنى لأثنى عليه وعلى زعيمكم ثناء جميلا ، لما ألقياه عليكم من النصائح الغالية ، وما أوصياكم به من التمسك بالصدق وحسن المعاملة والوفاء والطاعة وحسن النظام . نعم أن تلك الصفات لازمة لكم لزوما أكيدا ، فإذا جريتم على المنوال الذى رسم لكم ، فإن الحكومة التى هى حكومة الشعب تساعدكم .

سمعت من بعض خطبائكم ، أو تخيلت أنى سمعت امتعاض العمال فى مصر من العمال فى انجلترا ، وهو حق لكم ، ذلك لأنهم أخلفوا ظنكم ! ولكنى أعرف الكثير منهم ، وأعرف أن فيهم رجالا ذوى مبادئ عالية . ولى عشم أن حكومة العمال بتأثير هؤلاء الأفاضل ستعدل من خطتها ، ولا بد أن يكون هذا قريبا . فلا تبالغوا فى الامتعاض ، فلا بد من أن ننال بفضل الله سبحانه وتعالى وبقوة اتحادنا ما ننشده من الاستقلال التام لمصر والسودان .

أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى

بمناسبة خطبته فى حفلة العمال وانتسابه الى "الرعاع"

"سعد زغلول" الذى ملأ الأسماع ذكرا، والأفواه ثناء، وشغلت سيرته مشارق الأرض ومغاربها، وسطعت عظمته و بطولته فى آفاق العالمين، ... هو الرجل الذى لا يعرف إلا قليل من الناس : فى أى بيت ولد ؟ وكيف كانت نشأته ؟ ... وكذلك العظماء يبهرون الأنظار بمآثرهم، فيشغلونها بحاضرهم عن غابرهم ! حتى اذا قضى الله أو بتهم الى أخراه الخالدة ، تلمّس الناس من بعدهم مصادر مجدهم ، واحتفوا بتعرّف أخبارهم وتقفّى آثارهم، ليجدوا مكان القدوة الحسنة فيهم، والطريق السوى فى سيرتهم .

وهذا الرئيس سعد : قد عاش عمرا طويلا، وذكرا عريضا، وهو فى كل فم نداء ودعاء، وفى كل قلب محبة و ولاء، فما لفتت أحدا رجعةٌ الى أبيه ! والى البيت الذى درج فيه ! بل استنشأوه فى العظمة عصاميا، وأسلموه راية المجد عرابيا، وقالوا : هو فلاح خرج من غُمار الفلاحين ! !

وقد ساعد الناس على هذا الظن الذى جرى مجرى الأعراف فيهم، أن الرئيس الجليل رحمه الله كان حين يحدّث عن نفسه يتواضع حتى ينتسب الى "الرعاع" و"الفلاحين"! فكانت حياته كلها ديموقراطية ضربها أمثالا للناس، و وطنية خالصة ترى فى الوطن وأبنائه جميعا أسمى العزة وأنبه الفخار .

على أن الأمة، وقد مات سعد، ستعلم اليوم أنه لم يتلق المجد محدَثا، بل ورثه مؤثلا، فبنى على قواعده، وزيّنه ، ورفع أعلامه ، فكان مجدا راسخ البناء، أصله ثابت وفرعه فى السماء!

وانك لتقرأ سيرة هذا البطل فى منبته ، فيزهيك أن سعدا سرُّ أبيه ، وأن حسبه سليل نسبه ! واليك ما تفضل حضرة صاحب المعالى محمد فتح الله بركات باشا بقصصه علىّ من أخبار بطلنا العظيم ، يوم ولد ، ويوم استهلت شمس مجده وعظمته .

***

والد الرئيس :

هو المرحوم الشيخ ابراهيم زغلول ، من بلدة ابيانه بمديرية الغربية ؛ وكان رئيس مشيختها (عمدتها) ، ووجيها فى قومه ، ومثريا ، وشجاعا .

أما وجاهته ، فكانت تتجلى فى المظهر العظيم الذى كان لبيته بين قومه ؛ فكان صاحب دار فسيحة ، هى منتدى أهل بلده ، ومطاف اللاجئين العافين من الغرباء والفقراء . وكان غاويا فى السلاح ، يتقلد السيف الهندى ، ويتردّى بالحزام الحريرى ، ويركب الخيول الصافنات . ولأن أولاده فى ذلك الحين صغار غير صالحين للاستظهار على الخصوم ، كان يشرى العبيد الأشداء لهذا الاستظهار . وقد اشترى فى صفقة واحدة سبعة عشر عبدا ليكونوا أتباعا فى ركابه ، كانوا يأكلون وينامون فى بيته هم وزوجاتهم وأولادهم .

وكان ذا هيبة وجلال يأخذان بالأنظار . وكان الرجال الذين يقومون فى المديرية بأعمال المراسلات (الطوائف) ، يستقبلونه خارج الديوان ، ويسايرونه فى ركابه حتى يُدخل على المدير من غير استئذان فى احتفاء كبير ؛ وذلك بما كان يتعهدهم به من العناية والإكرام حين يزورون بلدته . وكان المديرون ، حتى الذين لا يعرفونه ، يؤخذون بمهابته وأبهته .

أما عن ثرائه ، فكان مزارعا واسع الإدارة يجيد فنون الزراعة . وكان يقنى النقود فى آنية من الفخار ويغطيها بطبقات من المسلى خشية اللصوص ؛ ويدفع عن أهل بلده وعن أتباعه أموال الحكومة ، وهى فى ذلك الوقت لا تدخل تحت حصر ، يدفعها عنهم من ماله ، ليقيهم شر الحكام الظالمين ، وليكون محترما بين رجال الحكومة وسيدا فى قومه .

وأما عن شجاعته، فإن البلاد فى ذلك الحين كانت نهبة الأتراك، لا يسألون فيها عما يفعلون؛ وكان العسف والاستبداد مظهر سلطانهم ودستور حكومتهم . فحدث أن عمدة فى مديرية الغربية تعدّى على موظف فى رتبة مأمور مركز — واسمه يومئذ : ناظر القسم — فصدر الحكم على العمدة بالإعدام شنقا وبتعليقه ثلاثة أيام فى ساحة المديرية عبرة لمن يعتبر، وكانت عاصمة المديرية فى المحلة الكبرى . فشنق العمدة، وأخطرت المديرية عمد بلادها بذلك ليتعظوا ، وانتفخت أوداج الموظفين عزة وكبرياء ! .

مر فى ذلك الحين "ناظر القسم" على زراعة الشيخ ابراهيم زغلول، الواقعة على شاطئ النيل فى أراضى ابيانه ؛ فلقيه الشيخ مصادفة، فتحادثا، ولكن الناظر التركى كان يحادثه مستكبرا متعاظما، مظهرا أمارات السخرية والزراية على غير عادته معه ؛ فما هو أن اشتد الحجاج بينهما حتى اجتذب الشيخ ابراهيم هذا الناظر من فوق جواده، وألقاه على الأرض، وأثخنه ضربا موجعا، ثم تركه يذهب الى حال سبيله . غير أن الحادث نما سريعا الى صهره عبد الله افندى بركات (والد فتح الله بركات باشا) ، وكان شابا فى الثامنة عشرة من عمره، وعمدة لمنية المرشد، فامتطى جواده قاصدا الى ابيانه، وهى على أمد قريب، فقابل الشيخ ولامه على تصرفه، وحذره العاقبة السيئة، وذكّره بحادثة العمدة المشنوق؛ فلم يحفل بهذا اللوم، وقال انه كان يدافع عن كرامته . فركض عبد الله افندى بركات بجواده ينهب الأرض ، حتى أدرك الناظر المضروب قبل أن يصل الى الديوان، فما زال يحايله الى أن استرضاه بمائة مجر من ماله الخاص، وانتهى الحادث .

والذى يقرأ هذا الحادث بين الأبوين يعجب اشدّ العجب من تصويره لطبائعهما أتم تصوير، ويؤمن بصحة المثل القائل : "الولد سر أبيه"! فإن الغضبة المصرية، والدفاع عن الكرامة ، والحماسة، والشدة، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون فى سعد زغلول بن ابراهيم زغلول . وكذلك الدهاء ، واللين ، والمصانعة،

وأخذ الأمور بالرفق واللطف ، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون فى فتح الله بركات بن عبد الله بركات .

على أن عبد الله افندى بركات كان يجمع الى هذا الصنف الوادع من الأخلاق ، صنفَ الشدة البالغة والطبع القوى الصلب الذى كان عنـد الشيخ ابراهيم جماع خلقه وعنوان طبعه ؛ فكان المرحوم محمد عاطف بركات باشا وارث هذا الصنف وحده ، كما أن فتح الله باشا وارث الصنف الأول .

أما الرئيس فجمع بين هـذين الصنفين جمعَ قدرةٍ قاهرةٍ ، فورث أباه وورث خاله فى طبعيهما جميعا ، وكان فيه لكل زمان ومقام الشخصيةُ التى تناسبه ، والروحيةُ التى تلابسه .

وللاسم " ابراهيم زغلول " علاقة بالإمضاء الذى كان يذيل به الرئيس الجليـل مقالاته «ثورة الوزارة على الدستور» ؛ فإنى أذكره رحمه الله وهو يملى علىّ أولى هذه المقالات ، فسألنى بأىّ إمضاء يذيلها ، فقلت : «س . ز» ، فقال : لا ! ان الناس يفطنون سريعا . ثم قال : أنت اسمك « ابراهيم » نخذ أول هذا الاسم وضعْه الى جانب الحرف الأول من « سـعد » واكتب : « س . ا » ؛ ثم ضحك رحمه الله وقال : لا تظن أنه اسمك ! ولكنه اسم أبى .

* *

والدة الرئيس :

هى المرحومة السيدة مريم ، بنت المرحوم الشيخ عبده بركات الذى يتصل نسبه بأبى بكر الصديق رضى الله عنه . وكان الشيخ عبده من مشاهير الأغنياء فى القطر ، وانبسطت يده الزراعية على أراض كثيرة جدا ، وشارك المغفور له محمد على باشا رأس العائلة المـالكة فى زراعة الأرز بالبلاد الشمالية لمديرية الغربية ، وكانت تسمى تلك البلاد عرفا بدهليز الملك .

وقد تزوجت السيدة مريم بالشيخ ابراهيم زغلول فى نحو عام ١٢٧٠ أو ٧١ هـ .

وللسيدة مريم إخوة وأخوات عدة ، كلهم فروع أدركت شأو الأصل فى المجد :

فأخوها المرحوم عبد الله بركات افندى (والد فتح الله بركات باشا) : كان مأمورا لمركز دسوق منذ سنة ١٢٨٧ هـ . وكان الترك فى ذلك الزمن يحكمون البلاد أولا وآخرا ، وليس فيهم من الموظفين المصريين إلا عدد قليل جدا كان الحكام يختارونهم من الأسر الكبيرة فى القطر .

وأختها السيدة فاتى : تزيد سنها عنها نحو ثلاثين سنة ، وتزوجت فى الرحمانية بالمرحوم الشيخ على محمود . وبين الرحمانية ومنية المرشد نحو الأربعين كيلومترا ، ولعدم المواصلات فى ذلك الزمن لم يكن يتصاهر فى الجهات المتباعدة إلا أعاظم القوم القادرون .

وللشيخ على محمود أثر عظيم فى الوقائع الكبرى التى حدثت بين الفرنسيين وأهالى الرحمانية عند دخول الفرنسيين الى مصر . وقد أنجب من زوجته المرحوم الشيخ أحمد على محمود والد أحمد محمود باشا . وكان الشيخ أحمد على محمود عضوا فى مجلس النواب قبل الثورة العرابية وأثناءها ، ومن أساطين ذلك الزمان الذين يشار اليهم بالبنان ، وله مواقف كبرى وآثار هامة فى الحركة العرابية ، وحكم عليه عقب ثورتها من السلطة العسكرية . وكان صعب المراس ، شديدا فى الحق ، لا تأخذه فيه سطوة حاكم أو أمير ، ومثريا نابغا نابها يلقى الاحترام من كل مصرى ومن جميع الجاليات الأجنبية ، لما اشتهر به من سمو المدارك الفكرية ، والمآثر الوطنية ، ولوجاهته وثرائه .

وأختها السيدة زليخاء : تزوجت بالمرحوم شيخ العرب ناجى البرقوقى ، عميد عائلة البرقوقى الشهيرة فى منية جناج بمديرية الغربية . وولداها المرحومان الشيخ عبدالله البرقوقى العالم المعروف ، ومحمد بك ناجى البرقوقى ؛ وحفيدها الأستاذ عبده البرقوقى المدرس بكلية الحقوق ، وهو ابن الشيخ عبد الله المذكور .

وأختها السيدة زمزم : تزوجت بالمرحوم الشيخ محمد شعت ، من أسرة شعت المعروفة بناحية القنى بجوار ابيانه ؛ وهى أسرة شريفة النسب ، شهيرة فى البلاد الشمالية

لمديرية الغربيـة . والمرحوم سعيد زغلول ، والسيدة رتيبة حرم الأستاذ محمد أمين يوسف ، هما حفيدا السيدة زمزم ، ابنا ابنها .

وأختها السيدة عائشة : تزوجت بالمرحوم الشناوى افندى زغلول ، وولداها المرحومان عبد الرحمن افندى زغلول الذى كان مدرسا بمدرسة القضاء الشرعى ، وعبد الله بك زغلول الذى كان عضوا لمجلس مديرية الغربية وتوفى فى العام الماضى . وهى جدة بهى الدين بركات بك وإخوته ، أمّ أمهم .

وجميع إخوة السيدة مريم وأخواتها توفوا الى رحمة الله .

* *

إخـوة الرئيس :

هم عبد الرحمن ، ومحمد ، وأحمد ، وشلبى ، وستهم (والدة فتح الله بركات باشا) ، وفرحانة ، وستهم (أخرى ، هى والدة المرحوم سعيد زغلول والسيدة رتيبة) ، وفتحى زغلول ، والشناوى .

وكلهم توفوا الى رحمة الله ، إلا فرحانة فإنها على قيد الحياة ، وتبلغ من العمر التسعين . وكانت زوجة للمرحوم الشيخ محمد أبو النضر الذى كان عمدة لقبريط التابعة لمركز فوه ، ولا تزال الى الآن فى قبريط ، وهى ترث الرئيس الجليل .

وكان الشناوى افندى زغلول أخو المغفور له الرئيس رئيسا لمجلس القضاء فى مركز دسوق ، ابتداء من سنة ١٢٨٨ هـ . ثم انتقل رئيسا لمجلس القضاء فى مركز زفتى .

ومن أسرة زغلول فى ابيانه عدد كبير جدا يصعب تحديد صلاتهم بالرئيس .

* *

ميـلاد الرئيس :

ولد سعد زغلول فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ . كما يؤكد معالى فتح الله بركات باشا . وقد حقق معاليه هذا التاريخ قياسا على تاريخ ميلاد الشيخ ابراهيم

عبد الرحمن زغلول بن عبد الرحمن زغلول أخى الرئيس الجليل . وقد ولد الشيخ ابراهيم مع الرئيس فى أسبوع واحد ، وهو حى معروفٌ تاريخ ميلاده ، ووارث له .
وقد كنت أعرض على الرئيس ، فيما أعرض من بريده ، خطابا لأحد الطلبة بالمنصورة يسأل فيه عن تاريخ ميلاده ليدعو الأمة الى الاحتفال بذكراه ، فقال رحمه الله انه يظن على ما سمع ممن شهدوا مولده أن تاريخه ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ .
وقد قدّر رحمه الله عمره فى الإحصاء العام الذى تم فى العام الماضى بتسعة وستين سنة ميلادية .

* *

نشأة سعد الصغير :

توفى الشيخ ابراهيم زغلول الى رحمة الله فى الخمسين من عمره ، وسنّ سعد لا تجاوز الخامسة . وكانت والدته فى الثانية والعشرين ، وأولادها ثلاثة : ستهم (أم سعيد ورتيبة) ، ثم سعد ، ثم فتحى . ومع أنها كانت على درجة غير قليلة من الجمال ، رفضت بشمم وإباء أن تتزوج من كثير من عظماء البلاد وأكابرها الذين تقدّموا لخطبتها ونثروا الورود تحت أرجلها .

فتكفل بتربية سعد وفتحى إخوتهما الأبكار ، وكانوا يشتغلون فى الزراعة ، فظلا منهم موضع عناية تامة واهتمام كبير . وكان الانعطاف والاختلاط والتوادّ بين أسرتى زغلول وبركات فى أحسن صلاته ، تضامنا فى معونة السيدة مريم — التى مات زوجها وهى فى مقتبل شبابها — على تربية أولادها القاصرين . وساعد على دوام هذا الاتصال تقارب البلدتين ابيانه ومنية المرشد .

دخل سعد زغلول مكتب القرية ، وبقى فيه نحو خمس سنين تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم . ولما بلغت سنه الثالثة عشرة ، قصد الى الأزهر فى عام ١٢٩٠ هـ . مع عبده بركات ابن خاله ، وكان مجاورا فى الأزهر ، ويقارب

سعدا فى سنه . وأرفق سعد وعبده بتابعين : أحدهما للخدمة وإعداد الطعام ، والآخر ليكون حفيظا عليها من غارات "الصعايدة المجاورين" . وكان هذا التابع الثانى فقيها من فقهاء منية المرشد ، اسمه الشيخ حسن أبو علام ؛ وهو والد الشيخ محمد أبو علام مدير مدارس صدق الوفاء ، والشيخ عبد الفتاح أبو علام المدرّس بمدارس مديرية البحيرة . وكان الشيخ حسن يتلق الدروس فى الأزهر مع سعد زغلول وعبده بركات .

بعد سنة أو أكثر منها قليلا ، توفى الى رحمة الله عبده بركات ، فتابع سعد دراسته فى الأزهر وحده .

كان سعد زغلول يسكن فى ذلك الحين سكنا مستقلا على خلاف عادة المجاورين ، فكان له فى ربع العنانى بجهة سيدنا الحسين دور كبير هو منتدى أصدقائه وقصاده كما كان بيت أبيه فى ابيانه . وخالطه فى ذلك التاريخ نفر كثير ممن برّزوا بعدُ فى ميدان الحياة ، نذكر منهم الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سليمان وابراهيم اللقانى بك والسيد وفا والهلباوى بك ... الخ .

وكان الطالب محمد فتح الله بركات يتناول طعام الإفطار عند سعد صباح كل جمعة .

ومنذ أن جاء سعد الى المجاورة فى الأزهر ، لبس الجبة والقفطان والعمامة ، وكان حسن الهندام ، غالى الثياب ، ممتازا فى ملبسه بين إخوانه جميعا . وغيّر زىّ العمامة حينما عُيّن فيما بعد باشمعاونا لمديرية الجيزة . ومات الى رحمة الله وفى تركته عباءة من الصوف الأحمر الدقيق كان يلبسها أيام المجاورة ، ولم يكن يقتنى مثلها فى تلك الأيام إلا الأغنياء العظماء . ورئى رحمه الله يلبسها مرات كثيرة فى سنيه الأخيرة ، شديدَ الاحتفاظ والعناية بها ، مزهوًّا بما تبعثه فى نفسه من ذكريات الفتوّة والقوّة .

وبدأ فى ذلك العهد يشرب الدخان ، وظلّ يشربه كثيرا ويقدّمه الى أصدقائه وزائريه ، الى أن مرض بالربو فى عام ١٩٠٤م . — وكان مستشارا — فمنعه

أطباؤه منه ، فامتنع ثم عاد اليه ثم امتنع مرة واحدة لم يشرب به بعدها أبدا . ولم يكن فى سنيه الأخيرة يطيق أن يشم رائحة الدخان، فلا يُشرب فى مجلسه، ولا يُشرب مطلقا فى غرفة مكتبه .

أتم الطالب سعد دراسة أربع سنين أو ما يقاربها فى الأزهر؛ ثم غنى عن الدراسة فيه بمخالطة السيد جمال الدين والتلقى عنه. وعاد الشيخ حسن أبو علام الى منية المرشد، فعين مأذونا بها، ولبث فى المأذونية الى أن مات رحمه الله منذ سبع سنين.

أما الذين خدموا سعدا فى بيته وفى إعداد الطعام له، الى ذلك الحين، فكانوا ثلاثة متعاقبين : هم المرحومان محمد المستكاوى من منية المرشد، وابراهيم رجب، ثم على طلحة ويعيش الآن بناحية ابيانه .

كانت محاضرات المرحوم السيد جمال الدين تدور حول هدم الاستبداد ونشر الحرية، وكانت الجمعيات السرية تعقد كثيرا ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٨٨٠ م . للبحث فى تخليص البلاد من مظالم الخديو وإرهاقه الناس بالضرائب وفى سير القطر نحو الإفلاس . وكانت الحركة العرابية على وشك ثورتها، وغرضها أن يحل العنصر الوطنى المصرى محل الأتراك والشركس فى حكم مصر .

التحق سعد فى سنة ١٨٨١م . بالتحرير فى الوقائع المصرية، وكان يرأس تحريرها الإمام الشيخ محمد عبده، فكتب فيها عدة مقالات تدلّ بموضوعها وبأسلوبها على أنها من روح سعد . فلا يدهشك، وقد عاش سعد فى ذلك الوسط المنفعل الثائر، أنه كان طلق العنان فيما يكتب، حرّ التفكير فيما يرسل، على رغم أنه موظف حكومى يحرر فى جريدة رسمية ! ! بل كان رحمه الله ينعى فى بعض مقالاته على نظام الحكم الفردى بالقول الصريح الزاجر، ويبرهن على أن الشورى وإنشاء مجلس نواب من أسلوب الحكم الاسلامى، ويبشر بالمبادئ الوطنية التى أعلنتها الثورة العرابية بعد قليل من ذلك الحين ! !

لم تطل مدة سعد فى التحرير بالوقائع ، فنقل منها الى وظيفة " باشمعاون مديرية الجيزة " .

وبدأت الحركة العرابية ، فكان سعد فى الحقيقة من أركانها وذوى الرأى فيها ، على حداثة سنه وقلة تجاربيه . واتصل فى أثنائها اتصالا وثيقا بابن خالته المرحوم الشيخ أحمد على محمود ، فكان كل منهما عضدا للآخر .

نشبت الثورة العرابية ، فأشار سعد على أخيه فتحى (وهو أصغر منه بأربع سنين تقريبا) وعلى ابن خاله وأخته فتح‌الله بركات بالعودة الى البلد ، فعارضا ، ولكنه صمم على أن يعودا ، قائلا انه لا يريد أن يجعلهما هدفا معه لطوارئ الأيام . ولما دعياه للعودة معهما أبى ، وأشار فى غير تصريح الى أن القبض عليه فى مصر أهون منه فى بلده ، وأنه منتظر بمصر ما ينزل به القضاء . ثم أرسلهما مع الخدم لشراء تذاكر السفر ، فكان الأمر قد صدر بوقف قطارات السكة الحديد ، فسافرا على مركب شراعى استؤجر لها وحدهما .

بقى سعد بمصر ، وبعد أيام قبض عليه (سنة ١٨٨٢م .) بتهمة أنه عضو فى جمعية سرية تسمى لقلب نظام الحكومة . وبقى فى السجن شهورا ، ثم أفرج عنه بريشا ، فاشتغل بالمحاماة فى عام ١٨٨٤ أى فى أول عهد نشأة المحاكم .

نَبُه الأستاذ سعد زغلول فى المحاماة نباهة لا يبلغها وهم ، وكان فيها مثال الصدق والفضيلة والعطف على المظلومين . ولم يكن يقبل من القضايا إلا التى ثبت عنده أن الحق فى جانبها ، فلا يزال بها يكشف بقوة حجته وبراعة مهنته أستارها حتى يشعّ نور الحقيقة عليها ويكون الحكم لها .

واشتهر فى ذلك الزمان أن سعدا لا يقبل إلا القضية العادلة ، وأن القضية الرابحة هى التى يدافع عنها سعد . ولست هنا فى مقام الكلام عن سعد محاميا ، ولكنى أسوق الى القرّاء قصة صغيرة يتبينون منها ذلك الجاه العظيم الذى أدركه سعد فى المحاماة :

عرضت عليه قضية جنائية ، فأبى قبولها ، لأن الأدلة على التهمة قوية ثابتة ، فألحّ عليه أصحابها فى القبول ، وعرضوا مبالغ كبيرة ؛ ولكنه أصرّ على الرفض ؛ فما زالوا

يتشفعون اليه بأصدقائه العديدين، و يأخذون فى رجائه بكل سبيل ، حتى قبل ... غير أن سعدا الذى لا يقول إلا الحق ، أبى ضميره أن يدافع عن قضية يعتقد أن الحق فى غير جانبها، فذهب الى المحكمة، وكانت محكمة بنها، فقال : ليس عندى ما أقوله دفاعا فى هذه القضية، فإن أمرها أظهر من أن يفتقر الى دفاع ! ... ثم سكت، وهو يريد أن التهمة فيها ظاهرة. ولكن المحكمة التى عرفت قضاتها، كما عرف سائر القضاة، أن سعدا لا يدافع إلا عن الحق ، لم تستطع إلا أن تحكم بالبراءة استنادا الى هذا الدفاع البارع ! !

* *

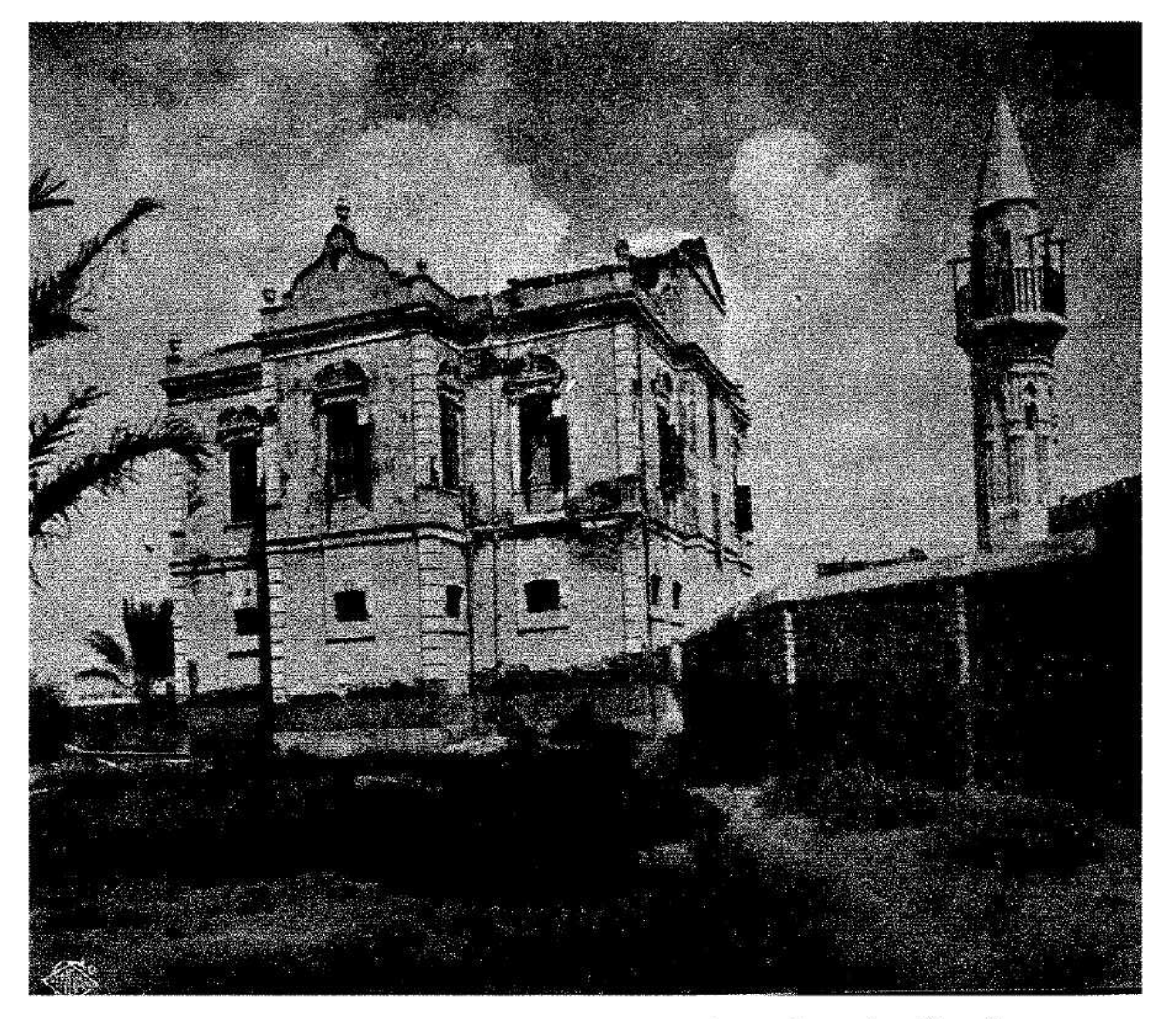
ثــــراء الرئيس :

كان ثراء الرئيس عظيما، ولكن كرمه به وزهده فيه كان أعظم منه : فقد كان المرحوم عبدالله بك زغلول ابن أخيه صغيرا، وكان الرئيس مستشارا فى الاستئناف، فأراد أن يحفظ بيت زغلول فى ابيانه بابن أخيه الصغير، فوهبه باسم البيع أكثر من ستين فدانا بناحية ابيانه هى ميراثه عن أبيه وملكٌ مجدد، ثم شفعها بنحو ٤٠٠ فدان بناحية مطوبس كان اشتراها لنفسه . وكان قد اشترى لنفسه فى أيام المحاماة أيضا عزبتين بالبحيرة تبلغان ٤٠٠ فدان، فتصرّف فى إحداهما قبل الحركة الوطنية، وتصرّف فى الأخرى فى بدء قيامها . ولم يحتفظ إلا بالبيت الذى ولد فيه بابيانه، وقد أقام بنفسه على تجديد بنائه وزينته وزخرفه فى سنة ١٩٠٤م. وظل يسكنه المرحوم عبد الله بك زغلول الى آخر أيامه، ويسكنه الآن أولاده من بعده .

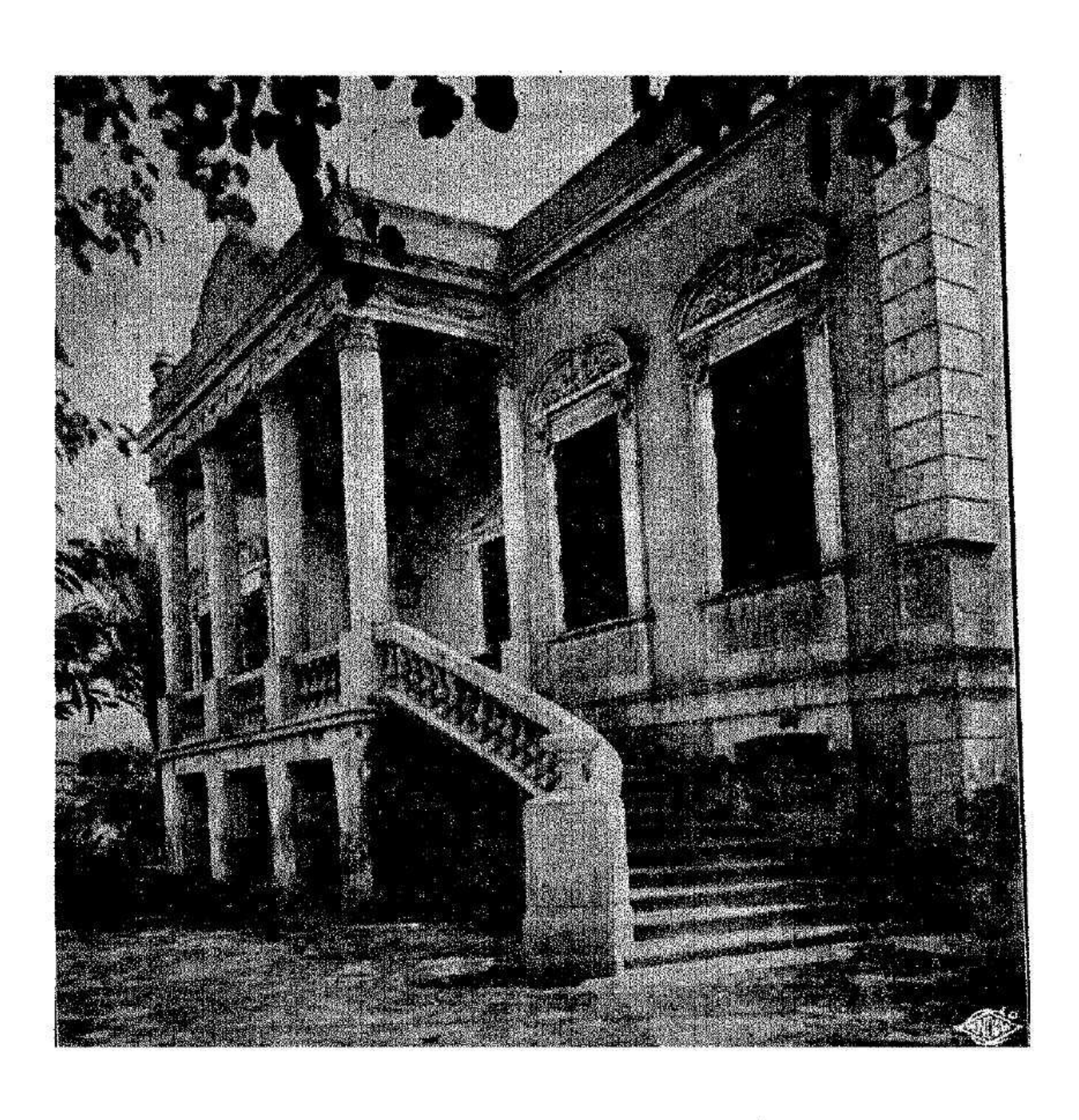
*
* *

ذلك طرف قصير من حياة الرئيس الأولى ، نذكره تكملة لما تعرفه الأمة من سائر حياته العظيمة المجيدة .

وقد مضت كل تلك الأدوار وبيت سعد زغلول مفتوح على الرحب والسعة لزائريه ، من المجاورين أولا ومن نواب البلاد آخرا ، الى أن ظفر بهذا العنوان الخالد "بيت الأمة" .



البيت الذى ولد فيه الرئيس الجليل بابيانه، فى حالته المجدّدة .



مدخل البيت الذى ولد فيـــه الرئيس الجليـــل بابيانه

فى قانون الانتخاب (١)

تحديد سن الناخبين

(الجلسة الثانية الستون لمجلس النواب : ٢ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لقد اقترحنا ووافقتم على أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لا من درجتين كما كان أولا . فهل تريدون أيضا جعل السن ٢٠ سنة ؟ أظن أن هذا كثير، فبالأمس والانتخاب من درجتين كان لا يجوز لمن كان عمره ٢٠ سنة أن ينتخب مندوبا ، فهل تريدون اليوم أن تعطوه الحق فى انتخاب عضو مجلس النواب ؟ أرى أن تكون السن ٢١ سنة ميلادية كاملة للشخص الذى يعطى حق انتخاب عضو مجلس النواب ، و ٢٥ سنة ميلادية كاملة لمن يعطى حق انتخاب عضو مجلس الشيوخ . (فوافق المجلس على ذلك)

تأمين الترشيح فى دوائر أسوان

(الجلسة الرابعة والستون لمجلس النواب : ٥ يوليه سنة ١٩٢٤)

محمود علام افندى — ننظر الآن اقتراح حضرات نواب مديرية أسوان الخاص بمبلغ ١٥٠ جنيها، وذلك نظرا لحالة الأهالى وثروتهم .

مقرر لجنة الحقانية — يلاحظ هذا الاستثناء فى قيمة العوائد التى تدفع، لأن الثروة العقارية بها أقل منها فى سائر القطر .

الرئيس الجليل — ليس هذا الاستثناء فى صالحهم؛ لأنه اذا جعل المبلغ الذى يودع تأمينا عند الترشيح ٥٠ جنيها فقط بالنسبة لمرشحى مديرية أسوان، فإن كثيرا من المرشحين فى الجهات الأخرى قد يذهبون الى أسوان و يزاحمون المرشحين من أهلها .

(١) جرت هذه المناقشات أثناء نظر المجلس فى تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون بتعديل قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣

فخرى عبد النور بك — فضلا عن هذا، لا أرى أن هذا الوصف ينطبق إلا على مركز الدر .

عبد الصادق عبد الحميد افندى — انى موافق لهيئة المجلس على إيداع مبلغ ١٥٠ جنيها، لأن حالة القطر جيدة من الوجهة المالية؛ ولكن حالة مركز الدر كما تعلمون ليست كما ينبغى، وقد أصبح لا إيراد له ولا زرع ولا نخيل يسمح للمرشح فيه أن يدفع ١٥٠ جنيها . فاقترح أن من يقدم نفسه فى دائرة الدر يدفع ٧٥ جنيها اذا كان من أهالى الدر، أعنى نصف المبلغ المطلوب، وأما اذا كان من غير أهل الدر ويرشح نفسه لها فإنه يدفع المبلغ كاملا أى ١٥٠ جنيها .

أصوات — موافقون .

الترشيح فى الدوائر

المقرر — المادة (٣٥) ألغيت، وتوافق اللجنة على إلغائها، وهذا نصها : " لا يجوز لمندوب أن يرشح أكثر من واحد، وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح" والمادة (٣٦) تطلب الحكومة جعل الميعاد عشرة أيام، واللجنة مع موافقتها على ذلك رأت أن تضيف الى هذه المادة الفقرة الأخيرة من المادة (٣٧) فتكون المادة هكذا : " يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة فى مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة الثانية والثلاثين، وإلا كان باطلا . وتقيد الترشيحات بحسب تاريخ ورودها فى دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات" .

الرئيس الجليل — يجب أن ينص فى المادة على تقديم طلب الترشيح مرافقا للإيصال الدال على دفع مبلغ المائة والخمسين جنيها .

المقرر — كنت أريد لفت النظر لذلك .

هارون سليم افندى — معنى الترشيح أن يكون مستوفيا للشرائط، فالنص الموجود الآن يكفى لتحقيق الغرض المطلوب .

المقرر — المـادة ٣١ نصت على ضرورة إيداع مبلغ ١٥٠ جنيها ليكون الترشيح صحيحا ، لهذا يجب تقديم الإيصال الدال على دفع المبلغ ، وأرى أن النص على ذلك ضرورى فى المـادة ٣٦ ، وعلى ذلك تكون المـادة هكذا : "يقـدم طلب الترشيح مصحوبا بإيصال إيداع المبلغ للمديرية أو المحافظة فى مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المـادة الثانية والثلاثين ، والا كان باطلا . وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص ، وتعطى عنها إيصالات".

فخرى عبد النور بك — ما هى الحكمة فى جعل المدة ١٠ أيام ؟

نائب وزير الداخلية — لعدم ضياع الوقت ، ولو جعلتموها ثمانية لكان خيرا.

أحمد رمزى بك — اذا كان كل من يرشح نفسـه فى دائرة يدفع ١٥٠ جنيها ، فماذا يكون حكم شخص خالف القانون ورشح نفسه فى ثلاث دوائر مختلفة ودفع فى كل دائرة ١٥٠ جنيها ، هل تبطل الترشيحات الثلاثة ؟ أو تكون العبرة بالاثنتين السابقتين منها تاريخا ؟

الرئيس الجليل — القاعدة أن الإنسان لا يستفيد من مخالفته للقانون ، فإذا سقط المرشح فى الثلاث الدوائر ضاع عليه المبلغ .

أصوات — واذا نجح فى الثلاث الدوائر ؟

الرئيس الجليل — لا يضيع شىء عليه .

أحمد رمزى بك — واذا نجح فى البعض وسقط فى البعض الآخر ؟

الرئيس الجليل — كل دائرة لها حسابها الخاص .

أحمد رمزى بك — قد حرمنا الترشيح لأكثر من دائرتين ، فإذا ما رشح شخص نفسه فى ثلاث دوائر ، فإنى أقترح : إما أن يكون الأسبق منها هو الصحيح ، أو إبطال الثـلاثة .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — المـادة ٤٠ قد وصفت العلاج لهذه الحالة .

محمود علام افندى — المسألة بسيطة، فإذا رشح شخص نفســه فى ثلاث دوائر يصح أن يطلب منه قبل يوم الانتخاب اختيار دائرتين فقط .

الرئيس الجليل — هل الاعتراض على هذه المــادة بسبب الـ ١٥٠ جنيها أو بسبب آخر ؟

عبد الحليم البيلى افندى — القانون قال "لا يجوز"، وفى حالة النص على عدم الجواز يجب النص على تعيين جزاء عند المخالفة .

المقرر — المــادة ٤٠ فيها العلاج الكافى .

* * *

أحمد رمزى بك — اذا تقدم شخص للانتخاب، وجرت العملية فعلا، ولم تتوفر فى المرشح شروط الانتخاب، فعدم وجود لجنة تثبت حيازة المرشح للصفات المطلوبة قانونا ينتج عنه أن عملية الانتخاب عرضة للبطلان أمام المجلس .

الرئيس الجليل — بفرض وجود هــذه اللجنة، وبالرغم من قراراتها، فإن المجلس له حق إلغاء أى انتخاب .

احمد رمزى بك — أرى أن الأوفق أن تراجع اللجنــة حالة المرشحين ، كهيئة ابتدائية، وأن تستأنف قراراتها أمام المحكمة، وللمجلس الإشراف على كل ذلك .

الرئيس الجليل — عملية الترشيح الآن بسيطة جدا، لأن من يريد ترشيح نفسه يدفع ١٥٠ جنيها مصريا، فلا حاجة لاشتراط شيء آخر، واذا وقع خطأ قانونى ينظر فيه المجلس .

أحمــد رمزى بك — كأننــا بعد كل هــذا التعب يأتى المجلس ويلغى عمليــة الانتخــاب !

الرئيس الجليل — قد وقع ذلك فعــلا، فالمجلس له الحق فى نظر عمليــة الانتخاب من أولها الى آخرها .

*
* *

يوسف أحمد الجندى افندى — المادة ٣٩ لم تنص على حالة ما اذا أهمل المحافظ أو المدير إدراج اسم المرشح أو طلبه ، كما أنه لم ينص على حالة ما اذا طلب المرشح إدراج اسمه ورفض ذلك ؛ كما أن المادة ٤١ التى كانت تنص على رفع أوراق الترشيح للجنة المنصوص عنها فى المادة ١٣ مطلوبٌ إلغاؤها ؛ فكأنه لا توجد هيئة يمكن التظلم اليها من قرارات المحافظين والمديرين الصادرة بشأن طلبات المرشحين.

نائب وزير الداخلية — المسألة بسيطة لا تحتاج لكل هذا ، واذا وقع شىء من ذلك فلا يكون إلا نتيجة خطأ مادى من أحد الكتّاب .

يوسف أحمد الجندى افندى — لنفرض أن المدير تشبث برأيه لأغراض حزبيــة .

نائب وزير الداخلية — لا أفهم أى مدير يعرِّض نفسه لمثل هذه المسئولية ؛ وفى هذه الحالة يمكن التظلم لوزير الداخلية ، فضلا عن أن المجلس له حق إبطال الإجراءات .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أليس من المحتمل أن نكل أمر الفصل فى عمليات الانتخاب لهيئة أخرى غير المجلس ؟ لهذا لا أرى محلا للاعتماد على المجلس فى تلافى ما يقع مخالفا للقانون ، ويجب من الآن أن نضع الضمانات الأولية التى تصون هذه الحقوق .

الرئيس الجليل — المجلس له الآن حق الفصل ، ولا أظن أن أحدنا يميل الى التنازل عن هذا الحق ، لأنه من الطبيعى أن نسعى لتوسيع سلطتنا . والمسألة بسيطة ، لأنه اذا تقدم المرشح للمدير بالإيصال الدال على إيداع المبلغ ، فليس له وجه للرفض ، لأنه يعرض نفسه للرفت وللعقوبات التأديبية . والواقع أن العمل ضامن لنفسه ، ووجود وزير الداخلية تحت مراقبة المجلس ضمان كبير ، سواء

احتفظ المجلس بحق الفصل فى عملية الانتخاب أم أحالها على سلطة أخرى ؛ وفضلا عن ذلك فإن للسلطة الأخرى حق إلغاء عملية الانتخاب لنقص فى الإجراءات . وقد كانت هذه الضمانات لازمة عند وضع القانون أولا لأن المجلس لم يكن موجودا ؛ أما الآن ، فمع وجود المجلس ومراقبة أعمال الحكام الإداريين ، فلا محل للنص على ضمان آخر .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — أرى ضرورة النص على ما يضمن سير الإجراءات بطريقة قانونية ؛ لأنه مع أن المدير فى المدة الماضية كانت تشترك معه لجنة فيها أحد القضاة ، أراد أن يخلط بين اختصاصه كلجنة تنظر فى مسائل الترشيح وبين اختصاصه بمراقبة الجداول وتحريرها ؛ فبعدما تقيد اسمى واسم حضرة زميلى ابراهيم ممتاز افندى بجداول الانتخاب ، واستلم كل منا تذكرة مندوب ثلاثينى ، وبعد أن قدمنا أوراق التزكية التى هى فى الواقع أبسط من إيداع المبلغ ، . . بعد كل هذا أراد المدير لغرض سياسى أن يتشبث فى أمر يتعلق بقيد أسمائنا بالجداول ، ليصل بذلك الى شطب أسمائنا ! والواقع أنه لولا وجود القاضى فى اللجنة لقضى المدير على كل مجهوداتنا !

عبد السلام فهمى بك — يجب النص على ضمان أولى ، ولا يصح أن ننتظر حتى يعقد المجلس ويستجوب الوزير .

الرئيس الجليل — تظلم لوزير الداخلية .

عبد السلام فهمى بك — ماذا يكون الحال اذا رفعت شكايتى اليه وأهملها ؟

الرئيس الجليل — مثل ذلك كتقديم طلبك للجنة تهمله ؛ وحضرة العضو يعلم أن اللجنة ليست ضمانا كافيا ، لأن بعض اللجان قد حكم أحكاما لا تنطبق على القانون .

عبد السلام فهمى بك — يجب أن نعمل على إيجاد ضمان .

الرئيس الجليل — اذا رأى المجلس أن المدير خالف القانون فى عملية الترشيح ، فله أن يلغى الانتخاب ويعيده مرة أخرى ، وتوجد عدة ضمانات : الأولى وزير الداخلية الواقع تحت مراقبة المجلس ، ثم رئيس الوزراء ، ومن وراء ذلك المجلس أو الجهة التى ستفصل فى صحة عملية الانتخابات . والضمانات التى تشيرون اليها لا تفى بالغرض المقصود ، ولا تكون نتيجتها الا إطالة إجراءات الانتخاب وتعطيل أعمال الناس ومصالحهم ، مع أننا نرى فى البلاد الأخرى إتمام إجراءات الانتخاب بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ حل المجلس ؛ فلالزوم لضياع الوقت فى المطاعن والاستئنافات وغير ذلك .

عبد الرحمن الرافعى بك — لا أرى ما يمنع من وجود ضمان وقتى .

عبد الحليم البيلى افندى — المناقشات التى تدور الآن تعتبر أعمالا تحضيرية يرجع اليها عند تغيير القانون ؛ فبناء على رغبتنا جميعا نقول من الآن ان اختصاص المدير فى قبول أوراق الترشيح يعتبر مجرد مراجعة مادية ، والواجب عليه فقط فى هذه الحالة أن يتحقق من قيد اسم المرشح وإيداعه المبلغ وتقديم الطلب فى الميعاد ؛ فإذا كان المراد هو حصر اختصاص المدير فى هذه الحدود ، فلا مانع من الموافقة على المادة .

نائب وزير الداخلية — الواقع هو ذلك .

الرئيس الجليل — أنا لا أمانع فى أن ينص على رفع الأمر لمحكمة الاستئناف العليا .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أوافق على رأى دولة رئيس الوزراء .

الرئيس الجليل — الواقع أن الحكومة ليس لها مصالح مطلقا ، فلكم أن تتخذوا ماتشاءون من الضمانات ، ولكنى لا أرى محلا للنص على شىء لا ضرورة له ؛ واذا كان لا بد من اتخاذ ضمان ، فلنكل الأمر لمحكمة الاستئناف .

***

الفصل فى الطعون . المعارضة

(الجلسة الخامسة والستون لمجلس النواب : ٦ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — توافق الحكومة على رأى اللجنة، وهو أن يكون الفصل فى الطعون للبرلمان، أخذا بمبدأ فصل السلطات بعضها عن بعض؛ ولا ينبغى مطلقا أن يعطى هذا الحق للحاكم، للأسباب التى أبداها حضرتا صبرى افندى ووليم افندى.

يقول حضرة الأستاذ هرون سليم افندى اننا نعطى للحاكم هذا الحق كله، أى نعطيها حق الفصل فى الطعون وفى صحة النيابات أيضا . ولكن فات حضرته أن المحاكم لا تحكم إلا فى المخاصمات، أى يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعان والمحكمة تفصل بينهما، فإذا لم يكن هناك قضايا فما الذى تفصل فيه المحاكم ؟

نعم اذا لم تكن قضية فلا قضاء . إن القاضى إنما ينظر فى قضية، اذ وظيفته الفصل فى نزاع قائم بعد أن يسمع خصمين أحدهما يدعى والآخر يدافع . وفى حالتنا هذه، حالة الفصل فى صحة النيابات، اذا لم يكن هناك طعن فلا توجد خصومة ولا قضاء . وأنا حقيقة كنت أوافق على أن المجلس ينتدب القضاء لتولى هذه السلطة، لو كانت هناك أسباب حقيقة تسوغ ذلك، نتجت من الاختبار، ودلت على أن المجلس لم ينصف أو لم يجد من نفسه أهلية للإنصاف! ولكن مجلسنا لم يحصل فيه ذلك، وكلكم تقرّون بهذا، وكلكم قد حكمتم وتعرفون أنكم حكمتم بلا تحيز. فما معنى أن يقوم البعض منكم، بدون أن تحدث حوادث تلجئ الى تغيير الحالة الحاضرة التى عملنا بها والتى جرّبناها، ويقول بنقل هذا الاختصاص منا الى غيرنا ؟ ما هى الأسباب ؟ صحيح أنكم اذا تنازلتم، فتنازلكم بمحض اختياركم من تلقاء أنفسكم، بدون إجبار ولا إرهاق ولا إكراه . ولكن، لماذا التنازل؟ ما الذى يحملنى على أن حقا أُعطى لى واستعملته كما ينبغى، أن أتركه أو أن أتنازل عنه ؟ ألمجرد أن واحدا أو اثنين طلبا

ذلك ؟ لا ! لا ! يجب أن يكون هناك أسباب حقيقية تحملني على أن أتنازل عن حق وأعطيه لغيري ، فإن لم توجد هذه الأسباب كان هذا في غير محله . حقيقة اذا أنتم تنازلتم عن هذا الحق اليوم ، فهذا معناه أنه ليس لكم ثقة في عدالة أنفسكم ! وفي هذا ضرر كبير . نحن محتاجون لأن تثق الأمة بأعمالنا ، فإن كنا نقدم لها برهانا ماديا على أننا نشك في عدالة أنفسنا ، فإننا نغري الأمة بالتشكك في قراراتنا أيضا (تصفيق) ، مع أننا في حاجة الى أن نضاعف ثقة الامة بنا : أولا بأن نعدل في أحكامنا كما فعلنا ، وثانيا بأن نحترم الدستور في قراراتنا ، وثالثا بأن نحترم أنفسنا . ولكننا نأتي عقب أن جرّبنا أنفسنا ، وعقب أن أصدرنا قرارات في الطعون ، قرارات عادلة بحسب اعتقادنا ، ونقول : بما أن القانون أعطى لنا حق التنازل عن هذه السلطة الى غيرنا فإننا نتنازل عنها ! لماذا ! ؟

بناء على هذا ، وأخذا بالأسباب التي أبداها كل من حضرات صبري أبو علم افندي (مقرر لجنة الحقانية) والأستاذ مكرم وغيرهما ممن تكلموا في الموضوع وأخذوا بهذا الرأي ، أرى أن تبقى الحالة كما هي الى أن تكثر الأحزاب في البلاد ، وحينئذ يمكن اذا جدّت أسباب تحمل على سوء الظن ، في وقتها فقط يمكن هذه الهيئة أن تنظر في تلك المسألة . ولكنني أرى أن ليس هناك حاجة لذلك ، اذ كلنا على رأي واحد . وعند ما تسأل واحدا من حضرات المعارضين قائلا له : "في أي شيء تعارض؟" يكون جوابه : "ليس هناك معارضة" .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ! يا باشا ! المعارضة موجودة .

الرئيس الجليل — ما الذي تعارض فيه حضرتك؟ هل يمكنك بيان ذلك؟ . .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا يمكن أن يكون الرأي تقليديا .

الرئيس الجليل — لا يصح أن تقاطعني ، بل احترم المجلس .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إنني أحترمه .

الرئيس الجليل — أقول انه لاتوجد معارضة، لأننا كلنا من رأى واحد .

عبد اللطيف الصوفانى بك — عند وجود مايدعو للاختلاف فى الرأى توجد المعارضـــة .

الرئيس الجليل — هذا طبيعة كل عضو، ولا يوجد قسمان فى المجلس : قسم يقول بالاستقلال، والثانى يقول بالحماية .

عبد اللطيف الصوفانى بك — حسن، لأن المعارضـــة وجدت لذلك وتعمل لذلك .

الرئيس الجليل — هذا هو الذى قلته . انى أطلب الاستقلال التام لمصر والسودان، وأنت كذلك .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هذا كلام حسن .

الرئيس الجليل — انى أقول كلاما حسنا وأنت تنـاقضنى ! أقول ليس هناك معارضة، لأن جميع الموجودين بالمجلس على مبدأ واحد، وهو مبدأ الاستقلال التـام لمصر والسودان .

عبد اللطيف الصوفانى بك — من غير شك .

الرئيس الجليل — أما تعدد الأحزاب فيكون عند الاختلاف فى المسائل الداخلية : فمثلا هـذا يقول بالتعليم الإجبارى، وغيره يقول بغير ذلك . فريق يرى أخذ رسوم الجمارك على الخمور، وغيره يرى خلاف ذلك الخ، من المسائل التى تتكون بسببها الأحزاب . ولكننى اليوم أصرح بأن ليس لدينا حزب يطلب الاستقلال التام وحزب لا يطلبه (تصفيق حاد) . ولذلك فالجالسون هنا فى مكان المعارضة، وغيرهم الجالسون هناك، ليس بينهم اختلاف مطلقا .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أبدا .

الرئيس الجليل — نعم ليس هناك خلاف ! أنت تريد أن تسمى نفسك معارضا ! فلك ذلك ! ولكنك معارض بلا معارضة أو بلا موضوع ، فأنت ترّ ولك الحرية المطلقة فى ذلك .

بناء على هذه الأسباب أرى فى الحالة الحاضرة أنه ليس هناك محل مطلقا للتنازل عن حقكم و إعطائه لغيركم (تصفيق حاد) .

أصوات — نوافق على ذلك .

❖

الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديريات

(الجلسة السادسة والستون لمجلس النواب : ٧ يوليه سنة ١٩٢٤)

المقرر — ... ننتقل بعد ذلك للفقرة الأخيرة من المادة ٧١ وهذا نصها : "وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية" .

أصوات — والشياخات .

فخرى عبد النور بك — أرى أنه لا يصح الجمع بين عضوية النواب والشياخات ، لأن البعض يتخذ عضوية الشياخات آلة للتأثير والتغرير .

المقرر — اللجنة لا تقترح هذا ، ولكنها لا تعارض فيه .

أحمد رمزى بك — أوافق على ما رأته اللجنة من عدم الجمع بين عضوية مجالس المديريات والنيابة ، لا لأنها لا تتأثر برئيسها ، إذ أن الحوادث دلت على غير ذلك ، ولكن ألفت نظر حضراتكم الى أن مجالس المديريات لم ينتخب أعضاء لها من ديسمبر سنة ١٩١٣ ، نخلت فيها مراكز عديدة بسبب وفاة البعض أو بسبب انتخابهم

فى مجلس النواب أو الشيوخ ، فأصبحت هذه المجالس لا تكاد تجتمع إلا بصعوبة كبرى ، وتعطلت وظفيتها .

المقرر — قد احتطنا لذلك وقلنا ان حكم هذا النص لا يتمشى على الماضى .

أحمد رمزى بك — اذا نفذ هذا النص من وقت صدوره .

المقرر — اللجنة متفقة مع حضرتك .

أحمد رمزى بك — أريد أن يضاف على النص الذى وضع فى هذا المشروع أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا بعد الانتخابات المقبلة لمجالس المديريات .

المقرر — قوانين الانتخاب هى قوانين إجراءات ، والأصل فى هذه القوانين أنها لا تمشى على الماضى ، بمعنى أن من جمع فى الماضى بين عضوية مجلس النواب ومجلس المديرية على أساس قانون الانتخاب القديم لا تسرى عليه الأحكام الجديدة . وقد قررت اللجنة فيما قررته من المبادئ أن هذا التعديل الجديد لا يسرى على الأعضاء الذين انتخبوا طبقا لقانون الانتخاب الحالى ، فإن هؤلاء قد اكتسبوا حق الجمع بين الاثنين .

أحمد رمزى بك — لم تذكروا أعضاء مجالس المديريات .

الرئيس الجليل — السبب الذى أبداه حضرة العضو المحترم يرجع الى أن عدد أعضاء مجالس المديريات الآن لا يكفى لانعقادها ، فهذا النقص الطارئ الذى يمكن تكميله بالانتخاب ، لا يصح أن يبنى عليه قانون ، اذ القانون يقصد به الدوام والاستمرار . فإذا كانت مجالس المديريات ينقصها بعض الأعضاء اليوم ، فيمكن تكملة هذا النقص ، ولا يصح أن يكون إصدار القانون نتيجة لهذا النقص ، فإما أن يكمل النقص الحالى أو يحصل انتخاب جديد .

قانون شركات التعاون

(الجلسة السابعة والستون لمجلس النواب : ٨ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — من ضمن أعمال المجلس اليوم النظر فى قانون شركات التعاون، ولكن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه، نظرا لغياب معالى وزير الزراعة ولأن وكيل الوزارة الذى كانت له يد فى وضع هـذا القانون قد عزل، ولا يوجد فى وزارة الزراعة موظف كبير يستطيع أن يمثل الوزارة أمام حضراتكم، وأنا وإن كنت قائما بأعمال وزارة الزراعة إلا أنه لايمكن أن أتناقش فى هذا القانون، لأنه ليس لدى متسع من الوقت لدرسه ولو إجماليا .

فلهذه الأسباب، ونظرا لأننا فى آخر دور العمل، ولأن قانون شركات التعاون مهم ويحتاج لبحث دقيق، أرجو تأجيل النظر فيه الى دور الانعقاد المقبل .

أصوات — موافقون .

عبد الرحمن الرافعى بك — هـذا القانون من اختصاص قسم التعاون، ولهذ القسم مدير ومفتش، فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات .

الرئيس الجليل — كنا نود أن ينظر هذا القانون فى الدور الحالى، ولكن لا يوجد فى قسم التعاون الموظف الكبير الذى يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزار أمام المجلس، لأن الدستور يقضى بألا يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين

عبد اللطيف الصوفانى بك — بما أن قوام المشروع هو المال، وبما أن الميزانية ستوضع فى إبان عطلة المجلس، فرجاؤنا من الحكومة ومن دولة الرئيس أن يفكروا فى إيجاد شىء من المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع .

الرئيس الجليل — نعد بأن نعمل كل ما فى وسعنا لأى مشروع نافع للبلاد .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فى قانون شركات التعاون الى الدور المقبل ؟

أصوات — موافقون .

(فقرر المجلس تأجيل النظر فى قانون التعاون الى الدور المقبل) .

قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة السابعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ٨ يوليه سنة ١٩٢٤)

شرع مجلس الشيوخ فى هذه الجلسة فى القراءة الثانية لمشروع القانون الذى أعدته لجنة الأمور الداخلية بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية . وقد اشترك الرئيس الجليل رحمه الله فى مناقشات المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ من هذا القانون ، فنثبت هذه المناقشات فيما يلى :

المادة ٧

تليت المادة ٧ من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلى

المادة ٧ — للبوليس دائما الحق فى حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ، ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه .

ويجوز له حل الاجتماع فى الأحوال الآتيـــة :

(١) اذا لم تؤلف لجنـة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ؛

(٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له فى الإخطار ؛

(٣) اذا ألقيت فى الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين ؛

(٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثنـاء الاجتماع ؛

(٥) اذا وقع اضطراب شديد .

التعديل الذى اقترحته اللجنة

مادة ٧ — يجوز دائما لمندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه .

ولا يجـــوز له حل الاجتماع إلا فى الأحوال الآتية :

أولا — اذا طلبت ذلك منه اللجنة المنصوص عنها فى المادة ٦ ، أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار ؛

ثانيـا — فى حالة حدوث تصادم أو ضرب .

على عبد الرازق بك — أتلو على حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى وهو : "أقترح أن تحذف الفقرة (ثانيا) بأكملها" .

لويس أخنوخ فانوس افندى — ان سبب اقتراحى هذا هو أنه لو أبقيت هذه الفقرة لوجدت الأحزاب مجالا واسعا لتنظيم وتدبير الحوادث حتى يصلوا الى منع الاجتماعات ، فالأولى حذف هذه الفقرة تلافيا لما عساه أن يحدث من هذا القبيل .

المقرر — هذا النص موجود فى القوانين الأجنبية ، وليس فيه أى تضييق على حرية الاجتماعات ، ومع ذلك فإن الحكومة عند حسن ظنكم بها وثقتكم فيها ، لأنها منكم وأنتم منها ، ولا تعمل إلا ما فيه المصلحة العامة .

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن تستبدل عبارة (أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار) من الفقرة (أولا) من هذه المادة بالعبارة الآتية : (أو الموقعون على الإخطار عند عدمها) .

محمد علوى الجزار بك — اذا استتب النظام فهلا يحسن أن يستمر الاجتماع ؟

المقرر — يعود الاجتماع ما دام هناك حسن نية وما دامت الحكومة قائمة على ثقتكم .

الشيخ حسن عبد القادر — اننا فى هذا الموقف لا نكون أمام الحكومة ، ولكننا نواجه عساكر وضباط البوليس ، وهم لا يتأخرون عن التدخل فى الاجتماع لمجرد وقوع حوادث يدبرها الخصوم بعضهم لبعض .

الرئيس الجليل — ان فض الاجتماع لا يكون إلا فى حالة ما إذا كان هناك تضارب من شأنه الإخلال بالنظام .

محمد علوى الجزار بك — إذن لا بأس من إبقاء الفقرة الخامسة من المادة ٧ من القانون الأصلى على أصلها ، وهى : (اذا وقع اضطراب شديد) .

الشيخ حسين والى — ماذا علينا لو قيــدنا هذا النص بمـا قاله دولة الرئيس، فيكون هكذا "فى حالة حدوث تصادم أو ضرب من شأنه أن يخل بنظام الاجتماع"؟

محمود بسيونى افندى — أرى أن يضاف الى هذا التعديل عبارة "بحيث يجعل استمرار الاجتماع مستحيلا".

الشيخ حسين والى — هذا التعديل أدق.

المقرر — اللجنــة بحثت ودققت ونقبت حتى توصلت الى هــذا النص الذى وضعته فى تقريرها، فما وجدت بابا للتضييق على الحرية إلا أغلقته، ولا وجدت بابا للتوسيع فى الحرية إلا فتحته على مصراعيه؛ فالتعديل ليس فيه شىء يقيد الحرية، وليس فيه ما يخالف القوانين الموجودة فى الأمم التى تضارعنا فى الحضارة والمدنية. لكم الرقابة العامة على الحكومة، لكم أن تسألوها، لكم أن تستجوبوها، لكم أن تحاسبوها؛ كل هــذه ضمانات كافية لمراقبة السلطة الضئيلة التى منحتموها للحكومة فى هذا الموضوع. وعليه أرى أنه لا يمكن ادخال تغيير على تعديل اللجنة.

رزق شعبان شعيره بك — لا بد للمجلس أن يناقش كل نقطة من تقرير اللجنة، والا اذا كان الغرض أن رأى اللجنة ينفذ على كل حال فلا لزوم لعرضه علينا.

لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أوضح للمجلس وجه الخطر من بقاء هذا النص، لأننا لا نضمن فى المستقبل تطبيق هذا القانون بأمانة وذمة، فقد يقع طارئ ينبنى عليه حل المجلس؛ فإذا حصل ذلك لا قدر الله، وسقطت وزارة الشعب وحلت محلها وزارة رجعية، يمكن لهــذه الوزارة أن ترسل أناسا من قبلها لاحداث مشاغبات يترتب عليها فض الاجتماع؛ فأرى من اللازم اتخاذ كل احتياط لمنع وقوع مثل ذلك فى المستقبل. ولهذا أقترح إلغاء الفقرة الثانية من تعديل اللجنة، ويمكن للحكومة اتقاء لوقوع المشاغبات فى الاجتماعات أن توجد فيها عددا كافيا من رجال البوليس لمنع أى طارئ يكون من شأنه الإخلال بالنظام، ومهما كانت قوة المشاغبين فى هذا الاجتماع فإنها لا تكون أقوى من قوة البوليس.

أحمد أبو سيف راضى افندى — لى ملاحظة على الفقرة الأولى من المادة السابعة، وهى أنه ما دامت وظيفة البوليس هى حفظ النظام فقط فلا يجوز أن يخوّل له حق اختيار المكان الذى ينعقد فيه الاجتماع .

المقرر — هذه الفقرة لا يفهم منها ما تقول ، وليس الغرض منها أن البوليس يختار المكان الذى يعقد فيه الاجتماع ، بل يختار الموضع الذى يستقر فيه من مكان الاجتماع ليتمكن من الإشراف على ما يجرى فيه .

على عبدالرازق بك — المقصود بكلمة "المكان" المكان الذى يتمكن فيه البوليس من الإشراف على الاجتماع .

المقرر — ردًا على حضرة لويس فانوس افندى، أقول انه لا تضييق ولا ضرر ولا خطر فى النص الذى أوردته اللجنة مع وجود حكومة دستورية موثوق بها ومع وجود الدستور. أما الصورة التى يفرضها حضرته فهى صورة مستحيلة، وعلى فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية ، ويكون الأمر فوضى والاستبداد مخيما .

الشيخ محمد عز العرب بك — الفروض التى فرضها حضرة لويس فانوس افندى فروض بعيدة، واذا حصل ما قاله لا سمح الله فتكون الحالة استبدادية لا يبقى معها ضمان، لا لهذا القانون ولا لغيره من القوانين . ومع ذلك فهناك محل لأن تزاد كلمة " شديد " بعد كلمة " ضرب " .

الرئيس الجليل — من الذى يقدر درجة الشدة والضعف ؟ أليس هو البوليس؟ وما دام البوليس هو الذى يقدر ذلك، فلا فائدة من الاقتراح الذى تطلبه ، والأفضل بقاء تعديل اللجنة كما هو .

أحمد على باشا — راجعت اللجنة عند نظر هذه المادة القانون الفرنسى الذى لا يزال معمولا به الى الآن، فوجدت أن رجل البوليس أو رجل الإدارة له أن يحل الاجتماع فى الحالتين المذكورتين فى المادة ٧، واللجنة لم تعمل شيئا سوى أنها ترجمت

النص الفرنسى كما هو . ولما ترجمنا عبارة (التصادم أو الضرب)، تناقش أعضاء اللجنة فيما يمكن أن يفهم من هذا التعبير، وما يمكن أن يقال فى تفسيره أو تأويله، وهل المراد بالضرب الضرب الخفيف أو الشديد ؟ فانتهت اللجنة بوضع النص الفرنسى كما هو، وتوقعنا أن يكون هذا مثار مناقشة بين حضراتكم كما حصل . وعلى كل حال فالرأى لحضراتكم : فإذا رأيتم التضييق على تصرفات البوليس، حتى لا يتذرع ببعض الأسباب الواهية لفض الاجتماع ، أقترح أن يكون نص الفقرة الثانية هكذا : " فى حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب ، اذا وجد المندوب أن فى استمرار الاجتماع خطرا على الأمن العام ".

الشيخ حسين والى — على كل حال يكون التقدير موكولا للبوليس .

أحمد على باشا — هو له التقدير حتما ، ولكن يجب أن نضع له بعض القيود منعا لتلاعبه فى التقدير، فإذا حاول أن يتوسع فى هذا الحق يمكننا محاسبته، وتكون مسئوليته ظاهرة أمامنا .

الشيخ حسين والى — أقترح أن يكون نص الفقرة هكذا : "فى حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب " .

الرئيس الجليل — اذا قيدت كلمة "التصادم" وأطلقت كلمة "الضرب" فيكون أى ضرب كافيا لفض الاجتماع ، فالأولى التقييد فى الحالين أو الإطلاق فيهما .

الشيخ حسين والى — اذن يقال " تصادم أو ضرب شديدين " .

على عبد الرازق بك — اقترح حضرة علوى الجزار بك تعديل هذه الفقرة كما يأتى : "فى حالة حدوث تصادم أو ضرب على أن يعاد الاجتماع متى استتب النظام".

الرئيس الجليل — هل يعاد الاجتماع بإذن أو بغير إذن ؟

محمد علوى الجزار بك — بدون إذن .

الرئيس الجليل — متى انفض الاجتماع فإعادته تحتاج الى إخطار جديد.

محمد علوى الجزار بك — أقصد باقتراحى أنه اذا حصل تصادم بين ثلاثة أو أربعة من المجتمعين مثلا، فلرجال البوليس أن يخرجوهم، ويستمر الاجتماع كما كان.

المقرر — الغرض الذى ترمى اليه اللجنة هو أن يقع تصادم عظيم، كعراك بين حزبين، لا مضاربة بسيطة بين شخصين أو ثلاثة .

لويس أخنوخ فانوس افندى — عند ما كنت فى أوروبا، شاهدت حادثة موضوعها أنه فى أثناء اجتماع من الاجتماعات حصل تصادم بين جماعة من الشيوعيين وبين آخرين من خصومهم، فطلب رئيس الاجتماع تدخل البوليس لإخراج المتشاجرين، فلما تعذر إخراجهم طلب منه فض الاجتماع، وهذا هو الشيء المعقول. وحرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، ولذلك أرى أنه لايجوز للبوليس أن يتدخل من تلقاء نفسه، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب أصحاب الاجتماع .

المقرر — افرض أنه حصل تصادم وتضارب، وأصحاب الاجتماع لم يطلبوا من البوليس التدخل، فهل يقف البوليس مكتوف اليدين لايحرك ساكنا ؟

لويس أخنوخ فانوس افندى — حرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، فإذا تعدّى أحد على آخر وجب على البوليس أن يتدخل فى الأمر ويمنع هذا التعدّى بمقتضى القانون العام .

على عبد الرازق بك — قدم حضرة محمد عز العرب بك اقتراحا هذا نصه : "فى حالة حدوث تصادم أو تضارب لايمكن تجنبهما بغير حل الاجتماع" .

المقرر — هذه زيادة لفظية لالزوم لها مادام التقدير موكولا للبوليس، والأولى ترك المادة على حالها .

رئيس الجلسة — انتهت المناقشة، فليؤخذ الرأى على الاقتراحات المقدمة عن هذه المادة .

(ثم أخذ الرأى فلم يوافق المجلس على شيء من هذه الاقتراحات، فأخذ الرأى على المادة السابعة كما وضعتها اللجنة، فقرر المجلس الموافقة عليها) .

المادة ٨

تليت المادة الثامنة من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي

المادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ؛

(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛

(٣) أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

التعديل الذى اقترحته اللجنة

المادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا — أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .

ثانيا — أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخابات .

الرئيس الجليل — الفقرة الثانية من هذه المادة فيها تضييق ، وما المانع من أن يقع الاجتماع قبل الدعوة للانتخاب ؟

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن يكون نص الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتى : "ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم" .

(وافق المجلس على ذلك وعلى بقاء الفقرة الأولى من هذه المادة كما وضعتها اللجنة ، فأصبح نصها هكذا : "يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية . ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم") .

المادة ١٠

تلى النص الأصلى للمادة العاشرة التى رأت اللجنة إلغاءها ، وهو :

نص القانون الأصلى	رأى اللجنة
المادة ١٠ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق فى تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام فى خطر ، أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور فى الطرق والميادين العامة .	ألغيت .

الرئيس الجليل — لو ألغيت هذه المادة لا يكون للبوليس حق منع التجمهر .

المقرر — اللجنة ألغت هذه المادة اكتفاء بما هو موجود فى القانون العام ، وهو قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — إن إلغاء النص الأصلى معناه أن البوليس لايجوز له استعمال حقه المخول له بمقتضى القانون العام .

المقرر — كنا فهمنا أن بقاء هذه المادة يكسب البوليس حقا جديدا غير الحق الذى يخوله له القانون العام ، ولذلك ألغيناها ؛ ولكنا الآن فهمنا أنها لا تكسبه حقا جديدا ، ولذا لا أرى ضررا من بقائها .

أحمد على باشا — اللجنة حذفت هذا النص اكتفاء بما هو موجود فى القانون العام ، ورأت أن وجود هذا النص تحصيل حاصل .

الرئيس الجليل — نحن نقول ذلك حتى لا يتوهم متوهم أن حذف هذه المادة يمس ما للبوليس من الحق بمقتضى القانون العام . ومع ذلك فإذا أثبتم فى المحضر أن إلغاء هذه المادة سببه أن هذا الحق طبيعى للحكومة طبقا للقانون العام ، وأن إثباته تحصيل حاصل ، فالحكومة تكتفى بذلك .

الشيخ حسين والى — الأمور التشريعية يجب أن يكون النص فيها واضحا ، فدفعا للوهم أرى ألا تلغى المادة .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على إلغاء المادة ، على أن يثبت فى المحضر "أن سبب إلغائها أن هذا الحق طبيعى للبوليس طبقا للقانون العام ، فإثباته تحصيل حاصل" ؟ . . . (وافق المجلس على ذلك) .

على عبد الرازق بك — قدم حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى اقتراحا هذا نصه : أقترح أن تبقى المادة العاشرة وأن يكون نصها هكذا : "لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من واجب المحافظة على الأمن العام أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور" .

أصوات — غير موافقين .

المادة ١١

تليت المادة الحادية عشرة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي

الفصل الثالث

فى العقوبات والأحكام العامة

المادة ١١ — الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التى تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها، يعاقب الداعون اليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور، وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه مصرى، او بإحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر، وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ولا يجوز تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه فى قانون العقوبات أو فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو فى أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

التعديل الذى اقترحته اللجنة

المادة ١١ — الاجتماعات العامة أو المظاهرات التى تقام أو تسير بغير إخطار عنها، يعاقب الداعون اليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع، وبغرامة لا تجاوز مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات المذكورة فى الفقرة السابقة، كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع أو مظاهرة لم يخطر عنها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بغرامة لا تجاوز مائة قرش .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه فى قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — العقوبة إما أن تكون رادعة زاجرة، وإلا فلا معنى لها؛ فإذا حصلت مظاهرة، وكانت مخلة بالأمن العام، ورأى البوليس منعها، وأبى المتظاهرون الا أن يستمروا فى تظاهرهم رغم تنبيهه وتحذيره، فإن عقوبة الحبس لمدة أسبوع أو الغرامة بمائة قرش غير كافية مطلقا، وهى تبعث على احتقار السلطة والاستخفاف بها. فإما أن تجعلوا الاجتماع مباحا ولا عقاب عليه، أو أن تجعلوه غير مباح وحينئذ يجب أن تضعوا له عقوبة تتناسب معه.

المقرر — أردنا أن نجعلها مخالفة بدلا من جنحة.

الرئيس الجليل — اذا فرضنا أن هناك مظاهرة، وأن هذه المظاهرة حصلت مخالفة للقانون، وأراد البوليس أن يتدخل لمنعها، فوقف المتظاهرون فى وجهه؛ فهل مثل هذا العمل يعتبر عملا بسيطا؟ وهل العقوبة المفروضة عليه تعتبر عقوبة كافية؟ مع العلم بأن المخالفات لا تعتبر من السوابق! ... أنا أرى أن هذه العقوبة لا تصلح أن تكون رادعة مطلقا، فإما أن تبيحوا الاجتماعات كيفما كان شكلها، وأما أن تضعوا لها عقوبة تتناسب مع الذنب. أنا لا أحب الشدة، ولكنى أحب أن يوضع الشيء فى موضعه، وأن تكون لكل جريمة عقوبة مناسبة لها.

الشيخ محمد عز العرب بك — أقترح أن يكون النص هكذا: "بالحبس لمدة لا تزيد على شهر".

أحمد على باشا — الحكمة الأصلية فى وضع هذا المشروع هى تنظيم الاجتماعات، وأن تتمكن الحكومة من حراستها حتى لا يحصل فيها ما يخل بالأمن العام. فإذا كانت الحكمة الأصلية أن تكون الاجتماعات حرة بشرط أن تكون الحكومة على علم بها، فليس من الرأى أن نعاقب الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون بعقوبات شديدة. كنا نرد دائما على القائلين بالاكتفاء بالقانون العام بأن هذا المشروع لم يوضع إلا لتنظيم الاجتماعات، وأن الغرض منه فقط إخطار الحكومة لإرسال مندوب لحضور الاجتماع. فما دامت هذه هى الحكمة التى حدت باللجنة

لوضع هذا المشروع، فوجب أن تكون العقوبة مناسبة؛ وإذا وقعت جريمة فأمامنا القانون العام، وهو كفيل بتوقيع العقوبة اللازمة. وقد ألغت اللجنة مادة التجمهر التى كانت موجودة فى أصل القانون، بناء على فكرة المحافظة على الحرية، فليس من الصواب أن نلغى هذه المادة ونضع فى الوقت نفسه عقوبة شديدة لتقييد الحرية.

الرئيس الجليل — أنا موافق لمعاليكم على أن الحكمة فى وضع المشروع هى تنظيم الاجتماعات، ولكن الوسيلة التى اتخذتموها لهذا التنظيم غير منتجة، لأنها وسيلة بسيطة غير رادعة ولا كافية لحفظ النظام. فإن كنتم تريدون التنظيم الحقيق للاجتماعات، يجب أن تضعوا عقوبة كفيلة بذلك. أما العقوبة التى وضعتموها، فهى لا تجدى شيئا، ولا تمنع المتظاهرين من المقاومة والعصيان، ولا توجب الطاعة، لأنها لا توجب الخشية؛ ولذلك أرى أن اعتبار هذه الجريمة مخالفة غير كاف مطلقا.

الأنبا اغناطيوس برزى — نحن الآن بين أمرين: إما إلغاء القانون، أو وضع قانون آخر. فإذا أردتم وضع قانون لتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وجب أن ينص فيه على عقوبة رادعة. أما وضع قانون خلو من العقوبة الرادعة، فهو بمثابة إلغاء للقانون، وفى هذه الحالة نكون قد ألغيناه دون أن نضع قانونا آخر يحل محله فى تنظيم الاجتماعات والمظاهرات. وعندى أن جعل العقوبة قاصرة على غرامة مائة قرش أو الحبس لمدة أسبوع لا يكفى، ولا سيما أن الاجتماعات والمظاهرات أمر مرغوب يهون فى سبيله تحمل مثل هذه العقوبة، إذ متى علم المجتمعون أو المتظاهرون أن العقوبة هينة بهذا الشكل، لم يترددوا فى الاستخفاف بسلطة الحكومة، ولم يحسبوا لها حسابا، واستمروا فى مخالفة القانون. فوجود القانون الرادع يمنع الاجتماعات والمظاهرات التى لم يسبق عنها إخطار. ورأيى أن تكون العقوبة أشد حتى تكون رادعة؛ والرأى لحضراتكم.

أحمد حلمى باشا — لقد فرض القانون الايطالى عقوبة مائة جنيه فى مثل هذه الحالة، ولكن لم ينص على الحبس، وهذه عقوبة شديدة جدا.

الشيخ محمد عز العرب بك — الأنسب أن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر، أو غرامة لا تجاوز ألفي قرش، لأن الغرض الزجر .. (ضجة) .

محمد توفيق نسيم باشا (وزير الداخلية بالنيابة) — اقتراح حضرة الشيخ محمد عز العرب بك بجعل العقوبة الحبس لمدة شهر أو غرامة عشرين جنيها لا يكفي. ولا يخفى على حضراتكم أن النص في القانون على عقوبة شديدة لا يلزم القاضي بأن يوقع هذه العقوبة بحدها الأقصى المنصوص عليه في القانون، بل له أن ينزل عن هذا الحد الأقصى و يوقع عقوبة تتناسب مع ظروف الجريمة . فاذا كانت النهاية القصوى للعقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة مائة جنيه، فليس ثمت ما يمنع القاضي من أن يحكم بشهر واحد، أو بخمسة عشر يوما، أو بأخف من ذلك، تبعا للظروف، إذ مرجع ذلك الى تقديره . ولكن النص على مثل هذه العقوبة الشديدة في القانون زاجر بذاته عن ارتكاب الجريمة .

رئيس الجلسة — ما رأى الحكومة في تقدير العقوبة ؟

الرئيس الجليل — ليس للحكومة رأى في تقدير العقوبة ؛ وغاية ما نريده أن يكون في العقوبة نوع من الردع كما قال نيافة الأنبا أغناطيوس برزى ؛ أما جعل العقوبة كما تقترح اللجنة ، ففيه إغراء للناس بمخالفة النظام ، واستخفاف برجال الحفظ .

ان ما أعرضه الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم . يجب التفكير بروية في الأمر ، لأننا لم ننته من الحالة التي يجب أن ننتهي منها ، وهي حالة صعبة تحتم علينا أن نتدرع بالحكمة ، وأن نتسلح بكل الأسلحة ، حتى لا نتعرض للأخطار ونقع في الارتباكات .

أنا أول من يحب الحرية ، حرية الاجتماعات والمظاهرات ؛ وأؤكد لكم وأعدكم أنه ما دامت الحكومة الحاضرة باقية فإنها لا تطبق هذا القانون إلا عند الضرورة القصوى . ولكنا مهددون بأمور كثيرة يجب علينا أن نعد العدة لها ، فإن لم نفعل

ذلك نندم ولات حين مندم . هذا هو رأيى ، وليس عندى ما يبعث على هذا القول إلا الحقائق . حسن أن نكون أحرارا ؛ ولكن هناك بلادا سبقتنا فى الحرية ، وهى مع ذلك قد اضطرت الى اتخاذ الاحتياطات حتى لا يساء استعمال الحرية . وجدير بنا أن نقتدى بتلك البلاد الحرة ، ونتخذ الحيطة لما عساه أن يقع من الحوادث المكدرة .

محمود بسيونى افندى — الحقيقة أنه لا محل للخوف مطلقا ، لأن الاجتماعات ليست مقيدة بغير وجوب الإخطار عنها ، والعقوبة إنما هى على عدم الإخطار فقط .

الرئيس الجليل — إن مسألة عدم الإخطار لا تهمنى كثيرا ؛ ولكن ما ذا يكون الحال لو قام البعض بمظاهرة أو عقد اجتماع ، ولم يكونوا قد أخطروا عنهما ، ثم حدث ما يدعو الى تدخل البوليس محافظة على النظام ، وأمر البوليس بفض الاجتماع أو صرف المظاهرة ، فلم يطع المتظاهرون أو المجتمعون أمر البوليس ؟ ! انهم لا يطيعون أمر البوليس استخفافا بالعقوبة ! وعقوبة بغرامة ١٠٠ قرش مدعاة للاستخفاف ، وخير منها ألا تقرروا عقوبة مطلقا ! .

قامت أول أمس مظاهرة حدث فيها مالم نكن نود ، لأنه لا يتفق مع مصلحتنا . فإذا تكرر هذا ، وقد جردتم الحكومة من سلاحها ، فماذا تصنع ؟ هل تريدون بذلك أن تبقى مكتوفة الأيدى حتى يتدخل الغير ؟

أحمد أبو سيف راضى افندى — لا يخفى على دولتكم أن القانون لا يوضع لزمن خاص ، وقد تأتى حكومة أخرى فتطبقه ضدّ مصلحة البلاد . و بما أن هذه الجرائم سياسية ، وقد يشترك فيها بعض كبار القوم ، فأرى الاكتفاء بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

الرئيس الجليل — لو تدبر حضرة العضو ما قلته لما رد علىّ بمثل هذا . هناك ظروف أعلمها تحتم علىّ أن أمنع ابنى أو أخى من أن يتظاهر ، وقد أقسو

عليه من أجل ذلك . افعلوا ما شئتم ، وسأكون معكم . وانما أردت أن أنبهكم الى ما قد يكون لقراركم من النتائج .

رئيس الجلسة — ما هو رأى الحكومة فيما يختص بالعقوبة ؟

الرئيس الجليل — رأينا هو أن تبقى المادة على ما كانت عليه فى القانون الأصلى ، ولحضراتكم الرأى .

رئيس الجلسة — من يوافق على إبقاء المادة الأصلية كما هى فليتفضل بالوقوف .

أصوات — اقرأ المادة أولا .

محمود بسيونى افندى — (قرأ المادة) .

(أخذ الرأى على أصل المادة بالقيام والجلوس ، فوقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — يقرأ التعديل الذى اقترحه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك

(تلى الاقتراح وهذا نصه) :

"لمدة لا تتجاوز شهرا و بغرامة لا تتجاوز ألفى قرش ، أو بإحدى هاتين العقوبتين"

رئيس الجلسة — من يوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — من يوافق على تعديل اللجنة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

رئيس الجلسة — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة كما عدلتها اللجنة .

الديون العثمانية المترتبة على الويركو

(الجلسة الثامنة والستون لمجلس النواب : ٩ يوليو سنة ١٩٢٤)

تلى فى هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن الاعتمادات المخصصة فى الميزانية لحذف القروض العثمانية . وقد ختمت اللجنة تقريرها بأن اقترحت على المجلس أربعة اقتراحات هذا نصها :

(أولا) أن يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من الديون العثمانية المترتبة على الويركو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية .

(ثانيا) أن مصر لها الحق فى المطالبة بما دفعته من تاريخ زوال السيادة، وهى تحفظ لنفسها الحق فى ذلك أمام الجهات المختصة .

(ثالثا) أن الدولة المصرية، لكى لا تتهم بالتسويف فى دفع الحقوق، تودع كل المبالغ التى تطالب بدفعها فى أى بنك تريده، بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفصل فى هذا الموضوع أمام الجهات المختصة .

(رابعا) وبما أن قسط ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ يستحق حالا، فاللجنة ترى منعا لمفاجأة الدائنين بعدم الدفع ومحافظة على سمعة البلاد المالية أن تترك للحكومة التصرف فى امر هذا القسط .

تكلم بعض النواب فى هذا التقرير طويلا، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله فألقى البيان التالى :

الرئيس الجليل — ان المسألة المطروحة أمام حضراتكم تنقسم الى قسمين : (الأول) هو هل مصر ملزمة بالديون التى كانت مرتبة على الويركو أولا ؟ (والثانى) هو هل اذا كانت مصر غير ملزمة بهذه الديون يجب علينا أن نتوقف عن الدفع حالا أو لا ؟ وهاتان مسألتان منفصلة إحداهما عن الأخرى . أما المسألة الأولى، فمن المذكرة التى قدمتها الحكومة، ومن الخطب التى ألقيت على مسامع حضراتكم، يتبين أن مصر غير ملزمة بدفع هذه الديون على اختلاف أنواعها . هذه قضية لاشك فيها عندنا ،

وقـد بحثناها بحثا دقيقا ، ووجدنا حقيقة أن مصر لم تكن ملزمة بها ؛ و إنى أتأسف على أن الحكومة لم تلاحظ هذا عند تحرير الميزانية ، والسبب فى ذلك هو أن الميزانية حررت على عجل ، وعلى مثال الميزانيات السابقة ، ولم يكن عندنا الوقت الكافى للتدقيق فى كل المسائل . فالملاحظة التى أبديت ضدّ الحكومة أتقبلها ، وآسف لأننا لم نلاحظ ذلك من قبـل ؛ ولكن لكم أن تعذرونا ، لأننا تولينا الحكم حديثا ، وتراكمت علينا الأشغال من كل الجهات ، فاستغرقت أوقاتنا مسائل كبيرة خطيرة شغلت بالنا كثيرا ، فإذا كنا لم نلتفت الى مسألة فالعذر واضح جدا .

إذن لسنا ملزمين بالقروض العثمانية ، وهذا محل اتفاق بيننا جميعا .

ولكن المسألة الثانية هى هل يجب على مصر أن تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون أو لا ؟

إنى بصفتى رئيسا للحكومة ، وواجب علىّ ملاحظة اعتبارات كثيرة ، لا أنصحكم بذلك ، لأننا محتاجون للعطف العام فى مركزنا الحالى . نحن دولة شابة ، و يجب علينا أن نتذرع بالحكمة فى سيرنا ، وأن نظهر للعالم أننـا لسنا طائشين ، ولا مغرورين ، ولا يرفعنا التمسك بالحـق الى التهوّر وعدم ملاحظـة الاعتبارات التى يجب علينـا أن نلاحظها .

هذه الديون تقرّرت فى مؤتمر لوزان بالطريقة الآتية : قرر المؤتمر سقوط سيادة تركيا عن مصر ، و إلزام مصر بالديون التى لتركيا على مصر . وهذا قرار واحد أمضت عليه الدول جميعا ؛ وقد سبق هذا القرار أن حرمت مصر ظلما وعدوانا من أن تمثل فى مؤتمر لوزان للدفاع عن حقوقها ، وهـذا ما آسف عليه جدا ! آسف لأن الوفد المصرى الذى أرسل من هنا لم يقبل فى هـذا المؤتمر ، وأن الحكومة وقتئذ لم تهمل مساعدته فقط ، بل سعت فى عدم قبوله ! وعندنا أوراق تثبت أن الحكومة وقتئذ كانت تشتغل فى عدم قبول الوفد ! وكانت ترتاح لقول مندوبها هناك : ان الوفد صار مهزأة فى نظر المؤتمرين (أصوات : نعوذ بالله !) .

(ثم قال رحمه الله انه كان مقترا أن ترسل الوزارة المصرية فى ذلك الحين مندوبا يمثل مصر فى المؤتمر، وعلق على هذا بقوله) :

ولكن من حسن حظ مصر أنه لم يتم لها هذا التمثيل فى ذلك الوقت، اذ لو حصل لتم الأمر كما تم، وسقطت الحجة التى تمسك الآن بها؛ لأن الذين كانوا معينين فى المؤتمر ليدافعوا عن حقوق مصر، سبق لهم أن تعهدوا لانجلترا تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحترمون ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ! وهنا يجب على، وقد عرفت الحقيقة، واطلعت على الأوراق، أن أؤدى احتراما عظيما لحضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا فى هذا الخصوص (تصفيق حاد)؛ فإنه لما حصلت المخابرة بخصوص انتداب مندوب للمؤتمر، وضع برنامجا للسير عليه، وهو أن تنازل تركيا عن حقوقها يكون لمصر، لا تنازلا مطلقا كما قبلت الوزارة التى كانت قبله، وأنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير فى المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصرى الحق التام فى بحث النقط الأربع المحتفظ بها . فرفض طلب نسيم باشا، ولم يدع للمؤتمر، لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون التنازل عاما، ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الأربع لنظر البرلمان .

... ...

قرر المؤتمر أن سيادة تركيا سقطت عن مصر، وقرر فى الآن ذاته أن مصر ملزمة بأن تدفع ديون الويركو ! قرار ظالم ! ولكن هل يمكننا، ونحن دولة شابة، بيدنا وبقوتنا أن نقول : "لا ! لا نخضع لهذا !" ... لا ! أنا لا أوافق على هذا القول، ويجب أن نتوسط فى الأمر . وانا مع تمسكنا بحقنا ملاحظون للاعتبارات السياسية، حتى لا نجعل الدول ضدنا . ولكن نقول لهؤلاء الدول : اننا نعتقد اعتقادا جازما أننا لسنا ملزمين بهذه الديون، ولذلك يصح ألا ندفعها؛ وان قولنا هذا ليس مصدره التعنت والزهو، وليس من قبيل المماحكة، ولكنه اعتقاد جازم بأنه لا يصح أن نلزم بدفعها؛ واثباتا لحسن قصدنا لا نمسك الدين عندنا، بل نعطيه لبنك حتى

يفصل فى النزاع ؛ وهذا لا يضرنا فى شىء مطلقا . ومثل ذلك مثل شخص ينازع آخر فى دين، فيقول له : ادفع ماعليك، فيجيبه : ليس علىّ دين، والدليـل على حسن قصدى أنى أودع هذا المبلغ تحت يد أمين حتى ينتهى النزاع : فإن ثبت لك أخذته، وان ثبت لى استرددته . هذه معاملة لطيفة وجميلة، من شأنها أن تخفف من حدة غضب الخصم ، وتظهر له أنى لست خصما عنيدا ، وانما أردت أن أتمسك بحق ؛ وهذا ما يجمل بنا .

أيهـا الزمـــلاء :

نحن فى مركز حرج ، ونحتاج لأن نكون أقوياء بحقنا ، و بحسن تصرفنا ، وحسن سياستنا .

ليست المسألة مسألة كرامة ، ولكنها مسألة نقود، فيجب ألا نتشـدد فيهـا كل التشدد . انا نتمسك بحقنا كل التمسك، ولكن الأشكال والصور ممـا يصح أن نتساهل فيه، حتى نثبت للعالم أنا لسنا متعنتين ولا ملدّين فى الخصام . فإيداع المبالغ فى بنك لا يضرنا، فإنا نقول : ان النقود فى البنك ، ولكن لا ندفع إلا بعد الاتفاق أو حكم الجهة المختصة . إنا بذلك نكون قد أرضينا خصمنا ولم نغضبه من جهة ، ومن الأخرى نكون قد حفظنا حقوقنا . هـذا رأيى فيما يتعلق بالمبالغ التى للدائن؛ أما فيما يتعلق بقسط ١٢ يوليـه فيجب أن ندفعه فى موعده، وحكمه كحكم المبـالغ التى دفعناها من قبل، ونسترده متى استرددنا هذا المبالغ .

عبد الحميد سعيد افندى — ان دفعه الآن يضيع غيره .

الرئيس الجليل — لست متفقا معك فى هذا؛ ولقد استشرت أهل الذكر فاتفقوا على ما قلت . ان الحقوق لا يقامر بها، ولا يكتفى فيها بآرائنا الخاصة، بل يجب أن نرجع لأولى الخبرة فنستشيرهم ؛ وكلنا أمناء على حق الأمة ؛ ولو كان هذا الرأى يؤدى لخسارة أموالهـا لامتنعنا عنه، وما كان شىء أحب الينا من ألا ندفع،

ولكن لا يصح أن نضع أنفسنا موضع الخصم والحكم فى آن واحد، بل الحكمة والصواب يقضيان علينا أن نسلك طريقا وسطا، نحتفظ بها على حقنا ولا تضر بغيرنا . وهذا الاقتراح الذى عرضته اللجنة يحفظ الحقوق، لأنه يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من أنواع الديون العثمانية المترتبة على الويركو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية. فحفظا للثقة المالية بالبلاد، يجب دفع القسط الذى يحل قريبا.

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل نعمل هذا العمل بناء على اتفاق ؟

الرئيس الجليل — لا يوجد أى اتفاق مطلقا . أيها الاخوان : ان مصر غير ملزمة بأى شىء، ولا بدرهم واحد، من الوجهة القانونية، ولكن التوقف عن الدفع مرة واحدة لا يكفى فيه ذلك، وليس من حسن السياسة . لقد توقفنا عن دفع المبلغ المطلوب لجيش الاحتلال، لأن دفعنا له قبول للاحتلال وللمهانة التى يسببها وجوده، وقد تحملنا مسئولية التوقف عن الدفع . أما التوقف عن الدفع فى هذه المسألة ففيه ضرر يجب علينا تجنبه .

عبد الجليل أبو سمره بك — ولم لا نودع القسط المستحق فى ١٢ يوليه فى البنك أيضا ؟

الرئيس الجليل — معنى هذا المعارضة لمجرد المعارضة !

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولكن يترتب على الدفع أثر سياسى، وهو اننا ننفذ القرار .

الرئيس الجليل — أى قرار ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — قرار مؤتمر لوزان .

الرئيس الجليل — نحن لا ننفذ قرار لوزان، وانما نقول للذين أمضوه، تفاديا من أن نوصم بالتعنت، وحفظا للثقة المالية بنا، اننا ندفع القسط الحالى مع

احتفاظنا بحقنا فى استرداده مع جميع الأقساط التى دفعتها مصر ابتـداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى وقتنا هذا ، وأما الأقساط المقبلة فإننا لا ندفعها لهم ، بل نودعها أحد البنوك اثباتا لحسن نيتنا . وليس فى هـذا أى خطر على حقوقنا ، بل فيـه لطف ومجاملة ، ولو كان فيه أدنى خطر لما عرضناه عليكم (تصفيق) ...

والذى أقوله وأكرره أن مصر ليست ملزمة بأى وجه ، قضائيا ، بدفع أى شيء من هذه النقود ؛ ولكنه لا يحسن أن نفاجئ بالامتناع عن دفع القسط الحالى مرة واحدة ، وهذا القسط إن هو إلا مبلغ ضئيل بالنسبة الى المبالغ التى يطلبون منا دفعها . لذلك ، أرى أن ندفعه مع حفظ الحق فى استرداده (تصفيق حاد) .

أصوات — نطلب اقفال باب المناقشة .

رئيس الجلسة — المعارض فى اقفال باب المناقشة يقف .

عبد الرحمن الرافعى بك — أعارض فى إقفال باب المناقشـة ، لأن لدى أسبابا واعتبارات لم ترد فى كلام دولة الرئيس الجليل والأعضاء الذين تكلموا فى هـذا الموضوع . وأظن أنكم توسعون صدوركم لسماع كلامى .

الرئيس — الموافق على استمرار المناقشة يقف .

أصوات — لا أحد .

(ثم وافق المجلس على اقتراح قدمته الحكومة ، وهذا نصه) :

"المجلس ، بعـد سماع تصريحات الحكومة بشأن القروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ويقرر :

(أولا) أن مصر لم تعـد ملزمة من هـذا التاريخ بالاستمرار فى دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض .

(ثانيـا) بقاء الاعتمادات المخصصة لهـا فى ميزانية سـنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

(١) أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدائنين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ ؛

(٢) أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ تودع بالبنك الأهلى باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا فى الأمر، إما باتفاق يتم بالطرق السياسية، أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية .

و يعتبر حق مصر محفوظا حفظا صريحا فى استرداد مادفع من المبالغ للوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤" .

القراءة الثالثة لمشروعات القوانين

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

المقرر — أما وقد انتهينا الآن من قراءة المشروع للمرة الثانية (مشروع تعديل قانون الانتخاب)، فهل توافقون على قراءته للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية؟ أم ترون تأجيله للغد ؟

الشيخ حسين والى — بما أن اللائحة الداخلية تقضى بأن تكون القراءة الثالثة لمشروعات القوانين فى جلسة أخرى، فأقترح أن يحصل تعديل اللائحة أولا ليكون مبدأ يتبع فيما بعد .

رئيس الجلسة — ان قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة هو بصفة استثنائيـة .

الرئيس الجليل — ان مجلس النواب سينتهى من دور الانعقاد فى هذه الليلة؛ فإذا استصوبتم أن تنتهوا من عملكم فى هذه الليلة أيضا، فلا بأس من أن تقرروا قراءة المشروع للمرة الثالثة الآن بطريق الاستثناء، وهذا حق لكم .

(فوافق المجلس على قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية) .

فى ميزانية مجلس النوّاب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النوّاب : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — مسألة الترجمة ضرورية جدا لأعمال المجلس، فإن هناك مسائل كثيرة تحتاج للترجمة، سواء للمستشارين أو لغيرهم أو للنشر فى الجرائد الفرنسية أو الانجليزية . والواقع أن هذه مسألة تهمنا جدا، ونحن نكابد صعوبات حينما نريد استشارة فيما يختص بالقوانين أو اللوائح، اذ لا بد من مراجعة الأعمال التحضيرية ، فيجب أن تكون مدوّنة باللغة الأجنبية حتى يتمكن المشتغلون معنا من الأجانب من الاطلاع عليها . هذا أمر ضرورى جدا .

على حسين افندى — موافقون .

الرئيس الجليل — ان قلم الترجمة مهم جدا، ويهمنا جميعا أن يطلع الأجانب على أعمالنا .

المقرر — فى هذا القلم سبع وظائف خالية .

الرئيس الجليل — أنا لا أتكلم عن مقدار العمل، بل عن الأصل، فأقول انه يجب أن يكون هناك قلم ترجمة . أما أن يشتمل هذا القلم على ٢٠ أو ١٥ موظفا، فذلك مالا أتعرض له .

(فقرر المجلس ابقاء قلم الترجمة مع الغاء السبع الوظائف الخالية فيه) .

ختام الدورة البرلمانية

١ — فى مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

رئيس مجلس النواب — يا صاحب الدولة، حضرات الأعضاء :

نحمد الله أن وفقنا جميعا فى هذا الدور الذى انتهى فى هذه الليلة ، وقد انتهت معظم الأعمال التى أحيلت على المجلس . وانى لهذه المناسبة أشكر صاحب الدولة رئيس الحكومة، وجميع وزرائه الذين عاونونا فى مهمتنا، ونرجو الله أن يوفقه فى مهمته التى يرتبط بها مستقبل بلادنا العزيزة . وانى أستودعكم الله ، وأرجو لكم جميعا الراحة التى تجعلكم على أحسن استعداد للعمل فى الدور المقبل .

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أبدأ كلامى بشكر الله تعالى على أن وفقنا جميعا لفتح هذا البرلمان الذى هو أوّل برلمان مصرى فى العصر الحاضر، وأشكركم جميعا على أنكم كرستم أوقاتكم لخدمة البلاد، وعاونتم الحكومة معاونة صادقة فعالة فى القيام بالمهمة الشاقة التى أخذتها على عاتقها . حقيقة أنكم عاونتموها، وكنتم خير سند لها فى تصرفاتها التى قصدت بها مصلحة البلاد .

أشكركم من كل قلبى على هذه المعاونة . وانى أحمد الله سبحانه وتعالى على أن هذا الدور الأوّل لحياتنا البرلمانية قد انتهى ، وتغلب الحق فيه على الباطل ، وتغلبنا على صعوبة البداية بالمجهودات التى بذلناها ، لأنه لا يخفى على حضراتكم أن البداية صعبة، صعبة جدا، ولكننا خرجنا من هذه البداية منتصرين على تلك الصعوبات . وسيأتى الدور الثانى إن شاء الله تعالى، فتكون السبل قد مهدت أمامنا، ونكون قد اكتسبنا تجربة من المدّة التى قضيناها . ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون افتتاح الدور الثانى فى ظل استقلالنا التام .

سادتى :

قلت انكم اشتركتم اشتراكا فعليا . وأؤكد لكم أن الأسئلة التى كنتم توجهونها، والاستجوابات التى كنتم تضعونها، والاقتراحات التى كنتم تبدونها وتؤيدونها ، ... كل هذه كانت الحكومة تتقبلها بانشراح صدر وطيب خاطر، لأنها كانت تشعر شعورا صادقا بأن كل هذا يعاونها على القيام بمهمتها كل المعاونة .

ولا يمكنكم أنتم، أيها السائلين أو أيها المستجوبين أو المقترحين، لا يمكنكم أن تدركوا مقدار ما لهذه الأعمال من الأثر فى نفوسنا . نعم، لقد كان لها أثر حسن جدا شعرنا به شعورا تاما ، وهذا الشعور يدفعنا أو كان يدفعنا من وقت لآخر أن نشكر الله سبحانه وتعالى على أن وهبنا نعمة البرلمان ونعمة الدستور (تصفيق) .

حقيقة يجب علينا أن نفهم جيدا أن هذا الدستور هو نعمة من الله تعالى، وأن نشكر لهذه المناسبة حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم، لأنى ، وأقول لكم عن خبرة، رأيت منه ملكا دستوريا احترم الدستور غاية الاحترام ... (تصفيق)، وكثيرا ما كان يساعدنى بإرشاداته الحكيمة ونصائحه الغالية على احترام نصوص الدستور . فأنا بصفة كونى منكم، ورئيسا لحكومة جلالته، أبدى لحضراتكم أن جلالته كان أكبر معين للحكومة على احترام الدستور . فليحى جلالة الملك، فليحى جلالة الملك، فليحى جلالة الملك .

جميع الأعضاء — (رددوا هذا الهتاف) .

الرئيس الجليل — ولتحيوا أنتم عضدا للدستور ونصيرا له .

حقيقة أنكم احترمتم الدستور، وعملتم على تنفيذه ، وبكم سار الى الحد الذى سار اليه، وسيسير أيضا الى حد أبعد من ذلك، حتى نشهد العالم جميعا على أننا أهل للدستور، وعلى أننا أهل لأن نعدله تعديلا يوافق درجة تقدمنا (تصفيق) .

لم يبق علىّ إلا أن أهدى واجب شكرى ، بالأصالة عن نفسى و بالنيابة عن زملائى ، لحضراتكم جميعا ، المعارضين والموافقين (تصفيق) .

و يسرنى أن أؤكد لحضراتكم أننى الآن ، وأنا متشرف بخطابكم ، أشعر شعورا حقيقيا بأننا كلنا متضامنون متساعدون على العمل لمصلحة البلاد (تصفيق) ، وأن ليس فى نفسى لأحد منكم حقد ولا حسد ولا ضغينة ؛ فإن كان قد أخطأ مخطئ منكم فى حق فإنى مسامحه ، واذا كنت قد أخطأت فى قول أو إشارة أو أى عمل من شأنه أن يغضب فأرجو الغاضب أن يسامحنى أيضا (تصفيق). أود أن ننصرف من هذا المكان وقلوبنا نقية من كل شائبة ، وألا نتحدث الى منتخبينا إلا بما كان يبديه كل منا للآخر من المعونة والمساعدة .

أود أن تتعرفوا حقيقة شعور الناخبين وميولهم ، حتى اذا انعقد الدور الثانى أمكنكم أن تعبروا عن ذلك الشعور أصدق تعبير ؛ فإننا لا نريد إلا أن نكون دائما وأبدا مترجمين عن شعور الأمة وميولها (تصفيق) .

وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا على القيام بالخدمة العامة .

ولقد قلت لكم فيما يختص بالمفاوضات ، اننى اذا كنت أرى أن دخولى فيها لا يضيع على مصر حقا ، ولا يكسب غيرها حقا عليها ، فانى أدخلها ، معتمدا فى النجاح على الله ، ومتزودا بثقتكم الغالية . وهناك مخابرات تجرى بين الحكومة الانجليزية وبيننا ، فإذا انتهت بأن ندخل المفاوضات أحرارا غير مقيدين بأى قيد ، وألا يكون فى دخولنا ضرر على حقوقنا ، دخلناها وعلى الله التوفيق .

وانى أتشرف بأن أتلو على مسامع حضراتكم ، وقد انتهت أعمالنا ، المرسوم الملكى الصادر بانتهاء الدور الأول : (فوقف جميع الأعضاء إجلالا واحتراما) .

الرئيس الجليل — " نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يفض الدور العادى الأول لانعقاد البرلمان .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ، ويعمل به من وقت تبليغه للبرلمان . "

فؤاد

صدر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

(تصفيق حاد وهتاف بحياة جلالة الملك ورئيس الوزراء ومصر والسودان ورئيس المجلس) .

٢ — فى مجلس الشيوخ

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — حضرات السادة :

الآن ، وقد انتهت أعمال البرلمان ، لا يسعنى إلا أن أبدى لحضراتكم واجب شكرى وشكر زملائى على الخدمات التى أديتموها للبلاد مدة هذا الدور . وانى لسعيد بأن اشتركت معكم فى هذه الأعمال التى ساعدتنا مساعدة كبرى فى القيام بواجباتنا نحو بلادنا ؛ وكنت أسر كثيرا بمناقشاتكم ، وبالأسئلة التى توجهونها ، وبالاستجوابات التى تبدونها ، وبالاقتراحات التى كنتم تقدمونها وتقررونها ؛ فإن هذا كله مما يساعد كثيرا على تقدم البلاد ونجاحها . وأما نحن الذين كنا نطالب بتنفيذ هذه الاقتراحات ، وكانت توجه الينا هذه الأسئلة وهذه الاستجوابات ، فقد كنا نقدر قيمتها وحسن تأثيرها فى إدارة شؤون البلاد . ولذلك فإننا شعرنا فى هذه المدة بقيمة الدستور وبفائدة البرلمان أكثر مما كنا نشعر به من قبل .

ان شعورنا الذى قام بنا فى مدة أعمالنا ، كان شعورا صادقا منبعثا عن الاختبار . لم يكن شعورا صادرا عن العمل العقلى أو عن النظر الفكرى ، ولكنه صادر عن الإحساس التام ، كما يشعر الإنسان بالشىء اللذيذ يتناوله ، أو بالشىء الشهىّ يأكله .

هذا الشعور ناتج عن الذوق الذى تذوقنا به أعمالكم ، وكان لها أثر حسن فى أنفسنا وفى أعمالنا . لذلك نعدّ أنفسنا سعداء بأن لنا برلمانا يحمى الدستور ، ويحمى الحرية ، والشرف ، والحقوق العامة ، والحقوق الخاصة (تصفيق) .

ويسرنى أن هذا الدور قد انتهى بكل سلام ، وكان مملوءا بالجد والنشاط من جهتكم ، سواء فى ذلك حضرة صاحب المعالى رئيسكم ، أو حضرات وكيليه ، أو رجال مكتبه ، أو حضرات الأعضاء جميعا . شاهدنا من كل منكم على اختلاف عمله الهمة ، والنشاط ، والإقبال على العمل ، والاعتدال فى الرأى .

نعم، اننا مبتدئون فى حياتنا الدستورية ، والابتداء صعب ، ولكنا بحمد الله سبحانه وتعالى قد اجتزنا هذه البداية الصعبة . اجتزناها ظافرين منتصرين، وستكون خبرتنا التى استفدناها من العمل فى هذا الدور نافعة لنا فى الدور الثانى الذى نرجو أن نفتتحه تحت ظل الاستقلال التام (تصفيق) .

لقد أخبرتكم من قبل فى بعض خطاباتى فيكم أنى مستعد لأن أدخل المفاوضات ، اذا تأكدت بأنى اذا دخلتها أدخلها حرًا من كل قيد ، وأن دخولى فيها لا يترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها . ونحن الان فى مخابرات مع الحكومة الانجليزية عن هذه المفاوضات ، فإن انتهت هذه المخابرات ، وتأكدت كل التأكد مما قلته لحضراتكم ، دخلت المفاوضات مستعينا بالله سبحانه وتعالى على نجاحها ، ومستعينا بعد ذلك بثقتكم الغالية .

انى أعرض على حضراتكم بكل فخار أننا فى المدة التى اشتغلنا فيها قد رأينا عضدا كبيرا ونصيرا جليلا . رأينا مليك البلاد يعاوننا معاونة فعالة على احترام الدستور . وأؤكد لكم أن هذا القول الذى أقوله ليس قولا من طريق المجاملة ، ولكنه حق يجب علىّ أن أقوله لحضراتكم ، لأنى شعرت به وتأكدته من جلالته (تصفيق) . (أصوات : يحيى جلالة الملك) . لذلك أصيح فيكم قائلا : يحيى جلالة الملك ، يحيى جلالة الملك ، يحيى جلالة الملك (ردد الحضور هذا النداء ثلاث مرات وقوفا) .

وقد شرفنى بأن أمرنى أن أتلو على حضراتكم أمره السامى بانتهاء الدور الأول ، وهذا هو نص المرسوم السامى : (ثم تلا المرسوم الذى سبق نصه) .

رئيس مجلس الشيوخ — يشكر المجلس دولتكم ، ويتمنى لكم ولحضرات زملائكم الصحة التامة . وان شاء الله سنستمر فى عملنا فى الدور المقبل مخلصين فى خدمة الأمة وجلالة مليكنا المعظم .

الاعتداء الفظيع على الرئيس الجليل

أقام مصر وأقعدها ذلك الاعتداء الفظيع الذى وقع على الرئيس الجليل رحمة الله عليه بمحطة مصر فى صباح السبت ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٢ يوليه سنة ١٩٢٤) من يد آثمة شاء نكد الدنيا أن تكون مصرية .

وقد تأثر حضرة صاحب الجلالة الملك تأثرا عظيما حينما سمع خبر الحادث ، وأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى ، وأوفد صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء وصاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا طبيب جلالته الخاص ليزورا الرئيس الجليل من قبله و يبلغاه تحيات جلالته وأطيب تمنياته ؛ ثم أمر جلالته فوق ذلك بأن ترسل الأخبار اليه ، فى مصيفه باسكندرية ، عن صحة الرئيس من وقت لآخر . وقد كانت هذه الرعاية الكريمة فى حينها مظهرا جميلا للتضامن والثقة بين العرش والأمة ، وكان لها أثرها العظيم فى الداخل وفى الخارج .

ولما رأى الرئيس الجليل رحمه الله هذا العطف الذى غمره به جلالة الملك ، أرسل الى جلالته بتاريخ ١٤ يوليه رسالة تلغرافية هذا نصها :

من الرئيس الى جلالة الملك

حضرة صاحب الجلالة الملك :

أتشرف بأن أرفع الى سدتكم العلية عبارات تشكراتى الخالصة على التعطفات السامية التى غمرتنى بها ، خصوصا فى المحنة الحاضرة ، فلطفت كثيرا من آلامى ، وقربت موعد شفائى . كما أنى أتشرف بأن أرفع آيات التبريك بإقبال هذا العيد الكبير ، الذى أرجو أن يعيده الله على الذات الكريمة بالعز والإقبال ، وعلى الدولة بالسعادة والهناء . لا زالت أيام حكمكم أيام أعياد لشعبكم ، المخلص لذاتكم ، الملتف حول عرشكم ".

خادم سدتكم
سعد زغلول

من الرئيس الى صاحبة الجلالة الملكة

وأرسل رحمه الله أيضا الى باش أغا السراى الملكية التلغراف الآتى :

حضرة باشا أغا السراى الملكية بسراى المنتزه العامر :

أرجو أن ترفعوا الى مقام صاحبة الجلالة الملكة عبارات التبريك بحلول العيد الكبير، أعاده الله على جلالتها باليمن والإسعاد . وأدعو أن يحفظ ذاتها الكريمة، وصاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير فاروق، وصاحبتى السمو الملكى شقيقتيه، فى ظل مليكنا المحبوب .

سعد زغلول

بين جلالة الملك والوزراء

وقد رفع حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء فى هذه المناسبة الى جلالة الملك هذه البرقية الآتية :

القاهرة فى ١٣ يوليه سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الجلالة الملك :

يتشرف وزراء جلالتكم المخلصون بتقديم فرائض تهانيهم بالعيد . أعز الله بكم البلاد، وجعل ملككم عهد يمن وهناء . وسنذكر لجلالتكم ما عشنا عطفكم الأبوى، ورعايتكم السامية، فى تلك الظروف الأليمة التى أقلقت البلاد على صحة زعيمها العظيم . ونسأله تعالى أن يكلأ بعين رعايته حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق ولى عهدكم الكريم .

محمد سعيد . محمد توفيق نسيم . حسن حسيب . مرقص حنا
مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى

فأمر جلالة الملك بارسال الرد الكريم الآتى نصه :

حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وزير الحقانية، مصر :

أشكر لكم ولحضرات الوزراء حسن تهانيكم، وأرجو الله أن يتم الشفاء لصاحب الدولة سعد زغلول باشا، لتظلوا متعاضدين معا فى خدمة البلاد وتحقيق ما نبتغيه لها من خير وسؤدد .

فؤاد

To: www.al-mostafa.com

كلمات عظيمة خالدة

نذكر فيما يلى تلك الكلمات العظيمة الخالدة التى فاه بها الرئيس الجليل رحمه الله، عقب ذلك الحادث الفظيع، ودمه الطاهر يسيل من جراحه .

فقد نقل بعد الإصابة الى قاعة الاستراحة فى المحطة، فنظر الى الوزراء وهم حوله وقوف، والحزن العميق ظاهر فى وجوههم، وقد سالت الدموع من مآقى بعضهم، فقال :

لا تحزنوا . اذا مات سعد، فإن مبدأه لا يموت . أنتم من بعدى، فاستمروا فى تنفيذ برنامجكم الوطنى .

فقال الوزراء :

لا . لا . لا . لا يكتب الله أن تصاب بسوء . فقال رحمه الله :

وماذا فى ذلك؟ لنمت فى سبيل الوطن . نموت نحن وليحى الوطن .

وكان وهو يقول ذلك قوىّ الصوت، رابط الجأش، تظهر الحرارة فى كلماته كما تظهر فى لهجته .

وكانت الجماهير قد ازدحمت أمام باب القاعة، تدافع رجال البوليس، ورجال البوليس يدافعونهم، فهب واقفا متجها اليهم، وقال بصوت ممتلئ قوة وحرارة :

لا تكتئبوا، ولا تهتموا . الى الأمام دائما، الى الأمام .

وقد لاحظ رحمه الله أن بين الجماهير كثيرا من الأجانب قد لا يفهمون ماذا يقول، فقال باللغة الفرنسية : "EN AVANT"

شـــفاء الرئيس الجليـــل

تم علاج الرئيس الجليل رحمه الله فى مستشفى الدكتور على إبراهيم رامز بك ، وقدر الله للرئيس النجاة من ذلك الخطر الشنيع ؛ فأقام الدكتور رامز بك والدكتور محمود ماهر بك اللذان باشرا مع بعض زملائهما معالجة الرئيس ، حفلة شاى بديعة ، احتفاء بشفائه ، قبل خروجه من المستشفى فى يوم الخميس ١٧ يوليه ســنة ١٩٢٤ ؛ وبعد أن خطب فيها الخطباء ، ذاكرين ما يعانيه الرئيس وما يضحى به فى سبيل خدمة البلاد ، تكلم رحمه الله بين المحتفلين جالسا ، فقال :

أحمد الله على أنى نجوت ، وأشكر للأطباء تمام عنايتهم بأمرى واهتمامهم بشأن صحتى ، وخصوصا حضرات الدكاترة : حسن بك كامل ، وعلى بك رامز ، ومحمود بك ماهر ، وظيفل باشا حسن ، وبهجت بك وهبي ، وسليمان بك عزمى ، ونجيب بك اسكندر .

(ثم التفت رحمــه الله الى أحد الأطباء الذين عادوه ، ولم يكن يعرف اسمه ، فسأله عنه ، فأجاب انه الدكتور عمارة ، فقال الرئيس الجليل :

إنى ، وان كنت لم أذكر أسماءكم ، فإن صوركم منقوشة على صفحات قلبي ، وهى تحوط الرصاصة التى فى صدرى ، وتحفظنى منها .

ثم شكر الرئيس موظفى المستشفى ، وأطرى العناية بالتمريض والإسعاف .

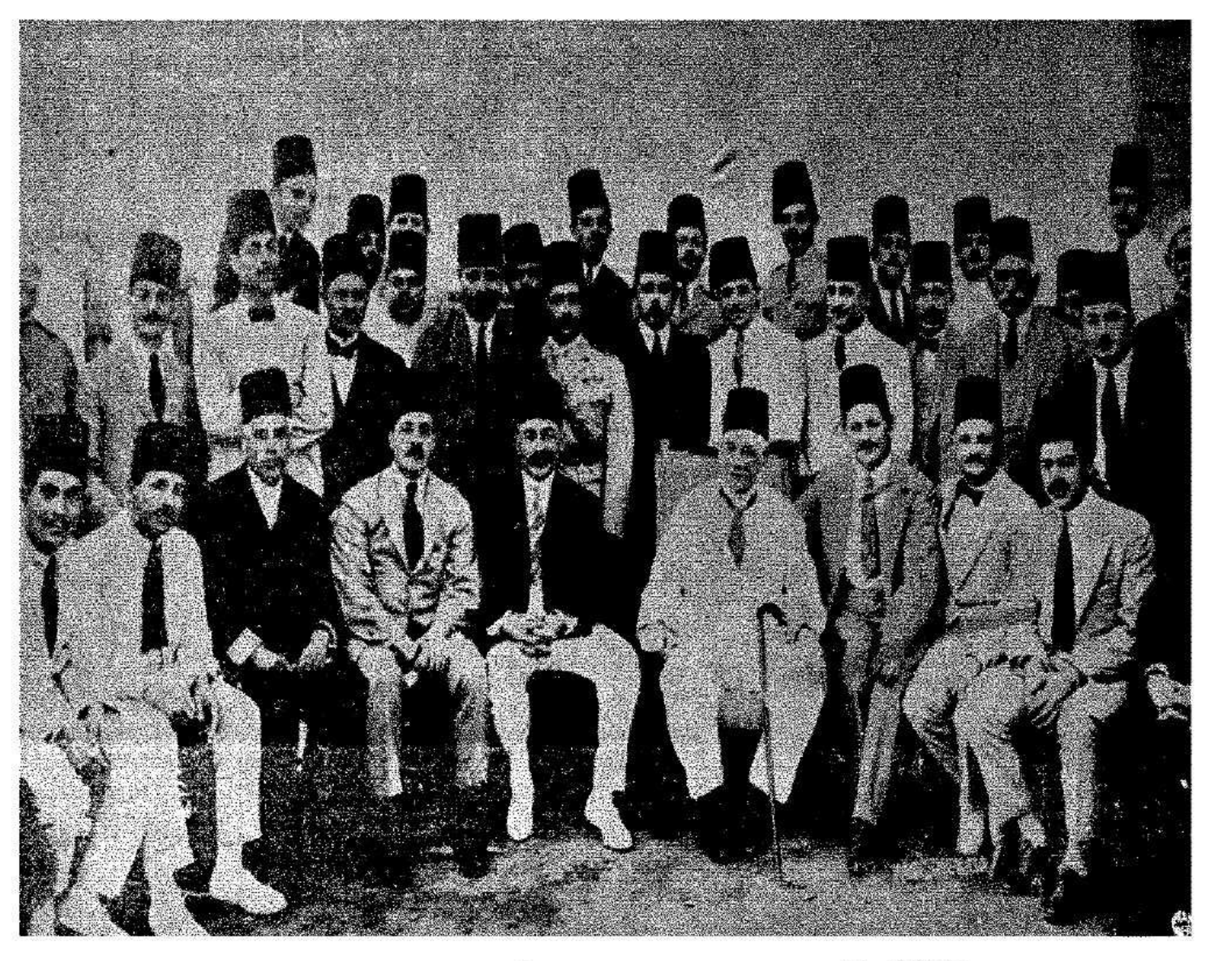
بعد خروج الرئيس من المستشفى

فى السرادق الكبير

أقيم سرادق كبير فى جوار بيت الأمة لاستقبال الجماهير الوافدة من شتى الجهات ، تعرب عن استنكارها لجريمة الاعتداء وابتهاجها بما كتب الله للرئيس من النجاة والشفاء . وقد استقبل رحمه الله جموعهم فى السرادق بالبشر والمؤانسة ، سامعا لكلماتهم المؤثرة ، شاكرا لشعورهم الشريف .

وفد القضــاء والنيـابة

وكان من بين هذه الوفود وفد نائب عن رجال القضاء والنيابة ، فاستقبلهم الرئيس الجليل صباح ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٤ ، فخطب بين يديه خطباؤهم ، ثم هم رحمه الله ، بين تصفيق المصفقين وإجهاش الباكين من فرط الفرح والسرور ، فألقى الكلمة الآتية :



الرئيس الجليل فى مستشفى الدكتور رامز بك بين أطبائه الذين عالجوه [عن البلاغ الأسبوعى]



[عن البلاغ الأسبوعى]

الرئيس الجليل فى المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتـداء . وقد وضعت أم المصريين يدها على كتفه رحمه الله . والى يساره مدموازيل فريدا



[عن البلاغ الأسبوعى]

الرئيس الجليل فى المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وجلس الى جانبيه أعضاء وزارته .



[عن البلاغ الأسبوعى]

الرئيس الجليل فى المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء، وحوله أعضاء وزارة الشعب وعدد من الشيوخ والنواب وغيرهم

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة النبلاء :

أشكر حضراتكم شكرا جزيلا على تهنئتي واختصاصي بهذا العطف . أشكركم ، وأشكر الأمة كلها على ما أولتني من عطف . وإني أؤكد لكم أن ذلك الدم المهراق ، لم يزدني إلا ثباتا وإقداما ، ومثابرة على خدمة الحق الذى آليت على نفسى أن أخدمه وأثابر عليها حتى ننال استقلالنا التام . بل إني أؤكد لكم أن ذلك الدم المسفوك ، لم يكن إلا مدادا للعهد الذى قطعته على نفسى بأن أخدم أمتى وبلادى بكل ما أستطيع من قوة . وإني أؤكد لكم كل التأكيد أننا سنصل قريبا أو بعيدا الى أمنيتنا إن شاء الله .

عما قليل سأسافر للاستشفاء ، وإني فى حاجة اليه ، فى حاجة لأن أستشفى بمياه بلاد كثيرة . فأرجو الله أن أستعيد قوتى (أصوات : قواك الله) ، وأن أعود اليكم لأجاهد مع المجاهدين منكم ، وكلكم مجاهدون ، فى سبيل الوطن . فأستودعكم الله الى أن أراكم إن شاء الله فى عز وإقبال (تصفيق طويل وهتاف حاد) .

* * *

وفد النواب والشيوخ

وقد تلا وفد القضاء والنيابة وفد من حضرات الشيوخ والنواب ، يتقدمهم رئيسا المجلسين . وبعد أن خطب خطباؤهم ، ألقى الرئيس الجليل رحمه الله فيهم هذه الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

لا يسعني أمام هذه المظاهر ، وأمام هذا الشعور السامى ، إلا أن أبدى وافر الشكر لحضرتى صاحبى المعالى رئيسى مجلسى النواب والشيوخ ، ولحضرات الشيوخ والنواب ، ولحضرات رؤساء الوفود وأعضائها الذين قدموا من الأقاليم المختلفة لأجل تهنئتى بالسلامة من ذلك الخطر العظيم . أشكركم من كل قلبى ، وأقول لكم جميعا ، كما قلت لمن سبقوكم ممن شرفونى بالسؤال عنى وبالاهتمام بأمرى ، أن هذا الحادث

لم يزدنى إلا تمسكا بالمبادئ القويمة التى تشرفت بنشرها فى البلاد، والتى يسرنى أنها أنبتت نباتها الحسن فى جميع القلوب، وأصبحت شعار كل مصرى . وأؤكد لحضراتكم أنى فى الوقت الذى كان الموت يساورنى فيه، ما افتكرت أن النهضة تخبو، وأن الحركة تسكن؛ بل تصورت واعتقدت أن الله الذى غرس بذور الوطنية فى قلوب المصريين، سيتعهدها فى المستقبل كما تعهدها فى الماضى، حتى تثمر ثمرا طيبا . وان فيكم لسعودا كثيرين، وهما كافية لأن تقود الحركة الى ما قامت من أجله، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . قلت لمن قبلكم أيضا ان ذلك الدم المسفوك غدرا وظلما (نشيج ووجوم وبكاء) لهو مداد تُكتب به وثيقة عهدى لكم، بأن أكون دائما متمسكا بذلك المبدأ القومى الشريف، حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤام (هتاف شديد : ليحى سعد باشا، ليحى رمز التضحية) .

بعد غد سأسافر الى الاسكندرية، وأقوم برفع آيات الشكر الى جلالة الملك الذى حبانى بعطفه فى هذه المحنة الحاضرة، وكان عطف جلالته مخففا كثيرا من آلامى، ومساعدا قويا على إبلالى . أرفع لسدته عبارات الشكر، وأنوب عنكم أيضا فى ذلك .

فى يوم ٢٥ الجارى سأبحر من الاسكندرية إن شاء الله (أصوات : الحمد لله على وفاء الوعد) الى أوروبا للاستشفاء بالمياه . وليس فى نيتى لغاية الآن مفاوضات، ولكن النية معقودة على الاستشفاء، فإذا عادت إلىّ قوتى (أصوات : قوة الثبات) ووجدت أنى متأكد، كما قلت لكم فى الجلسة الأخيرة، أنه اذا كان الدخول فى المفاوضة لا يضيع حقا لمصر ولا يكسب أحدا حقا عليها، دخلت معتمدا فى نجاحى على الله سبحانه وتعالى، وعلى الثقة الغالية التى منحتمونى إياها أنتم والأمة جميعا . وإنى لأرجو الله لهذه البلاد طمأنينة وسكينة، وأن يبعد عنها شر الأشرار، أولئك الذين لا يحسبون للعواقب حسابا ! هداهم الله الى الصواب، وكلل مساعينا بالنجاح (هتاف لجلالة الملك وللرئيس) .

* * *

كلمة أخرى للرئيس الجليل

وألقى رحمة الله عليه فى وفود أخرى ملأت السرادق مساء اليوم نفسه هذه الكلمة الآتية :

على كل حال لا يمكننى التكلم، إذ ليس فى إمكانى الكلام، لأن قواى لا تساعدنى على ذكر ما يجيش فى صدرى، كما أن صحتى لا تساعدنى على أن أخطبكم كما ترون. ولذلك أكتفى بأن أبدى لحضراتكم جميل شكرى على هذه الإحساسات العالية، وأن أتضرع الى الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه سعادة البلاد وتحقيق آمالها، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان. انى مسافر بعد غد الى الاسكندرية إن شاء الله تعالى، حيث أقوم بواجبي نحو مليك البلاد؛ و يوم الجمعة أبحر الى الخارج للاستشفاء. وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يتم الشفاء، وأعود فأراكم جميعا متمتعين بالصحة والعافية. وليس أسرّ إلىّ من أن أراكم جميعا فى غاية السرور.

وفد البرلمان

فى حضرة جلالة الملك

قرر حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن ينتدبوا وفدا ينوب عنهم فى رفع الشكر الواجب الى حضرة صاحب الجلالة الملك، بمناسبة العطف الثمين الذى أسبغه على الأمة فى شخص زعيمها الجليل. وقد تشرف هذا الوفد بالمثول بين يدى جلالته فى يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٢٤، فكان موضع عطفه ورعايته زمنا غير قصير، تفضل حفظه الله فيه فأعرب عن تعطفاته الشريفة على الرئيس الجليل، وعن تقديره لجهاده العظيم فى خدمة وطنه ومليكه. ونصح جلالته بألا يطيل الرئيس خطابه، فى الحفلة التى أعدت لتكريمه قبل سفره الى أوروبا، لأن الكلام يتعبه. وقال جلالته :

"إنى سأوفد كبير أمنائى لكى يرجو منه ألا يطيل الكلام، لأن الكلام يتعبه، وصحته أغلى شىء فى الدولة".

توديع الرئيس الجليـــل
قبل ســـفره الى أوربا

أقام حضرات أعضاء البرلمان فى مساء الخميس ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٤ حفلة شاى كبرى بكازينوسان استفانو باسكندرية، تكريما للرئيس الجليل، وابتهاجا بشفائه، واحتفالا بوداعه قبل سفره الى أوروبا. وقد كانت حفلة باهرة زاهرة خطب فيها كثير من الشيوخ والنواب، مهنئين ومودعين. ثم وقف الرئيس الجليل وألقى بين الهتاف العالى والتصفيق الشديد هذه الكلمة الآتية :

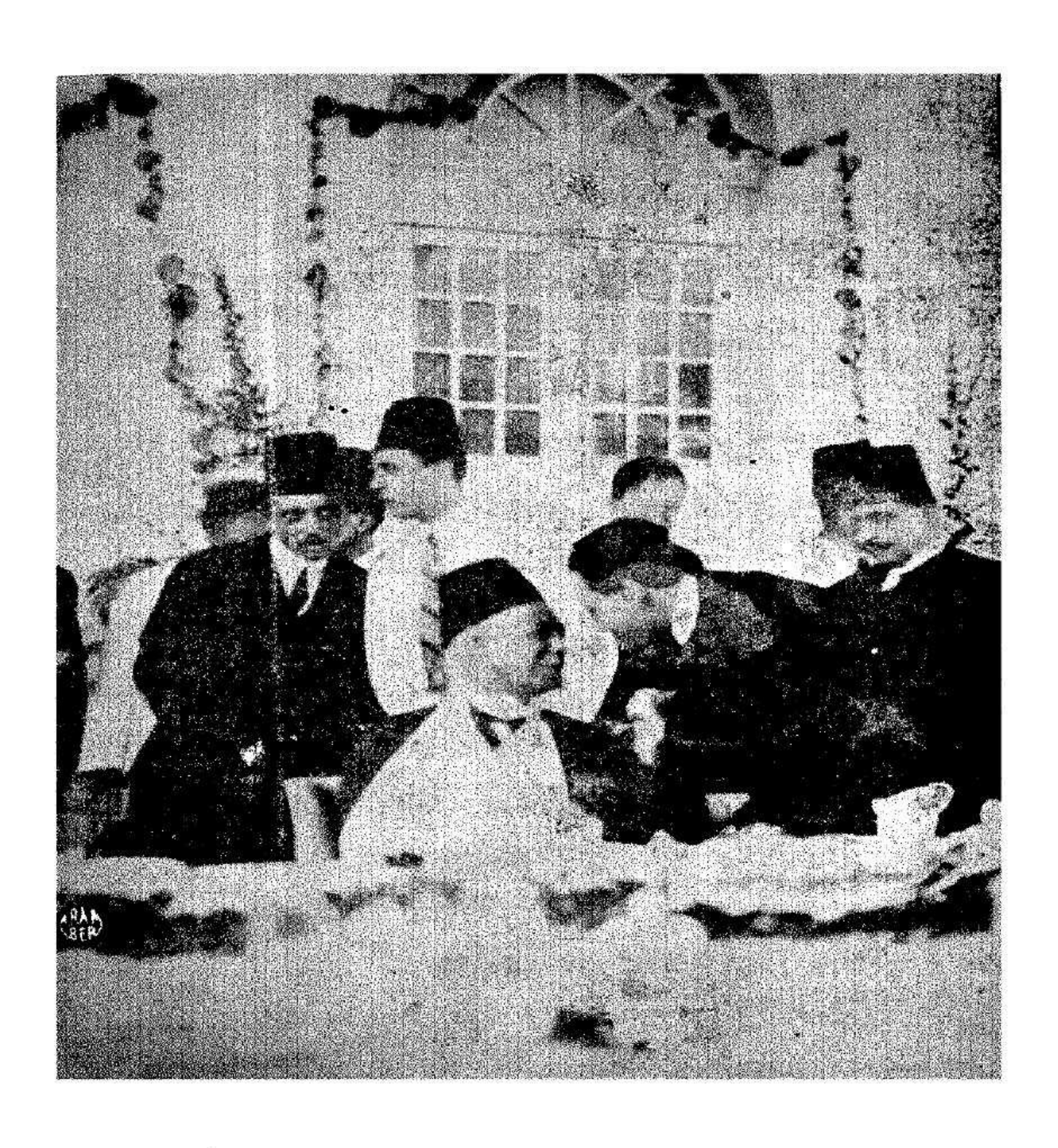
كلمة الرئيس الجليل

ســادتى :

جزى الله الشــدائد كل خير عرفت بها عدوّى من صديق

جزى الله هذا الحادث الأخير كل خير! فقد علّمنى أن الناس جميعا أصدقائى، وأن الأمة المصرية الكريمة محبة لى، وأن الأجانب النازلين بيننا أحباء أوفياء لنا. وعلّمنــا فوق ذلك أن فى أوروبا أقواما كراما يعطفون على مصر والمصريين. وإن الرسائل التى لا عداد لها، والتى وردتنى من يوم أن وقع هذا المصاب، لدليلٌ فصيح على ما لأولئك الأجانب من سامى الشعور وشريف النفوس وحسن الولاء. ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقدم خالص شكرى لمصادر هذه الرسائل، كما أقدم وافر الشكر لجميع النزلاء فى مصر، وجميع ممثلى الدول الأجنبية؛ وكما أشكر الأمة المصرية الكريمة جمعاء على صادق شعورها، وجميل عطفها، وأسأل الله أن يكافئها خيرا.

سأسافر غدا بإذن الله سبحانه وتعالى، وأشــعر فى أعماق قلبى بأنى لا أكون غريبا فى تلك البلاد الأجنبية، بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه وأحبائه. وسيكون أول همى الاستشفاء فى بلاد المياه المعدنية، وبعد أن أستعيد صحتى إن شاء الله أعود الى وطنى.



[عن البـــلاغ الأســـبوعى]

الرئيس الجليل، ولا يزال جريحا، فى حفلة التوديع التى أقامها له أعضاء البرلمـان المصرى قبل سفره الى أوروبا فى شهر يوليو سنة ١٩٢٤، ووقف الى يساره محمد توفيق نسيم باشا

أما المفاوضات فقد قلت فى مواقف عديدة ، وأقول اليوم انى سادخلها اذا كانت لا تضيع حقا لمصر، ولا تكسب غيرها حقا عليها . أدخلها معتمدا فى نجاحها على معونة الله، ومزودا بثقتكم الغالية وتعضيد مليك البلاد .

وفى الختام أسأل الله أن يريني وجوهكم جميعا ، من وطنيين ونزلاء كرام، فى عز وسلام .

شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية

أرسل الرئيس الجليل رحمه الله فى يوم ٢٨ يوليه ، وهو على سطح البحر، رسالة لاسلكية الى محافظ الاسكندرية ، هذا نصها :

أرجوكم إبلاغ تشكراتى لبلدية الاسكندرية ، ولجميع سكان المدينة الذين أحفظ لهم فى فؤادى أجمل ذكرى لا تمحى، لما أظهروه من الحفاوة العظيمة والعطف الشديد، سواء فى استقبالهم الفخم لى، وعند وداعهم إياى . وإنى أسافر سفرا هادئا ، مزودا بتمنياتهم الطيبة ، مغمورا بمحبتهم الخالصة . شكرا وتحية للجميع »

سعد زغلول

* *

وأرسل التلغراف الآتى كذلك الى حضرة صاحب العزة السيد مرسى بك رئيس لجنة الوفد بالاسكندرية ، ردا على تلغراف أرسله اليه بالنيابة عن الاسكندريين :

أشكر من صميم قلبى أهالى الاسكندرية الكرام على تمنياتهم الطيبة . وأرجوكم أن تقوموا عنى فى القيام بواجب الشكر نحوهم على حفاوتهم العظيمة ووطنيتهم الصادقة »

زغلول

حديث للرئيس الجليل

مصر للمصريين . الإدارة الحالية والإدارة السابقة . ديون الجزية

ورد على جريدة الأهرام الغراء من مراسلها الخاص فى لندن التلغراف الآتى نصه :

لندن فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ — نشرت جريدة «دايلى اكسبريس» اليوم حديثا مع زغلول باشا لمكاتبها الخاص (وأعتقد أن هذا المكاتب هو اللادى دورمندهاى) جاء فيه ما يأتى :

حادثت زغلول باشا المقيم الآن فى باريس ريثما تجرى المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، على أنه قد امتنع الآن عن محادثة أى كان فى الأمور السياسية ، وعلى الأخص فى مسألة الاحتلال ، ولكنه خاطبنى بحرية تامة ، وأفضى الى بأقوال تهم الشعب البريطانى كثيرا ، هذا نصها :

مصــــر للمصريين

« — عند ما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدة وجهة نظرنا ، ويسمعون حججنا ، لا يستطيعون أن يحجموا عن تقدير ما نبديه من التعليل والتدليل ، بل يوافقون على أن الحق فى جانبنا ، لأننا لا ننوى سوى المطالبة بحقوقنا المشروعة . لقد منحت مصر الاجانب منــذ قرون عديدة مزايا ثمينة ، وأكرمت وفادتهم ، فنحن لا نبـدأ الآن باسترجاع ما منحناه .

إن ما لبريطانيا ولمصر من المصالح ، يحملهما على أن تكونا صديقتين وحليفتين ، وأن تؤسسا صداقتهما على أساس سليم دائم . ويجب ألا يخطر فى بال هذا الفريق أن الفريق الآخر معادٍ له . ويجب أن يكون من المفهوم جليا لدى بريطانيا أن مصر للمصريين لا لبريطانيا ! وعلينا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان بهذا الروح » .

الإدارة الحالية والإدارة السابقة

قال المكاتب : فسألت زغلول باشا عن صحة ما قيل عن الخلل الذى أصاب الإدارة المصرية بعد انسحاب اليد البريطانية ، أخصها بالذكر السكك الحديدية المصرية . فأجاب : « — ان هذه الشكاوى لا ظلّ لها من الصحة ؛ فإذا كان فى الإدارة الحالية نقص ، فهو من نتائج الإدارة السابقة السيئة ، وعلى الأخص فى السكك الحديدية ، التى ظلت إدارتها تستعمل من دون إجراء ما يلزم من الإصلاح والترميم الى أن أصبح معظمها غير صالح للعمل . وقد ظهر ذلك جليا فى الآونة الأخيرة ، فى بعض الجسور والأدوات المحرّكة والمتحرّكة . فإدارة السكك الحديدية الحالية ، تلاقى مصاعب جسيمة فى إجراء الترميم اللازم . وأضرب مثلا واحدا على عيوب الإدارة السابقة بمحطة الاسكندرية : فهذه المحطة التى ليست محطة رئيسية ، ولا ملتقى خطوط أخرى ، مثال للإسراف لا نظير له ! فقد قدرت أكلافها فى التصميم الذى وضع لها بستين ألف جنيه ، ولكن أنفق عليها حتى الآن نصف مليون جنيه ! ولم تكمل بعد ! ... وخذ لك مثلا آخر على الإسراف ، وهو زيادة مرتبات موظفى الحكومة زيادة فاحشة ، حتى أصبحت تستهلك الآن أكثر من أربعين فى المئة من الميزانية !

فما على الذين يرفعون عقيرتهم بالشكوى من الإدارة الحالية ، سوى أن يلزموا الصمت ، لأن هنالك مكتومات لو رفع عنها الستار لما كان رفعه فى مصلحة الإدارة السابقة وحسن سمعتها !

وقد تسنح لى فرصة أوضح فيها كل شىء مع من يهمهم الأمر ، وأقدم على صحة أقوالى أدلة لا نزاع فيها . فالقضية التى أدافع عنها قوية واضحة بسيطة ، لأن البداهة والإنصاف فى جانبى ، والمسألة كلها تعالج بإخلاص وعدالة » .

مسألة ديون الجزية

قال المكاتب : وأشار زغلول باشا الى مقال نشر أخيرا وانتقد فيه كاتبه ماعملته مصر من توقيف دفع أقساط الدين العثمانى ، فقال : «ان مصر لم تتعهد أى تعهد مباشر أو غير مباشر تجاه حملة أسهم الدين العثمانى . وكل ما فعلته هو أنها قبلت دينا حولته عليها الحكومه العثمانية للتسديد من مال الجزية ، فإذا زالت الجزية زال الغرض المقصود من تبعية الدين . وعلى كل حال لم يكن وقف الدفع بخائيا ، لأن الحكومةالمصرية سددت جميع الأقساط الأخيرة حتى ١٢ يوليه الماضى ، وأعلنت أن الأقساط الأخرى أودعت فى البنك الأهلى على اسم الدائنين ، ريثما يوضع قرار ودى أو تجرى تسوية بطريقة التحكيم . ففى هذه الأحوال لا يخطر لى فى بال أنه من الممكن أن تعد الحكومة المصرية متمنعةأو غير مكترثة بالواجبات الأدبية ، لأنها اتخذت تدابير لم تتخذها إلا لوقاية مصالحها الخاصة ومصالح جميع ذوى العلاقة بها » .

اضطرابات جديدة فى السودان

بلاغ رسمى عنها

أصدرت وزارة الشعب يوم الجمعة ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتى :

فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية ، أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة ، حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر ، واخترقوا المدينة بنظام ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف ؛ وفى أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة ، فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة ؛ وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء ؛ وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ؛

وقيل ان هذه المظاهرة وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية، وعلى مشروع الجزيرة .

وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديدية بالعطبرة خرجت فى اليوم نفسه بمظاهرة غير منظمة، وأحدثت إتلافا، وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة، وأن المظاهرة استؤنفت فى اليوم التالى، ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة المجاورة واخترقوا خط الحصار دفعتين ، وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد ، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد، وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية ، فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة ، وأسفر ذلك عن قتل اثنين و إصابة اثنين ماتا متأثرين بجراحهما، و إصابة أحد عشر بإصابات خطرة، وخمسة بجراح خفيفة ، و إصابة غلامين كانا بالثكنة بإصابات خفيفة . فاجتمع مجلس الوزراء و بحث فى الأمر واتخذ الإجراءات الآتية :

(أولا) الاستعلام من حاكم السودان العام ، طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث، وما وقع فيها ، وأسبابها ، والدافع اليها ، والإجراءات التى اتخذت فى شأنها ، و إخطار الحكومة أولا فأولا بما يحصل فيها .

(ثانيا) أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندن ، وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات، وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب ايقاف المحاكمات ، والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية ، لفحص الحالة ، وتحديد المسئوليات ، والعمل على تهدئة الخواطر، حقنا للدماء .

و إن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة، وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد و يصون حقوقها اهـ .

موافقة الرئيس الجليل

على خطة الوزارة

أرسل صاحب الدولة نائب رئيس الوزراء الى الرئيس الجليل فى باريس بالتلغراف يوم الخميس ١٤ أغسطس صورة البلاغ السابق الذى تنوى الحكومة إصداره ، وصورة الاحتجاج الذى تريد إرساله الى الحكومة البريطانية ، فجاء الى دولته من الرئيس رحمه الله تلغرافه الآتى :

أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جدا (Très sage) ، واحتجاجكم الذى تبرره الحوادث « زغلول

بيان الوفد المصرى

الوفد المصرى ، المعبر عن مشيئة وادى النيل ، يتتبع بمزيد القلق ما يجرى فى السودان من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين ، من ملكيين وعسكريين ، لا لذنب جنوه ، سوى إظهارهم ما تكنه صدورهم من الشعور لوطنهم ، والولاء لمليكهم ؛ ويأسف اذ يرى فى هذه التصرفات توسيعا للخلاف بيننا وبين الدولة الانجليزية ، وقضاء على كل مسعى يبذل لتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين مصر وانجلترا . كل ذلك حاصل ، بالرغم مما تظهره الأمة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشريف الموقف ؛ وبالرغم من أن الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين ، وهما مقبلان على مفاوضات هامة ، أن يسود بينهما حسن التفاهم ، فيتجنب كل فريق ما عساه يحدث فى نفس الآخر من سوء الأثر ، وما يبعثه فى ظنه من المخاوف والشكوك . ولقد لبث الوفد ينظر الى ما تقوم به حكومة الشعب من التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العصيبة ؛ واثقا تمام الوثوق من قيامها فى هذا الظرف ، كما فى غيره من الظروف ، بواجبها الوطنى خير قيام ؛ مترقبا سرعة انفراج الأزمة على ما يرضى الحق والعدالة ، ويبدد الشبهات التى تلقيها مثل هذه التصرفات فى طريق

التفاهم والاتفاق، حتى انتهى الحال بأن نشرت الحكومة على الملأ ذلك البلاغ الذى يتضمن احتجاجها على تلك التصرفات .

فإزاء هذه الحالة يعلن الوفد المصرى شـديد استنكاره إياها، واحتجاجه عليها؛ كما أنه يحذّر ساسة الانجليز سوء مغبتها، ويحمّلهم وحدهم عبء تبعتها »

وكيل الوفد المصرى
حمد الباسل

احتجاج الوفد المصرى

ننقل فيما يلى ترجمـة الاحتجاج الذى أرسـله الوفد المصرى الى الحكومة الانجليزية بشأن حوادث السودان المذكورة :

الوفد المصرى، المعبر عن مشيئة سكان وادى النيل، يتتبع بمزيد القلق مايجرى فى السودان، من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين، من ملكيين وعسكريين، لإظهارهم ما تكنه ضمائرهم، من التعلق بوطنهم، والولاء لمليكهم .

ومن العجب أن فى الوقت الذى توجه فيـه الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية دعوة الدخول فى مفاوضات هامة، تخلق فى السودان هذه الحالة التى ليس من شأنها إلا أن تجعل سوء التفاهم يسود بين البلدين ! !

فالوفد المصرى، إزاء ما يجرى الآن بالسودان، وبالنظر الى الخطة الشريفـة التى تسلكها الأمة المصرية، يعلن استياءه التـام من هـذه الحالة، ويستنكر هـذه الاعتداءات كل الاستنكار، ويحتج عليها أشـد الاحتجاج ؛ كما أنه يدعو الساسـة الانجليز إلى تدبر عواقبها الوخيمة، ويحملهم وحدهم تبعتها الثقيلة .

بلاغ رسمى آخـــــر

الوزارة ترد على دار المندوب السامى البريطانى

أعلنت وزارة الشعب فى مساء ١٧ أغسطس بلاغا آخر عن حوادث السودان هذا نصه :

رأى حضرة صاحب السعادة نائب المنـدوب السامى أن يحتج بكتاب مؤرخ فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ على خطأ زعم أنه وقع فى الفقرة الثانية من البلاغ الرسمى الخاص بحوادث السودان الأخيرة ، ويجعل لهـذا الخطأ أهميـة كبرى ، لأنه قـد يكسب — على ظنـه — ذكر الحوادث مغزى غير منزه عن الغرض قد يفضى الى عرقلة المهمة المشتركة بين الحكومتين .

فأجاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فى اليوم التالى محتجا على إسناد مثل هذه النيات الى البلاغ الرسمى ، وأضاف دولته أن الحكومة ، رغبة فى تأييـد حسن نياتهـا على الوجه الأتم ، ومنع كل لبس ، ستنشر جميع المعلومات الخاصة بهذه الحوادث الداعية الى الأسف التى وصلت اليها عن طريق دار المندوب السامى أو من معالى السردار ، فإن ذلك كما قال دولته دليل جديد على رغبة الحكومة الخالصة فى سرد الأخبار كما وصلت الى علمها .

وقد اختتم دولته خطابه قائلا : " ليست الحكومة المصرية هى التى يصـدر عنها أى عمل من شأنه أن يعرقل المهمة المشتركة بين الحكومتين " .

وفيما يلى بيان الوثائق الخاصة بالحوادث المذكورة بحسب تواريخها :

(ثم جاء البلاغ تفصيلا بهذه الوثائق ، والمرجع اليها فى صحف ذلك التاريخ) .

قرار الهيئة الوفدية

اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلسى الشيوخ والنواب فى يوم الخميس ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ بدار حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب؛ وبعد ما استعرضت تلك الحالة الناشئة عن حوادث السودان ، دارت المناقشة فيما يأتى :

(أولا) هل هناك ما يستوجب طلب عقد البرلمان بصفة رسمية ؟

(ثانيا) هل توافق الهيئة على سياسة الحكومة التى انتهجتها إزاء الحوادث المذكورة وأعلنتها ؟

(ثالثا) النظر فيما قد يتقدم من حضرات الأعضاء من الاقتراحات الخاصة بهذه الحالة .

وبعد تناول الآراء والمناقشة فى هذه المسائل ، أصدرت الهيئة بالإجماع القرارات الآتية :

(أولا) لا ضرورة الآن تدعو لطلب عقد البرلمان بصفة رسمية، لأن المصلحة تحقق بترك العمل فى الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية، حتى يتسنى لها أن تتفرغ لتتبع تطوراتها ومعالجتها؛ وهذا ما تجرى عليه البلاد الدستورية فى أمثال هذه الأزمات، خصوصا اذا كانت الهيئة التنفيذية متمتعة بثقة البرلمان .

(ثانيا) أن الهيئة تؤيد الحكومة فى الإجراءات التى اتخذتها وأعلنتها وجرت عليها فى سياستها إزاء هذه الحوادث .

(ثالثا) أن تقدم الاقتراحات للجنة التنفيذية الوفدية بدار سعادة وكيل مجلس النواب حمد الباسل باشا، لدرسها وعرض ما تقره منها على الحكومة، على أن تقدم تلك الاقتراحات قبل يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤؛ وستجتمع هذه اللجنة فى الساعة السادسة من مساء اليوم المذكور بدار سعادة حمد الباسل باشا .

هذا، والهيئة تعلن شديد سخطها على ما يرتكب فى السودان من المظالم، وعظيم عطف المصريين على إخوانهم السودانيين الذين يتلقون بشرف و إباء ما يقع عليهم من عسف وآستبداد فى سبيل تحقيق استقلال وادى النيل ، وتلقى تبعة هذه المظالم على السياسة الانجليزية ومطامعها الاستعمارية .

فى الدعوة الى المفاوضة

جاء فى تلغرافات الأهرام الخصوصية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أن جريدة التيمس زعمت "أن الرئيس الجليل سعد باشا قضى الشهر الماضى فى باريس ينتظر دعوة من مستر مكدونالد للقدوم الى لندن ، ولكن هذه الدعوة لم ترسل اليه ، وقد لاترسل فى مستقبل قريب" . فلما نشرت التيمس ذلك ، نشر فى اليوم نفسه من مصدر رسمى فى لندن بيان قيل فيه :

"بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى فى شهر مارس الماضى ، أرسل مستر مكدونالد تلغراف تهنئة الى زغلول باشا ، وقال فيه " ان الحكومة البريطانية مستعدة فى هذا الحين وفى كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية " . وفى شهر ابريل اقترح مستر مكدونالد إمكان إجراء المباحثات فى لندن حوالى أواخر يونيه أو أوائل يوليه الماضيين ، فقبل زغلول باشا هذه الدعوة ؛ ولكن ظهر بعد ذلك أن من المتعذر الاجتماع فى آخر يونيه ، وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد . وقد أبلغ زغلول باشا اللورد اللنبي قبل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا . وأشار مستر مكدونالد فى آخر رسالة أرسلها الى زغلول باشا الى الاجتماع المقترح فى آخر هذا الشهر ، ولكن لم يرد جواب على هذه الرسالة . فما تقدم يتضح أنه كان فى النية أن يقع الاجتماع فى آخر شهر سبتمبر ، وأن الدعوة ما زالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر مكدونالد " .

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢ سبتمبر — علم أن الدعوة التى أرسلها المستر مكدونالد الى دولة سعد باشا لدخول المفاوضة فى آخر سبتمبر ، وهو التاريخ الذى قبله دولته ببعض شروط قبل سفره الى فرنسا ، لاتزال باقية على حالها .

وقد أشار المستر مكدونالد مرة أخرى ، فى آخر رسالة بعث بها الى دولة سعد باشا ، الى الاقتراح السابق ، ولكنه لم يتلق جوابا . [ترجمة البلاغ]

تصريح لمستر مكدونالد

نشرت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٣ سبتمبر — نظرا للاعتقاد الآخذ فى النمو بأن دولة سعد باشا عدل عن الذهاب الى لندن ، فإن هناك مغزى كبيرا للحديث الذى أفضى به مستر مكدونالد لمراسل الديلى اكسبريس الباريسى ، والذى قال فيه "ان دولة سعد باشا أغفل الدعوة التى أرسلها اليه ، ولا يظهر أن لديه فكرة معينة عما اذا كان ينوى أو لا ينوى المجيء الى لندن" . ثم أضاف مستر مكدونالد الى ذلك قوله : "وقد حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان ، تقع المسئولية فى حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غضّ الطرف عن أعمال المتطرفين" . ثم صرح مستر مكدونالد بأنه "بالرغم من رغبته الأولى فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة الى أن تفصل فيها المفاوضات ، قد اضطر أن يدعو موظفى السودان الذين فى الإجازة الى العودة الى مناصبهم ، وأن يقوى ويحدد موقف بريطانيا فى السودان" . ثم أضاف مستر مكدونالد قوله : "ولا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة . وفى استطاعتى أن أقول إننا أعددنا العدّة التامة لجميع الطوارئ" . [ترجمة البلاغ]

جواب الرئيس

على تصريحات مستر مكدونالد

وزعت شركة روتر التلغراف التالى :

لندن فى ٤ سبتمبر — حادث دولة سعد باشا مراسل الديلى اكسبريس البار يسى ، فرفض دولته أن يرد بشىء على بيان المستر مكدونالد، ثم قال "انه أخذ تذكرة العودة الى مصر فى يوم ١٧ سبتمبر" . وقد فهم المراسل أن سعد باشا "ليس موافقا على ما قاله المستر مكدونالد من أنه أرسل اليه دعوة صريحة" .

ثم قال دولته "انه ظلّ ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ، ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن، و بعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لاتسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة" . وزاد دولته أنه "يرى أن أحكم سياسة هى أن يعود الى مصر ليستأنف أعماله الرسمية ؛ وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل، ولكنه إنما يعمل بما تقضى به الظروف" .

[ترجمة البلاغ]

مكدونالد يكذّب التصريح

وزعت شركة روتر التلغراف التالى :

لندن فى ٥ سبتمبر — جاء تكذيب المستر مكدونالد للحديث المبرق فى ٣ سبتمبر فى أثناء محادثته لرجل الصحافة فى جنيف فى يوم ٤ سبتمبر، فقد أعلن أنه دهش أشد دهشة لسماع ما عزى اليه قوله للحدث بصدد مصر . وقد وصف المستر ماكدونالد أقوال المكاتب بأنها « مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة ! » . [ترجمة البلاغ]

* * *

وقد طلب مستركار النائب عن المنـدوب السامى البريطانى فى القاهرة مقابلة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا النائب عن رئيس مجلس الوزراء، فقابله فى يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وأبلغه أن مستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية يكذب رسميا تكذيبا باتا الحديث الذى عزته اليه جريدة الديلى اكسبريس .

بلاغ رسمى عن المفاوضات

بولكلى فى ٨ سبتمبر — توجه جناب المستركار نائب المندوب السامى البريطانى حوالى الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم الى حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، وأبلغ دولته فحوى كتاب أرسله المستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جنيف فى ٦ الجارى الى حضرة صاحب الدولة سـعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء الموجود الآن فى باريس . وقد ذكر جناب المستر ماكدونالد أنه علم بمزيد الأسف من الكتاب الذى أرسـله الى جنابه حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بتاريخ ٢٩ أغسطس عدم إمكان إجراء المفاوضات ، ولكنه اغتبط بما أشار اليه دولته من أنه فى الاستطاعة مع ذلك محاولة تبديد الغيـوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعـد حوادث السودان الأخيرة .

وقد اسـتطرد جناب المستر مكدونالد الى القـول بأنه يرغب رغبـة شـديدة فى الاشتراك فى إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى لندرا فى أواخر هذا الشهر .

* *

وبناء على ذلك أعلن الرئيس الجليل رحمه الله أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة ، وأنه عدل عن السفر الى مصر كما أعلن ذلك من قبل .

الرئيس فى باريس

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ١٢ سبتمبر — ان صحة دولة سعد باشا جيدة . وقداستقبل فى باريس اليوم ستة مندوبين من جمعية الطلبة المصريين فى برلين، جاءوا للإعراب عن ثقتهم به؛ وأجابهم دولته بأن "مستقبل مصر موكول لشبان الطبقات المتعلمة" .

[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس ومستر مكدونالد

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ١٢ سبتمبر — أبلغ دولة سعد باشا المستر مكدونالد أنه يكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر . والمفهوم أن دولته سيكون ضيف الحكومة البريطانية، وأن المحادثات هى بمثابة تطهير للجو، وأن الغرض الأساسى منها هو معرفة ما اذا كان من المحتمل أن تؤدى المفاوضات الى نتيجة ناجحة . [ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس الى لندن

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ١٩ سبتمبر — سيسافر دولة زغلول باشا فى ٢٣ سبتمبر الى لندن للتباحث مع المستر رمزى ماكدونالد . وبهذه المناسبة أرسل له جلالة الملك فؤاد تلغرافا تمنى له فيه سفرا سعيدا مع تحقيق أمانى المصريين الحيوية .

[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس الجليل والوزراء

أرسل حضرة صاحب الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء بالنيابة عن أصحاب الدولة والمعالى الوزراء تلغرافا الى الرئيس الجليل بمناسبة سفره الى لندن، هذا نصه :

بولكلى فى ٢١ سبتمبر — بمناسبة قرب سفركم الى لوندرة يشترك معى جميع زملائكم وأصدقائكم فى أن يتمنوا لكم صحة تامة وكل ما تستحقه من النجاح جهودكم التى لا يعتريها وهن فى سبيل عظمة الوطن . و إن الأمة المصرية لتعتمد فى هـذا الظرف كل الاعتماد على وطنيتكم الصادقة، وهى تنتظر بثقة نتيجة مهمتكم الجديدة، وتسأل المولى أن يقيكم و يؤيد مجهوداتكم لتحقيق مطالب مصر العظمى .

فأرسل الرئيس الجليل الى دولته ردّه الآتى :

باريس فى ٢٢ سبتمبر — إن تلغرافكم الرقيق يشجعنى كثيرا . و إنى أشكر لكم وأشكر لزملائكم الأعزاء تمنياتكم الطيبـة وعواطفكم الشريفة، وأعتمـد على المولى القدير فى تحقيق غايتنا المشتركة .

من الرئيس الى الوفد

وأرسـل الرئيس الجليل رحمـه الله الى حمد الباسل باشا وكيل الوفد المصرى التلغراف الآتى ردا على تلغراف أرسله سعادته اليه بالنيابة عن حضرات أعضاء الوفد :

باريس فى ٢٢ سبتمبر — أشكركم كثيرا على خالص عواطفكم ، أنتم وزملاءكم الأعزاء، ونرجو بمعونة الله القدير وتأييد الأمة أن تحقق جميع أمانينا .

تصريحات للرئيس الجليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٢٢ سبتمبر — صرح صاحب الدولة سعد باشا زغلول لوكالة هافاس بأن "إقامته فى باريس كانت من ألذ الأوقات، وأنه استفاد منها كثيرا، وهو يشعر فى نفسه بأحسن أثر". ثم قال "انه ممتن كثيرا لمظاهر العطف التى أحيط بها" وأعرب عن "أمله فى أن تتم انجلترا نحوه ما بدأته فرنسا"، وقال انه "يشعر بثقة ويظن أن سيصل الى جلاء الأفق السياسى المتلبد بالغيوم". وختم قائلا "انه يرغب رغبة صادقة فى الوصول الى نتيجة، وان لديه من الدلائل مايحمله على اعتقاد أنه سيجد فى لندن مثل هذه الميول". [ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٢٣ سبتمبر — تقول جريدة اكلسيور ان زغلول باشا قال فى توديعه الجالية المصرية فى باريس وهو مسافر الى لندن مايأتى :

"سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض ! أما معتمدى الوحيد، فهو على ثقة بلادى وعدل قضيتى . إنى أشعر بأنى قوى جدا، وأنا عظيم الأمل فى الوصول إلى اتفاق مرض ؛ أما اذا لم يسعفنا النجاح، فسأثابر على النضال فى سبيل الحق والعدل". [ترجمة البلاغ]

الرئيس فى لندن

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٢٣ سبتمبر — حدثت مظاهرة بديعة فى محطة فكتوريا بعد ظهر اليوم، بمناسبة وصول زغلول باشا للمحادثة مع المستر مكدونالد تمهيدا لمفاوضات تتناول تسوية المسألة المصرية . فقد كانت الطرق المؤدية الى المحطة مزدحمة بجمهور المشاهدين، وكانت أفاريز المحطة تموج بجماعات المصريين والهنود، الهاتفين

لدولته، اللابسين فى عرى ثيابهم صورته مرسلة معها شرائط بيض وخضر، وكانوا يحملون أعلاما مصرية صغيرة . وقد أحاط الجمهور الهاتف بزغلول باشا ، وارتفعت الأصوات منادية: «لتحى مصر والسودان . ليحى زغلول باشا . السودان المصرى للمصريين» . وقدمت باقةمن الداليا البيضاء والزنبق لقرينة زغلول باشا . ووصل رئيس الحكومة ورفقاؤه الى السيارات بصعوبة كبيرة، وهتف لهم الناس بأصوات مرتفعة أثناء سيرهم الى الفندق . واستقبله فى المحطة مندوبون من قبل المستر مكدونالد ووزارة الخارجية البريطانية ، وأعضاء دار المفوضية المصرية بينهم فهمى بك وحمدى بك وخشبه بك . وكان فى المحطة كثير من رجال البوليس الذين وجدوا مشقة كبيرة فى صد جمهور المشاهدين التائق لرؤية زغلول باشا .

وقد كان عبور خليج المانش شاقا جدا، ونال زغلول باشا ورفقاءه منه تعب شديد، حتى أن الباشا لزم حجرته أثناء العبور، وبلغ من تعبه أنه لم يستطع مغادرة الباخرة إلا بعد انقضاء وقت غير قصير . وقد استقبله فى دوفر وزير مصر المفوض فى لندن والدكتور حامد محمود والدكتور بهجت بك ومحمود ثابت بك وعبد الرحمن فكرى بك وآخرون . أما رفقاء زغلول باشا الثمانية عشر فكان بينهم وزير مصر المفوض وقنصلها فى باريس .

وقد برئ زغلول باشا تماما من جروحه، وبلغ من تحسن صحته أن استغنى عن الاستشفاء فى مدن أوروبا الصحية .

وقد أبى أن يدخل فى مناقشة، ولكنه أكد أنه لم يقدم ببرنامج (أجنده) معين، سوى أنه قدم بكل بساطة ليتحادث مع المستر مكدونالد ابتغاء تحسين العلاقات المصرية الانجليزية . وقد اعتزم الباشا ألا يقيم فى لندن إلا الزمن الكافى لتحقيق هذا الغرض، ثم يعود بعد ذلك الى مصر لدرس الأعمال المتراكمة تمهيدا للدور البرلمانى القادم .

وسيلتقى بالمستر مكدونالد فى الساعة العاشرة والنصف من صبيحة يوم الخميس (٢٥ سبتمبر) فى دوننج ستريت . [ترجمة البلاغ]

السودانيون والمشارقة
يستقبلون الرئيس الجليل

نشرت البلاغ الغراء فى تلغرافاتها الخصوصية التى تلقتها من لندن بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

"... ومما استرعى الأنظار بصفة خاصة أنه كان بين المستقبلين أعضاء الوفد السودانى الذين استقدمتهم السلطات البريطانية الى معرض ومبلى لتمثيل السودان فيه ! وقد كانوا هم والمصريون سواء فى الهتاف باستقلال وادى النيل وجلالة الملك فؤاد الأول ودولة الرئيس . وقد جذب تحمسهم فى الهتاف ومبالغتهم فى الترحيب التفات جميع الانجليز الذين كانوا فى المحطة ؛ وكانوا جميعا معلقين على صدورهم صورة الزعيم والشرايط البيض والخضر .

أما الهنود والفرس ، طلبة وتجارا وزوارا ، فقد جاؤا المحطة بملابسهم الوطنية البديعة ، وكانوا يهتفون «لزعيم الشرق الكبير» بلغاتهم وبالانجليزية" .

اجتماع الرئيسين

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢٥ سبتمبر — استمر الاجتماع بين زغلول باشا والمستر مكدونالد ساعتين وثلاثة أرباع الساعة ، ثم صدر بعد ذلك بيان رسمى هذا نصه :

«كانت المحادثات ذات طبيعة تمهيدية ، قصد بها الى جلاء موقف كل من الحكومتين البريطانية والمصرية ، فيما يتعلق بما نجم بين حين وآخر من سوء الفهم فى الموضوعات المختلفة ، منذ أرسلت الى زغلول باشا الدعوة الأولى فى أبريل الماضى . وقد اتفق الرأى على اجتماع آخر» . [ترجمة البلاغ]

* *

وتلقى صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلغرافا من الرئيس الجليل رحمه الله ينبئ بأن المقابلة الأولى بينه ومستر ماكدونالد كانت ودية .

فى انتظار الاجتماع الثانى

تلقت جريدة الليبرتيه من مديرها (مسيو ليون كاسترو) الذى كان حينذاك فى لندن التلغرافات الآتية :

لندن فى ٢٧ سبتمبر — تنشر صحف الصباح والمساء جميعا تعليقات مختصرة على مقابلة يوم الخميس الماضى . ونشرت جريدة « دايلى تلغراف » وحدها بيانا بمعلوماتها مجتهدة فى أن تنقص من أهمية نتائج المحادثة .

واضطر مستر مكدونالد بالرغم من حسن ارادته الى تأجيل المقابلة الثانية الى يوم الخميس ، لكثرة الشواغل التى تشغله من كل جانب . ونظر الصحف الانجليزية والرأى العام الانجليزى موجهان الآن الى غيرنا ، لأن هناك مسائل أخرى متراكمة على عاتق الحكومة البريطانية . وكل شىء يدل على أن الساعة الحاضرة قليلة الصلاحية لإجراء مفاوضات جدية ، لأننا اذا ابتدأنا فيها فقد يحدث أن يطول بها الزمن كما حدث للمفاوضات الانجليزية الروسية بسبب كثرة المسائل الأخرى الملقاة على عاتق مستر مكدونالد .

وليس مؤكدا أن يقبل زغلول باشا قضاء فصل الشتاء فى لندن ، فسيختار تأجيل المفاوضات الى وقت أكثر ملاءمة من هذا الوقت ، ويجعل زيارته مقتصرة على تسوية سوء الفهم الذى وقع أخيرا ، فيمهد السبيل بذلك لاتفاق مقبل . وليس فى كل هذا مع ذلك شىء رسمى ، وسنقف على الحقيقة يوم الاثنين .

أما الرئيس فمبسط المزاج ، بالرغم من تقلب الجو ، وهو يقابل الزوار ، وقد زاره النحاس باشا ووليم مكرم افندى وعلى بك الشمسى وعزيز باشا عزت ومحمود فخرى باشا وأحمد خشبه بك وحامد الشواربى بك .

والظاهر أن الصحف الانجليزية أمرت أن تلزم جانب الصمت ، غير أن جريدة «مورننج بوست» تحاول عبثا تكدير الجو ! فتزعم أن زغلول باشا اتصل اتصالا غير مباشر بزعماء اليسار من حزب العمال ! وهذا الخبر تلفيق .

ونشرت «وستمنستر غازت» مقالا لمستر سبندر الذى كان قديما فى لجنة ملنر، دافع فيه عن طريقة اللورد، وختم قوله بأن سياسة ٢٨ فبراير هى التى قادت الى المأزق الحالى .

وانتهز الرئيس فرصة وقف العمل اليوم فتريض فى " هيدبارك " مع النحاس باشا، واتصل بى أن دولته تلقى كتابا صباح اليوم من مستر مكدونالد .

وهذا هو وصف الموقف الآن : خصصت المحادثة الأولى لإزالة سوء الفهم، وخصوصا فيما نجم عن مسألة الدعوة؛ وسيتصل فى المحادثة الثانية ايضاح الحوادث الأخيرة الخاصة بالسودان . ولما كان الوقت يعجل، فالظاهر أن رئيس الوزارة الانجليزية يحب أن يعتبر الجو صفا كله من الغيوم، فيباشر يوم الاثنين صميم المسألة الانجليزية المصرية . فاذا دل هذا الحديث على إمكان الاتفاق، فسيعين تاريخ المفاوضات . ولكن لما كان موقف بريطانيا السياسى الآن متقلا، فإن المفاوضات فى الحال غير مرجحة . غير أن خير فرض يفترض هو أنه متى تم الاتفاق على المبادئ فقد يؤجل الباقى الى الربيع المقبل . أما اذا آنس الرئيسان بعدا فى وجهتى النظر فى المسائل الأساسية، فحينئذ توجد الصعوبات .

لوندرا فى ٢٨ — قابلت أحد الساسة الانجليز، فقال لى ان مستر مكدونالد على استعداد حسن، ولكنه لما كان كثير العمل فهو تحت نفوذ الموظفين الدائمين بوزارة الخارجية، الذين فى يدهم إدارة الأمور . ومن الواجب منع تدخل واضعى سياسة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تغذيت يوم الأحد الماضى مع دولة الرئيس فى همبتون برفقة النحاس باشا والدكتور حامد محمود، ثم تريضنا رياضة جميلة فى السيارة؛ والرئيس فى صحة جيدة .

وأكد لى زغلول باشا أنه عزم على وقف المحادثات اذا اختل شرط من شروطها، أعنى الحرية المطلقة، وعدم التقيد بقيد ما، والمساواة التامة بينه و بين مستر مكدونالد .

لنـدن فى ٢٨ — ستكون مقابلة الغد (الاثنين) حاسمة ، ويأدب الرئيس فى الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء مأدبة شاى للطلبة فى كلاريدج . وتلاحظ جريدة (ابزرفر) فرقا عظيما بين زغلول باشا الخطيب المتحمس وزغلول باشا السياسى كما بدا فى المحادثة الأخيرة . ولدىّ ما يدلنى على أن وزارة الخارجية تبذل جهدها لكى تعرف مقترحات سعد باشا ، ولكن الرئيس من دهاة السياسيين . ويستحيل الآن التنبؤ بما يكون فى مقابلة الغـد ، ولكن لا يرجح أن تطرأ تعقيدات ، لأن الطرفين على نيـة تحاشى قطع المحادثة . وسـيتم الاتفاق اذا دل الرئيسان على شجاعة متساوية فى خوض الحلول الجديدة .

لندن فى ٢٨ — قالت جريدة "سندى تيمس" فى مقال موعز به "ان من الصعب الوصول الى الاتفاق بسرعة ، والسبب فى ذلك متطرفو البرلمان المصرى". ثم أضافت الى هذا قولها "ان السودان ليس الصعوبة كلها". ثم ذكرت حيرة مصر بإزاء ايطاليا والحجاز ، واستنتجت من ذلك "أن موقف مصر حرج ، وأنها فى حاجة الى عطف انجلترا ومعونتها" . [ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثانى

بلاغ رسمى

أصدر قلم المطبوعات البلاغ الآتى :

تلقى فى هذا الصباح حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلغرافا من لوندرا من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، يذكر فيه أن دولته تناول الغداء أمس على مائدة جناب المستر رمزى ماكدونالد كبير وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانيـة ، بحضور خمسة عشر من أعضاء الوزارة ، وكانت المأدبة خاصة ، ولم يدر فيها الحديث على مسائل سياسية .

وقد اجتمع حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بجناب المستر ماكدونالد فى الساعة الخامسة بعد الظهر، فكان الاجتماع مشربا بروح الصداقة التامة، وكانت المحادثات فيه ودية ومرضية .

وستستأنف هذه المحادثات فى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة القادم .

الاسكندرية فى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤

بعد الاجتماع الثانى

الصحفيون والمحادثة بين الرئيسين

عقب أن عاد الرئيس الجليل رحمه الله الى فندق كلاردج ، بعد المحادثة الثانية بينه وبين المستر مكدونالد ، ألح عليه جيش من مندوبى الصحف الانجليزية ، فصرحهم بالتصريح الآتى :

أرجو أن تعذرونى اذا كنت لا أستطيع أن أصرح بشىء : فإن المحادثات لا تخصنى وحدى ، ولكنها تخص الطرفين ، وفى هذه الحالة لا يستطيع طرف أن يصرح بشىء إلا بموافقة الطرف الثانى . [تلغرافات وترجمة البلاغ]

مأدبة الرئيس للمصريين فى انجلترا

أقام الرئيس الجليل فى يوم ٣٠ سبتمبر حفلة شاى كبيرة دعا اليها كل من فى لندن من النواب والأعيان المصريين ، وجميع الطلبة المصريين فى بريطانيا وارلندا . وبعد أن خطب فريق من نجباء الطلبة خطبا نالت استحسان الرئيس ، ألقى رحمه الله خطابا ممتعا بدأه بشكر الخطباء والمجتمعين ، وجاء فيه ما يأتى :

خطبة الرئيس الجليل

حقا أن ما أبديتموه من الثقة فى شخصى الضعيف ليزيد من قوتى وإيمانى . وما قاله أعداؤنا عنى ، من أنى أُقاد بالجماهير لا أقودها ، ظنا منهم أن فى ذلك ما يعاب علىّ ، لهو فخر لى وحقيقة أقررها ، فما رأيى وجهادى إلا صدى لآرائكم وجهادكم .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات فقال :

منذ ألف الوفد أخذت أنا وزملائى على عاتقنا مهمة تحقيق استقلال بلادكم بجميع الوسائل المشروعة ، والمفاوضة وسيلة من هذه الوسائل . وقد قدمت الى هذه البلاد لأتفاوض على قدم المساواة ، جاعلا هذه المساواة شرطا للمفاوضة . وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن . لقد جئت هذه البلاد تؤيدنى ثقة بلادى التامة ، وإن حضوركم هنا لهو أقوى دليل يجعل صوت مصر مسموعا . وانى لم آت هنا لأحرك عداوة وأثير حقدا ، بل أتيت لأعرب عن شعوركم ، وأقيم الحجة على عدالة حقوقكم ومطالبكم ، وأقنع أولى الأمر فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من عداوتنا ، و بأن المحالفة الودية أفضل من حالة النضال والعداء . فإذا هم أدركوا هذا ، واقتنعوا بأن المحالفة ضرورية لمصالحهم نفسها كما هى ضرورية لمصالحنا ، وأجابونا الى ما نطلب من استقلال مصر والسودان ، فبها ونعمت . أما اذا لم يتحقق هذا ، فإنا نكون قد قمنا بواجبنا ، وحينئذ نعود الى بلادنا لنستأنف النضال ، والله تعالى يتولى برعايته أصحاب الحق الصابرين .

وقد كان الرئيس يقاطع فى فقرات خطابه بهتاف الشباب وتحمسهم . وفى الختام هتفوا جميعا بحياة جلالة ملك مصر والسودان ، الذى كانت صورته تزين المكان والاجتماع ، وقد وضعت حولها الأعلام المصرية خلف مقعد الرئيس . ثم هتفوا للرئيس ولاستقلال مصر والسودان . [تلغرافات و ترجمة البلاغ]

فى انتظار الاجتماع الثالث

حديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢ أكتوبر — يجتمع زغلول باشا بالمستر ماكدونالد المرة الثالثة غدا صباحا .

وقال زغلول باشا فى حديث له مع شركة روتر "ان شكل المباحثة فى هذا الاجتماع لا يختلف أقل اختلاف عنه فى الاجتماعين السابقين ، وان البحث لا يكون سوى

ثمة لتبادل الآراء تبادلا تاما " . ثم قال " ان المباحثة ساعدت على توثيق عرى صداقته الشخصية بالمستر ماكدونالد، وإنه لا يشك فى أنها ستستمر وتزداد توثقا".

ثم طلب زغلول باشا بإلحاح "أن تكذب بعض الإشاعات تكذيبا باتا، كالإشاعة التى مفادها أنه مستعد للنظر فى تجديد مدة الحكم المشترك فى السودان خمس سنوات أخرى، والإشاعة القائلة بأنه اقترح إنشاء مطارات للطيران المدنى فى مصر محل المطارات العسكرية الموجودة الآن، فإن مثل هذه الفكرة لم تمر بخاطره قط" .

[ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثالث الأخير

تلقت جريدة الليبرتيه من مراسلها بلندن « مسيو ليون كاسترو » هذه التلغرافات الآتية ، وننقل ترجمتها عن جريدة البلاغ :

لوندرا فى ٣ أكتوبر — دامت مقابلة اليوم بين مستر ماكدونالد وزغلول باشا ثلاث ساعات طويلة، وفى ختامها نشر بلاغ يقول ان المحادثات انتهت . ويعود دولة زغلول باشا إذن الى القاهرة حالا .

وقال لى دولة الرئيس " ان علاقاته الشخصية بمستر مكدونالد لا تزال ودية". وقال لى دولته أيضا : " اننا لم نفقد شيئا، ولم نتساهل فى شىء، وقد احتفظنا بالشرف، ورفعنا كرامة الأمة " .

وقال لى الأستاذ مكرم عبيد : « إلى العمل . ولنستأنف جهودنا » .

بيانات الرئيس للصحف الانجليزية

لوندرا فى ٣ — رفض سعد باشا إعطاء تفصيلات بشأن المحادثة التى تمت له صباح اليوم مع مستر مكدونالد، فألقى على الصحفيين الانجليز البيانات الآتية. قال :

"عندى كثير من الأشياء أبلغه الشعب المصرى، ولكننى أحتاج الى جميع وقتى لأفكر فى الشكل النهائى الذى ينبغى أن أقدم به هذه الأشياء . ويستطيعون القول

الآن بأننا لم نشرع فى مفاوضات ، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق . وعدا هذا فإن صحتى تحتم علىّ مغادرة انجلترا بأسرع ما يستطاع ، هذا فضلا عن اقتراب وقت دعوة البرلمان المصرى الى الاجتماع . وقد لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهدّدة بالسقوط . وقال لى مستر مكدونالد ، بالرغم من كثرة شواغله ، انه على استعداد للمناقشة و إياى ؛... ولكننى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

لا يظن ظان أنى أتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس بحقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ ! . إنى أتيت لأكسب لا لأخسر ، فإذا كنت لم أكسب شيئا فإنى لم أفقد شيئا . وألفت نظركم الى أن كثيرا من الغيوم وسوء الفهم قد تبدد ، منذ أن تقابلنا المقابلة الأولى ؛ وأن مستر مكدونالد قال لى عند سماع إيضاحاتى إنه على غاية من الرضى بها " .

وقال الرئيس كما ذكرت لكم فى تلغراف سابق " إن مقابلة اليوم كانت أكثر تودّدا من المقابلة الأولى ، لأن المودّة الشخصية توثقت بينه وبين مستر مكدونالد " .

وأجاب الرئيس على الأسئلة العديدة التى طرحت عليه بشأن عودته الى لوندرا فى السنة القادمة ، بقوله متخلصا : " ربما اذا اقتنعت بأن هناك شيئا يمكن تحقيقه فإنى لا أتأخر عن بذل الجهد فى إقناع الشعب المصرى بقبوله . ولكن ينبغى أن أكون أنا على اقتناع قبل ذلك " .

وعلم المكاتب السياسى لدايلى تلغراف من مصدر وثيق بأن مستر مكدونالد أرسل الى سعد باشا بقرارات مجلس الدفاع الأمبراطورى الخاصة بضرورة بقاء جنود الاحتلال ، وقال له انه مراد على اتباع رأى المجلس المذكور ؛ فرفض سعد باشا قبول مبدأ احتلال أية نقطة من الأرض المصرية .

وهكذا ختمت المحادثة وعرف الطرفان أن الاتفاق محال . أما السودان فلم يجر فيه قط كلام فى أثناء المحادثة .

واستحال على الحصول من مصدر مصرى على تكذيب أو تأييد بشأن هذه الأخبار، ولكننى راقبت سلطة المصدر البريطانى الذى استقت منه دايلى تلغراف خبرها .

وسيتغدى مستر مكدونالد يوم الاثنين مع سعد باشا فى فندق كلاردج .

وتحتفظ الدوائر المصرية هنا بقوة معنوية عالية، وترى أن الرئيس قد سار فى المباحثات سيرا جديرا بالإعجاب .

والآن، وقد استنارت مصر حق الاستنارة فى السياسة البريطانية، ستتبع مصر برنامجا جديدا للعمل الهادئ الصحيح العزم على فوز حقوق القضية الوطنية .

ويعتبر كل انسان عدا ما تقدم أننا خرجنا أدبيا من هذه المباحثات مرفوعى الرؤوس، وأنها كشفت الستار للعالم برمته عن سياسة العسكرية البريطانية .

أما دولة الرئيس فصحيح المزاج . وقد استقبل معتمد ايطاليا زائرا، وطائفة من رجال البرلمانين الانجليز والمصريين . ولم يدهشنى ختام المحادثات ؛ وكانت تنبؤاتى صحيحة عند ما قلت فى تلغراف ٣٠ سبتمبر ان من المستصعب بناء أمل كبير على مقابلة رئيسى الحكومتين ؛ وكنت على حق يوم قلت ان مستر مكدونالد مرتبط بموقفه البرلمانى، عاجز عن منح زغلول باشا ترضية تامة ، وبناء على ذلك لا مرجح لحدوث الاتفاق .

الصحف الانجليزية والمحادثات

لندن فى ٤ أكتوبر — تقول الصحف البريطانية ان المحادثات انتهت بالقطع . وتلقى التيمس تبعة قطعها على زغلول باشا الذى أصرّ على مطالب لا نهاية لها . وقالت التيمس أيضا ان لجنة الدفاع الأمبراطورى رفضت إخلاء مصر ذاتها من الجنود البريطانية . وتقول شركة روتر إن زغلولا باشا رفض اقتراح المستر مكدونالد حماية المواصلات الأمبراطورية بواسطة جنود بريطانية تحمى قناة السويس ؛ وإن زغلولا باشا اقترح عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر، ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح ، وصدع بنصيحة لجنة الدفاع الأمبراطورى التى صممت على بقاء حامية بريطانية فى مصر لحماية قناة السويس وليس لحماية مصر ذاتها .

بعد ختام المحادثات

وزعت شركة روتر التلغرافات الآتية :

لندن فى ٣ أكتوبر — لا يبرح زغلول باشا لندن قبل يوم الاثنين (غدا) حيث يزوره المستر مكدونالد واللورد اللنبى . ولا يريد زغلول باشا ووزارة الخارجية البريطانية أن يضيفا شيئا الى البلاغ القصير الذى أعلن ختام المحادثات .

وقال زغلول باشا "إنه مادام لم يفتح باب المفاوضة فى شىء، فهو يشعر باستحالة الوصول الى تفاهم فى الوقت المحدود الموضوع تحت تصرفه . ثم انه يريد العودة الى وطنه لفتح البرلمان . وهو يشعر أن لدى المستر ماكدونالد شواغل أخرى كثيرة، وأنه (أى زغلول باشا) يريد بطبيعة الحال أن يتحدث الى رجل لا تحيط به كل هذه الشواغل". وقال "انه اذا أنعم النظر فى الحالة كلها، واحتمل حدوث أزمة سياسية فى انجلترا، فإنه يشعر أن هذا ليس بالوقت الملائم للاستمرار فى المحادثة . وهو مسرور لاستطاعته أن يقول ان سحب سوء الفهم قد تبددت كلها من أول محادثة، وانه هو والمستر مكدونالد افترقا على خير حال من الصداقة . وهو لم يأت لندن مستعدا لوضع خاتمه على أى اتفاق" . وقال : "اذا كنت لم أكسب شيئا فإنى على الأقل لم أخسر شيئا، وإن هؤلاء الذين انتظروا منى أن أصل الى اتفاق بتحقيق حقوق مصر، انما هم يخدعون أنفسهم فيما يتعلق بى !" .

على أنه لاخفاء فى أنه وان تكن قد دارت محادثات أكاديمية عمومية ، فقد شق على الرئيسين أن يتلاحما فى أى موضوع مهم من موضوعات المحادثة . وقد أنكر زغلول باشا فكرة تقصير مصر فيما يتعلق بديون الجزية ، وصرح بأن هذه مسألة قانونية، وبأن الحكومة المصرية أودعت الأقساط فى البنك الأهلى انتظارا للقرار الحاسم .

لندن فى ٤ أكتوبر — علمت شركة روتر أن الدوائر الرسمية غير ميالة للخوض فى المناقشات الانجليزية المصرية، ولكن ينتظر أن يلق المستر مكدونالد فى البرلمان فى الأسبوع المقبل بيانا وافيا عن المسألة المصرية . وقد فهم روتر من مصدر مصرى أن المستر مكدونالد أبلغ سعد باشا أمس أن سحب الجنود الانجليزية من مصر مستحيل، لضرورة وجودهم لحماية قناة السويس؛ ولم يقبل اقتراح زغلول باشا ترك حماية القناة لعصبة الأمم . وقد وافق سعد باشا على اقتراح مستر مكدونالد عقد محالفة انجليزية مصرية، ولكن دولته قال "ان ذلك مستحيل اذا بقيت الجنود الانجليزية فى مصر" . فأجابه مستر مكدونالد : ان الجنود لا تبق لحماية مصر، بل لحماية القناة .

لندن فى ٤ أكتوبر — تقول الدوائر المصرية ردا على سؤال لوكالة هافاس : ان زيارة سعد باشا للندن قد بلغت الغرض المقصود منها ، وهو إزالة سوء التفاهم المستحكم بين الحكومتين المصرية والانجليزية على أثر حوادث السودان. وقد صرح دولة زغلول باشا قبل مغادرته لندن "أنه فى الحقيقة توجه الى لندن للتباحث شخصيا مع المستر مكدونالد، وليس لإجراء مفاوضات حقيقية لتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل. على أنه لم يكن فى الاستطاعة السير بالمحادثات الى أكثر من ذلك نظرا لحالة انجلترا السياسية" . ومن المحتمل أن يصل دولة زغلول باشا الى باريس فى بدء الأسبوع المقبل ، ثم يعود الى القاهرة فى ١٥ منه لحضور افتتاح البرلمان . وسيوجه اهتمامه بنوع خاص للأمور الداخلية ، بمعاونة البرلمان الإجماعية . وسيعود الى لندن فى الربيع لإجراء مفاوضات لإيجاد اتفاق نهائى بين انجلترا والقطر المصرى .

[ترجمة البلاغ]

رسالة الرئيس الى الشعب البريطانى

وزعت شركة روتر التلغراف التالى :

لندن فى ٦ أكتوبر — قال سعد باشا فى رسالة أذاعتها شركة روتر "إنه يشكر للصحافة البريطانية مجاملتها ؛ وإنه يسافر على اعتقاد أن يوم العدل سيطلع بفجره على مصر، وإن الشعب المصرى سينال النجاح الذى يستحقه بفضل وطنيته الشديدة وحضارته العظيمة ؛ وإن انجلترا ستفهم قيمة صداقة مصر، وستقتنع بأن مصر الحليفة المسالمة أكبر قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة". ولكى يعجل سعد باشا حلول هذا اليوم "يعتمد على حب الشعب الانجليزى للعدل، ويعتقد أن ساسة الامبراطورية سيسمحون لأنفسهم قريبا بأن يستمدوا الوحى من روح العدل والسلام الدولى، اللذين ينبغى أن يهيمنا من الآن فصاعدا على سياسة الديمقراطيات العظيمة ، وأن يحلا محل نظرية التسلط وعدم الثقة اللذين لا يزالان يسممان علاقات الأمم". [ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٧ أكتوبر — سافر سعد باشا صباح اليوم الى باريس فى طريقه الى مصر. وحادث دولته، وعلامات الابتسام بادية على محياه، مندوب شركة روتر، فقال "انه ليس لديه ما يقوله سوى أن يردد عبارات الشكر، ثم انه لا يقول : الوداع، وانما يقول : الى اللقاء".

وخطب دولته فى الطلبة المصريين الذين جاءوا لوداعه بكل تحمس، فقال : "انه بذل كل ما فى استطاعته ليفاوض ، وانه عرض الدليل على الحقوق التى يطلبها المصريون ، وقد رفضت أقواله ! ولكن ! ليست الغلطة فى ذلك غلطتنا ، بل غلطتهم". [ترجمة البلاغ]

الكتاب الأبيض

عن المحادثات المصرية الانجليزية

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٧ أكتوبر — يشتمل الكتاب الأبيض على نص الخطاب الذى أرسله المستر مكدونالد الى المندوب السامى بمصر والسودان، وهو صادر من وزارة الخارجية بتاريخ ٧ أكتوبر . وها هو بنصه :

« فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية، أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فإذا كنت قد فهمته حق الفهم، فهذه التعديلات هى كما يأتى :

(أولا) سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ؛

(ثانيا) سحب المستشار المالى والمستشار القضائى ؛

(ثالثا) زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة ان الحكومة البريطانية تعدّ كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى ؛

(رابعا) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر ؛

(خامسا) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

أما فى شأن السودان ، فإننى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال "إن وجود قيادة الجيش المصرى

العامة فى يد ضابط أجنبى، وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة". فإبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول، لم يقتصر على وضع السردار السر لى ستاك باشا فى مركز صعب، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط، بل رأى الأمة المصرية أيضا؛ فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بذلك المركز . على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان، وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى؛ فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ، ولا ينطبق عليه . وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائرا فى السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية . وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وقد وعدت فى أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا، ولم أترك فى نفسه أدنى شك فى أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه فى شأن مصر والسودان .

وتذكرون أنه عند ماسحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر فى سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد . وقد ظللت أؤمل أن

يكون من الممكن عند إطالة الإمعان إيجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان، ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هـذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر. وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس، لأن فى سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب. ومن المؤكد اليوم، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢، أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانيــة فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا، وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة فى السـلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية. وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس، هو الأداة التى أعدّت للحصول على تلك الغـاية، ولكن ظهر فى سـنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض، فاتخذت الحكومة البريطانيــة لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة. فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرّد نفسها تجريدا تاما، ولو من أجل حليفة، من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الامبراطورية؛ ويجب أن تكون هذه السـلامة بارزة فى أى اتفـاق يعقد بين حكومتينا. فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية. وفى رأيى أنه من الممكن ضمان التعـاون العملى بين بريطانيا ومصر لحماية هـذه المواصلات، بعقد معاهدة تحالف وثيقة؛ وهـذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة، تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين، وعلى تصميمهما على التعـاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما. ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية، أو أن تمس السيادة المصرية. وقد قلت بكل صراحة ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسـئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها، ولا تسـعى أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها.

ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية . فلا بد لى من التمسك بالبيانات التى فهت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب، ويجب ألا يبقى شك فى ذلك، لا فى مصر ولا فى السودان؛ لأنه ان كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا الى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض؛ لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام؛ وهى تعدّ مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى، ولا يمكن أن تترك السودان إلا عند ما تتم عملها . إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضدّ النظام المدنى هى حالة لا تطاق . فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد، فإن حكومة السودان تخلّ بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتصان؛ وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل، وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فإن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حدّدت فى الفقرات السابقة الموقف الذى ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان، وأرى من واجبى أن أصونه من دون أى مساس .

[ترجمة البلاغ]

البيان المصرى الرسمى

عن محادثات لنـــدن

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — تسلم الدوائر المصرية بصحة ما ورد فى الكتاب الأبيض خاصا ببيان المطالب التى قدمها سعد باشا، ولكنها تقول إن المناقشة بدأت فى مسألة قناة السويس، وان سعد باشا اقترح حينئذ جعل القناة على الحياد ووضعها فى يد عصبة الأمم، فرفض مستر مكدونالد هذا الاقتراح، وعلى ذلك انتهت المحادثات دون أن يدور البحث فى المطالب الأخرى .

ووزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — أبلغت المفوضية المصرية الصحف بيانا جاء فيه أن المحادثات المصرية الانجليزية انتهت على أثر رفض المستر مكدونالد اقتراح زغلول باشا جعل قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم . [ترجمة البلاغ]

بيان ما دار فى المحادثات

أحاديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ١٠ أكتوبر — صرح سعد باشا فى حديث له مع مراسل الديلى هيرالد البارى ” بأنه لم يستطع أن يقبل طلب المستر مكدونالد الخاص بإبقاء الجنود البريطانية فى مصر لحماية قناة السويس : أولا لأن ذلك لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى، وهو ما اقترحه المستر مكدونالد وقبله سعد باشا؛ وثانيا لأن حياد القناة مقرر فى معاهدة سنة ١٨٨٨، فانفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحماية القناة لا يتفق مع ذلك الحياد؛ وثالثا لأن القناة صارت طريقا مائيا دوليا،

ولجميع دول العالم مصالح فيها ، فإذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها فينبغى وضع القناة تحت حماية عصبة الأمم" .

ثم صرح سعد باشا "بأن مصر تعتبر السودان جزءا لا ينفصل منها . أما ما قاله مستر مكدونالد عن وكالة انجلترا عن أهالى السودان ، فهو مناقض لحقوق مصر المقررة ، تلك الحقوق التى يعترف بها العالم بأجمعه الى اليوم" . وأخيرا أبدى سعد باشا دهشته من صدور مثل هذه الأقوال . [ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة هافاس ما يأتى :

باريس فى ١٠ — حادثت جريدة الماتان دولة زغلول باشا ، فصرح دولته "بأن محادثات لندن فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس ، وهذا أمر مخالف للتحالف الذى اقترحه المستر مكدونالد" . ثم زاد سعد باشا قائلا : "انه اذا كانت حماية القطر المصرى للقنال تلوح غير كافية ، فقد يقبل المصريون أن يضعوا القنال تحت حماية عصبة الأمم" . ثم جاهر زغلول باشا للمستر مكدونالد "بأن مصر لا يسعها أن تتخلى عن السودان" . [ترجمة البلاغ]

وتلقت «الأهرام» من مراسلها فى باريس التلغراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — قابل دولة زغلول باشا محرر جريدة (البتى بارزيان) ، وأبدى دولته للمحرر التصريحات التالية عن المحادثات الثلاث التى جرت بينه وبين المستر مكدونالد فى لندن ، فقال :

"انى قبل الدخول فى المحادثة اشترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضرّ بها . ثم ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو أنه اذا أفضت المحادثات الى مفاوضات ، فإن هذه المفاوضات تجرى على حدّ المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الندّ للندّ .

المحادثة الأولى

وقد كانت المحادثة الأولى مع المستر مكدونالد مقتصرة على بيان خطة مصر فى حوادث السودان، وأن مصر تعد السودان دائما كجزء من بلادها لا يمكن فصله عنها، ولا تستطيع أن تقبل على أى وجهة أن تتولى انجلترا الوصاية على السودان ، لأن فى ذلك مناقضة للحقوق المعترف بها لمصر. وقد بحثنا مع رئيس الوزارة البريطانية فى نظرية كل من الحكومتين فى صدد حوادث السودان، فالحكومة الانجليزية التى كانت قد أعربت عن الاستياء من خطة مصر قد أعلنت الارتياح والرضا مما أبديته من الإيضاحات .

المحادثة الثانية

وتكلمنا فى المحادثة الثانية عن نظام مصر الحالى، وأبديت ما أراه فيه من الشذوذ، وخصوصا المسائل التى نعدها كقيود فى استقلال مصر، وذلك كالاحتلال العسكرى، ووجود المستشار المالى والمستشار القضائى، ورقابة انجلترا على علاقات مصر مع الدول الأخرى، وادعاء انجلترا حماية طرق المواصلات وحماية الأجانب والأقليات ... الخ . وكانت نهاية هذه المحادثة الثانية أن المستر مكدونالد اقترح عقد معاهدة تحالف بين مصر وانجلترا ، فراقت هذه الفكرة لى وقبلتها فى الحال؛ وحددنا موعد المحادثة الثالثة للمناقشة فى كنه المحالفة وشروطها .

المحادثة الثالثة

ولكن المستر مكدونالد صرح فى المحادثة الثالثة بأن انجلترا يجب أن تكون لها قوة مسلحة فى أرض مصر لحماية قناة السويس، دون أن تكون لهذه القوة المسلحة صفة الاحتلال، ودون أن يكون لها أى حق فى التدخل فى شؤون مصر . وقال إن إبقاء هذه القوة المسلحة يعد أمرا لازما لأمن الأمبراطورية البريطانية، طبقا لرأى الخبراء العسكريين؛ فالحكومة البريطانية لاتستطيع فى أى حال أن تهمل هذه

الحماية ، وما من حكومة انجليزية تستطيع أن تقبـل سحب هؤلاء الجنود . وعندئذ أبديت للستر مكدونالد أن إبقاء هـذه القوة المسلحة لا يتفق ومبدأ التحالف ، وأن حياد قناة السويس مقرر فى المعاهدة المعقودة فى الآستانة فى سـنة ١٨٨٨ ، وعليها إمضاءات الدول الكبرى ومنها انجلترا . ومع ذلك اذا رئى أن حماية مصر للقناة ، ومصر هى المـالكة للأرض التى تجتازها القناة ، لاتعد حماية كافية ، فإن مصر تقبل أن توضع قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم ، لأن القناة قد أصبحت طريق المواصلات العالمية ، وجميع الدول تقريبا ممثلة فى عصبة الأمم . فلم يقبـل المستر مكدونالد هذا الاقتراح ، وتشبث بنظريته . وقد رأيت أنه فى موقف غير وطيد ، لأنه فى إبان أزمة سياسـية ، ورأيت أن انتظار نهاية هذه الأزمة قد يتطلب وقتا طويلا ، وأن مناخ لندن لايلائم حالتى الصحية ، وأن البرلمـان المصرى قد قرب موعد اجتماعه ، وأن هنـاك مئات من المسائل تتطلب النظر والبت ، ... فكان الأفضـل بإزاء هذه الأحوال أن أقطع المباحثات وأعود الى مصر" .

سياســـة المستقبل

فسأل محرر «البتى باريزيان» دولته : ما هى السياسة التى ستتبعها مصر فى هذه الحـالة :

فقال له دولته بدون أدنى تردد "اننا سـنواصل السياسة التى جرينا عليها حتى الآن ، وينتظر تحقيق أمانينا الوطنيـة" . فسأله المحرر عن العلاقات بين فرنسا ومصر ، فابتسم دولته وقال "انها علاقات ودية ، بل ودية جدا ، وان إقامته فى فرنسا تبقى فى نفسه أحسن ذكرى ، وانه ليعود الى مصر وقلبه منعم بالآمال" . وقال فى ختام كلامه : "إن المستقبل ليس لأحد إلا للذين يعرفون كيف يصبرون" .

احتفال المفوضية المصرية

بعيد الجلوس الملكى

تلقت جريدة الليبرتيه من مراسلها التلغراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — أدب معالى فخرى باشا مفوض مصر فى باريس مأدبة كبرى فى فندق ما جستك مساء أمس احتفالا بعيد جلوس جلالة الملك فؤاد ، فحضرها ثمانون مدعوا بينهم دولة الرئيس ومعالى النحاس باشا وزير المواصلات وعزت باشا مفوض مصر فى لندن وكثير من علية المصريين والفرنسيين وممثلو الصحف الباريسية . وبعد تناول طعام العشاء نهض فخرى باشا وألقى خطابا لخص فيه مجد حكم جلالة الملك ، وهنأ نفسه بوجود سعد باشا ، قائلا " ان وجوده زاد فى بهاء العيد الوطنى " .

خطبة للرئيس الجليل

ولما انتهى فخرى باشا ، نهض سعد باشا وألقى خطابا عظيما استهله استهلالا مؤثرا ، دعا فيه بطول العهد السعيد لأول ملك دستورى لمصر، ثم تناول مسألة محادثات لندن ، فقال :

« أحيلكم الى المستند الذى نشر فى لندن باسم الكتاب الأبيض، لتجدوا فيه بيان مطالبنا الوطنية . ولكننى أضيف الى هذا البيان أن المسألة الوحيدة التى تناقشت فيها مع مستر مكدونالد هى حماية قناة السويس؛ فقد طلب الانجليز عقد محالفة مع مصر يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوات البريطانية فى القاهرة لغرض واحد هو حماية القناة، مع ترك الحرية لنا فى أن ننص فى معاهدة التحالف على كل الضمانات التى نراها لازمة لوقاية أنفسنا من تدخل هذه القوات؛ ولكنى رفضت هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

(أولا) لأن التحالف المقترح اذا قبل بهذه الشروط كان منافيا لاستقلالنا، وهو تحالف لا مثيل له فى التاريخ ؛

(ثانيا) لأن القناة يجب أن تبقى على الحيدة ؛

(ثالثا) لأن القناة طريق عالمية ، فلا ينبغى أن تنفرد أية دولة بحمايتها ؛ واذا قدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية، فلتكن جمعية الأمم هى التى تتولى هذه الحماية .

وقد رفض الانجليز مقترحى من دون أن يبدوا سببا معقولا ، وحينئذ قطعت المحادثات . وأنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح ، ولكن الحبوط ليس عيبا ، فإنما العيب هو إفساد حقوق البلاد ؛ أما أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن . وقد عزمت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه ، واذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنا ، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل » .

وقد قوبل هذا الخطاب فى كثير من مواضعه بتصفيقات الحماسة . [ترجمة البلاغ]

سياسة المستقبل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ١١ أكتوبر — حادث سعد باشا مندوب جريدة الماتان فى صدد المناقشات التى دارت فى لندن ، فصرح دولته " بأنه سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كى يدرك الغاية النهائية التى ينشدها المصريون ، ألا وهى جلاء الانجليز عن مصر " . [ترجمة البلاغ]

حفلة شاى فى ليون
وخطاب للرئيس الجليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر — وصل صاحب الدولة زغلول باشا وحرمه وحاشيتهما فى المساء ، فهتفت لهما الجالية المصرية . ثم استقل زغلول باشا وحاشيته السيارات الى الفندق ، حيث خف لزيارته محافظ الرون .

وفى المساء أعدت الجمعية المصرية حفلة شاى تكريما لدولته ، فألقيت فيها عدة خطب ؛ وتكلم سعد باشا ، فبسط محادثات لندن ، وجاهر بأنه فاوض مفاوضة الند للند ، ثم قال :

" إننى وصلت المحادثات بشرف، وخرجت منهـا موفور الكرامة ، طالبا إلغاء كل ما من شأنه أن يعرقل استقلالنا ، ولا سيما سحب الجيوش الإنجليزية من القطر المصرى . وقد رفضت طلب انجلترا القاضى بالاحتفاظ ببقاء الجنود الانجليزية لحماية قنال السويس ، متمسكا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ الدولية الموقعة عليها انجلترا . ثم زدت على ذلك مقترحا أنه ، إذا رؤى أن حمايتنا للقنال ليست كافيـة ، فيعهد الأمر الى جمعية الأمم التى تنوب عن جميع الشعوب ذات المصلحة فى حماية القناة حماية فعليـة ؛ فرفضت انجلترا هـذا الاقتراح؛ فأبنت للحكومة الانجليزية أن فكرة التحالف التى اقترحتها هى لا تتفق ووجود الجيوش الانجليزية فى القطر المصرى . ولم أر من المفيد، نظرا للحالة السياسية الحالية فى انجلترا، مواصلة المحادثات .

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر — صرح زغلول باشا خلال كلامه فى حفلة الاستقبال التى أقامتها له الجمعيـة المصرية، "بأنه ذهب الى انجلترا مطالبا باستقلال مصر التام بلا قيـد ولا شرط"؛ ثم وصف موقفـه فى مفاوضات لنـدن فيما يتعلق بسحب الجنود البريطانيين من مصر وحيـدة منطقة القناة ، وكذلك فيما يتعلق بالسياسـة البريطانيـة على النحو الذى أعلنَ . ولفت الأنظار الى هـذه الحقيقة ، وهى "أنه أوضح للبريطانيين أن فكرة المحالفـة المقترحة لا تتفق مع وجود الجنود البريطانيين فى مصر" . وقال رئيس الوزارة المصرية "إن الصحف البريطانية لم تنصف فى كلامها الذى لا مبرر له عن فشلـه ، وكان أولى لهـا أن تتكلم عن فشـل المستر مكدونالد . وهو يعود الى مصر مملوءا عزما وأملا " .

[ترجمة البلاغ]

الرئيس فى مارسيليا

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٣ — وصل دولة زغلول باشا وحرمه وحاشيته هذا المساء، فحياهم محافظ بوش دى رون باسم الحكومة ، وقنصل مصر فى مارسيليا ، وعدد غفير من الكبراء المصريين الذين هتفوا لهم كثيرا . وقد تأثر دولة زغلول باشا كثيرا عند ما تلقى خبر وفاة أناتول فرانس ، الذى هو بمثابة صديق قديم ؛ فقال زغلول باشا "ان وفاته خسارة لا تعوض على العالم أجمع" .

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٤ — أقام دولة سعد باشا حفلة شاى لثلاثين طالبا من طلبة جامعتى مونبلييه وتولوز ؛ وقد حضر الحفلة معالى نخرى باشا وقناصل مصر فى جنيف وليون ومارسيليا . وشرع دولته فى وصف محادثات لندن ، وختم أقواله بشكر حكومة فرنسا وصحفها وشعبها ، لما لقيه من الاستقبال المشرب بالعطف ؛ وقال "انه يعود ممتلئا صحة ونشاطا ، وقد تجددت همته ، وهو ينوى أن يضعها تحت تصرف وطنه" .

[ترجمة البلاغ]

عودة الرئيس الى مصر

أعلنت رياسة مجلس الوزراء فى يوم الأحد ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

ردا على التلغراف الذى بعث به حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة لحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالباخرة "اسفنكس" يخبره فيه بدعوة حضرات أعضاء البرلمان الى وليمة عشاء فى الاسكندرية ، وصل لدولته التلغراف الآتى :

"انى مغتبط كل الاغتباط بهذه الدعوة ، ولكن متاعب السفر تحول بينى وبين البقاء فى الاسكندرية ، وسأضطر لمبارحتها بعد تشرفى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك . وقد قبلت دعوة حضرات النواب بالقاهرة" .

* *

ثم أرسل حضرة صاحب المعالى مصطفى النحاس باشا بعد ذلك تلغرافا قال فيه :

"ان الرئيس الجليل يمكث يوم الاثنين فى الاسكندرية ، ويمضى فيها الليلة ثم يبارحها فى الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء على القطار المخصوص الذى أعده النواب والشيوخ لهذا الغرض" .

الرئيس فى الاسكندرية

حفلة الشيوخ والنواب

وصل الرئيس الجليل الى ثغر الاسكندرية فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، ودخل المدينة فى مظاهر الاحتفاء الباهر العظيم . وكانت الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم موعدا للحفلة التى قرر حضرات الشيوخ والنواب اقامتها فى كازينو سان استفانو ، ابتهاجا بعودة الرئيس الى الوطن ؛ فبعد أن تناول المحتفلون الشاى والحلوى ، وقف حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل مجلس الشيوخ فألقى باسم البرلمان المصرى هذه الكلمة الآتية :

خطبة أبى السعود باشا

سادتى :

أرجو أن تسمحوا لى بأن أقدم لحضراتكم باسم مجلس الشيوخ ومجلس النواب جزيل الشكر على تفضلكم بإجابة دعوتنا لهذه الحفلة فى استقبال صاحب الدولة سعد زغلول باشا .

تذكرون أيها السادة أننا فى هذا المكان ، منذ ثلاثة أشهر ، احتفلنا بتوديع سعد باشا بمناسبة سفره الى أوروبا للاستشفاء ؛ وها نحن نحتفل اليوم باستقباله مغتبطين بعودته سالما معافى . ويزيد اغتباطنا فى هذه الحفلة أنه ، وقد أتيحت له الفرصة لمحادثة رئيس الحكومة البريطانية فى شأن مصر ، قد وفى الأمانة حقها ، فأعلن مطالب البلاد صريحة واضحة ، واستمسك بحقوقها كاملة ؛ فكان موقفه فى هذا الظرف مشرفا له ومشرفا للبلاد .

يا صاحب الدولة :

ان مصر ، التى لا تنسى جميل من أحسن اليها ، لن تنسى ما قدمت لها من خدمات ؛ وهى بلا ريب تتمنى أن يهبك الله من لدنه قوة تستعين بها على إتمام مجهوداتك فى خدمة الوطن ، حتى تصل البلاد بمعونة الله وبجهود أبنائها الى تحقيق آمالها كاملة ، فى ظل جلالة مليكنا المعظم .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل رحمه الله ليلق خطبته ، فأخذ الحاضرون يحيونه طويلا بالهتاف العالى والتصفيق الشديد . ولما هدأت الأصوات ألقى الخطبة السياسية الخطيرة الآتية :

سادتى :

ليس من قصدى أن ألقى فى هذا المكان خطبة ، لأن المكان واسع جدا ، وصوتى أضعف من أن يبلغ جميع المسامع . فلهذا أقتصر على كلمة شكر أوجهها الى الأمة المصرية جمعاء فى أشخاص حضرات شيوخها العظام ونوابها الكرام . أشكر الأمة على هذه الحفاوة البالغة فى حضرات أولئك الذوات المحترمين . وانى لفخور ، وانى لمسرور ، لأن أرى هذا الاحتفال بعودتى ، مع أنى عدت ولم أحقق أمانى البلاد (هتاف وتصفيق) .

أمانى البلاد وعزائم الأمة

نعم ، لم تحقق أمانى البلاد فى هذه المرة ؛ ولكن ما شعرت به من اتحادكم ، وما أحسسته من حرارة حماستكم ، وما علمت به من تصميمكم على أن تصلوا الى حقكم ، يشجعنى على أن أسير معكم الى النهاية (هتاف شديد متوال) . ومن ذا الذى لا يتشجع بهذه العزائم المنعقدة ، بهذه الأصوات المرتفعة من أعماق القلوب ، بهذه الحماسة المتأججة فى الصدور ، لما سميتموه سعيا كريما ، ذلك السعى الذى لم يتكلل بالنجاح ! ! نعم ، عزائم تحملنى على أن أستميت فى السعى لحصول على استقلالنا .

الكرامة مصونة والحق محفـــوظ

لقد صرحت غير مرة فى البرلمـان وخارجه أننى مستعد لأن أحادث أى انسان كان فى شؤون بلادى، واثقا من نفسى، وعارفا بأمانتى . أريد أن أناقش أى شخص فى حقوق بلادى : فإن أقنعته وظفرت منه بغايتى فهذه خدمة أديتها، وإن لم يقتنع فواجب قضيته . على هـذا الاعتقاد سافرت، موطّن النفس على أنى أحادث من أشاء فى أى مكان صادفت فى شأن بلادى . فلمـا أتيحت الفرصة للحادثة مع كبير وزراء الانجليز، انتهزتها، وذهبت، وقلت : إما أن أنال حقوق البـلاد ، وإما أن أعود كما أتيت ، والكرامة مصونة والحق محفوظ (تصفيق حاد وهتـاف : ليحيي الرئيس الأمين) .

المحـادثات

دارت المحـادثات، وأبديت مطالبكم كما رأيتموها فى الكتاب الأبيض ؛ ولكن قد أغفل منها مطلب أريد أن ألفت أنظار حضراتكم اليه ، ذلك المطلب أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية .

ضمان المعاهدات وضمان القوّة المـادّية

لم نبحث كل هذه المطالب، مطلبا مطلبا، لأن البحث شمل أوّلا القنال، فأريد أن يكون هناك قوة عسكرية لحمايته، وألا يكون لهذه القوة دخل فى شؤوننا، ولنا أن نشـترط مانشاء من الضمانات والشروط التى نثق بها تدخل هـذه القوة فى شـؤوننا الداخليـة . طلبوا هذا ، وأصروا على طلبهم ، وقالوا : ان هـذا لازم لحفظ كيان الدولة الانجليزية، أو بعبارة أخرى لسـلامة الأملاك الانجليزية ! وأبوا أن يجعلوا الأمر كما تقتضيه اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الحيدة، تلك الاتفاقية المعقودة فى الآستانة، كما أبوا أيضا جعل القنال تحت حماية الدول ، وقالوا : اننـا نريد أن تكون هناك أمور إيجابيـة مادّية لسلامة أملاكنا، لأنه لا معنى لضمان الورق ! الورق لايعتمد عليه فى مثل هذه المهام، وإنمـا يعتمد على وجود قوة مادّية . فقلنا لهم : ان كانت

الأوراق فى يد القوى لاضمانة فيها، فكيف تكون ضمانة فى يد الضعيف ؟ ! إننا نريد أن تخلو بلادنا من عساكر الأجنبى . نحن أصحاب الأرض التى يمر القنال فيها، فنحن المكلفون بحراسته، فإن لم تكن هذه الحراسة كافية، وهذا القنال أصبح طريقا عموميا، فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعا، أى عصبة الأمم . هذا هو الشىء الطبيعى اللازم فى هذه الحالة لحماية القنال . فقالوا : اننا نريد أن يكون الأمر بيننا وبينكم، ولا دخل للدول فيه . نعم ! الأمر بيننا وبينكم ؛ ولكن هذا أمر عام ومنفعته عامة للجميع، فلا معنى لأن يختص بحمايته منتفع دون منتفع آخر. فأظهروا التشدد فى هذه المسألة، كما عرفت أنهم متشددون فى ما يختص بالسودان، وأنهم لايريدون أن يغيروا من حالته الحاضرة شيئا .

بعد قطع المحادثات

فقطعت المحادثات، وعدت اليكم حافظا كل حقوقنا، فاستقبلتمونى هذا الاستقبال الباهر! اننا لم نخسر شيئا، بل كسبنا أن واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها، وأنهم يأبونها علينا بغير حجة ولا دليل ! وأننا لا نعتمد إلا على أنفسنا؛ فالواجب علينا مضاعفة جهودنا، وتمتين اتحادنا، وأن نتشدد فى التمسك بحقوقنا، وألا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا، فما مات حق وراءه مطالب .

لواء واحد وكلمة واحدة

إن الأمم لا تعرف اليأس مطلقا . الأمم يجب عليها أن تكون دائما آملة، ساعية فى تحقيق أمانيها . وسبيلنا كما قلت لحضراتكم أننا نظل متماسكين، متساعدين، متضامين، متضامنين، ونسير تحت لواء واحد وتحت كلمة واحدة، هى : الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف متواصل) .

التمسك بالسودان

نقول ذلك، ولا نعتبر مطلقا، ولا يحل لنا أن نعتبر أن السودان جزء منفصل عنا، بل هو جزء لا يتجزأ منا . يجب أن تكون عند كل مصرى عقيدة لا تتزعزع،

وإيمان لايتخلخل بأن السودان جزء غير منفصل عنا، كما كان جزءا متصلا بنا دائما.
ويجب أن نحتج بكل مافينا من قوة على كل عمل وكل شيء يخالف هذا الحق، وكل عمل يراد به فصل هذا الجزء من الكل. نحتج عليه ولا نعتبره ولا نقبله بحال من الأحوال، مادام فينا نفس يتردد.

لابد من الجلاء

وكذلك لا نقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة، وضحينا بتلك الضحايا، وبعد أن سرنا هـذه الخطوات، لايحل لنا مطلقا، لانحن ولا من يأتى بعدنا، أن نقبل أن يكون على أرض مصر عسكرى أجنبي (هتاف شديد وتصفيق حاد).

مبادئ الأمة مبادئ الوفد

اذا قلت هذا لكم الآن، فلم أقل جديدا، ولكننى أكرر ما قلته قديما. هـذه مبادئكم التى استقيتها منكم، ورددتها الآن عليكم، هذه مبادئ الوفد من يوم تأليفه، والتى ردّدها أعضاؤه، والتى هو متمسك بها وسيتمسك بها الى الممات.

ان كانت حياتى قصيرة فإن حياة الأمة طويلة! يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم.

تجديد عهد الوزارة لتنفيذ برنامجها

ان سبيلنا ونحن فى الحكم ألا نفرط فى شيء من حقنا، وألا نترك مصلحة من مصالحنا المشروعة، وأن نبـقى أمناء على البرنامج الذى وضـعته الوزارة يوم تأليفها، نبقى عاملين على تنفيـذ ذلك البرنامج فى الداخل والخارج. هـذه هى طريقتنا التى عاهدناكم عليها، والتى نجدّد العهد الآن بالسير على مقتضاها، والله يفعل ما يشاء.

الثناء على الأوروبيين

أذكر كما تذكرون أنكم عقدتم مثل هذا الاحتفال لوداعى يوم ٢٤ يوليو الماضى، وكنت مصابا عليلا، وشكرتكم بلسانى وجوارحى على ذلك الاحتفال شكرا جميـلا.

تركتكم وسافرت الى البلاد الأوروبية ؛ ويسرنى أن أقول لكم انى صادفت فى تلك البلاد من الإكرام والعناية ما جعلنى أشعر أنى لم أكن غريبا فى غربة ، بل كأنى بين وطنى وأهلى . حقيقة وجدت بين أقوام أعزونى ، وأكرمونى ، وعملوا كل ما فى وسعهم لإرضائى . ولا أخص بلدا دون بلد بشكرى ، فقد رأيت من أهل كل البلاد اللطف والدعة والهشاشة والبشاشة ؛ فسرنى ذلك وأرضانى ، وساعد على أنى عدت اليكم معافى بعض التعافى وفى شىء من الصحة . فلسكان تلك البلاد منى عاطر الشكر وخالص الثناء .

عناية الملك تاج العنايات

وكانت عناية مليكنا المفخم فى أثناء ذلك السفر تاج العنايات كلها ، ورعايته فوق كل رعاية ؛ فأشكر جلالته غاية الشكر ، وقولوا معى : "ليحى جلالة الملك" (تصفيق وهتاف شديد لجلالته) . كما أشكركم على الاحتفال الكريم الذى أقمتموه فى هذا اليوم ، وأشكر كذلك حضرات النزلاء المحترمين الذين شاركوكم فيه ، كما شاركوكم فى الاحتفال الماضى . وأرجو أن يستمر حسن التفاهم بيننا وبينهم دائما ، وأن نعيش تحت ظل مليك البلاد المعظم عارفين لهم الخدمات الجليلة التى يؤدونها للوطن العزيز ، وعارفين مقدار عطفهم ومقدار الفوائد التى تجنيها البلاد من مساعدتهم . وإنى لا أوصيكم بحسن معاملتهم ، لأنكم تحسنون هذه المعاملة من يوم اشتبكت مصالحكم بمصالحهم ، وصارت مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . أسأل الله أن يديم التوفيق بيننا ، وألا يجعل ألسنة السوء تلعب بيننا وتدعى عليهم ما هم براء منه . وفقنا الله جميعا الى خدمة البلاد ، فى ظل مليكها المحبوب ، وأمد فى أيامه ، ومتع البلاد بعدالة حكمه .

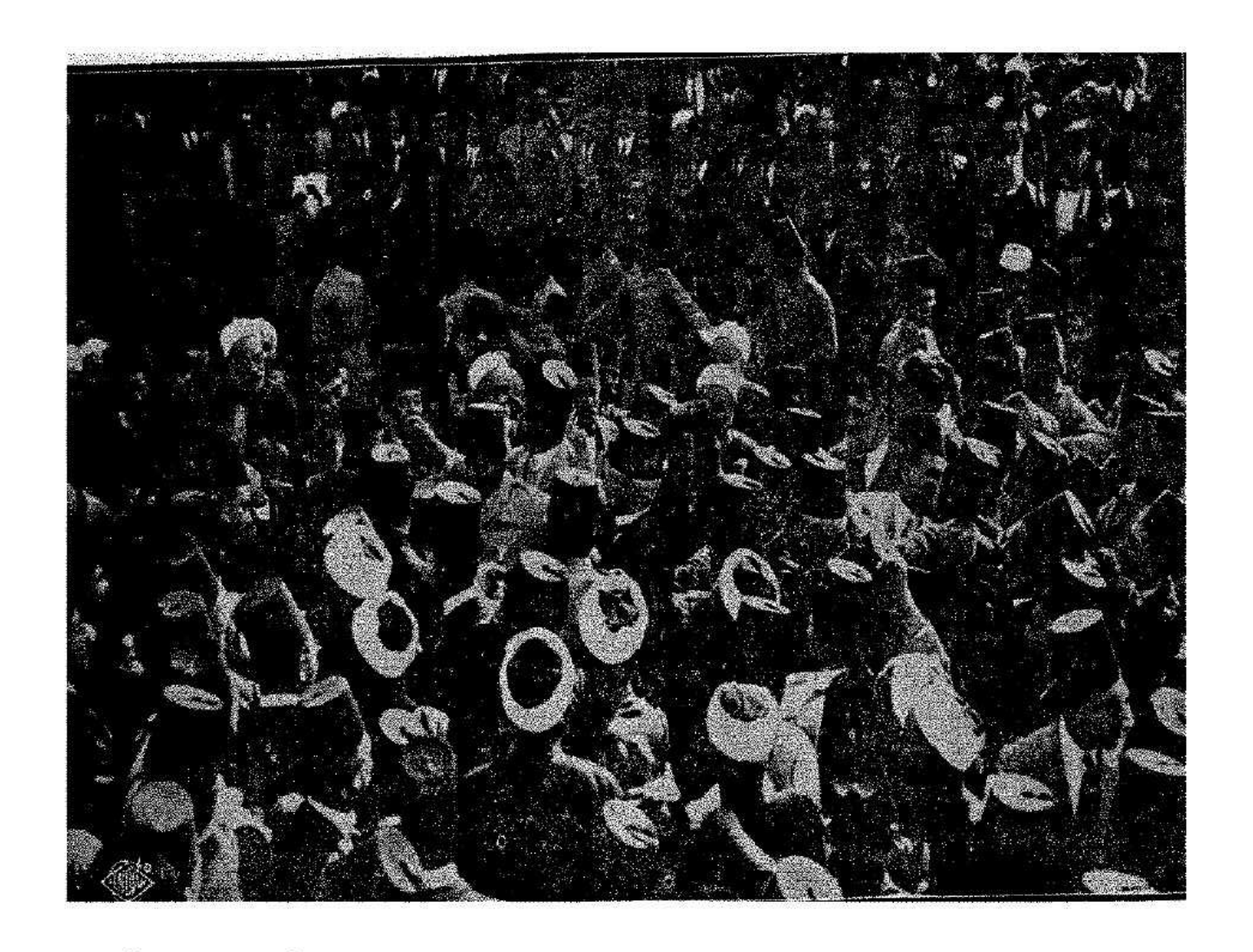
الرئيس فى القاهرة

وصل الرئيس الجليل الى القاهرة فى يوم الثلاثاء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ؛ وقد أقامت لجنة استقباله فيها سرادقا كبيرا بجوار بيت الأمة ، زخر فى ذلك اليوم بوفود المهنئين من شتى الطبقات والجهات . وبعد أن أخذ الرئيس شيئا من الراحة فى بيت الأمة نزل الى السرادق ، فدوت أرجاؤه بالهتاف والتصفيق ، ثم خطب الخطباء ودعا الداعون ، فألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس

أيها السادة :

ليس عندى ما أبديه لحضراتكم إلا الشكر الجميل على أنكم احتفلتم بعودتى احتفالا كريما . احتفلتم أنتم وسائر الأمة المصرية بهذه العودة ، وما كنت أنتظر مثل هذه الحفاوة ، لأن عملى لا يستحق فى نظرى هذا الاحتفال (أصوات : ليحى تواضع الرئيس) . لست متواضعا فى هذا القول ، ولكنى معبر عن شعور حقيق هو كامن فى نفسى ، وأرجوكم أن تقبلوا شهادتى على نفسى ، فإنها شهادة من أخلص ما هو صدق وحق . إنى لم أكن منتظرا هذه الحفاوة البالغة التى أبدتها الأمة بعد أن عدت ولم أحقق رجاءها ؛ ولم يتفق لى أنى شُكرت بعد سعى لم يكلل بالنجاح إلا مرة واحدة فى حياتى : أذكر أنى وكلت فى قضية خاصة ، عند ما كنت محاميا ، عن رجل كان عضوا فى مجلس الشورى ، وهو المرحوم أحمد عبد الغفار بك من أعيان المنوفية . كان رجلا نبيها وجيها ، فترافعت فيها ، و ... وخسرتها ! وفى اليوم التالى حضر عندى ذلك الرجل الكريم هاشا باشا بساما ، وقال لى : "إنى أتيتك لأشكرك على حسن دفاعك ، فقد حضرت الجلسة ، وسمعت دفاعك ، ورأيتك تدلى بالحجة تلو الحجة ، فأعجبت كل الإعجاب ، فلك شكرى ، وإن لم أنل حقى" ، وابتدأ يناولنى مؤخر الإتعاب ، فرفضت أن أقبل هذه النقود اكتفاء بالشكر الذى أولانيه ! (هتاف شديد وتصفيق) . وأحمد الله أن رأيت الأمة المصرية بأكملها ذلك الرجل النبيل الكريم . أحمد الله على أن أصبح كل فرد فى الأمة المصرية ذلك الرجل الذى كنت



[عن المصور]

الأمة تستقبل الرئيس الجليل فى محطة مصر عند عودته من لندن بعد قطع المحادثات ، وهو لا يستطيع أن يفسح لنفسه فى الطريق

أعده فى ذلك الوقت المفرد العلم الذى تفرد برقة الشعور، ومعرفة الجميل، واحترام الحقيقة . فالحمد لله الذى جعلكم خيارا أبرارا، تقدرون سعى الساعين وإن لم يكن منتجا للنتيجة التى تطلبونها . نعم أن النتيجة التى كنا ننشدها من تلك المساعى لم تحقق؛ ولكن أمرا جليـلا تحقق : ذلك أن خصومنا علموا أن الأمة المصرية مصرة على طلب الاستقلال التام، لا ترضى منه بديلا (تصفيق حاد)، ورأوا فوق ذلك أن الذى ائتمنتموه على حقكم، والذى وضعتم فيه ثقتكم، رفض الآن أن يقبل بالنيابة عنكم ما عرض عليه، وكان قد طلبه الآخرون ورُفض لهم !

انهـم طلبوا أن تكون لهم قوة عسكرية فى أرض مصر، على شرط ألا تتدخل فى شؤوننا؛ ولنا الحرية التامة فى أن نشـترط ما نشاء من الشروط، ونطالب ما نريد من الضمانات، لئـلا تتمكن هذه القوة من التدخل فى شؤوننا . فرفضنا؛ رفضـنا لأننا نعلم أن وجود عسكرى واحد على الأرض المصرية مخلّ بالاستقلال . رفضت ذلك، وما أظن أن رفضى هذا عمل من الأعمال الجليلة، لأن الرجل لا يعتبر فاضلا ولا ذا عمل جليل بمجرد كونه امتنع عن خيانة وطنه ! ولهـذا أشعر بأنى كلما رأيت منكم مبالغـة فى إكرامى، تخيلت أنكم تتوهمون أنى أخونكم ! (هتاف متواصل . أصوات : حاشا! حاشا!) .

إنى لم أعمـل شيئا أكثر من عمل خفير على جرن دفع عنه العادية! هـذا هو الذى عملته؛ ولكنكم كرام، تعودتم الكرم والإكرام، ورأيتم كثيرين وعدوا وأخلفوا، ورأيتمونى وعدت فوفيت، فأكبرتم عملى! لكنى، والوطنية وحبها، لا أقركم على هذا التقدير، لأن عملى لا يستحق هذا الإكرام! إنما العمل المجيد، العمل الجليل، العمل الخالد فى التاريخ، هو التضحية! وإنى لمضح بنفسى قبلكم ! (هتاف : ليحى بطل التضحية) .

ليس عندى من جديد فأخبركم به، بعـد التصريحات التى سمعها بعضـكم فى الاسكندرية، وقرأتموها فى الجرائد هـذا اليوم . إننـا نريد أن نباشر أعمالنا ،

فقد غبت زمانا طويلا ، وأريد الآن أن أدخل فى العمل لأباشره . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن أوفق مع زملائى لأن نسير بالبلاد فى الخطة الموافقة لمصالحها ، المطابقة للبيان الوزارى الذى وضعناه يوم تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعا .

هذا العمل يستلزم تفرغا عظيما، وهذا ما سنبدأ فيه من الغد . لهذا أشكركم ، وأشكر الأمة من أقصاها الى أقصاها، على ما أظهرته من كرم، وهو كثير . وأرجوكم أن تقتصروا على ما حصل، لنتفرغ لما يجب أن يحصل . ولكم منى مزيد السلام »

نصائح الى المديرين والمحافظين

استدعى الرئيس الجليل فى يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الى مكتبه فى ديوان رياسة مجلس الوزراء حضرات أصحاب السعادة والعزة المديرين والمحافظين، فسألهم رحمه الله عن الحالة العامة فى البلاد، وخصوصا حالة الأمن؛ ثم أخذ يلقى عليهم النصائح التى تشجعهم على عملهم ، وزودهم بأن يسيروا فى كل أعمالهم على قاعدة العدل والإنصاف ، وأن ينبذوا الغايات جانبا فى أية مسألة صغيرة كانت أو كبيرة . ثم كرر لهم ذلك وقال : "إنه باتباع العدل والمساواة فى الأمور الإدراية، تصلح حالة البلاد ، وتطمئن الحكومة على أعمالها الداخلية" . وحثهم على الجد والاجتهاد فى أعمالهم ، حتى لا يتركوا للأجنبى مجالا للانتقاد على الإدارة المصرية ، وأوصاهم بأن تكون قاعدة أعمالهم العدل وخدمة المصلحة العامة دون غيرهما . فقابلوا هذه النصائح بالاحتفاء، ثم انصرفوا شاكرين .

مأدبة الشـيوخ والنـوّاب

أقام حضرات الشـيوخ والنوّاب فى يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مأدبة كبرى بفنـدق الكونتيننتال تكريما للرئيس الجليل بمناسبة عودته من أوربا . وخطب فيها منهم حضرة صاحب السعادة حمـد الباسل باشا وكيل مجلس النوّاب وحضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبـة الرئيس الجليـل

زملائى الكرام :

أتقبل تحيتكم بكل شكر وابتهاج . ولقد جئت الى هذا المكان وليس عنـدى قول أقوله ، لأنى قلت كل ما شعرت بأنكم فى شوق اليه يوم قدومى .

العمل بعـد القول

ولا شك أن شوقكم قد انطفأ بما سمعتموه، ولم يبق فى قلوبكم من شوق الى أن تسمعوا قولى، ولكنكم فى شوق الى أن تروا عملى (هتاف عال وتصفيق حاد) .

ثقـة الأمـة

زملائى : فى كل يوم تقـلدنى الأمة منة يعجز بيانى عن شكرها، ويجـدد لى نوابها الكرام ثمة يقصر حكمى عن تقديرها ! ! نعمة لا يقدر أحد على إيفاء جزائها، إلا الله وحده القادر على كل شىء (هتاف وتصفيق شديد) .

المسـئوليات

نعمة، لولا أن تمتعى بها يستتبع مسـئوليات كبرى، تبعات جساما، لطارت نفسى عجبا بها، بل لفاضت فرحا منها . ولكنى، وحق مسـديها. ما تمتعت بشىء من هـذه النعم الكبرى إلا وشعرت فى الحال بسيل من المسـئوليات يغمر ربوة فرحى حتى يخفيها أو يكاد يدحيها ! ! مسئوليات جسـام، لو لم تشاركونى فيها أنتم أعضاء البرلمـان ، وفى تحمـل كثير من أعبائها، لأنقضت والله ظهرى، ولقعـدت بهاهمتى ! مسئوليات جسام، هى صلاح ما أفسد الزمان مدّة مديدة كلكم تعلمونها !

مسئوليات كبيرة جدا ، فى الداخل وفى الخارج : أما فى الخارج فكلكم تعلمونها ، مسئوليات عن الاستقلال التام الذى هو طلبتنا جميعا (تصفيق شديد وهتاف عال) . ومسئوليات فى الداخل عن كل شىء ، عن الإدارة والقضاء ، عن المعارف والصناعة ، عن التجارة والمواصلات ، عن البحرية والحربية ، عن الأوقاف . كل هذه مصالح فى حاجة الى الإصلاح . والإصلاح ، أيها الزملاء ، محتاج الى القلوب المخلصة ، والرءوس المدبرة ، والأيدى العاملة ؛ وإلى روح التضامن تجمع الكل فى شعور واحد ، وتدفع الكل الى مزية واحدة (تصفيق شديد) .

هذا ما نحن ، أنا وزملائى ، وأنتم أيضا ، مشتغلون به : ببث تلك الروح ، وباستكشاف القلوب المخلصة ، وتلك الرءوس المفكرة ، وتلك الأيدى العاملة . وليس من الهنات الهينات بث تلك الروح ، ولا استكشاف أصحاب تلك الصفات الفاضلة .

نحن جادون فى هذا السبيل ؛ وهذا مايشغل فكرى ، ويمنع علىّ فى كثير من الليالى منامى .

الحكومة روح التضامن

نريد أن نبث فى الحكومة روح التضامن ، وأن يكون جميع من فيها متضامنين شاعرين بشعور واحد ، متجهين الى جهة واحدة ، هى مصلحة البلاد (هتاف وتصفيق) ، واجبهم يقضى عليهم أن يشعروا بهذا الشعور ، لأنهم يعملون والعيون مفتحة من كل جهة عليهم ، والخصوم ينظرون من كل جانب اليهم ، إذا لم يعملوا لصالح بلادهم ، وإذا لم يتركوا اللهو جانبا ، ولم يسعوا خلف الغايات ، وفهموا أنهم فى حالة إما أن يصلوا الى السلامة والاستقلال ، وإما أن تضيع الفرصة من أيدينا ونصبح على الدوام فى حكم الأجنبى (تصفيق) .

أنصار الإصلاح وخصومه

لهذا كان من واجبنا جميعا أن نتحد ، وأن نتعاون على المصلحة العامة . ونحن فى الحكومة سنسير بقدم ثابتة وعزم شديد لأجل أن نحل فى كل وظيفة من يليق

بها، ومن يعاوننا على السير فى طريق الإصلاح، ونقصى عنها كل من يقف فى هذا الطريق (تصفيق حاد متواصل وهتاف شديد جدا) . نسير مسترشدين فى هذا السبيل برأيكم، ومعتمدين على ثقتكم؛ فإن الأمر جد لا لعب، والمصلحة عامة لا خاصة؛ والمصلحة العامة لا تقبل المساومة ولا المحاباة (تصفيق) .

الخصومة والاتحاد

ولقد يتكلم المتكلمون عن الخصومة والاتحاد . وأنا أقول لكم، وقولى حق وصدق، أنى لا أفرق فى المصلحة العامة بين مصرى ومصرى، مادام الاثنان متجهين إلى جهة واحدة، ومحترمين حرما واحدًا هو الوطن العزيز (تصفيق وهتاف) . فليخاصمنى من شاء شخصيا، وليحترم وطنه، وأنا أؤدى حقه صاغرا (تصفيق) . ولكن الذين يخاصمون وطنهم ليخاصمونى، فلا صلة بينى و بينهم، ولا أقبل منهم صرفا ولا عدلا، لأن هؤلاء إنما يبحثون عن مصلحتهم لا عن مصلحة البلاد . ولكن الشخص الذى يخاصمنى ليعيب فى شخصى، و يكون صادقا لوطنه فيحجم عن الإضرار به، فإنى أرفعه فوق رأسى .

ليس فى قلبى حقد ولا خصومة

فليأت الىّ من يريد الاتحاد، وليمد يده الىّ، وأنا أمد يدى اليه، وأعطيه العمل الذى يليق به، إن كان مخلصا، إن كان صادقا، مهما آذانى فى الماضى . لا أنظر الى الماضى، و إنى لأنادى بأعلى صوتى الآن أن ليس فى قلبى حقد ولا خصومة لأحد إلا من خاصم وطنه وخاصمه الوطن (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

أؤكد لكم أن رأسى مملوء بالمشاغل . ولا أقول هذا القول اعتذارا، ولكنى فى الواقع مشغول بالعمل الآن أكثر من القول . فأرجوكم أن تقبلوا عذرى، وأن تقبلوا شكرى (هتاف شديد متواصل) .

تعديل فى وزارة الشعب

حديث للرئيس الجليل حول التعيينات والترقيات

صدرت فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٤ مراسيم بتعديل فى وزارة الشعب و بتعيينات وترقيات جديدة ، جاء فيها أن حضرة صاحب المعالى محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة يعين وزيرا للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر العضو فى مجلس النواب يعين وزيرا للمعارف العمومية ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر يعين وكيلا لوزارة الداخلية ... الخ . وقد تحدث الرئيس الجليل رحمه الله الى مسيوليون كاسترو صاحب جريدة "لاليبرتيه" عن التعيينات والترقيات الجديدة بحديث نشر فى عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر ننقله فيما يلى مترجما عن جريدة البلاغ الغراء . قال صاحب الليبرتيه :

من الساعة التاسعة والنصف صباحا ودولة الرئيس يقابل فى مكتبه رؤساء المصالح فى مختلف الإدارات ، و يستقبل الزوار . ففى أقل من ربع ساعة قابل بالأمس نحو ١٥ من هؤلاء ، فكان متوسط مقابلة كل داخل دقيقة ! وهذا غاية فى قصر الزمن !

ان الرئيس قاطع التقاليد الشرقية فى الإكثار من التحايا والتسليمات ، فوقته محدود؛ إلا أنه لا يرفض المقابلة ولا يأبى السماع ، بشرط أن يكون هناك شيء يقال، وألا يضيع عليه أحد وقته . ولم يبد مع ذلك على أحد شيء من الدهشة ولا من الامتعاض من جراء اختصار مقابلة الرئيس ، لأن الرئيس من جهة يبدى فيها ما هو معروف به من البشاشة ، ثم لأن المقابل من جهة أخرى لا يعدم جوابا فى ناحية أو فى أخرى يحلوله ما يريد جلاءه . ولم يكن هذا بمعروف حتى الآن ، لأن إغراق رؤساء الوزارات السابقين فى التأدب كان يجعلهم كثيرى الضن بقول "لا" ! ولكن "نعم" منهم كانت دائما مذبذبة خجلة قابلة للاسترداد !

... دخلت فإذا الرئيس منبسط الأسارير، فهنأته، فقال دولته : "هذا نتيجة العمل، فإننى من رجاله ، والنضال يعيد إلىّ صحتى ، أو ما تدعوه قوتى" . فقلت فى نفسى : حانت الفرصة ... ثم حركت الرئيس للكلام فى التعيينات الجديدة ، فقبل متفضلا ، فقال :

”انهم يدهشون لأنى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقولون إنها جنائية ! وقد كان من الواجب مع ذلك ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه“ ! فقلت : ويلومونك أيضا على أنك عينت بعض أقارب لك فى وظائف عالية . فقال : ”أؤكد لك أن لى أقارب كثيرين كثيرين جدا ، فى الغربية ، وفى مناطق عديدة من مديريات القطر ؛ وأنا آسف جد الأسف على أنهم ليسوا على معرفة ولا كفاءة ، وإلا لكنت عينتهم فى كل مكان ، لتكون لنا بهم إدارة زغلولية حقيقية اسما ومعنى ... ودما“ ! ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

”لما نفونى ، نفوا معى اثنين من أقرب أقربائى إلىّ . فهل نفيا لأنهما كانا من دمى ؟ أو لأنهما كانا يمثلان قوة حقيقية فى خدمة القضية الوطنية ؟ سواء أكان هذا أم ذاك ، فواجبى مرسوم يقضى بأن أضع هذين الرجلين الى جنبى ليقاسمانى مسئوليتى ، ماداما قد قضى عليهما بأن يكون حظهما من حظى . قل عنى إننى عند تساوى المعرفة والكفاءة أقدم قريبى على غيره ، لأنى بطبيعة الحال أثق بقريبى ثقة تامة فى تنفيذ سياستى وجعل الحكم سائرا على وجهة نظرى . أليست علىّ جميع مسئولية الحكومة والإدارة ؟ فهل تكون مسئولية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة فى اختيار معاونيه ؟ وهل ألام على سوء الإدارة اذا كنت مضطرا للاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيرى ؟ ... لقد قلت لك ان انتقادات خصومى لم تؤثر فىّ ، وسأواصل المهمة التى بدأت بها“ .

قلت : ويذكرون أيضا أن هناك سعديين مستائين ! فقال : ”قرأت هذا فى جريدتك ، ولكن لم أصدقه (ضحك) ! لم يبد لى من أحد امتعاض بعد التعيينات الأخيرة . وإنى على ثقة بإخلاص أعضاء حزبى وخلوهم من الغرض ؛ فلست أستطيع أن أقابل هذه الأكاذيب بشىء من الإصغاء“ ... ...

الرئيس والأزهر

قامت فى آخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بين الأزهريين حركة إضراب احتجوا بها على ما بلغهم من تقرير اللجنة التى تألفت قبل سفر الرئيس الجليل الى أوروبا للنظر فى إصلاح الأزهر ومطالب الأزهريين . وقد استقبل رحمه الله وفدا منهم فى يوم السبت أول نوفبر ببيت الأمة فشرحوا له مطالب إخوانهم ووجه شكايتهم من تقرير لجنة الإصلاح ، فألق عليهم تصريحه الآتى :

أنا أزهرى ، وأفخر بالأزهر ، وجلالة الملك وأنا وزملائى نعمل جميعا لمصلحة الأزهر ، مسوقين بشعورنا رغبة فى الإصلاح لا بأى عامل آخر . وقد تسلمت تقرير لجنة الإصلاح قبل سفرى الى أوروبا ؛ وكم كان بودّى أن أضعه موضع البحث قبل السفر ، ولكن طرأ ما تعرفونه ؛ وفى مدة وجودى بأوروبا كانت الوزارة مشغولة هنا بأمور كثيرة ؛ وبمجرد عودتى بحثت الأمر ، وأمرت بأن يعرض التقرير على لجنة من الوزراء لتفحصه . على أنى ومجلس الوزراء لسنا مقيدين بشىء من التقرير اذا لم يتفق مع المصلحة ، فسنقارن التقرير بالمطالب ، ونقرر ما هو فى مصلحة الأزهر . إنى أحب الأزهر وأعمل له ، وكنت أود أن أراكم قبل الإضراب لأسمع لكم ، ولا أزال مستعدا لأن أسمع لكم متى عدتم الى الدروس . وما كنت أنتظر ، وأنا من الأزهر ، والأزهر منى ، أن يحدث إضراب فى عهدى . ولا زلت أعمل للأزهر ، ويسرنى أن يكون على ما يتمنى دعاة الإصلاح .

* *

واستقبل رحمه الله فى يوم الأحد ٢ نوفبر ، بديوان رياسة مجلس الوزراء ، حضرة الشيخ محمد فراج المنياوى رئيس جمعية تضامن العلماء ، فصرح له بما مؤدّاه :

إن عزيمتى لن تثنى ساعة واحدة عن العمل للإصلاح الداخلى ؛ ولما كنت أعتقد أن الإصلاح الخلق يجب أن يكون من طريق الدين ، أمرت بتشكيل لجنة من كبار العلماء لإصلاح شئون المعاهد الدينية . وقد عرضت عوارض بجنائية كبيرة شغلت الحكومة عن النظر فى الأمور التى لم يزل ظرفها واسعا . والحكومة لدوام رغبتها فى الإصلاح تبحث الآن بعناية كبيرة قرار لجنة إصلاح المعاهد الدينية .

لحركة الإضراب ليست فى مصلحة القائمين بها، ولا هى من مقتضيات العطف على مطالب الأزهريين . على أن رجال الدين يجب أن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم ، ومثلا صالحا يسترشد به الناس فى أمور دينهم ودنياهم . فاحتفظوا بمصلحتكم بقدر احتفاظى بها ؛ ولا تطلبوا علاج الأمور من ناحية غير مشروعة ، لأنكم أعرف الناس بحرمة النظام، وأوسعهم نظرا فى الشئون العامة .

تصريح للرئيس الجليل

تكذيب نسبة التسوية المؤقتة اليه

نشرت جريدة البلاغ الغراء فى عددها الصادر بتاريخ ١٠ نوفبر سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

نشرت زميلتنا الليبرتيه منذ أيام مقالا تحت عنوان (إذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية موقتة)، اقترحت فيه أن يوضع بين مصر وانجلترا حل موقت يبتدئ بإعلان مطالب مصر، ثم يليه إعلان المزاعم التى تزعمها الحكومة البريطانية، والحقوق التى تدعيها لنفسها ، ثم يلى ذلك اتفاق يجرى العمل به لمدة معينة كخمس سنوات مثلا ، بحيث اذا انتهت هذه المدة صار الفريقان فى حل من إعادة النظر فى المسألة المصرية بحذا فيرها لإيجاد حل لها . واقترحت أن يكون من قواعد هذا الحل الموقت أن يشترك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى حماية قناة السويس ،وأن تشترك مصر اشتراكا فعليا مع الحكومة البريطانية فى إدارة السودان .

هذا هو كل الاقتراح الذى اقترحه زميلنا مسيو كاسترو فى جريدته وسماه حلا موقتا ؛ وقد تناولته جرائد مصر وانجلترا على أنه اقتراح موعز به من مصدر رسمى ، وادعت التيمس فى عبارة صريحة أن صاحب الدولة الرئيس الجليل هو الموعز به ، وناقشته على هذا الاعتبار ، وقالت ، كما يرى القراء فى غير هذا المكان ، ان الدوائر المطلعة فى لندن تعتبره « رغبة من الحكومة المصرية فى الخروج من المأزق الذى وجدت نفسها فيه بسبب سلوك سعد باشا فى خلال زيارته الأخيرة للندن» .

فقد وجب بعد ذلك أن نتبين الحقيقة فى هذا الموضوع ، ولهذا قصدنا الى دولة الرئيس الجليل ، وكلمناه فى ذلك ، فصرح لنا فى كلمات قوية صريحة بأنه "برئ من هـذا الاقتراح ومن الإيعاز به" ، ثم قال "ان سياسته هى التى أوضحها فى خطابه فى الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر الماضى ، ثم فى خطابه فى الكونتنتال مساء يوم ٢٤ اكتوبر ، وهو لا يحيد عن هـذه السياسة التى ستظهر فى خطبة العرش بأجلى وضـــوح" .

لجنـــة الطلبة فى حضرة الرئيس

استقبل الرئيس الجليل رحمه الله فى يوم ١٤ نوفبر سنة ١٩٢٤ ببيت الأمة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية المنتخبين عن العام الدارسى الجديد ، ولما مثلوا بين يديه أسدى لهم من النصائح والتشجيع ما ملأ صدورهم حمية ونشاطا ، وزادهم يقينا وايمانا . ثم قال لهم :

"أهنئ اللجنـــة التنفيذية الجديدة بمراكزها ، وأطلب منهـا الثبات والاعتدال والحكمة والحماســة ، وأن يرجع على أيديهم للطلبة تضامنهم واتحادهم ، وأن يكونوا رجال أعمال لا أقوال . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد" .

الدورة البرلمانية الثانيـــة

(١٢ — ٢٤ نوفمبر ســنة ١٩٢٤)

فى الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الأربعاء ١٢ نوفبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد البرلمان بقسميه ، مجلسى الشيوخ والنواب ، فى قاعة مجلس النواب ؛ وكان الاجتماع برياسة حضرة صاحب المعالى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ . وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر، ألقى الرئيس الجليل سعد زغلول باشا رحمه الله ، بأمر جلالته ، خطاب العرش الذى تفتتح به الحكومة دور الانعقاد الثانى للبرلمان ، وهذا نصه :

خطـاب العـــرش

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أحييكم أحسن تحيــة ، وأهديكم أجل احترام ؛ وأذكر بالسرور و بالفخار يوم حضرت بينكم منذ أقل من ثمانية شهور، لافتتاح اجتماعكم ، وأداء القسم العظيم على الإخلاص للدستور ، الذى وفقنى ربى لإنشائه وتدبير الأمور طبق أحكامه .

واليوم أهنئكم على نتيجة أول اختبار للعمل بنظامه فى الدور الأول من انعقــاد البرلمــان؛ فهى، على قصر مدة هذا الدور، ووقوع أكثره فى أقسى فصول السنة، جاءت بنتيجة حسنة مشجعة وباعثة على الرجاء فى التقدم والارتقاء . ذلك بفضل ما انطويتم عليه من الحب لخير البلاد، وما أبديتموه من حكمة واعتدال، وما امتازت به مكاتبكم ولجانكم، من النشاط المستمر والإدارة الحســنة والبحث الدقيق .

قد وضعتم لوائحكم الداخليــة ، ونظمتم مكاتبكم ، وانتخبتم لجانكم ؛ ووضعتم من الأســئلة والاستجوابات والاقتراحات ، ما كان له أثر عظيم فى مراقبة الشؤون ، ومعــرفة حاجات الجمهور، والاطلاع على ســياسة الحكومة، وتبيّن الحكمة فيما عملت، والسر فيما تركت .

ولقد تناقشتم فى ميزانيات الدولة ، وصدقتم عليها بعد درس جاء بحكم الضرورة موجزا محدودا، ولكنه دقيق ومفيــد . وقد أعدتم النظر فى قوانين مهمة كقانون

الانتخاب، وأدخلتم عليه تعديلات سيكون لها أثر عظيم فى الأعمال المقبلة . وأيدتم بقراراتكم الإجماعية وتصريحاتكم الواضحة وحدة الأمة فى جهادها للحصول على استقلالها التام (تصفيق) . بذلك أثبتم بالبرهان المحسوس الواضح أن البرلمان المصرى جدير بالسلطة التى خولها له الدستور .

ان حكومتى صرفت كما وعدت أكبر همها فى السعى لاستقلال البلاد بجزأيها: مصر والسودان (تصفيق حاد) . وبناء على دعوة رئيس الوزارة الانجليزية، توجه رئيس حكومتى الى لندره فى شهر سبتمبر الماضى، للدخول فى محادثات قد تؤدى الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد ما حصل على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس بأية صورة حقوق مصر . لم تؤد هذه المحادثات الى مفاوضات ، ولكننا لا نزال واثقين تمام الوثوق من الوصول الى غايتنا المنشودة ، بفضل وضاحة حقنا، واتحاد شعبنا ، وتعلقه بالعرش ، وتضامن الكل فى المحافظة على حقوقنا المقدسة فى وادى النيل بقسميه، من غير أن نتخلى عن شىء منها، أو أن نقبل أو نعترف بأى عمل أو أمر من شأنه المساس بها (تصفيق طويل متكرر) .

وستستمرون فى مساعدة الحكومة بكل جهد على حسن إدارة البلاد، وتوجيه الأمة فى طريق الرقى، لتستزيد من احترام الأمم المتمدينة لها ومن عطفها عليها .

ويسرنى أن أرى البلاد اليوم على حالة تسمح بالتوسع فى الأعمال البرلمانية توسعا طبيعيا فعالا، فالطمأنينة العامة تملأ جميع أنحاء القطر . نعم وقعت فى الأشهر الأخيرة حوادث إضراب، ولكنها لم تكن سوى حوادث عادية ناشئة عن منازعات اقتصادية ومادية ، ولم يترتب عليها تكدير للراحة العمومية ، وجرت بسلام وانتهت على صورة مرضية بوجه عام .

أما حادثة الاعتداء التى وقعت على رئيس حكومتى، ونجاه الله من شرها ، واستاءت الأمة لوقوعها، فلم تكن جناية اجتماعية ، ولا عملا ثوريا، اذ كشف التحقيق أنها جناية فردية ناشئة عن جنون شخصى .

والأحوال الاقتصادية جارية على منوال حسن ، ولكنها قابلة للتحسين والإصلاح . والحالة المالية على مايرام ، إذ الحساب العمومى الذى سيعرض عليكم يدل على تعادل تام فى الميزانية ، وعلى وفرة المال الاحتياطى . وقد اتخذت الحكومة التدابير لتخفيض النفقات الى المقدار الذى تقضى به الحاجة فعلا ، وعلى الأخص لمراقبة النفقات مراقبة شديدة ؛ وهذا يكفل بقاء الميزانية على ماهى عليه من الثبات . ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات .

وجميع المصالح العامة سائرة بانتظام ؛ وفى هذا السير المنتظم أكبر دليل على عدم صحة ما تنبأ به بعض ذوى الأغراض ، من أن النظام الجديد وخروج الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة سيفضيان حتما الى اختلال عام فى النظام ! على أن التغييرات التى حدثت فى خلال السنة فى موظفى الحكومة ، لم يكن الغرض منها إلا تقوية تلك المصالح العامة ، بمعاونة عناصر من الشبان الأكفاء المخلصين لخير البلاد .

ولما كان تطبيق نظام الدرجات الجديدة ، وهو عبء ثقيل خلفه الماضى ، قد تم الآن ، بعد أن حمل الحكومة تكاليف طائلة وعناء شديدا ، فقد شرعت فى وضع لائحة للموظفين ؛ والمأمول أن تساعد هذه اللائحة ، بما تخوله لهم من الحقوق وتفرضه عليهم من الواجبات بطريقة عادلة ، على زيادة ضمان سير العمل وانتظامه .

ومن المصالح العامة مصلحة تستدعى من جانب الحكومة عناية تامة ، وهى مصلحة السكك الحديدية ، التى تركت للإدارة الجديدة فى حالة صعبة ، خصوصا بسبب عدم تجديد مهماتها بطريقة مستمرة ؛ ولهذا سيقترح عليكم اتخاذ تدابير مهمة لتحسين حالتها وتوسيع نطاقها وضمان سيرها فى التحسن والارتقاء .

وستعرض عليكم أيضا مشروعات مهمة تتعلق بالتجارة البحرية والملاحة النيلية .

إن ما أشرنا اليه فى خطابنا يوم افتتاح البرلمان ، من حاجات البلاد ، يستلزم على الدوام عناية شديدة : فالزراعة عموما ، وزراعة القطن خصوصا ، الذى هو أساس

ثروتنا ، يجب أن تبذل لها وسائل المساعدة والتشجيع والحماية ؛ ولهذا تنوى وزارة الأشغال العمومية القيام بأعمال مهمة ، من شأنها تحسين طرق الصرف والرى فى الوجه البحرى ، وتوفير وسائل الرى فى الوجه القبلى . كما أن وزارة الزراعة تدرس الآن وتنفذ تدريجا ما يلزم من الوسائل ، لمنع انحطاط نوع القطن المصرى ، ومقاومة الأمراض التى تفتك به ، وتعميم نظام التعاون ، وإنشاء مراكز للتجارب الزراعية ، وتشجيع زراعة أصناف جديدة ، وحماية المواشى ، والتوسع فى تربيتها ، وتحسين نتاجها ؛ وكذلك مساعدة صغار الزراع ، خصوصا فيما يتعلق بشراء البذور والأسمدة .

وتشترك وزارة الأوقاف فى هذه الجهود بالنسبة للأراضى التى تديرها ؛ كما أنها تعنى بتحسين نظامها الداخلى ، رغبة منها أيضا فى تحسين حال المستحقين ، والإكثار من المنشآت الخيرية .

وحالة الأمن العام تدعو الى الرضا ، غير أن هذا لا يعفى من إتمام التنظيم الجديد لإدارة الأمن وتقويتها . وستعرض عليكم اقتراحات فى هذا الشأن ، تتضمن أيضا مراقبة من يدخل البلاد من الأشخاص المشبوهين أو غير المرغوب فيهم .

والحالة الصحية العامة عادية بوجه الإجمال ، بل هى سائرة فى طريق التحسن سيرا بطيئا ؛ غير أنها ما زالت بعيدة عن الدرجة التى نودّ أن تكون عليها . ومما لا مندوحة عنه زيادة عدد مستشفياتنا ومستوصفاتنا . وإننا لنعلق أملا كبيرا على ما يبذله الأفراد من الجود ، فقد شاركوا الحكومة قبل الآن فى سبيل القيام بهذا الواجب المفروض على الجميع ، لوجه الله تعالى وللوطن العزيز . وتبذل مصلحة الصحة كل جهدها فى أداء مهمتها بالقدر الذى يسمح به ما لديها من الوسائل ، وسيجد البرلمان البرهان على ذلك عند ما ينظر فى مشاريع القوانين المهمة التى ستعرض عليه فى هذا الشأن .

وان الحالة التى عليها إدارة القضاء قد لفتت نظر البرلمان من قبل ؛ ولا يسع أحدا أن ينكر الحاجة الى تحسين حالة هذه الإدارة التى هى من أهم شؤون الدولة .

وتقضى تلك الحاجة بزيادة عدد رجال القضاء زيادة معتدلة، وبإدخال إصلاحات توفق بين سرعة إنجاز القضايا وتوافر جميع الضمانات اللازمة لسير القضاء سيرا سديدا عادلا .

وإن مساعى شعبنا فى تعليم الناشئة تعليما أوليا أو راقيا تزداد يوما فيوما، ويجب على الحكومة أن تقابل هذه النهضة التى تملأ جوانحى الأبوية سرورا بما تستحقه؛ كما أنه ينبغى عليها أن تعنى بتنظيم هذه الحركة المباركة وتوجيهها فى أقوم طريق . وان تطبيق مبدأ التعليم الإجبارى الذى فرضه علينا الدستور، يجب أن يقترن بإصلاح التعليم الراقى والعالى إصلاحا يصل ما انقطع من عهد النهضة العلمية العظيمة فى مصر . وستعرض عليكم مشاريع مهمة تتعلق بهذا الموضوع .

ومن أهم واجبات الدولة توفير وسائل الدفاع عنها . على أن مسألة الدفاع المسلح هى من أعظم المسائل خطورة وأكثرها تعقيدا؛ فالحكومة تبذل جهدها فى درسها وحلها تدريجيا بحذر وتؤدة واحتياط، فستزيد عدد وحدات الجيش، وتشتغل بإنشاء ما لا وجود له الآن من الأسلحة .

إنى أتأسف لأن مدة العطلة البرلمانية الماضية كانت ظرفا لحدوث صعوبات خارجية وداخلية، خصوصا بالنسبة للسودان؛ تلك الصعوبات التى أقلقت خاطر شعبى وشغلت بال الحكومة . ولكنى أحمد الله على أن خطة الحكمة والروية التى عالجت بها حكومتى هذه الصعاب، ساعدت مساعدة قيمة على حفظ حقوق مصر سالمة، وعلى استبقاء العلاقات الودية مع الدول الأجنبية .

ولقد ظلت الجاليات الأجنبية تعيش آمنة مطمئنة فى ضيافة البلاد .

هنالك بعض مسائل تجرى فيها المخابرات الآن ، وهى مسألة الرعايا الألمان، وحدود مصر الغربية، والجنسيات؛ وأملى وطيد بأن تحل حلا مرضيا، بفضل ما يسود هذه المخابرات من روح الود والصفاء .

حضرات الشيوخ والنواب :

إن وجوه الإصلاح فى بلادنا متعددة ومتنوعة ، ولا تنحصر فيما ذكرناه ؛ وكلها لازمة لحياة البلاد ورفاهتها وحسن تقدمها ؛ والقيام بها فى دور الانتقال من نظام قديم الى نظام حديث ، وهو الدور الذى نجتازه الآن ، من أشق الأمور وأصعبها ؛ ولكن حكومتى مملوءة من الرغبة فى مباشرتها ، ومن العزم الصادق على تذليل ما فى طريقها من العقبات ، وعلى توفير ما يلزمها من الوسائل ، مقدمة الأهم منها على المهم ، معتمدة بعد الله على حكمتكم وحسن معونتكم . ولهذا أفتتح اليوم الدور الثانى للبرلمان ، وأدعوكم وأنا عظيم الثقة فى حسن المآل للبدء فى أعمالكم .

حقق الله رجائى ، ووفقنى وإياكم لما فيه الخير العام ''

***

الرئيس يقدم استعفاء الوزارة

فى حضرة جلالة الملك

فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك وقدم اليه استقالة الوزارة . وقد جرى رحمه الله على مبدئه فى الصراحة ، فأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعل ؛ فأظهر جلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل انه يثق به ، وأعرب عن رغبته فى أن يعدل عن عزمه ؛ فقال الرئيس الجليل " إن عزمه هذا نهائى " ، فقال جلالة الملك : فلتبق المسئلة على الأقل الى غد ؛ فوافق الرئيس على ذلك .

فى مجلس النواب

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

إن صحتى لم تعد تحتمل أعباء وظيفتى ومتاعبها ، ولهذا تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت له استعفائى من رياسة مجلس الوزراء . وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى فى عيشتى الجديدة معكم الى مافيه خير البلاد (أصوات — لا . لا)

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء قاصدين الى مجلس الشيوخ . وبعد مناقشة قصيرة بين فريق من الأعضاء فى مجلس النواب ، وافق المجلس على الاقتراح الآتى :

"نقترح على هيئة المجلس المحترم أن تعلن ثقتها التامة بوزارة حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا ، وأن يؤجل انعقاد المجلس الى يوم الاثنين الآتى الموافق ١٧ نوفمبر" .

فى مجلس الشيوخ

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

انه نظرا لاعتلال صحتى وضعفها عن تحمل أعباء وظيفتى ومتاعبها ، قد تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت لجلالته استعفائى من رياسة مجلس الوزراء . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى فى حياتى القادمة معكم الى ما فيه خير البلاد... (ضجة شديدة) .

أصوات — غير مقبولة . غير مقبولة .

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء ؛ وبعد كلام قصير فى الموضوع وافق المجلس على الاقتراح الآتى :

"يقرر المجلس بهيئته الكاملة التوجه للسراى لتسجيل الأسماء ، وذلك لإظهار شعوره وثقته التامة بالوزارة ؛ ثم بعد ذلك يتوجه الى حضرة صاحب الدولة سعد باشا . هذا مع تأليف وفد من الآن من الرئيس والوكيلين لطلب التشرف بمقابلة جلالة الملك لالتماس رفض استقالة الوزارة" .

فى بيت الأمـــة

بعد أن خرج الرئيس الجليل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، توجه فى الحال ومعـه زملاؤه الوزراء الى بيت الأمة ؛ وحينئذ أخذت الوفود تفـد كأنها الأمواج تتدافع، فازدحم بها البيت، وازدحم شارع سعد باشا زغلول ، وازدحمت الشوارع المؤدية اليه . ولمـا انتهى المجلسان من جلستيهما ذهب النواب والشيوخ كلهم تقريبا الى بيت الأمة، وطلبوا أن يقابلوا الرئيس ، فقابلهـم فى مكتبه ، ثم تكلم بعضهـم فقصوا عليه ما كان فى المجلسين، ثم طلبوا منه أن يتكلم ليشرح لهم سبب الأزمة ، فقال :

”إن صحتى ضعيفة فعلا، والصحة شىء ثمين لا يسع أى انسان إلا أن يحتفظ به ما استطاع . نعم ان صحتى ضعيفة، وأعباء الحكم ثقيلة جدا ، فهنا لك مشاكل خارجية، ومشاكل داخلية، وهنالك أيضا ! والكلام فى سركم ! دسائس “ .

فمـا كاد يفوه بكلمة ”دسائس“ حتى استولى الانقباض على النواب والشيوخ ، وقال بعضهم بلهفـة : نرجو التصريح ؛ وقال آخرون : نحن عارفون ! وليس فى الأمر سر ! ؛ ثم قال غيرهم : لا ! لا ! لا ! نريد التصريح ! يجب أن نعرف كل شىء ! يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق .

وحينئذ تكلم الرئيس فقال : ”أنا رجل حرّ ، ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار، ولا أحب العمل فى الظلام (تصفيق) . ومن أجل هـذا لا بد لى من الاستقالة ! “ .

فألح النواب فى معرفة الأسباب الحقيقية للاستقالة ، وقال الأستاذ جعفر فخرى بك : أنت لست ملكا لنفسك، بل ملكا للأمة ؛ وإرادة الأمة أن تبقى فى الحكم . وقال الأستاذ سلامة بك ميخائيل : ستسقط كل وزارة لا تكون رئيسها . فقال الرئيس : ”إذن تعالوا فى الساعة العاشرة صباحا الى المجلس، وهناك نتكلم“ . وبناء على ذلك تقـرر أن تجتمع الهيئة الوفدية لمجلسى النواب والشـيوخ فى القاعة الكبرى لمجلس النواب فى الساعة العاشرة من صباح الأحد ١٦ نوفمبر للنظر فى تلك الحالة .

وفد الشيوخ فى حضرة جلالة الملك

انتهت جلسة مجلس الشيوخ السابقة بالقرار الذى قرروه إزاء استقالة الوزارة السعدية . وتنفيذا لهذا القرار ذهب جميع أعضائه عقب الجلسة الى القصر فقيدوا أسماءهم ، ثم طلب الوفد النائب عنهم مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وكان ذلك حوالى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر ، فأذن جلالته بالمقابلة فى الحال ، ودعا اليه أعضاء الوفد ، وهم صاحب المعالى أحمد زيور باشا رئيس المجلس ، وصاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيلا المجلس . ولم يكن أعضاء هذا الوفد بملابسهم الرسمية ، لأنهم لم يكونوا متوقعين أن يقابلهم جلالة الملك فى الحال ، فقابلوا جلالته بملابسهم العادية ، وأبلغوه قرار المجلس بالثقة التامة فى وزارة سعد باشا ، وبتأجيل الجلسات إلى أن تنتهى هذه الأزمة . فقال جلالته لهم "ان سعد باشا قابله فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، وسلمه الاستقالة ، فاستاء من ذلك ، وأعرب له عن ثقته به ، وعن رجائه فى أن يعدل عن عزمه هذا " ثم أبلغهم " أنه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره فى هذا الموضوع "، وكلفهم أن يبلغوا ذلك لزملائهم .

وفد الشيوخ عند الرئيس الجليل

وخرج هذا الوفد من القصر ، فذهب الى بيت الأمة رأسا ، وكان الرئيس الجليل قد انتقل من مكتبه الى قاعة المائدة مع زملائه الوزراء وبعض أعضاء الوفد ، فاستقبل الوفد فى هذه القاعة ، وحينئذ تكلم زيور باشا ، فذكر قرار المجلس وذهاب الوفد الى القصر ومقابلته لجلالة الملك ، ثم أعرب عن أمل الشيوخ فى أن يعدل سعد باشا عن استقالته ، وتكلم فى هذا المعنى أيضا كل من زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك ، فقال الرئيس : "انه يشكر لمجلس الشيوخ هذه الثقة ، ويشكر لأعضاء الوفد سعيهم ، ولكنه تعب ، ولا بد له من الاستراحة" . فقال أبو السعود باشا :

لقد ضحيت كثيرا يا باشا ! فاجعل عدولك عن الاستقالة تضحية جديدة تضيفها الى تضحياتك السابقة فى خدمة البلاد . فقال الرئيس : " نعم ضحيت ، ونعم انى مستعد اليوم وغدا لكل التضحيات التى تستلزمها خدمة الأمة ، ولكن اذا كانت هنالك عقبات داخلية تمنع هذه الخدمة ، فلا يمكننى أن أبقى فى الوزارة " . فقال أبو السعود باشا : لا نريد أن نعرف هذه العقبات اذا كنت ترى أن الواجب يقضى الآن بعدم الكلام فيها ، ولكن كل الذى نطلبه اليك هو ألا تدع عقبات أيا كانت تمنعك من مواصلة خدمتك للأمة . فتبسم سعد باشا ، وتردّد فى الجواب قليلا ، ثم قال : " ولكن قد تكون هناك عقبات لا أقدر عليها ! ! " .

وانتهى الحديث بأنهم يتركون له تقدير الظروف ، وأن كل الذى يرجونه منه هو ألا يحرم البلاد من خدمته ، وأن يبقى فى رياسة الحكومة .

كلمة للرئيس الجليل

وفى نحو الساعة الثامنة مساء عاد الرئيس الجليل الى مكتبه ، فلما رآه المجتمعون فى بيت الأمة مارا بين قاعة المائدة والمكتب هتفوا له هتافا عاليا ، وطلبوا أن يسمعوا منه كلمة ، فوقف وقال : " ان صحتى لم تعد تساعدنى على مواصلة العمل ، ومن أجل ذلك قدمت استقالتى لجلالة الملك . فإن كنتم تريدون لى خيرا ، وتريدون أن أعود الى العمل ، فادعوا الله أن يقوّى صحتى ! " . فقالوا جميعا : ندعو الله أن يقوّى صحتك . فقال : " اذا أجاب الله دعاءكم هذا ، عدت الى العمل ! " . فصاح كثير منهم : نريد أن نعرف سبب الاستقالة . فتبسم وقال : " لقد قلت لكم إن السبب هو صحتى ! " فصاحوا : ولكن يقال إن هناك سببا آخر ، فما هو ؟ فلم يجب الرئيس على هذا السؤال ، وبقى يتناقش معهم بضع دقائق ، ثم دخل مكتبه ، وكان هناك بعض الوزراء وبعض النواب ، فقال متبسطا : " نحن الآن نواب لا وزراء ، فأنا أدعو الذين هنا من النواب الى العشاء معى " .

قرار الهيئة الوفدية البرلمانية

اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية صباح الأحد ١٦ نوفمبر فى قاعة البرلمان، وكان عدد الحاضرين فى الجلسة نحو ٢٧٠ عضوا، وتولى الرئيس الجليل رياسة الجلسة، وحضر الوزراء جميعا . ثم تكلم الرئيس، فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء، وبعد ذلك انسحب سعد باشا وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرية فى القرار الذى يتخذونه . فجرت مناقشات أخرى، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يأتى :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس، ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التى أوقفتنا إزاءها استقالة الوزارة، أن تقرر ثقتها الإجماعية بدولته، وأن تترك الأمر لحكمته، لإنجاز ما يراه لازما لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به » .

وكان الأستاذ عبد الحليم افندى البيلى حاضرا هذا الاجتماع، ولكنه كان واقفا عند الباب .

جلالة الملك لا يقبل استعفاء الوزارة

الرئيس الجليل فى قصر عابدين

فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر، قصد الرئيس الجليل الى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك فى استقالة الوزارة . فلما وصلت السيارة الى ميدان عابدين، كانت جموع غفيرة مجتمعة فى هذا الميدان، فعلا هتافها حينما رأت السيارة، وأحاطوا بها، فهدّأهم وطمأن خواطرهم . ثم مثل بين يدى جلالة الملك، فبقى فى حضرته ساعتين كاملتين عرض فيهما كل مالديه، فوجد من جلالته إصغاء تاما، ثم قبولا كاملا لتأييد الدستور وسلطة الأمة . فشكر له الرئيس هذا العطف، وابتهل الى الله أن يحفظه دائما حارسا للدستور وعضدا للأمة . ولم يبق بعد ذلك مايوجب أن يصر الرئيس الجليل على استقالته، فاستردّها نزولا منه على إرادة الأمة و إرادة جلالة الملك .

فى الهيئة الوفدية

وخرج الرئيس الجليل من قصر عابدين حوالى الساعة السابعة، بينما كانت الجماهير لاتزال واقفة تهتف و يخطب فيها الخطباء، فقال رحمه الله لهم : "ان المسألة انتهت".

فقابلوا كلمته هذه بالفرح والدعاء . وسار الى دار النيابة ، حيث كانت الهيئة الوفدية مجتمعة . وكان شارع دار النيابة غاصا إذ ذاك بجماهير تنادى نداءات مختلفة ، فلما وصل الرئيس أحاطوا به ، ثم لما رأوه باسما اطمأنوا . ودخل فاجتمع بزملائه الوزراء ، وأطلعهم على الحديث الذى دار بينه و بين جلالة الملك ؛ ثم انتقل الى القاعة الكبرى حيث الهيئة الوفدية ، فوقف الأعضاء إجلالا له ، وصفقوا تصفيقا شديدا ، ثم جلسوا ، وحينئذ قال : "لقد قابلت جلالة الملك ، و بقيت معه ساعتين ، وكانت النتيجة أنى سحبت استقالتى ؛ وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك ، وأنا خادم الدستور ؛ وسنبق لتنفيذه معتمدين على الله وعلى إرادة الشعب" . فصفق النواب والشيوخ ، وهتفوا لجلالة الملك وللرئيس الجليل ، وجعل بعضهم يهنئ بعضا .

فى بيت الأمـــة

و بعد قليل عاد الرئيس الجليل الى بيت الأمة ، ومعه بعض زملائه الوزراء ، وكانت جماهير غفيرة مجتمعة فى ساحة البيت وعلى بابه ، فصاحوا يقولون : « نريد الرئيس» ، فخرج وأطل عليهم ، وقال لهم باسما : "أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم . أشكر لكم كل شىء ، ماعدا التعديات طبعا ! . و إجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلسى الشيوخ والنواب ، ونزولا على إرادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء . وكونوا متأكدين أن جلالة الملك حامى الدستور ، وأنى أنا خادمه الأمين" . فهتفوا لجلالة الملك ، وللرئيس ، ثم انصرفوا فرحين .

فى مجلس النواب

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

أعيد فى هذه الجلسة انتخاب حضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب فى دور انعقاده الثانى ، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه المناسبة كلمة بدأها بتهنئة مظلوم باشا وختمها بالكلام فى مسألة الاستعفاء . قال :

الرئيس الجليل — أهنئ معالى مظلوم باشا بهذا المسند الخطير ، مسند رياسة مجلس النواب ، وأغبطه عليه ، لأنه حقيقة مركز خطير جدا ؛ وهذه ثقة غالية

وضعتموها فى حضرته، بعد أن اختبرتم رياسته مدة عام كامل، ورأيتم أنه جدير بهذا المسند العظيم . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمد فى حياته، حتى تنتفع البلاد بثمرات جهوده، وأن تكون رياسته فى السنة القادمة أسعد حالا منها فى السنة الماضية (تصفيق) .

سادتى : تشرفت بالأمس بمقابلة جلالة الملك، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بوزارتى، وأنه لايسعه إزاء هذه الإرادة الإجماعية أن يقبل استعفائى . ثم صرح بعد ذلك بتصريحات لطيفة، خففت عنى عناء العمل ومسئوليته، وشعرت من ذلك الحين بأنى، وان كانت صحتى فى الحقيقة ضعيفة، يمكننى مع هذا التخفيف والتلطيف أن أقوم بالعمل الى مدة ولو محدودة . فلم يسعنى، إزاء هذا العطف السامى والإرادة الجليلة، إلا أن أسحب استعفائى وأعود الى العمل (تصفيق حاد) .

وإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا جميعا نوابا ووزراء بروح من عنده، حتى نتمكن من خدمة البلاد خدمة حقيقية، خصوصا فيما يختص باستقلالها التام (تصفيق حاد) .

فى مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

تشرفت أمس بمقابلة جلالة الملك، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بالوزارة، وأنه أمام هذا الإجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة . وبناء على هذا، وعلى التصريحات التى لطفت من عبء العمل علىّ ومن عنائه، لم أر بدا من سحب الاستقالة والعود الى العمل فى حدود صحتى . وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يمدنا بروح من عنده لأن نقوم بخدمة البلاد حتى نصل بها الى غاية الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

حادثة السردار

أصدر الرئيس الجليل رحمه الله بتاريخ ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ هذا البيان عن حادثة السردار :

حصل مع الأسف الشديد اليوم، حوالى الساعة الثانية بعد الظهر، الاعتداء على حضرة صاحب المعالى سردار الجيش المصرى، بإطلاق النيران عليه وعلى من كان معه، وحصلت إصابات خطرة؛ فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن يقدّمها لإدارة الأمن العام على الفور . سعد زغلول

نداء للأمة المصرية

وقعت واقعة الاعتداء ضد حضرة صاحب المعالى السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ومن معه أسوأ وقع عند الناس جميعا، وفى نفس جلالة الملك وحكومته خصوصا ؛ ولا شك أن البرلمان يشاركنا فى هذا الشعور فى الجلسة القادمة . ولا غرو فإن هذه الواقعة من أشد الفظائع وأشنعها، ومن أسوئها أثرا فى سمعة البلاد وشهرتها، ولا سيما لما امتاز به شخص المجنى عليه من الصفات العالية التى أكسبته محبة الناس جميعا . ولقد اهتمت الحكومة حق الاهتمام بشأنها، ووقفت على العربة التى مر بعض الجناة فيها، فضبطتها وسائقها، ولا تزال مجدة فى اقتفاء أثر الباقين من العصبة التى اجترأت على ارتكاب هذا الجرم الكبير . ولقد ناديتكم بالأمس أن تساعدوا التحقيق ، بأن يتقدم كل من يعرف شيئا عنها الى إدارة الأمن العام . والآن أكرر أسفى وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث الأليم، وأتمنى للمصابين فيه عاجل الشفاء؛ كما أكرر الرجاء للأمة أن تعاون الحكومة على إظهار الفاعلين . وليعلم كل فرد أن هذه المعونة تعدّ عملا وطنيا، وخدمة جليلة للبلاد تستحق كل شكر وثناء ، خصوصا من الذين يدركون مركز بلادهم، و يغارون

على سمعتها وشهرتها، ويحبون الطمأنينة والخير لها، ويعلمون أن الالتجاء الى وسائل العنف والإجرام أكبر خيانة للوطن، ولقضيته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما . سعد زغلول

٢٠ نوفبر سنة ١٩٢٤

وفاة السردار

أرسلت رياسة مجلس الوزراء الى جميع الوزارات والمصالح النعى الآتى :

ننعى إليكم بمزيد الأسف والكدر وفاة المغفور له السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، إثر الاعتداء الذى وقع عليه يوم الأربعاء الماضى من عصبة شريرة آثمة؛ وستشيع جنازته غدا (السبت) من الكنتنتال الساعة ١٥ : ١٠ صباحا، بعد الصلاة عليه فى الكاتدرائية الانجليزية بشارع فؤاد الأول . فنرجوكم أن تحضروا هذه الجنازة بنفسكم، وأن تدعو كبار الموظفين بديوانكم، ومن ترون دعوته للاشتراك فى تشييعها . ولكم دوام البقاء .

الجمعة ٢١ نوفبر سنة ١٩٢٤ رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

نداء ثان من الرئيس الجليل

أيها المصريون :

جرت اليوم بالاسكندرية مظاهرات شوشت بعض الأفكار، فأرجوكم أن تلزموا السكون، وأن تتواصوا بالهدوء والسكينة، ولا تتظاهروا لأى أمر كان، فإن الساعة رهيبة، ونحن فى هذه الساعة أحوج ما نكون الى الهدوء؛ وليس من سبيل للوصول إلى غايتنا، إلا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال .

٢٢ نوفبر سنة ١٩٢٤ سعد زغلول

تبليغ الحكومة البريطانيـــة

فى الساعة الرابعة والدقيقة ٥٠ بعد ظهر يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ غادر فخامة اللورد اللنبي المندوب السامى البريطانى داره فى سيارته، ومعه جناب المستر كار، وكان يتقدم السيارة و يحيط بها قوة مؤلفة من ٦٠٠ فارس بريطانى من حملة الرماح! فقصد الى مجلس الوزراء حيث كان الرئيس الجليل والوزراء منتظرين، فسلم التبليغ الآتى الى الرئيس وعاد الى داره. وصدحت موسيق الفرسان البريطانيين بالسلام عند وصوله الى ديوان مجلس الوزراء وعند خروجه منه!

وقد وزعت دار المندوب السامى عقب هـذه الزيارة صورة التبليغ المذكور بالفرنسية، وهذه ترجمتـه نقلها عن جريدة المقطم الغراء:

دار المندوب السامى البريطانى.

القاهرة — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة:

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا، أبلغ لدولتكم التبليغ التالى:

ان حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى، الذى كان أيضا ضابطا كبير المقام فى الجيش البريطانى، اغتيل اغتيالا فظيعا فى القاهرة.

فحكومة جلالته ترى أن هذا الاغتيال، الذى يعرض مصر بالحالة التى تحكم بها الآن الى ازدراء الشعوب المتمدينة، هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانيـة على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان. فهذه الحملة المبنية على نكران الجميل وعدم الاعتراف بالخير الذى أسدته بريطانيا العظمى، لم تثبط من جانب حكومة دولتكم، وقد زادتها استفحالا هيئات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة.

وقد نبهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب التى لا بد أن تنتجها هـذه الحملة اذا لم توقف عند حدها، خصوصا فى ما يتعلق بالسودان؛ ولكن الحملة لم توقف. والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب، أو أن ذلك لا يهمها كثيرا.

فبناء على ذلك تطالب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

١ — أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية ؛

٢ — أن تواصل بأتم نشاط ، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة ؛ وأن تنزل بالمجرمين ، بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ، أشدّ العقوبات ؛

٣ — أن تحظر من الآن فصاعدا وتقمع تماما كل مظاهرة شعبية سياسية ؛

٤ — أن تدفع الى حكومة جلالة ملك بريطانيا فى الحال تعويضا قدره نصف مليون جنيه ؛

٥ — أن تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحت من الجيش المصرى من السودان ، مع التعديلات التى تنشأ عن ذلك ويصير إعلانها فيما بعد ؛

٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة ، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة ؛

٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الأمور الواردة فى ما يلى فى ما يختص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

فإذا لم تلبّ هذه المطالب فى الحال ، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فورا التدابير المناسبة لصون مصالحها فى مصر والسودان .

وانى أنتهز هذه الفرصة لأجدّد لدولتكم تأكيد اعتبارى السامى ٥٦

الإمضاء اللنبى فيلد مرشال

المندوب السامى

* *

ياصاحب الدولة :

إلحاقا بتبليغى السابق، أتشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وضمان المصالح الأجنبية فى مصر هى كما يأتى :

١ — بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحت للجيش المصرى، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة، تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط، وتحت قيادة الحاكم العام العليا، وباسمه تصدر العرائض (للضباط) ؛

٢ — ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة، يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية ؛

٣ — الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب فى مصر، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ومركز المستشار القضائى، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ؛ وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبى فى وزارة الداخلية ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزارى، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه .

وانى أنتهز هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم م

(الإمضاء) اللنبى فيلد مرشال
المندوب السامى

رد الحكومة المصرية على التبليغ البريطانى

(الجلسة الرابعة لمجلس النواب : ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

بعد الانتهاء من جدول أعمال هذه الجلسة ، جعلت الجلسة سرية حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ١٥ مساء ، وظلت منعقدة الى الساعة ٩ والدقيقة ٤٥ مساء ، وقد حضرها الرئيس الجليل رحمه الله وأعضاء وزارته . ثم انعقد المجلس فى جلسة علنية وتلى القرار الآتى :

" قرر مجلس النواب فى جلسته السرية المنعقدة فى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بإجماع الآراء الثقة التامة بالوزارة ، والموافقة على الاقتراح الآتى المقدم من حضرة عبد الحليم البيلى افندى :

بعد سماع ايضاحات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، يرى المجلس أن يترك الأمر للوزارة ترد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها " .

* *

(الجلسة الخامسة لمجلس النواب : ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — فى جلسة الأمس التى انعقدت سرية ، تشرفت بأن عرضت على حضراتكم تفاصيل الأحوال الحاضرة ، وما كان من كيفية تقديم المذكرات البريطانية ؛ ثم تداولنا وتفضلتم علىّ بأن قررتم الثقة التامة بالوزارة لأن تضع الرد على تلك المذكرة .

فطبقا لرغباتكم اشتغلت الوزارة بوضع هذا الرد ، وأرجو أن يكون وافيا بمقاصدكم ؛ وأرجوكم أيضا كما أرجو الأمة جميعها أن تدقق فى الحالة الحاضرة تدقيقا عميقا ، وأن تتأملها من كل وجوهها ومن كل جوانبها ، وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والانفعالات التى لم تكن نتيجة تدبر فى الحال وتأمل فيها ؛ لأن الموقف دقيق جدا ، وأقل حركة طائشة تكلفنا أكلافا باهظة . فعلينا أن نتذرع بالصبر ، وأن نلزم جانب السكينة ، وأن نثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة ، تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين لظروف وتشتد لظروف أخرى ؛ فنعرف العالم أجمع

أننا عالمون بحقيقة موقفنا، وأننا نحاول أن نصل الى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة، بالوسائل المشروعة، لابوسائل الخفة والطيش .

هذا ما أرجو أن تعرفوه وأن تتواصوا بالعمل به فى هذه الظروف الحرجة . و إنى واثق كل الثقة من حضرات النوّاب، لأنهم برهنوا على حكمة بالغة فى مواقف كثيرة؛ وكذلك أرجو من الأفراد جميعا، شيوخا وشبانا، أن يتدبروا هذا . و إن الزمن أمامنا طويل، وحياة الأمم طويلة، و إننا اذا لم نحصل على مقصدنا اليوم فسنحصل عليه غدا . و يجب أن نجعل دائما نصب أعيننا أن من الواجب علينا ألا نمكن الخصوم منا، وألا نجعل لهم سلطانا علينا، ولو بظاهر من الحق . و يجب علينا أن نجردهم من كل سلاح هو الحق، وأن نسلح أنفسنا دائما بالحق و باللياقة . هذا ما أرجوه، وهذا ما أرجو أن تصغوا اليه وتسمعوه؛ لأنى أعتقد أن فى هذه الخطة، خطة الاعتدال والتعقل، سلامتنا وسلامة قضيتنا . وبعد هذا أرجو أن تصغوا الى هذه المذكرة :

يا صاحب الفخامة :

ردّا على المذكرتين اللتين سلمتا الىّ نهار أمس من فخامتكم، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هـذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع، بسبب الاعتـداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى استاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هـذه الجريمـة المنكرة، التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع؛ وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى، من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها! بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ! ... لأن هذه الحكومة

كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

وإن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، انما هى اقتفاء أثر المجرمين . وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض؛ وان النتيجة المرضية التى آدّت اليها هذه الإجراءات، تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ، وإرضاءً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدّم اعتذارها، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع، بجميع ما لديها من الطرق القانونية، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام، وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى ، والمفصل فى المذكرة الثانية ، فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة ، فإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة، هى على الأقل سابقة لأوانها، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة، أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم ان حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ؛ وعلى أى حال، فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى؛ ولذلك لانرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال؛ ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن .

وإنى لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أى حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية، بما يتفق مع حقوق مصر .

وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى ما

القاهرة فى ٢٣ نوفبر سنة ١٩٢٤ رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

هذا هو الرد الذى أرسلناه اليوم مع وزير الخارجية الى فخامة اللورد اللنبي وتسلمه منه .

الشيخ عبد المجيد اللبان — وبماذا أجاب ؟ وهل ضربتم له موعدا؟ وما هو المنظور ؟

الرئيس الجليل — الله أعلم .

أحمد المليجى بك — أطلب إعادة قراءة المذكرة بمعرفة السكرتيرية ، لأن لى ملاحظات على بعض نقط فيها .

الرئيس الجليل — حضراتكم فوضتم للوزارة وضع الرد ، وقد وضعته بحسب اجتهادها ، وبحسب ما أملته عليها الظروف الحاضرة والمصلحة العامة ؛ فواحدة من اثنتين : إما أنه وافق الرغبة ، فبها ونعمت ؛ وإما أنه لم يوافق ، فعليكم أن تقولوا إنكم وضعتم الثقة فى غير محلها . والمذكرة قد أرسلت فعلا ، وخرجت من يدى ؛ فيمكنكم أن تقولوا : هل الوزارة قامت بواجبها أو لا ؟ وهل هى أهل للثقة أو لا ؟ (أصوات : أهل للثقة) .

أحمد المليجى بك — لقد فوضنا الحكومة فى قبول ثلاث مسائل فقط ، ولكنها سلمت بجميع المطالب .

الرئيس الجليل — تكلم بما تشاء ، أما تغيير المذكرة فغير ممكن .

عبد الحميد سعيد افندى — كنا نود أن يكون رد الحكومة حافظا لكرامة الأمة ، وأن يكون قوامه الإباء والشمم ؛ لأن كرامة هذه الأمة قد امتهنت ، والحكومة قد امتهنت أيضا ؛ وقد أولينا ثقتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها ، فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل فى شؤوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة .

رئيس الجلسة — هل أنت وحدك الذى تعارض فى هذا الرد .

عبد الحميد سعيد افندى — انما أتكلم عن نفسى ، ولكنى واثق أن المعارضة تعضدنى فى رأيى .

الرئيس الجليل — أود لو أن المجلس لا يوافق على ما فعلت ، فسيان لدى الأمران ! إنى لا أدافع عن شىء ، فقد فعلت جهد طاقتى ، وأنتم أحرار فيما تقررونه . وعلى كل حال لا يمكننا التبديل فى شىء الآن ، وعليكم أن تقولوا لى : إما خيرا فعلت ، أو شرا فعلت . (أصوات : خيرا فعلت) (تصفيق) .

رد المندوب السامى

على جواب الحكومة المصرية

وفى نحو الساعة السابعة من مساء الأحد ٢٣ نوفبر وصل الى دار البرلمان مندوب من دار المندوب السامى البريطانى وسلم الرئيس الجليل الرد الآتى :

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء :

ردًا على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدّم أمس ، أرسلت التعليمات الى حكومة السودان بما يلى :

(أولا) أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك ؛

(ثانيا) أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى حدّ غير محدود، وفاقا لما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة جلالة الملك نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر .

وانى أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإنى أنتهز الفرصة لأجدّد لدولتكم وافر احترامى الأكيد ما

اللنبي فيلد مارشال
المندوب السامى

جواب ثان من الحكومة المصرية

أرسلت الحكومة المصرية صباح الاثنين ٢٤ نوفبر الى دار المندوب السامى البريطانى الخطاب الآتى، جوابا على الرد السابق :

يا صاحب الفخامة :

ردّا على مذكرتكم المؤرّخة أمس، وإلحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٢ الجارى. أتشرف بأن أرسل اليكم مع هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم، فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٢ الجارى، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات؛ وهى ترى أن لا مسوغ لها، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى ،،

القاهرة فى ٢٤ نوفبر سنة ١٩٢٤

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

To: www.al-mostafa.com

استعفاء وزارة الشعب

فى مجلس النواب

(الجلسة السادسة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها الزملاء المحترمون :

أتشرف بأن أخبر حضراتكم أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك وتفضل حفظه الله بقبولها . واننا من يوم تلك الحادثة المشئومة ، وخصوصا من يوم أن أبلغت الحكومة المذكرتين اللتين تعرفونهما ، ونحن نود الاستقالة . وقد كاشفت بذلك جلالة الملك يوم السبت الماضى ، ولكنه لم يرض أن يبت فى الأمر ، ولم ترد الوزارة أن تعرض عليكم ذلك خشية أن تتوسطوا فى منعها كما فعلتم فى الماضى ، لأن الاستقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل ، وتأمل دقيق ، وأسباب كثيرة منها ما يمكن أن يباح به ومنها ما لا تمكن الإباحة به . ولذلك لم نرد أن نكاشفكم بها حتى تنفذ ، لأن فى نفاذها خيرا للبلاد .

رأينا هذا وصممنا عليه ، ولم يكن حب المنصب ليدعونا الى البقاء فى مراكزنا ، وانما كان بقاؤنا فيها حبا للصلحة العامة ، فإذا اقتضت هذه المصلحة التنحى عن هذه المناصب ، فالواجب يقضى علينا أن نبتعد عنها فرحين مسرورين ، كما دخلناها مرتاحين لخدمة البلاد ، أى أن خدمة البلاد هى الغاية التى تقصدها من تولى الأحكام ومن اعتزالها .

توجهت أول أمس لجلالة الملك ، ورفعت كتابة اليه التماسا بإقالتى بعد أن كنت قد رفعت ذلك الالتماس اليه شفويا وكتبت المذكرة التى تضمنت الرد على المذكرتين البريطانيتين وتشرفت بعرضها عليكم وحازت استحسان عمومكم .

عبد اللطيف الصوفانى بك — الأغلبية فقط .

الرئيس الجليل — كما تريد ! ليست المسألة أنكم قبلتم أو رفضتم، وإنما المهم فى الأمر أننا وضعنا هذه المذكرة لأننا أردنا أن نضعها نحن، لما فى ذلك من الفائدة للبلاد : رأينا أن تظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لتكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل ذلك فعلا، وقد هنأنا كل العقلاء الذين قرأوا المذكرة وتأملوها، وأظهروا لنا إعجابهم بها (تصفيق) .

نحن وضعنا الرد وتحملنا المسئولية عنه أمامكم وأمام الأمة وأمام التاريخ، وإنا لا نحيد ولا نتخلى عن هذه المسئولية، بل نفتخر بها !

نعم ! اننا كتبنا الرد مكرهين، ولكنكم أجمعتم على قبول ثلاثة شروط جاءت فى المذكرة، ولم يشذ واحد منكم عن قبول هذه الشروط الثلاثة، وأما الشرط الرابع، وهو المتعلق بمنع المظاهرات ، فقد جعلنا الأمر فيه معقولا مقبولا، هنأنا عليه كل عاقل : لأننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام ، وما من أحد فى العالم يخالفنا فى هذا الرأى مطلقا، لا أنتم ولا غيركم ! وقد رأيت أن بعض الذين كانوا يعارضون فى قبول هذا الشرط استحسنوا ما كتبناه عند ما تلوته عليهم، ومن ضمنهم الدكتور نجيب اسكندر .

أحمد المليجى بك — ولكننا لم نوافق على هذا الشرط وفى قبوله قبول لمبدأ التدخل فى شؤوننا الداخلية .

الرئيس الجليل — نحن فى مركز أعلى من ذلك ؛ فليس الأمر خاصا بسعد أو بزيد، انما الأمر أمر الوطن، أمرنا جميعا ؛ فلا تتعجلوا ! ربما كنا فى المعارضة معكم غدا ! اننا تركنا الوزارة لأننا كنا ندافع عن الوطن دفاعا كريما (تصفيق) ، وتركناها لنستمر فى هذا الدفاع .

تشرفت أمس فى الساعة السادسة بمقابلة جلالة الملك وألححت عليه فى قبول الاستقالة، ولكنى التزمت بعد ذلك أن أمتثل لأمره الكريم وأن أنتظر . وبعد

خروجى من بين يديه تلقيت كتابا من اللورد اللنبى ، يخبرنى فيـه بأنه أمر حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين، وأن تتخذ ترتيبات خصوصية بشأن الجيش فى السودان، وأنه سيخبرنا بالأعمال التى يريد اتخاذها لحماية مصالح الأجانب فى مصر، وأنه يسجل قبول دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه ويطلب أن يدفع اليوم قبل الظهر، وأنه أمر حكومة السودان بأن لها الحرية المطلقة فى أن تروى من أراضى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى ما لا نهـاية؛ ... إجراءات محرجة جدا ! اعتـداءات على حقوق الوطن لم تكن للوزارة قوة على دفعها ! ... احتججنا ، دفعنـا المبلغ؛ ولكن كل ذلك لم يمنع السير فى الإجراءات التى أعلمتكم بها .

وفى صبيحة اليوم توجهت لجلالة الملك وعرضت عليه خطورة الحالة، وبينت لجلالته الأسباب التى تحملنى على الاستقالة من الوزارة وأن بقائى فيها ربمـا يعرض البـلاد لخطر أكثر وأعم، فأمرنى بالمهلة؛ فخرجت من بين يديه بعد ما قلت له : "إنى مطيع لك فى كل أمر إلا بقائى فى منصب الوزارة" .

ولمـا عدت الى بيتى، ورد علىّ خطاب من اللورد اللنبى يقول فيه إنه أمر قوات عسكرية بريطانية باحتلال الجمارك، وان هذا أوّل الأعمال التى يريد اتخاذها ! فرأيت بعـد ذلك أن البقاء مستحيل ، وأننى وزملائى لا يمكننا أن نصبر أكثر من ذلك؛ فكتبت لحضرة صاحب الجلالة الملك عريضة بينت له فيها تاريخ المسألة كله، وقلت فى آخرها هـذا البيان على ما أذكر : « إزاء هذه التعديات المتتالية المضرة بالبلاد ، لا يسع الوزارة الا أن تلح على جلالتكم بأن تتفضل بالإسراع فى قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى قبولها ما يقى البلاد شر الأضرار المتوالية » .

وبعـد ذلك وصلنى خطاب من جلالة الملك تفضـل فيه بقبول الاستقالة ، فحمدت الله وشكرته على هذا الفضل العميم، وأتيت الآن لأعرض عليكم ما كان؛ وسأشتغل معكم كنائب بسيط ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى فى حياتى النيابية كما وفقنى فى حياتى الوزارية (تصفيق) .

وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للصلحة العامة ، فإنى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، أى للصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها .

... ...

الرئيس الجليل — المجلس الآن من غير حكومة، فأطلب أن يؤجل الى أن تتألف حكومة جديدة .

احتجاج مجلس النــواب المصـرى
على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم تلا السكرتير جملة اقتراحات خاصة بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانيــة ، فوافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها، يعلن مجلس النواب :

(أولا) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكوّنان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

(ثانيا) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، وبالرغم عما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فإنه لمما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ! فلم تقتصر على مطالبها البالغة حدّ الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها، بل تعدّت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان ، وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان،

والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان الى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر... الى آخر ماجاء فى التبليغات الانجليزية ! ! ... ثم نفذت فعلا ماتوعدت به ، وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها ! .

ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد ، لما فيها من الاعتداء على استقلالها ، والتدخل فى شؤونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، ... فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ ! ...

فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

آخر قرار لمجلس النواب

وبعد الموافقة على صيغة الاحتجاج السابق ، وقف المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك فألقى اقتراحه الآتى :

حضرات الزملاء :

لى اقتراح أريد إثباته فى مضبطة هذه الجلسة ، ليكون حجة لنا فى المستقبل ، ونصه :

"ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت ، أو يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لإرادة المجلس ، أو كان المجلس معطلا ، وفى هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد ، ... فيكون هذا عملا فرديا ، لا تتحمل الأمة أية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الأمة لم تقره ولم تقبله" .

فصفق المجلس تصفيقا حادا ، ووافق على هذا الاقتراح بالإجماع .

* *

فى مجلس الشيوخ

(الجلسة الثالثة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أتشرف بأن أبلغ حضراتكم أنى و زملائى قدمنا استعفاءنا لجلالة الملك حفظه الله ، وتفضل جلالته بقبوله . والسبب فى ذلك أننا رأينا من يوم أن بلغنا المذكرتين البريطانيتين أن الحالة شديدة ، وأنها صعبة ، وأن وجودنا فى الحكم ربما كان سببا فى هذه الشدة التى وجدنا المذكرتين المذكورتين عليها .

فكرنا من ذلك الوقت فى الاستعفاء ، لئلا نجعل هناك مجالا لزيادة الغضب أولزيادة التحامل . كاشفت بهذه الرغبة جلالة الملك ، ورجوته فى أن يقبل الاستعفاء رعاية لصالح البلد ، فلم يرد حفظه الله أن يقبله فى الحال ، وما رأينا أن نعلن حضراتكم بعزمنا قبل أن يبت الأمر فيه خشية أن يصادفنا من حضراتكم ما صادفنا فى المرة السابقة من حيلولتكم بين قبول الاستعفاء .

كتمنا الأمر ، وكان كتمانه بيننا و بين جلالة الملك . ولكن بالأمس ألححت فى الرجاء ، و زدت فى الإلحاح فى قبول الاستعفاء ، لأن الحالة تزداد خطورة ، والمركز يزداد حرجا . عرضت على جلالته عريضة الاستعفاء ، وهذا نصها :

"مــــولاى :

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة . ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة ، وانى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على مايرضيكم . أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة ، وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال "

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ شاكر نعمتكم

سعد زغلول"

قدمت هذه العريضة فى الساعة السادسة مساء، وبعد أن خرجت من حضرته تناولت كتابا من اللورد اللنبي على المذكرة التى وضعناها ردا على مذكرتيه، يقول فيه "انه بناء على رفضكم المطالب نمرة كذا وكذا قد أمرت حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين، وأن ترتب الجيش ترتيبا مخصوصا، وأمرت هذه الحكومة أن تكون حرة حرية مطلقة فى أن تروى من أراضى الجزيرة فوق ٣٠٠ ألف فدان الى مالا نهاية، وانى أسجل أنكم مستعدون لدفع مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه، وأطلب أن يدفع قبل ظهر غد"! . وقال فيما يختص بالتدابير التى يجب أن تتخذ لحماية المصالح الأجنبية انه سيخبرنا فيما بعد بما سيفعله بشأنها!! .. رأيت الأمر خطرا جدا : السودان يجب أن يخلى، يجب أن يكون لانجلترا وحدها، يجب ألا يكون لنا شركة ولا حق فيه ولو كان مشتقا من اتفاقية سنة ١٨٩٩ !!

كبر الأمر علينا، ورأينا أن الاستمرار فى الحكم خطر. فألححت على جلالة الملك فى الإسراع فى قبول الاستعفاء . ألححت إلحاحا شديدا حتى اضطررت أن اقول لجلالته "انى مستعد لأن أطيعك فى كل شيء إلا فى أمر واحد وهو البقاء فى الوزارة"؛ فأمرنى جلالته أن أنتظر، فالتزمت أن أنتظر بناء على أمره .

خرجت منتظرا، خرجت مكتئبا؛ وعقب خروجى فورا تلقيت كتابا آخر من اللورد اللنبي يقول فيه : "الحاقا لكتابى بالأمس قد أمرت قوة عسكرية أن تحتل جمارك الاسكندرية" ! خطب آخر جسيم! احتلال الجمارك ! ماعهدنا بهذا من قبل! . لم يكن فى المذكرتين ولا فى الكتاب اللاحق شيء يتعلق بالجمارك أو بما يفهم منه أن هناك رابطة بين هذا الاحتلال وبين ما جاء فى المذكرتين! . عندئذ كتبت لجلالة الملك كتابا ثانيا هذا نصه :

" مـــــولاى :

تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة، وشرحت الأسباب التى حملتنا عليها؛ وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت

عريضة الاستعفاء وألححت فى قبولها، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم. وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا ورد لى خطاب من فخامة اللورد اللنبي ينبئنى فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان : أولا بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى، مع التغيرات المعينة التى تترتب على ذلك،.. ثانيا أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى مالا نهاية. وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر، وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم. فأرسلت الحكومة الى فخامته تحويلا على البنك الأهلى بهذا المبلغ، مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات. ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس بقبول الاستعفاء، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية!

إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها، لايسعنى إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء، لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية. ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم »

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — سعد زغلول"

فتفضل جلالته حفظه الله بقبول الاستعفاء، وبلّغنى ذلك؛ فرأيت من واجبى أن أبلغ حضراتكم هذه المسألة، ولكن مجلسكم لم يكن منعقدا فى هذه الفترة حتى أحيطكم علما بالمذكرة التى كتبناها ردا على مذكرتى جناب المندوب السامى. وعلى ذلك فلا بد أن تكونوا قرأتموها فى الجرائد وتفهمتموها، وعلمتم أن الوزارة، وإن كانت عازمة عزما أكيدا على الاستعفاء، إلا أنها رغبة منها فى مصلحة البلاد وفى أن تظهر أقصى ما عندها من الرغبة فى السلام وحسن نيتها، قسمت المطالب الى

قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا تعلق له بها . فالقسم المتعلق بالجريمة هو ما يختص بالاعتذار و بالتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ، ثم رأينا إلحاقا لذلك أن نقبل أيضا بكل تحفظ منع المظاهرات ، فقلنا ان الحكومة مصممة أو صممت أو تقبل ، وفيما أظن قلت انها تقبل منع المظاهرات المخلة بالنظام العام ، واذا رأت أن الضرورة تقضى عليها بالزيادة فى التشريع ، فإنها تعرض على البرلمان ما يلزم .

وأما فيما يختص بالمطالب الأخرى ، فقد رددنا عليها واحدة واحدة ، و بينا الأسباب . وأظن أن المذكرة ، وان كانت لهجتها لطيفة ، ولكن معناها ومرماها فى محلهما ، وقد استحسنها كل من اطلع عليها من المنصفين ، وفى ظنى أنكم استحسنتموها . وكان من المنظور أنها تلين من حدة جناب المندوب السامى ، تلين من الحدة التى أثارتها تلك الجريمة ، التى كانت الوزارة أول مستنكر لها وآسف عليها ، وأظهرت ذلك بجملة أدلة ، كما أن الأمة شاركتها هذا الأسف الشديد ، ودل الحزن الذى شعرت به قلوبها على أن الأمة بريئة كل البراءة من هذه الجريمة ، وأنه من الظلم الفاحش أن تلقى مسئوليتها على عاتقها ... كنا نظن أن هذا الأسف العام ، هذا الحزن ، هذا السخط الذى كان يرتفع من كل شفة ، يثبت للأمة الانجليزية أننا قوم متحلون بكل الصفات الشريفة ، وان كان فينا بعض أشرار فشأننا فى ذلك شأن جميع الأمم ، ولكن لا ينبغى أن يؤخذ البريء بجريرة المجرم ، ولا أن تؤاخذ الأمة بفعل سفهائها الذين لا تخلو أمة منهم . ولكن قدر الله علينا ما قدر ، ونحن لانحرم من عناية الله ، لأننا وان كنا ضعافا ولكنا أصحاب حق ، وللحق كلمة يقولها إن شاء الله .

لا أبرح هذا المكان قبل أن أرجو حضراتكم وكل سامع لى أن يدقق النظر فى الحالة الحاضرة ، وفى مركزنا ، فتواصوا بالصبر و بالسكون والهدوء ، فإننا بهذا السكون والصبر يمكن أن نصل إن شاء الله الى غايتنا إن عاجلا أو آجلا (تصفيق حاد) .

وانى أستودعكم الله ، ولا أرى لى حقا فى البقاء معكم الآن .

وانى أرى، اذا كان لى رأى معكم ، أنه مع عدم وجود حكومة الآن يحسن تأجيل المجلس، إلا اذا كنتم تريدون الاحتجاج فالأمر لكم .

كذلك أصرح لكم أنا وزملائى بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة، فإننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة (هتاف : ليحى صاحب الدولة سعد زغلول باشا) .

احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم وافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

ان مجلس الشيوخ المصرى المنعقد بجلسته العلنية بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)، مع تكرار أسفه العظيم على اغتيال المرحوم السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، ومع استنكاره مرة أخرى لهذا الحادث الأليم، يحتج بالإجماع أشد احتجاج على المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية بشأن الحادث المذكور، من حيث لهجتها المهينة للأمة والحكومة معا، ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية، التى لا يبررها الحادث نفسه، ولا هى تتفق مع القوانين الدولية أو تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة، سيما ما كان منها متعلقا بالسودان الذى هو جزء لاينفصل من مصر، بل هو روح حياتها : من سحب جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى منه، مع إدخال ترتيب جديد للوحدات السودانية، لأن فى ذلك اعتداء على حقوق مصر الثابتة فى السودان، . . وما كان متعلقا بزيادة مساحة الأطيان التى تزرع بالجزيرة عن ثلاثمائة ألف فدان زيادة غير محدودة، لأن فيه نقضا لعهود الدولة الانجليزية بأن تحل هذه المسألة باتفاق بين الحكومتين تراعى فيه مصلحة الزراعة المصرية أولا وبالذات . ومما يدعو الى زيادة الاستياء صدور الأوامر باحتلال القوات

البريطانية لجمرك الاسكندرية ، كأول التدابير التى اتخذتها حكومة دولة بريطانيا ! فأية علاقة بين الجريمة وبين هذا التصرف الجائر ! اللهم الا اذا كان الغرض انتهاز فرصة وقوعها ، وهى التى حزنت من وقعها الأمة بأسرها ، وحكومتها وجميع هيئاتها النيابية ، للنيل من استقلال البلاد وهضم حقوقها ! ولا ذنب لها سوى أن بعض الأشرار نزع الى جرم هى بريئة منه وجادة فى اكتشاف محدثيه .

وقد قرر المجلس أن يعلن هذه الاحتجاجات على الملأ ، ويشهد الأمم المتمدينة على تلك التصرفات الجائرة ، التى لا تنطبق على روح العصر الحاضر ، ولا على حقوق الأمم المقدسة ! . . مع تبليغ احتجاجاته الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم .

خطاب قبول الاستقالة

عزيزى سعد زغلول باشا :

اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، المتضمن استقالتكم من مهمتكم . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم .

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) فـؤاد

نداء الى الأمة

ان الوزارة ، بعد أن اجتهدت فى تسوية الحالة السيئة التى نشأت عن الجناية المنكرة الممقوتة ، وبعد أن أفرغت جهدها فى وقاية البلاد من شرها بحسب ما أملته عليها مصلحة الأمة ، رأت أن استمرارها فى الحكم صعب ، وربما يعرّض الوطن لأخطار قد لا تحدث فى تخليها . فلهذا رأت أن تستقيل من منصبها ، فتفضل جلالة الملك حفظه الله بقبول هذه الاستقالة .

فنرجو الأمة أن تتفهم هـذه الحقيقة حق التفهم ، وأن تدرك أنها فى مصلحة البـلاد ، وألا تأتى أى عمل يكون فيه تكدير للراحة أو تشويش للأفكار . والله يحفظها من شر العاديات ، ويصـل بها الى أحسـن الغايات . وإنى مسـتعد مع أصدقائى لتأييد أية وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، ونطلب لها كل توفيق .

٢٤ نوفبر سنة ١٩٢٤ سعد زغلول

فى بيت الأمـــة

بعد أن ذاع خبر استقالة الوزارة ، اجتمعت وفود كثيرة فى بيت الأمة (٢٤ نوفبر) ، وطلبت أن ترى الرئيس الجليل ، فخرج لها وتكلم بما مؤداه :

"انقلوا عنى أنى قدمت الاستقالة لمصلحة البلاد ، وأنى أرى أن المظاهرات ليست فى مصلحة البلاد ، وأنى أدعوكم الى الهدوء ، والى البعد عن الطيش ، وأنى مستعد لتأييد أية وزارة تأتى ، وتكون حائزة للرضاء العـام ، عاملة على تحقيق أمانى البلاد . فإن الموقف دقيق جدا ؛ وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة ممـا لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا ، ولا بد أن تفوز الأمة فى النهاية إن شاء الله" .

من الرئيس الجليل الى الطلبة

اجتمع صباح الثـلاثاء ٢٥ نوفبر فى بيت الأمة جمهور من الطلبة ، وكان الرئيس الجليل فى مكتبه ، فلما علم بهم خرج اليهم وقال لهم ما مؤداه :

"علمت أنكم أضربتم اليوم عن تلقى الدروس ! فلماذا ؟ إنى أنصح لكم بالعودة الى دروسكم ، لأن هـذا فى مصلحتكم وفى مصلحة البـلاد . يجب أن تحافظوا على الهدوء والسكينة ، وأن تتواصوا بذلك ، وتنقلوه عنى الى إخوانكم جميعا . إنى أقدم لكم هذه النصيحة بصفتى أبا لكم شفوقا عليكم ، فاسمعوها واعملوا بها" .

احتجاج الوفد المصرى

هذه ترجمة التلغراف الذى أرسله الوفد المصرى الى حكومات الدول الكبرى والصحف الأوروبية ومجلس عصبة الأمم :

تسود فى مصر هذه الأيام قوة غشومة مسلحة تعتمد عليها حكومة متمدينة فى القرن العشرين، لإذلال أمة ناهضة متمدينة، كل ذنبها أنها تنشد حريتها الطبيعية المقدسة، وتطالب بحقوقها الطبيعية المغتصبة ! !

لعله ليس فى العالم كله أمة أسفت وتألمت لقتل السردار أكثر من الأمة المصرية ! ولقد أظهرت جميع طبقاتها بشكل واضح جلى أسفها واستنكارها لهذا الحادث الفظيع، وهى مع ذلك قد دفعت تعويضا باهظا ، وقبلت أن تعتذر ، رغم براءتها ، ورغم قيامها بواجبها ، من تعقب المجرمين بكل همة ونشاط ، ورغم أن هذه الجريمة الشنعاء يقع أمثالها فى كل بلد مهما ارتقت شؤونه وانتظمت إدارته ؛ بل قد وقعت بالفعل فى شوارع لندرا نفسها جناية لا تقل عن هذه الجناية خطورة ، وهى قتل الفيلدمارشال ويلسون، رغم ما أنذرت به الحكومة الانجليزية من أن حياته مهددة ، . . فلم يقل أحد بأن النظام الذى حكمت به انجلترا قد عرضها لاحتقار الأمم ! ولم يقل أحد بأن انجلترا عاجزة عن حكم نفسها ! . . ومع ذلك فحكومة بريطانيا العظمى الحالية، بالرغم من كل هذه الاعتبارات، لا تريد إلا أن تستغل هذا الحادث لإذلال مصر، وتنفيذ مطامعها الاستعمارية ، على مرأى ومسمع من الدول المتمدينة ! وطردت جيوشنا من السودان ! وتوعدت بالاستبداد بماء النيل لإحياء بعض شركات القطن البريطانية على حساب حياة أمة بأسرها ! واحتلت الجمارك ! . . واليوم، ومن غير خجل ! داست دستور البلاد ! ونشرت فى مصر حالة هى الأحكام العرفية

بعينها ، لا ينقصها إلا اسمها ! فانتهكت بجنودها حرمة المنازل ! وقبضت على رجال من خيرة المصريين ! من نواب وغير نواب ! وزعمت أن حياة الأجانب وأموالهم فى مصر مهددة ! وهى تعلم أن مصر أكرم الأمم بنزلائها الأجانب ،وأرعاها لكرامتهم ، وأحفظها لمصالحهم ؛ ولكنه عذر الذئب مع الحمل ! تدعيه القوة الغشومة لتستتر وراءه ، وتقضى مطامعها التى لا تعرف حدا ! !

ان المستعمرين يخشون تحكيم عصبة الأمم التى ما وجدت إلا لتكون أداة للسلام ! فهل نحن فى عصر جديد يسود فيه التحكيم والعدل وحب السلام واحترام حقوق الشعوب؟ أم نحن لا نزال كما كنا فى عصر قوة واستبداد وغصب ؟ . . أصحيح ، بعد هذه الحرب الكبرى ، وبالرغم من ضحاياها وآلامها ، ومن دروسها وعبرها ، أنه لا يزال القوى يفعل بالضعيف ما يشاء ؟ !

ان الوفد المصرى ليحتج بكل قوته على هذه الاعتداءات المتكررة ، ويحمل الحكومة الانجليزية تبعتها ، ويحتكم الى العالم المتمدين فى شأنها .

احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية

أصدرت الهيئة الوفدية البرلمانية المنعقدة برياسة حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب قرارها الآتى :

أولا — تحتج الهيئة على التصريحات التى وردت فى أحاديث دولة رئيس الوزراء (زيور باشا) لبعض الصحفيين الأجانب، لأن دولته قد بالغ فى إظهار جزع لا تشعر الأمة بشىء منه، ولا تقره عليه، لأن الأمة لا تطلب التسوية على المياه، وإنما تطلب حقها كاملا فى وطنها بجزئيه، مصر والسودان .

ثانيا — تحتج على موافقة الحكومة (الزيورية) على سحب الجنود والضباط من السودان، لأن فى ذلك تسليما بمطلب رفضه البرلمان بالإجماع، واحتجت عليه الوزارة السعدية؛ ولن يبرر موقف الحكومة فى هذا التصرف أى عذر تعتذر به .

ثالثا — تحتج الهيئة على افتيات السلطة العسكرية البريطانية فى الدستور، بانتهاكها حرمة المنازل، والحرية الشخصية، والضمانات البرلمانية، بإجراءات القبض على بعض النواب وغيرهم؛ وتعتبر استمرار حبسهم إقرارا من الوزارة لهذا الافتيات، وتسليما منها بالاعتداء على الدستور الذى أقسم أكثر أعضائها يمين الإخلاص له .

رابعا — تعتبر الهيئة أن كل تصرف من هذه الحكومة، التى لم تتقدم للبرلمان، ولم تنل ثقته، يعد باطلا، ولا تتقيد به البلاد بحال من الأحوال "

تم الجـــــزء الأول

فهرس الموضوعات

صفحة

إهداء الكتاب الى "أم المصريين" ٤

مقدمة الكتاب : ذكرى سعد ٩

ميلاد الحياة النيابية :

نداء من الرئيس الجليل الى الأمة بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ... ... ٢٢

الرئيس يصرح ، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات ، أنه يجب على الوزارة الابراهيمية التخلى عن الحكم ٢٥

حديث للرئيس ٢٦

الرئيس فى قصر عابدين ٢٧

هل يقبل الرئيس تأليف الوزارة؟ آراء محمد سعيد باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وأحمد مظلوم باشا ، والأمير عمر طوسون ٢٧

كلمة للرئيس فى حفلة تجار القاهرة ٣٦

حفلة النواب لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز فى الانتخابات ، وخطابه فيها ٣٧

الرئيس يؤلف الوزارة ٤٧

كتاب استقالة الوزارة الابراهيمية ، والأمر الملكى بقبولها ٤٨

الأمر الملكى بإسناد رياسة الوزارة الى الرئيس ٥٠

برنامج وزارة الشعب ٥٣

الأمر الملكى بتأليف وزارة الشعب ٥٦

من الرئيس الى زملائه الوزراء ٦١

بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين ٦٢

حديث وزير مصر فى باريس عن وزارة الشعب ٦٣

الرئيس و وفود المهنئين : راحته . نداء . النقابة الزراعية . إلى أحب الاتحاد . الرئيس فى الوزارات . الرئيس وتحرير المرأة . شكره الى الأمة . الطلبة والوطنية . المسجونون السياسيون . برنامج الوزارة . كلمة للرئيس فى وفد الحوذيين ... ... ٦٥ — ٧٦

نداء من الوفد المصرى ٧٥

صفحة
خطاب سياسي للرئيس في حفلة نقابة المحامين لتكريم المحامين الوزراء في وزارة الشعب ... ٧٧
مسألة مستر كارتر مكتشف مقابر توت عنخ آمون ٧٨ و٨٢ و٨٤
تصريح لمستر مكدونالد عن السودان ومصر، ورأى الرئيس فيه ٨٣
حديث للرئيس عن الأقليات في مصر ٨٤
من الرئيس الى العمال المصريين ٨٥
حول خطبة العرش ٨٦
حفلة الشيوخ لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز في الانتخابات ، وخطابه فيها ٨٧
الدورة البرلمانية الأولى : خطاب العرش... ... ... ٩٤
من مستر مكدونالد الى الرئيس بمناسبة افتتاح البرلمان ، و رد الرئيس عليه ١٠٠ و١٠١
كلمة للرئيس بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب ١٠٢
تصريح للرئيس عن العلاقات بين مصر و بريطانيا ١٠٣
خطبة العرش وموقف الوزارة ١٠٤
الأماني القومية هي الاستقلال التام لمصر والسودان ١٠٥
اتركوا النواب يعملون في هدوء ١٠٩
الرد على خطاب العرش ١٠٩
الرئيس والصوفاني بك ١٢١
القوانين التي صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية ١٢٢
الرئيس يستأذن من مجلس النواب في التغيب ١٢٤
الرئيس في مسجد وصيف : شكره للمودعين والزائرين ١٢٥
بين وكيلي مجلس الشيوخ والرئيس ١٢٥
تأليف الهيئة الوفدية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ١٢٦
شكر للرئيس في عيد الفطر ١٣٣
المفاوضات بين مصر وانجلترا : استجوابات وسؤال في مجلس النواب ١٣٤ و١٥٣
حفلة الصيادلة وكلمة للرئيس فيها ١٤١
الجيش والسودان : أسئلة في مجلس النواب ١٤٣
المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان : حديث للرئيس ١٤٥
السودان ومشروعات الري : أسئلة في مجلس النواب ١٤٨
في تأسيس النادي السعدي ١٥٢
سفير مصر في لندن ١٥٩

	صفحة
فى الميزانيــة	١٦١
ميزانية السودان . المفاوضات...	١٦٢
فى احتفال الشيوخ بتكريم محمد فتح الله بركات باشا...	١٦٧
مرتبات الموظفين	١٦٨
حق الحكومة فى الكلام...	١٦٩
حقوق السلطة التنفيذية	١٧٠
مشروع الجامعــة	١٧١
الأدوات والمصروفات المدرسية...	١٧٢
قوة القرارات...	١٧٣
فى ميزانية السودان أيضا	١٧٤
المرحوم أبو شادى بك	١٧٥
تعديل درجات الموظفين	١٧٦
سفر المحمل فى عام ١٩٢٤	١٧٧
قانون التعويضات	١٧٨
شكر الرئيس لجنة المالية	١٨٣
حوادث السودان . المفاوضات	**١٨٣**
السودان فى مجلس اللوردات البريطانى	١٩٥
التظاهر فى مصر للسودان...	١٩٧
حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان	١٩٧
الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة	**١٩٧**
السودان واستقالة الوزارة فى مجلس الشيوخ	٢٠١
جلالة الملك يرفض استقالة الوزارة	٢٠٢
عدول الرئيس عن الاستقالة	٢٠٣
شكر الرئيس للأمة	٢٠٧
حديث للرئيس : تصريح ٢٨ فبراير ، النيل ، مصر وقناة السويس ، البرلمان ، الخلافة ...	٢٠٧
فى تكريم الأستاذ النقراشى	٢١٠
الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا	٢١٢
عرض القوانين على البرلمان فى دور انعقاده الأول . القوانين والمراسيم	٢١٤
جداول الأعمال الباقية	٢٢٥

صفحة

قرارات البرلمان فى غيبة الحكومة : بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات ٢٢٧

فى حفلة العمال لتكريم عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ حسن نافع ٢٤١

أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى : بمناسبة خطبته فى حفلة العمال وانتسابه الى الرعاع ٢٤٤

فى قانون الانتخاب : تحديد سن الناخبين ، تأمين الترشيح فى دوائر أسوان ، الترشيح فى الدوائر ، الفصل فى الطعون ، الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديريات ٢٥٩

المعارضـــة ٢٦٦

قانون شركات التعاون ٢٧١

قانون الاجتماعات والمظاهرات... ... ... ٢٧٢

الديون العثمانية المترتبة على الويركو ٢٨٧

القراءة الثالثة لمشروعات القوانين ٢٩٣

فى ميزانية مجلس النواب ٢٩٤

ختام الدورة البرلمانية الأولى ٢٩٥

الاعتداء الفظيع على الرئيس ٣٠١

بعد خروج الرئيس من المستشفى : وفود المهنئين ٣٠٤

توديع الرئيس قبل سفره الى أوروبا ٣١٦

شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية ٣١٩

حديث للرئيس : مصر للمصريين ، الإدارة الحالية والإدارة السابقة ، ديون الجزية ٣٢٠

اضطرابات جديدة فى السودان : بلاغ رسمى عنها ٣٢٢

بيان واحتجاج للوفد المصرى ... ...٣٢٤، ٣٢٥

بلاغ رسمى آخر ٣٢٦

قرار الهيئة الوفدية ٣٢٧

فى الدعوة الى المفاوضة ٣٢٨

تصريح لمستر مكدونالد عن السودان والمفاوضات ٣٢٩

جواب الرئيس على التصريح ٣٣٠

مكدونالد يكذب تصريحه... ... ... ٣٣٠

بلاغ رسمى عن المفاوضات ٣٣١

الرئيس فى باريس . تصريحات له ... ... ٣٣٢ — ٣٣٤

الرئيس فى لندن . محادثاته مع مستر مكدونالد ... ... ٣٣٤ — ٣٤٤

صفحة

بعد ختام المحادثات... ... ... ٣٤٥
رسالة الرئيس الى الشعب البريطانى ٣٤٧
عودة الرئيس الى باريس ٣٤٧
الكتاب الأبيض عن المحادثات المصرية الانجليزية ٣٤٨
البيان المصرى « « « « ... ... ٣٥٢ — ٣٥٥
فى احتفال المفوضية المصرية فى باريس بعيد الجلوس الملكى ٣٥٦
سياسة المستقبل ٣٥٧
حفلة شاى فى ليون... ... ... ٣٥٧
الرئيس فى مارسيليا ٣٥٩

عودة الرئيس الى مصر ٣٥٩

الرئيس فى الاسكندرية . حفلة الشيوخ والنواب ٣٦٠
الرئيس فى القاهرة . وفود المهنئين فى السرادق ٣٦٦
نصائح الى المديرين والمحافظين... ... ... ٣٧٠
مأدبة الشيوخ والنواب ٣٧١
تعديل فى وزارة الشعب ، وحديث للرئيس حول التعيينات والترقيات ٣٧٤
الرئيس والأزهر ٣٧٦
الرئيس يكذب نسبة التسوية المؤقتة اليه ٣٧٧
لجنة الطلبة فى حضرة الرئيس ٣٧٨

الدورة البرلمانية الثانية : خطاب العرش... ... ... ٣٧٩

الرئيس يقدم استعفاء الوزارة ٣٨٤
جلالة الملك لا يقبل الاستعفاء... ... ... ٣٨٩

حادثة السردار . تبليغ الحكومة البريطانية ورد الحكومة المصرية ... ٣٩٢ — ٤٠٣

استعفاء وزارة الشعب ٤٠٤

احتجاج مجلس النواب على تصرفات الحكومة البريطانية ٤٠٧
آخر قرار لمجلس النواب ٤٠٨
احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية ٤١٣
احتجاج الوفد المصرى ٤١٦
احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية... ... ... ٤١٨

فهـــرس الصور

	صفحة
الرئيس الجليل خطيبا	١
أم المصريين تحمل الأزهار الى قبر الزعيم	٥
الزعيم وتيسا لوزارة الشعب...	٧ و ٥١
الرئيس يكتب...	١٣
نماذج من خط الرئيس وصورة امضائه	١٥ و ١٦ و ١٧
الوفد المصرى فى سنة ١٩٢٤	٢٣
حفلة النواب لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز فى الانتخابات	٣٩
الشعب ينتظر خروج الرئيس من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة	٥٧
الرئيس خارجا من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة	٥٩
وزارة الشعب يوم تأليفها	٦١
الرئيس أمام مكتبه ببيت الأمة واقفا يخطب الوفود	٦٩
الرئيس على مكتبه ببيت الأمة يتحدث الى الوفود...	٧١
الرئيس فى طريقه الى مكتبه بوزارة الداخلية	٧٦
الرئيس يلقى أول خطاب للعرش بعد الدستور	٩٥
الرئيس ببيت الأمة يخطب المتظاهرين	١٠٧
الرئيس يؤلف الهيئة الوفدية	١٢٧
البيت الذى ولد فيه الرئيس با بيانه ، فى حالته الجديدة	٢٥٥ و ٢٥٧
الرئيس فى المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء	٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٩ و ٣١١
الرئيس فى حفلة التوديع التى أقامها له أعضاء البرلمان قبل سفره الى أوروبا	٣١٧
الأمة تستقبل الرئيس فى محطة مصر عند عودته من لندن بعد قطع المحادثات...	٣٦٧

تصـــحيح

جاء فى الســطر الأخير من صفحة ٢٤٧ التاريخ الآتى : (١٢٧٠ أو ٧١ هـ) وصحته : (١٢٦٨ أو ٦٩ هـ) .

وجاء فى الســطر السادس من صفحة ٢٥٠ : (بتسعة وســتين)، وصوابها : (بسبع وستين)

(مطبعة دار الكتب المصرية ٥٦٢/١٩٢٧/٨٠٠٠)